وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع تخصص:ديموغرافيا

تداعيات تحول التركيبة الأسرية على العلاقة الإجتماعية في نظام القرابة

دراسة ميدانية بولاية البليدة

THE REPERCUSSION OF THE TRANSFORMATION OF THE FAMILY STRUCTURE ON THE SOCIAL RELATIONSHIP IN THE KINSHIP SYSTEM

A Field Study in the State of BLIDA

إعداد الطالبة: بشير شريف أسماء **تحت إشراف الأستاذ: بومخلوف محمد**

أعضاء لجنة المناقشة		
إسم و لقب الأستاذ	**الرتبة**	**الصفة**
جويدة عميرة	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسة اللجنة**
محمد بومخلوف	**أستاذ التعليم العالي**	**مقرار اللجنة**
كريمة بوعزيز	**أستاذ التعليم العالي**	**عضوا مناقشا**
حياة بوتفنوشات	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا مناقشا**
زينب فاصولي	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا مناقشا**
محمد عمور	**أستاذ محاضر أ**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية:2023-2024

Ministry Of Higer Educatuion and Scientific Research

University Of Algiers 2 Abu Al-Qasim Saadallah

Faculty Of Social Sciences

Department Of Sociology and Demography

A Thesis Submitted To Obtian Adoctorate Degree in Sociology

Specialization: Démography

THE REPERCUSSION OF THE TRANSFORMATION OF THE FAMILY STRUCTURE ON THE SOCIAL RELATIONSHIP IN THE KINSHIP SYSTEM

A Field Study in the State of BLIDA

Under Supervision: Boumakhlouf Mohammed **Done By**: Bachir Cherif Asmaa

Members Of The Discussion Committee		
Name and Title of the Professor	**Degree**	**Task of The Member**
DJWAIDA AMIRA	PROFESSOR OF HIGER EDUCATION	President
MOHAMMED BOUMKHLOUF	PROFESSOR OF HIGER EDUCATION	Session Rapporteur
KARIMA BOUAZIZ	PROFESSOR OF HIGER EDUCATION	Discussing Member
HAYAT BOUTFNOCHAT	LECTURER TEACHER	Discussing Member
ZAINAB FASOULI	LECTURER TEACHER	Discussing Member
MOHAMMED AMOUR	LECTURER TEACHER	Discussing Member

ACADEMIC YEAR : 2023-2024

كلمة شكر و تقدير

بسم الله و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أما بعد أتقدم بأسمى عبارات التقدير و الإحترام للأستاذ المشرف **بومخلوف محمد** لقبوله الإشراف على هذا العمل و عدم التنازل عنه رغم خروجه على التقاعد، و أشهد أنه كان لنا نبراسا ينير طريقنا طيلة مراحل الدراسة، كما أحي فيه الجدية و الدقة و الإلتزام لأن يرتقي العمل إلى درجة العلمية و الموضوعية، فدمتم سيدي في خدمة العلم.

كما أتوجه بالشكر و العرفان لكل من ساهمة في إنجاز هذا العمل و في مقدمتهم مستشاري التوجيه المدرسي و المهني بولاية البليدة ، وكذا زملائي الأساتذة بجامعة البليدة 2 الذين لم يبخل علينا بتشجيعاتهم و أخص بالذكر الأستاذ سعدى رابح، الأستاذة بوتفنوشات حياة، الأستاذة بن جيار زينب، الأستاذة بلعربي زبيدة، و كذا رئيس قسم العلوم الإجتماعية الأستاذ علان زكريا.

فأدعو الله أن يجزيكم أحسن الجزاء مقابل كل ما قدمتموه لنا.

الإهــداء

أهدي هذا العمل إلى كل الأساتذة الذين نفعونا بعلمهم وأدابهم و لم يبخل علينا و أخص بالذكر الأستاذ سعدي رابح حفظه الله، و الأستاذ بوتفنوشات مصطفى رحمه الله، و الأستاذ درواش رابح رحمه الله.

إلى روح أبي العزيز رحمة الله عليه، إلى الوالدة الكريمة بارك الله في عمرها و في صحتها، إلى كل من يحمل لقب بشير شريف و أخص بالذكر إخوتي، إلى الزوج الكريم و إلى أبنائي: عبد الجليل، إنصاف، إحسان الذين أخذ هذا العمل الكثير من وقتهم.

إلى كل طلاب العلم و أرجو أن يستفيدو من هذا العمل.

فهرس المحتويات

مقدمة		
الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري للدراسة		
الفصل الأول:البناء المنهجي للدراسة		
1-	أسباب إختيار الموضوع	07
2-	أهداف البحث	08
3-	أهمية الموضوع	08
4-	الإشكالية	09
5-	الفرضيات	13
6-	المفاهيم الأساسية للدراسة	14
7-	المقاربة النظرية	18
8-	الدراسات السابقة	20
9-	المنهج	37
10-	التقنية المعتمدة في البحث الفلسفة النظرية و مراحل التطبيق	39
10-1-	الفلسفة النظرية لبناء المؤشر المركب	39
10-2-	تعريف المؤشر المركب	40
10-3-	المراحل الإجرائية لبناء المؤشر المركب	41
10-3-1-	بناء الإطار النظري	41
10-3-2-	إختيار المؤشرات الفرعية	41
10-3-3-	المعالجة الأولية للبيانات	41
10-3-4-	التطبيع أو التنميط	41
10-3-5-	الأوزان الترجيحية	41
10-3-6-	التجميع	42
10-4-	مزايا إستعمال المؤشر المركب	42
10-5-	عيوب إستعمال المؤشر المركب	42
الفصل الثاني:الأسرة و التركيبة الأسرية الجزائرية		
المبحث الأول: تطور البحث في الأسرة و دراسات التركيبة الأسرية في الجزائر		
1-	نظرة حول دراسات الاسرة	44
2-	دراسات البنية الأسرية في الجزائر	47
2-1-	البنية الأسرية من خلال معطيات التعددات	47
2-2-	البنية الأسرية من خلال معطيات المسوح	48

2-3-	البنية الأسرية من خلال الأبحاث العلمية	49
2-4-	البنية الأسرية من خلال البحوث الجامعية	51
المبحث الثاني:تطور البنية الاسرية في الجزائر		
1-	تطور التركيبة الأسرية و حجم الأسرة في الجزائر(1966-2012)	53
1-1-	تطور التركيبة الأسرية في الجزائر	54
1-2-	تطور حجم الأسرة في الجزائر	61
المبحث الثالث: مراحل تطور الأسرة النووية في الجزائر		
	المرحلة الأولى : الأسرة النووية قبل الإستقلال « الوجود الشكلي أو الرمزي »	64
	المرحلة الثانية : الأسرة النووية عشية الإستقلال « بداية التبلور»	66
	المرحلة الثالثة : الأسرة النووية حاليا « مرحلة البروز»	68
الفصل الثالث: التحولات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية في الجزائر و إنعكاساته على الأسرة		
المبحث الأول: تغير النموذج الزواجي في الجزائر		
1-	العمر عند الزواج الأول	72
2-	إختيار الشريك أوالزوج	74
3-	القرابة بين الزوجين	76
4-	إنفصام رابطة الزواج أو الطلاق	78
المبحث الثاني: تطور الوضع الإجتماعي للمرأة		
1-	المستوى التعليمي للمرأة	81
2-	عمل المرأة	83
المبحث الثالث: سياسة السكن و خصائص المسكن		
1-	سياسة السكن في الجزائر	86
2-	خصائص المسكن في الجزائر	88
المبحث الرابع: الواقع المعيشي للأسرة الجزائرية		
1-	البطالة	90
2-	المستوى المعيشي للأسرة	92
المبحث الخامس: الأسرة و التحديث		
1-	التحضر	96
2-	التعليم	98
3-	الإعلام و الإتصال	100
الباب الثاني:التطبيق الميداني للدراسة		
الفصل الرابع: الإجراءات التقنية للتطبيق الميداني		

المبحث الأول: العينة و مجالات الدراسة		
1-	العينة	105
2-	مجالات الدراسة	107
3-	أدوات جمع المعطيات	108
4-	تبويب البايانات و معالجتها	108
المبحث الثاني: بناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية		
1-	تحديد الإطار النظري	109
2-	إختيار المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية	111
2-1-	معامل ألفا لكرونباخ	111
2-2-	مصفوفة الإرتباطات الداخلية	112
2-3-	متوسط المؤشر المركب إذا تم حذف كل مؤشر فرعي على حدى	113
4-	المعالجة الأولية للبايانات	114
5-	التطبيع	114
6-	الأوزان الترجيحية	114
4-	تجميع الأوزان لتكوين المؤشر المركب	117
3-	نتائج تصنيف المؤشر المركب للعلاقة القرابية	117
الفصل الخامس: خصائص الأسرة النووية		
المبحث الأول: الخصائص العامة لعينة البحث		
1-	التركيب النوعي و العمري لعينة البحث	120
2-	مدة الزواج	121
3-	نمط المسكن و عدد غرفه	122
4-	المستوى التعليمي للزوجين	123
المبحث الثاني: الخصائص السوسيوديموغرافية للأسرة النووية		
1-	الهجرة الداخلية و مدة الإقامة في المسكن الحالي	124
2-	عدد الأبناء أو خصوبة الاسرة النووية	125
3-	العمر عند الزواج	126
المبحث الثالث: الخصائص الإقتصادية لعينة البحث		
1-	الوضعية المهنية للزوجين	128
2-	مهنة الزوجين	130
3-	قطاع نشاط الزوجين	130
4-	الدخل الشهري للزوجين	132

الفصل السادس: واقع العلاقة القرابية في ظل الأسرة النووية		
المبحث الأول: عوامل تشكل الأسر النووية		
1-	الحجم السكاني و الحيز المكاني	135
2-	الوضع الإقتصادي للأسرة	137
3-	تغير دور و مكانة المراة	139
4-	عوامل أخرى ساهمت في بروز الاسرة النووية	141
المبحث الثاني: تبادل الزيارات و المساعدات في ظل الأسرة النووية		
1-	واقع تبادل الزيارات مع أهل الزوج	144
1-1-	أولوية زيارة أهل الزوج	145
1-2-	تبادل الزيارات مع أسرة أهل الزوج	146
1-3-	أوقات تبادل الزيارات بين الأسرتين	147
1-4-	مدة الإقامة عند زيارة الأسرتين	148
1-5-	المناسبات التي تحرص الأسرة على حضورها عند أهل الزوج	148
1-6-	محتوى المواضيع المتطرق إليها عند زيارة أهل الزوج	150
1-7-	ترتيب زيارة الأقارب مع الجيران و الأصدقاء	151
1-8-	الإتصال الهاتفي عوض الزيارة	151
1-9-	طبيعة التواصل بين الأسرتين	153
2-	واقع تبادل الزيارات مع أهل الزوجة	156
2-1-	تبادل الزيارات مع أهل الزوجة	156
2-2-	أوقات تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة أهل الزوجة	157
2-3-	مدة الإقامة عند الزيارة	159
2-4-	تفضيلات الأسرة بين أسرة الزوج و أسرة الزوجة	159
3-	تبادل المساعدات	161
3-1-	تبادل المساعدات مع أهل الزوج	164
3-2-	نوع المساعدات المتبادلة بين الأسرة و أسرة الزوج	165
3-3-	مساعدات أخرى تقدمها الأسرة	166
3-4-	المؤسسات التي تتعامل معها الأسرة	167
3-5-	المصلحة و المنفعة و العلاقة القرابية	168
الفصل السابع: بعض العوامل التي لها علاقة بمستوى المؤشر المركب للعلاقة القرابية		
المبحث الأول: الزواج الحديث أو التقليدي و مستوى العلاقة القرابية		
1-	إنعكاس طريقة إختيار الزوج على مستوى العلاقة القرابية بعد الزواج	172

2-	القرابة بين الزوجين و مستوى العلاقة القرابية	175
المبحث الثاني: علاقة المستوى التعليمي للزوجين بمستوى العلاقة القرابية		
1-	تجانس المستوى التعليمي للزوجة و المستوى التعليمي للزوج	178
2-	علاقة المستوى التعليمي للزوجة بالمستوى التعليمي للزوج	179
3-	علاقة المستوى التعليمي للزوج بمستوى العلاقة القرابية	180
المبحث الثالث: خروج الزوجة للعمل و مستوى العلاقة القرابية		
1-	خروج الزوجة للعمل و مستوى العلاقة القرابية	182
المبحث الرابع: المستوى المعيشي للأسرة و مستوى العلاقة القرابية		
1-	علاقة مستوى الدخل الشهري للزوج بمستوى العلاقة القرابية	185
2-	قطاع نشاط الزوج و مستوى العلاقة القرابية	187
3-	وقوع الأسرة في المشكلات مادية و مستوى العلاقة القرابية	189
المبحث الخامس: البعد أو القرب المكاني و مستوى العلاقة القرابية		
1-	البعد أو القرب المكاني بين الأسرتين و مستوى العلاقة القرابية	192
2-	المسافة بين مكان إقامة الأسرتين و مستوى العلاقة القرابية	194
المبحث السادس: نوع المسكن و ملكيته و مستوى العلاقة القرابية		
1-	ملكية الأسرة للمسكن و مستوى العلاقة القرابية	196
2-	نوع المسكن الذي تقيم به الأسرة و مستوى العلاقة القرابية	198
3-	عدد غرف المسكن الذي تقيم به الأسرة و مستوى العلاقة القرابية	200
المبحث السابع: إستخدام الأنترنت و مستوى العلاقة القرابية		
1-	المدة المتوسطة لإستعمال الأنترنت في الأسرة و مستوى العلاقة القرابية	201
2-	الأقارب الذين تتصل بهم الأسرة بإستعمال الأنترنت	205
النتائج العامة للبحث		210
الإستنتاج العام		214
خاتمة		215
قائمة المراجع		218
الملاحق		

فهرس الجداول		
01	نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر من 1966 إلى 2012.	54
02	تطور نسب الأزواج الجزائرية حسب النمط العائلي(1966 إلى 1998).	58
03	تطور متوسط حجم الأسرة في الجزائر خلال الفترة 1966-2012.	61
04	تطور الأسر في الجزائر حسب النمط الأسري و عدد الأفراد المقيمين بها (1966-2012).	62
05	تطور العمر عند الزواج الأول حسب الجنس من 1948 إلى 2019	73
06	تطور نسب زواج الأقارب في الجزائر من 1970 إلى 2019 .	76
07	توزيع النسوة المتزوجات و في سن الإنجاب(15-49) حسب صلة القرابة بين الزوجين و المستوى التعليمي(%) سنة 1992 و2002.	77
08	التوزيع النسبي للنسوة المتزوجات و في سن الإنجاب (15-49 سنة) حسب صلة القرابة بأزواجهن و مكان الإقامة(%) سنوات 2019،2002،1992.	78
09	تطور نسب الطلاق في الجزائر حسب الجنس 1970 - 2019 .	79
10	تطور نسب المتمدرسين (6 - 14 سنة) في الجزائر بين 1966 و 2008.	81
11	تطور نسب الإناث المتمدرسات بمختلف المستويات الدراسية في الجزائر-2017) (1966.	82
12	تطور بنية الطبقة الشغيلة في الجزائر حسب الجنس(1966-2003).	83
13	بنية النسوة العاملات في الجزائر حسب مستواهن التعليمي(1985-1996) .	84
14	تطور بنية النسوة العاملات المتزوجات حسب فئات العمر في الجزائر(1987 - 1998).	85
15	تطور الحظيرة السكنية في الجزائر الحجم و نوعية المساكن(1966-2018).	87
16	تطور معدل إشغال المساكن و الغرف في الجزائر(1966 - 2018).	88
17	تطور عدد الغرف بالحظيرة السكنية للجزائر (1966-2012).	89
18	تطور نسب البطالة في الجزائر حسب الجنسين (1966 - 2015).	91
19	تطور الناتج الداخلي الخام PIB لكل فرد (بالدولار).	93
20	تطور مؤشر القدرة الشرائية للأفراد (1993- 1996).	94
21	تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك خلال الفترة 2002-2018.	95
22	تطور نسب الأمية حسب الجنس في الجزائر من 1966 إلى 2008.	99
23	توزيع أفراد العينة حسب طبقات المجتمع الإحصائي.	105
24	توزيع أسر العينة حسب المقاطعات و بلديات ولاية البليدة.	107

25	متغيرات، مؤشرات، و سلم القياس الرتبي المعتمد في بناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية.	110
26	مصفوفة الارتباطات بين المؤشرات الفرعية .	112
27	قيمة معامل ألفا لكرونباخ في حالة حذف أحد المؤشرات الفرعية.	113
28	التباين الكلي المفسر للعوامل المكونة.	115
29	مصفوفة العوامل بعد التدوير	116
30	توزيع أسر العينة حسب فئات سن الزوجين.	120
31	توزيع أسر عينة البحث حسب فئات مدة الزواج.	122
32	توزيع أسر العينة حسب خاصية المسكن الذي يقيمون به.	122
33	خاصية المستوى التعليمي للزوجين في عينة البحث.	123
34	مدة إقامة أسر العينة في المسكن الحالي.	125
35	توزيع عدد الأبناء في كل أسرة حسب مدة الزواج في مجتمع البحث .	126
36	العمر عند الزواج في عينة البحث.	127
37	الوضعية المهنية للزوجين في عينة البحث.	128
38	المستوى التعليمي للزوجة و وضعيتها المهنية.	129
39	توزيع الزوجين حسب المهنة الممارسة.	130
40	توزيع الزوجين حسب قطاع النشاط الذي يعملون له.	131
41	مقدار الدخل الشهري للزوجين العاملين(بالدينار الجزائري).	132
42	الدخل الشهري للأسرة.	133
43	توزيع الأسر حسب نوع مسكن أهل الزوج و عدد غرفه.	135
44	توزيع أسر العينة حسب حجم أسرة أهل الزوج و عدد الغرف المسكن الذي يقيمون به.	136
45	المستوى المعيشي للأسرة و الإقامة مع أسرة الزوج.	137
46	المستوى التعليمي للزوجة و الإقامة مع أسرة الزوج.	139
47	الوضعية المهنية للزوجة و الإقامة مع أسرة الزوج.	140
48	الإقامة مع أسرة الزوج حسب دفعات الزواج.	141
49	دوافع الإستقلال عن أسرة الزوج.	143
50	ترتيب الأقارب حسب الأولوية عند الزيارة.	146
51	تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة أهل الزوج.	147
52	أوقات تبادل الزيارة بين الأسرة و أهل الزوج.	147
53	مدة الإقامة عند زيارة للأسرتين.	148

54	المناسبات التي تحرص الأسرة على حضورها.	149
55	المواضيع المتناولة عند زيارة الأسرة لأهل الزوج.	150
56	رتبة زيارة الأقارب مع الجيران و الأصدقاء.	151
57	الوسائل التي تستعملها الأسرة للإتصال بأهل الزوج.	152
58	المواضيع المتناولة بين الأسرتين عند الإتصال الهاتفي.	153
59	رتبة أهداف من زيارة الأسرة لأهل الزوج.	154
60	رأي الأسرة في مستوى تكرار زياراتها لأهل الزوج.	155
61	مبررات قلة زيارات الأسرة لأسرة أهل الزوج .	155
62	تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة الزوجة.	157
63	أوقات تبادل الزيارة بين الأسرة و أسرة أهل الزوجة.	158
64	المدة الزمنية المقضية عند زيارة أهل الزوجة للأسرة.	159
65	مقارنة مدى إرتباط الأبناء بالأخوال أو الأعمام.	160
66	تفضيلات الأسرة حول الإقامة بالقرب أو بعيد من أسرة الزوج و أسرة الزوجة .	160
67	وقوع الأسرة في مشكلات مادية .	162
68	مناسبات وقوع الأسرة في مشكلات مادية.	162
69	وجود المساعدة وقت حاجة الأسرة.	163
70	مصدر المساعدات التي تتلقاها الأسرة.	163
71	تبادل المساعدات بين الأسرة و أهل الزوج.	165
72	نوع المساعدات المتبادلة بين الأسرتين.	165
73	وتيرة تبادل المساعدة بين الأسرتين.	166
74	المستفيدين من أموال زكاة و صدقات الأسرة.	167
75	المؤسسات التي تتعامل معها الأسرة.	168
76	رأي الأسرة في وصف العلاقة القرابية أنها مبنية على المصلحة و المنفعة.	169
77	طريقة إختيار الزوج و مستوى العلاقة القرابية.	174
78	نوع القرابة الموجودة مع الزوج.	176
79	وجود صلة قرابة بين الزوجين و مستوى العلاقة القرابية.	177
80	تقاطع بين المستوى التعليمي للزوجة و المستوى التعليمي للزوج.	178
81	علاقة المستوى التعليمي للزوجة بمستوى العلاقة القرابية.	179
82	علاقة المستوى التعليمي للزوج بمستوى العلاقة القرابية.	180
83	الوضعية المهنية للزوجة و مستوى العلاقة القرابية.	182
84	دخل الزوجة العاملة و مستوى العلاقة القرابية.	184

85	مستويات الدخل الشهري للزوج و مستوى العلاقة القرابية.	185
86	قطاع نشاط الزوج و مستوى العلاقة القرابية.	187
87	وقوع الأسرة في مشكلات مادية و مستوى العلاقة القرابية.	189
88	تكرار لجوء الأسرة للإستدانة و مستوى العلاقة القرابية.	190
89	إقامة أهل الزوج بالنسبة لمكان إقامة الأسرة و مستوى العلاقة القرابية.	193
90	المسافة بين مكان إقامة الأسرة و مكان إقامة أهل الزوج و مستوى العلاقة القرابية.	195
91	ملكية الأسرة للمسكن و مستوى العلاقة القرابية.	197
92	نوع المسكن الذي تقيم به الأسرة و مستوى العلاقة القرابية.	198
93	عدد غرف في مسكن الأسرة و مستوى العلاقة القرابية.	200
94	إمتلاك الأسرة للهاتف النقال أو جهاز الكمبيوتر.	202
95	المدة المتوسطة لإستعمال الأنترنت يوميا و مستوى العلاقة القرابية.	203
96	إستخدام الأسرة الأنترنت للإتصال بالأقارب و مستوى العلاقة القرابية.	204
97	الأقارب الذين تتصل بهم الأسرة بإستخدام الأنترنت.	205
98	تفضيلات الأسرة في أماكن قضاء وقت فراغها و عطلها.	207

فهرس الأشكال

01	خطوات بناء المؤشر المركب.	40
02	نسب تطور نمط أسرة من فرد واحد.	56
03	نسب تطور البنية الأسرية في الجزائر نمط من دون بناء أسري .	57
04	نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر نمط الأسرة البسيطة أو النووية.	57
05	نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر نمط الأسرة الموسعة من النوع الأول.	60
06	نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر أسرة موسعة من النوع الثاني.	61
07	تطور العمر عند الزواج الأول لدى الجنسين في الجزائر من 1948 إلى 2019.	74
08	مستويات العلاقة القرابية في عينة البحث.	117
09	توزيع عينة الدراسة حسب الطريقة التي تم بها إختيار الزوج	173

مقدمة

تعتبر الأسرة أحد أهم البناءات الأساسية للمجتمع، و بمرور الزمن عرفت تغيرات في بنائها و وظائفها و علاقاتها و هذا بدرجات مختلفة بإختلاف مستويات تحضر المجتمعات التي تنتمي إليها، تزامن هذا التحول بظهور مشاكل إجتماعية و أزمات أسرية تكاد تنسف بوجود الأسرة كبناء و هذا خصوصا في المجتمعات الغربية ، و على خطاها تسير بعض المجتمعات العربية التي لولا تمسكها ببقايا الثقافة التقليدية المستمدة من الشريعة الإسلامية لعرفت نفس المصير.

قد يطرح تساؤل عن علاقة الدراسات السكانية بموضوع "الأسرة النووية و علاقاتها القرابية" و الإجابة عليه تستدعي الوقوف عند سببين ، أولها أن من الأسباب الأساسية لتحول البنية الأسرية هو التغير الذي عرفه حجم السكان، فبالرجوع إلى تاريخ النمو السكاني في العالم، و بعد أن عرفت أغلب المجتمعات البشرية مرحلة تميزت بإرتفاع نسب الولادات و إرتفاع نسب الوفيات و التي تعرف بالمرحلة الأولى من مراحل نظرية الإنتقال الديموغرافي، عرفت المرحلة الثانية منه إنخفاض نسب الوفيات نتيجة التقدم العلمي و تحسن الأوضاع الصحية كما إنخفضت نسب الولادات نتيجة إنتشار إستخدام موانع الحمل و إنتشار الأفكار المالتوسية التي ترى أن تزايد النمو السكاني في العالم لا يتوافق مع مستوى الموارد الطبيعية و وجب وضع كوابح وقائية (تأخير الزواج،الإجهاض...) بالإضافة إلى الكوابح الإجابية (المجاعات،الحروب..) للتحكم في النمو السكاني الذي يتزايد وفق متتالية هندسية في حين الغذاء الضروري للإنسان يتزايد وفق متتالية حسابية، فسارعت الحكومات و خصوصا الغربية منها في البداية إلى تطبيق برامج تنظيم الأسرة و تحديد النسل، كما روجت المنظمات غير الحكومية لخروج المرأة للعمل، و للإباحية أي الحرية الجنسية، و السماح بالإجهاض فأثر كل هذا على مفهوم الزواج و الأسرة، و هنا عرفت الأسرة تحولا في بنيتها و في حجمها وفق ما تستدعيه الظروف الجديدة.

و نتيجة "لإفراط" الدول في تطبيق هذه الإجراءات إنخفضت نسب الخصوبة و حققت مستوى إحلال أقل من 2.1 أي توقف السكان عن النمو و بداية تناقص عدد السكان فإرتفعت نسب المسنين بها إلى مستويات جد عالية، و عجزت الحكومات عن رعايتهم نظرا لإنتشار السلوكات الإستقلالية و العزلة الإجتماعية "الأنانية" و عدم الحاجة للإجتماع كما كانت في السابق بين أفراد المجتمع و بين أفراد الأسرة الواحدة، و أكدت الدراسات الغربية ذلك و وصفته إحدى هذه الدراسات "بتراجع الرأسمال الإجتماعي"[1]. و زادت الوضعية تأزما بزيادة إنتشار الأفكار المنادية لحرية و إستقلالية الجنسية

[1] Robert D.Putnam, **le déclain du capital social aux Etats-Unis**, lien social et poltiques, n°41, l'université de Montréal,1999, p13.

و المساواة بين الجنسيين، فلم يعد هناك إجماع على تعريف الأسرة و وظائفها، فأصبحت هذه الدول مهددة بالزوال .و نتيجة لكل ما سبق تراجعت بعض هذه الدول اليوم عن سياسة تحديد النسل منها :فرنسا،روسيا،كندا،الصين...و أصبحت تطبق سياسات مختلفة لرفع عدد سكانها منها: تشجيع المهاجرين إليها و تقديم الإمتيازات لإنجاب الأطفال...

على منوال الدول الغربية عرفت الدول العربية نفس التوجه في السياسة السكانية، غير أن أغلبها الآن في المرحلة الثالثة من مراحل الإنتقال الديموغرافي، و هذا نظرا لتأخر إنطلاق تطبيق برامج تنظيم الأسرة بها لأسباب مختلفة: تاريخية ،عقائدية، إقتصادية...، لكن و رغم ذلك تؤكد الإحصائيات و بوضوح بروز أنعكاسات التغير السكاني على الأسرة، فبنية و تركيبة الأسرة العربية قد تغيرت و تغير معها وظائفها و علاقاتها.

و الجزائر على غرار باقي الدول العربية أكدت نتائج التعدادت و المسوح بها التحول الذي عرفته البنية و التركيبة الأسرية من أسرة ممتدة تأوي العديد من الأقارب إلى أسرة نووية تتكون من الزوجين و أبنائهم العزاب فقط، و كالعادة تتوقف الدراسات الديموغرافية في التقدير الإحصائي للظاهرة المدروسة دون البحث عن مختلف العوامل التي لها علاقة بها ،كما تعجز باقي التخصصات الإجتماعية من التعمق في البحث نتيجة "غموض" المصطلحات و المفاهيم الديموغرافيا من جهة و من جهة أخرى "إبتعادها" عن تطبيق مختلف التقنيات الإحصائية التي عادة ما يستعملها الديموغرافيون في التحليل، لذلك لا ينبغي التوقف عند وصف الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، أو التعدادت و المسوح بل يجب البحث في مرحلة إضافية عن مختلف العوامل التي لها علاقة بالظواهر الديموغرافية حتى و لو كانت إجتماعية، و يعتبر هذا السبب الثاني لتناولنا هذا الموضوع.

تعتبر العلاقة القرابية من المتغيرات التي تصف لنا و بدقة حجم التغير الذي عرفته الأسرة النووية في علاقاتها، بإعتبارها من العلاقات المقدسة في الشريعة الإسلامية فالقيام بها من الواجبات و قطعها يعتبر من كبائر الذنوب و ذكرت في آيات عديدة في القرآن الكريم و في الأحاديث النبوية نذكر منها قوله تعالى :«و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسان إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا»[1] الآية 27 سورة الإسراء، و قوله تعالى :«و الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه و يقطعون ما أمر الله به أن يوصل و يفسدون في الأرض أولئك لهم

[1]القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 27.

اللعنة و لهم سوء الدار» [1]الآية 25 من سورة الرعد ، كما جاء في الحديث النبوي عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :«الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصلته و من قطعني قطعه الله» رواه البخاري و مسلم ،كما تعتبر كذلك من أهم العلاقات في عادات و تقاليد المجتمع الجزائري.

و لتحديد بدقة موضوع بحثنا تناولنا بالخصوص العلاقة مع الدائرة القرابية الأبوية الأولية، أي علاقة الأسرة النووية مع "أسرة الزوج" و هذا بإعتبار أن المجتمع الجزائري هو مجتمع أبوي القرابة، و لوصف مستوى هذه العلاقة إعتمدنا على تقنية المؤشر المركب و هي من تقنيات التحليل المتعدد المتغيرات، و التي يعتمد عليها لتلخيص عدد من المؤشرات في متغيرا واحد يصف لنا الظاهرة موضوع الدراسة، فوصف العلاقة القرابية قائم أساسا و في نفس الوقت على مدى تكرار الزيارات و تبادل المساعدات بين الأسرتين، و هذا ما يختصره لنا المؤشر المركب للعلاقة القرابية ،و بالتالي يمكننا من إعداد مقارنات و إختبار إمكانية وجود علاقة بين المؤشر المركب للعلاقة القرابية و مختلف المتغيرات (الإجتماعية ،الثقافية،الإقتصادية...) المطروحة في فرضيات بحثنا.

تم عرض مراحل و نتائج البحث في بابين تضمن الأول الباب المنهجي و النظري للدراسة و الباب الثاني التطبيق الميداني للدراسة، موزعة على سبعة فصول فتناول الفصل الأول من الباب الأول الإطار المنهجي للدراسة أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الأسرة و التركيبة الأسرية في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول تطور البحث في الأسرة و دراسات التركيبة الأسرية في الجزائر، و في المبحث الثاني تطور البنية الأسرية في الجزائر، أما المبحث الثالث فلخص مراحل تطور الأسرة النووية في الجزائر،في الفصل الثالث تطرقنا إلى مختلف التحولات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية في الجزائر و خصصنا المبحث الأول منه لتغير النموذج الزواجي في الجزائر و المبحث الثاني لتطور الوضع الإجتماعي للمرأة و تناولنا في المبحث الثالث سياسة السكن و خصائص المسكن ،أما المبحث الرابع و الخامس فتطرقنا فيهما على التوالي إلى الواقع المعيشي للأسرة الجزائرية و للأسرة و التحديث.

في الباب الميداني للبحث و الذي تضمن الفصل الرابع من الدراسة تطرقن للإجراءات التقنية للتطبيق الميداني ففي المبحث الأول منه تناولنا العينة و مجالات الدراسة و إشتمل المبحث الثاني مراحل بناء المؤشر المركب المركب للعلاقة القرابية،أما الفصل الخامس من الدراسة و فتم فيه تناول خصائص الأسرة النووية من خلال ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الأول الخصائص العامة ثم الخصائص السوسيوديموغرافية في المبحث الثاني و خصصنا المبحث الثالث للخصائص الإقتصادية، في الفصل

[1]القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 25.

السادس تطرقنا إلى واقع العلاقة القرابية في ظل الأسرة النووية و تضمن مبحثين تطرقنا في الأول لعوامل تشكل الأسر النووية و في الثاني لتبادل الزيارات و المساعدات في ظل الأسرة النووية،أما الفصل السابع و الأخير من الدراسة ففيه تم عرض إختبار فرضيات البحث في سبعة مباحث فتناول المبحث الأول:الزواج الحديث أو التقليدي و مستوى العلاقة القرابية و في المبحث الثاني علاقة المستوى التعليمي للزوجين بمستوى العلاقة القرابية و المبحث الثالث خروج المرأة للعمل و مستوى العلاقة القرابية و تضمن المبحث الرابع المستوى المعيشي للأسرة ومستوى العلاقة القرابية أما المبحث الخامس فكان عن البعد أو القرب المكاني و مستوى العلاقة القرابية أما المبحث السادس فخصص لدراسة إمكانية وجود علاقة بين نوع المسكن و ملكيته ومستوى العلاقة القرابية و أخيرا المبحث السابع فتضمن إستخدام الأنترنت و مستوى العلاقة القرابية. كما تناول الإستنتاج العام أهم النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة النظرية و الميدانية للعمل، و ختم العمل بخاتمة تضمنت بعض التوصيات التقنية و الإجرائية المرتبطة بالموضوع .

البـــاب الأول:

الإطار المنهجي و النظري للدراسة

الفصـل الأول:

البـنـاء المنهجـي للـدراسة

تمهيد:

يعتبر البناء المنهجي للدراسة أساس عملية البحث العلمي، فكلما كانت تفاصيله واضحة و بسيطة و دقيقة أعطى ثقة و مصداقية لنتائجه، سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف الخطوات المنهجية المعتمدة في عملنا هذا بدأ بدوافع إختيار الموضوع، يليه الأهداف المرغوب في تحقيقها و أهمية الموضوع، ثم طرح إشكالية الدراسة و فرضيتها ثم المفاهيم الأساسية المستعملة فيها، بعدها نتطرق إلى المقاربة النظرية المتبنات في العمل، كما نستعرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سواء المحلية أو الأجنبية و كذا المنهج المعتمد في الدراسة و أخيرا أضفنا نقطة منهجية هي التعريف بالتقنية المعتمدة في البحث فلسفتها النظرية و مراحل تطبيقها.

1- أسبـاب إختيـار الموضوع :

جاء إختيارنا لهذا الموضوع إنطلاقا من ملاحظتنا لوجود فجوات ثلاث في الميدان البحثي، أولهما فجوة معرفية تتمثل في قلة الدراسات في الجزائر التي تناولت الأسرة الحديثة و واقع علاقاتها القرابية رغم أهمية الموضوع و حساسيته، و هذا بإعتبار أن الأسرة هي مسرح لكل الظواهر الموجودة في المجتمع و أن العلاقات القرابية هي الإسمنت الذي يثبت البناء الأسري و يحميه من مختلف الظروف و العوامل التي قد تهدد وجوده، أما الفجوة الثانية فهي منهجية و تتمثل في عزوف الباحثين الإجتماعيين من إستعمال التقنيات الإحصائية في دراسة الظواهر الإجتماعية رغم التطور الكبير الذي عرفه علم الإحصاء و الخدمات الكبيرة التي يقدمها خصوصا للدراسات من هذا النوع، فالدراسة العلمية بإستعمال هذه التقنيات تعطي للبحث مصداقية أكثر و ثقة أكبر في النتائج المتوصل إليها ،هذه النتائج التي قد تتحول إلى قرارات لمشاريع وطنية مستقبلية و بالتالي تثمينن مجهود الباحث.أما الفجوة الثالثة فهي مرتبطة بغياب تخصص سوسيوديموغرافية الأسرة في الجزائر، فنتائج البحوث التي يتوصل إليها الباحث الديموغرافي و التي تكون في الغالب في شكل أرقام ومؤشرات و تصنيفات تبقى دون تفسير و تحليل إجتماعي، في حين نجد أن أغلب الدراسات الإجتماعية للأسرة الثرية نظريا، لا تستعمل التقنيات و لا النتائج التي تتوصل إليها الدراسات الديموغرافية الكمية عن الأسرة.

2- أهداف البحث :

تتمثل الأهداف التي نسعى إليها فيما يلي :

- التعرف على الخصائص الإجتماعية و الديموغرافية و الإقتصادية للنموذج الأسري النووي.

- وصف مستوى العلاقة القرابية في ظل النموذج الأسري النووي بتوظيف تقنية المؤشر المركب.

- التعرف على عوامل تشكل الأسر النووية.

-إختبار وجود علاقة بين بعض العوامل (الإجتماعية و الديموغرافية و الإقتصادية و الثقافية) و مستوى العلاقة القرابية في ظل الأسرة النووية .

3- أهمية الموضوع:

لموضوع دراستنا أهمية كبيرة، حيث تعتبر الأسرة أهم مؤسسة إجتماعية و إستقرارها يضمن إستقرار كل البنى الإجتماعية الأخرى ، و من أهم العوامل التي يمكنها المحافظة على هذا الإستقرار قوة العلاقة التي تربطها مع مختلف الأنساق الإجتماعية و خصوصا النسق القرابي فدراسة علاقة الأسرة مع أقاربها تعتبر محرارا لقياس مدى التضامن و التآزر و التعاون و التكافل الموجود في الأسرة و بالتالي في المجتمع، بل هي من أهم المؤشرات التي تصف مستوى القيم الإنسانية الموجودة في المجتمع و التي تضمن إستقراره و تطوره. في الجزائر أفرزت التغيرات الإقتصادية و الثقافية و الديموغرافية و الإجتماعية التي عرفتها إلى تحول البنية الأسرية من النموذج الممتد إلى النموذج النووي، تغيرت أدوار و وظائف الأسرة متوجهة أكثر فأكثر إلى الإستقلالية و الإنفرادية و الإعتماد على المؤسسات الرسمية في تحقيق حاجاتها، فلم يعد هناك تواصل بين الأقارب كما كان فيما ماضى بل قلة وتيرة تبادل المساعدات، و نتيجة لقلة فرص الإحتكاك بين الجيلين تغيرت القيم الإجتماعية (إحترام الكبير، طاعة الوالدين، التضامن، التعاون...) و طغت القيم المادية على أغلب التعاملات، مما أدى إلى إنتشار العديد من المشاكل الإجتماعية كالطلاق و الخلع و المخدرات و المهلوسات و السرقة و الجريمة بكل أنواعها ،و كل هذه الظواهر حتما تعيق تطور و تقدم و إزدهار المجتمع، و عليه وجب علينا علميا البحث في واقع العلاقة القرابية و تحديد أهم العوامل التي لها علاقة بمستواها و هذا بإستعمال منهجية علمية دقيقة تتمثل في تقنية المؤشر المركب لوصف العلاقة القرابية، لنتمكن في الأخير و من خلال النتائج المتوصل إليها من إقتراح توصيات عملية لترشيد السياسات الإجتماعية إتجاه تقوية و توطيد العلاقات الإجتماعية عموما و القرابية خصوصا.

4- الإشكاليـة :

تعتبر الخلية الأسرية المرآة الصادقة التي تعكس صورة المجتمع، فأي تغيير يراد إحداثه في المجتمع سيظهر تأثيره جليا على مستواها تتواجد عموما في شكلين أسرة نووية و أسرة ممتدة، و يلاحظ أن أغلب المجتمعات تتجه إلى النموذج الأسري النووي و هذا لأسباب متعددة، تختلف بإختلاف المجتمع.

و الجزائر على غرار باقي المجتمعات خصوصا منها العربية يعرف نموذجها الأسري تغيّرا في بنيتها، حيث بعد أن كان النمط السائد في الحقبة الإستعمارية و عشية الإستقلال " العائلة الممتدة " و التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال، أظهرت نتائج التعدادات تطوّرا واضحا لنسب " الأسرة الزواجية " و التي لا تشمل إلا الزوج و الزوجة و أولادهما العزاب، فبعد أن سجلت نسبة 66.8 % في أول تعداد للجزائر سنة 1966 إرتفعت إلى 78.25 % حسب تعداد سنة 1998.[1]

تزامن هذا التحول بحدوث تغيرات عميقة شملت ميادين مختلفة (إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، ديموغرافيا ...) كانت نتيجة للسياسات التي إنتهجت منذ الإستقلال و التي تهدف في مجملها إلى تحديث البلاد في مختلف المجالات، قصد تحسين ظروف حياة الأجيال الحاضرة و المقبلة.

و عليه تم الانتقال من الاقتصاد القائم على الزراعة و على ملكية الأسرة لوسائل الإنتاج إلى الاقتصاد الصناعي القائم على العمل المؤجور ثّم المرحلة الآنية بداية الدخول في" الاقتصاد ما بعد الصناعي "، فهجر سكان المزارع و الآرياف إلى القواعد الصناعية التي شيدت في المدن الكبرى (الجزائر ،عنابة،وهران) بحثا عن عملا، و زادت حدة الهجرة الداخلية أو النزوح الريفي الأزمة الامنية التي عرفتها الجزائر خلال سنوات التسعينيات أين فر أهالي القرى و المداشر نتيجة تردى الأوضاع الأمنية .

ونتيجة لهذا الحراك الجغرافي سجلت نسبة التحضر إرتفاعا كبيرا فمن 31.5 % سنة 1966 إلى 60.5 % سنة 2002[2]،إلى 76.51% سنة 2008[3]. أدّى هذا إلى إتساع المدن و إرتفاع الكثافة السكانية بها خصوصا مع إرتفاع معدل النمو الديموغرافي، و يجدر الإشارة أن النمو الديموغرافي خلال سنوات السبعينيات قد ضاعف عدد السكان في غضون 20 سنة فقط.

---

[1] ONS, « Typologie des Ménages et des Familles, a travers les résultats exhaustifs du RGPH 1998 » , Série statistiques N° 314, P 10.

[2] Ministère de la Santé de la Réforme Hospitalière, « Population et développement en Algérie, Rapport National CIPD +10 » , 2003, P 27.

[3] قياش مفتاح،«التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية التطور،الخصائص و المحددات» ،أطروحة دكتواره ،جامعة البليدة2،2021،ص171.

من جهة أخرى عرفت نسب التمدرس إرتفاعا لدى الجنسين خصوصا عند الإناث فمن 36.9 % سنة 1966 إلى 80.73 % سنة 1998 [1] ثم إلى 91.70 %سنة 2008[2]، مهد هذا لحصول المرأة على مكانة جديدة و أدوار متعددة تختلف عن تلك التي كانت لها خصوصا بعد انضمامها لسوق العمل و مشاركتها في تسيير و تمويل ميزانية أسرتها ،و إنما حتّى في تسيير شؤون البلاد بإقحامها في الحياة السياسية فوصلت نسبة النسوة في التمثيل البرلماني للمجلس الشعبي الوطني 33.3% سنة 2014 بعد أن كانت 6.5% سنة 2010 [3].

أثرت كل هذه التحولات على البنية الأسرية بالإتجاه أكثر إلى النموذج الأسري النووي ، و على وظائفها و علاقاتها، حيث بعد أن كان النظام الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في مرحلة معينة مبنيا على النمط "الجماعي" الموسع و الانتاج الزراعي و الحيواني بكل أشكال الحياة البسيطة إلاّ أنه أصبح اليوم يخضع "للفردية" و يقوم على الإنتاج الصناعي و التجاري بالدرجة الأولى، و أن طبيعة العلاقات الإجتماعية مبنية على المصلحة[4].

و مازاد من حدّة الظاهرة التطور التكنولوجي الحديث و السريع في وسائل الاتصال التي بدأت تظهر للعيان أثارها على النسق الإجتماعي، فبتعدد القنوات الفضائية و الهواتف النقالة ،و الإستعمال لدرجة الإدمان لشبكة الانترنت بمختلف تطبيقاته و مواقعه الإلكترونية و خاصة شبكات التواصل الإجتماعي (Twitter ,Youtube,Facebook...) التي ربطت من جهة كافة أرجاء هذا العالم المترامي و من جهة أخرى يبدو أنها عزلت و فرقت أفراد الأسرة الواحدة –قربت البعيد و أبعدت القريب– و أثرت على شبكة العلاقات الإجتماعية وهذا للإستعمال و للإهتمام المتزايد بها ، ففي الجزائر قدرت نسبة المشتركين في شبكة الأنترنت من عدد السكان 4.63% لسنة 2004 ثم 12.5% سنة 2010 إلى 46% سنة 2015.[5]

إجتماعيا عرفت ظاهرتا الطلاق و الخلع و ما ينجر منهما من إنحراف للأحداث إرتفاعا متواصلا لم تشهده الجزائر من قبل، فسجلت نسبة الطلاق سنة 2005 قيمة 11.10% و ارتفعت سنة

---

[1] ATTOUT.N, BENKHELIL. R, SAADI. R, « Education Fécondité et Nuptialité », CENEAP, FNUAP, Alger, 2001, P 12.

[2] الإحصاء العام للسكان و السكن ، التقرير العام ، 2008.

[3] المجلس الإقتصادي و الإجتماعي (CNES)،«ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟»، 2012–2013،ص64.

[4] رشيد بومعالي، «واقع التغيرات الأسرية للأسر الريفية المهاجرة في الجزائر»،دراسات إجتماعية،جامعة سعيدة،الجزائر ،2011،ص16.

[5] https://ar.m.wikipedia.orgالأنترنت

2010 إلى 14.46% و وصلت سنة 2016 إلى 17.42% [1] أما الخلع فقد سجلت وزارة العدل خلال سنة 2022 حوالي 10 ألاف قضية خلع[2].تعكس هذه الإحصائيات وضعا إجتماعيا غير صحي و بداية لتمزق نسيج بنائنا الإجتماعي الذي أساسه الخلية الأسرية، فحل مشكل أسرة بالطلاق ينجر عنه عدة مشاكل إجتماعية منها إنحراف الأبناء، فعلى وتيرة نسب الطلاق عرفت نسب الجريمة تعاظم خصوصا لدى فئة الشباب، فمن خلال إحصائيات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية قدرت عدد الجرائم المسجلة للفئة التي تقل أعمارها عن 30 سنة في سنة 2014 بحوالي 112499 جريمة أغلبها جرائم متصلة بالمخدرات أسفرت على 179 قتيل و أرتفع هذا العدد في السداسي الأول لسنة 2015 إلى 199 قتيل[3].

و يلاحظ أن هذه الأشكال من العنف استفحلت حتى في الوسط المدرسي ففي سنة 2013 سجل 167 ضحية و 82 متورط و خلال النصف الأول فقط من سنة 2014 سببت 71 حالة من العنف 151 ضحية بين الطلاب و المعلمين و الأولياء[4].

و في سياق تخلي الأسرة عن أدوارها و وظائفها تحت ضغوط الحياة الحضرية[5]، ظهرت للوجود مؤسسات لرعاية كبار السن، كما تزايد الطلب على رياض الأطفال (عددها 2139 روضة خلال السنة الدراسية 2014/2013 أغلبها من القطاع الخاص بنسبة 68.63%)[6].

كما حلت محلات الأكل السريع و الوجبات السريعة، محل الوجبة التي كانت تحضرها الأسرة –أخر ما تبقي للأسرة من مهام – ففي إحدى الدراسات تبين أن 43 % من طلاب المستوى المتوسط يتناولون الطعام لدى محلات الوجبات السريعة[7] خصوصا مع الإنتشار الواسع لهذه المحلات وتواجدها وتواجدها في كل مكان، مما قد ينعكس خصوصا على الصحة العامة للسكان .

عند تفسير كل هذه الظواهر (الإقتصادية، الإجتماعية، الديموغرافية، الثقافية) غالبا ما تسند إلى التغير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري، في حين يمكن تفسيره أيضا بالتحول الذي مس

---

[1] ONS, Données Statistiques N°779,Démographie Algérienne,2016,p06.

[2] https://www.maghrebvoices.com/trends/2022/11/19/

[3] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ،مديرية الجماعات المحلية،الجزائر،2015.

[4] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)،مرجع سابق ،ص 131 .

[5] محمد بومخلوف و أخرون، **واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري القطيعة المستحيلة**،دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع ،الطبعة الأولى،2008،الجزائر،ص292.

[6] وزارة التربية الوطنية ، «التقرير الوطني الجزائري للتربية للجميع بحلول عام 2015»،2014،ص8.

[7] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)،مرجع سابق ،ص132.

البنية الأسرية و بالتالي وظائف الأسرة، و هذا بالإنتقال من النموذج الأسري الممتد إلى النموذج النووي .و لكن السؤال المطروح ما الذي تغير بتغير البنية الأسرية؟

هل بالإنفصال المكاني و المجالي للأسرة النواة عن الأسرة الكبيرة الذي كان في بدايته الأولى لأسباب حتمية و ضرورية (ضيق المسكن لكبر حجم الأسرة ، مشاكل مادية، ظروف عمل المرأة...) ثم أصبح الآن حرية فردية و حق لكل متزوجين الإنفصال عن الأسرة الكبيرة حتى و لو كانا يقيمان تحت سقف واحد، كما أصبح السكن الفردي شرط من شروط عقد الزواج ، نشأة علاقة إجتماعية قرابية تختلف عما سبق، بإعتبارها نسق إجتماعي كان يحافظ على أمن و إستقرار الأسرة و كان مصدرا للتكافل و التضامن و التعاطف و أداة للضبط الإجتماعي و لنقل التراث و القيم و المعايير بين الأجيال ، و توجه تعامل و إهتمام الأسرة النووية أكثر لشبكات إجتماعية أخرى نذكر منها الجيران و رفقاء العمل، فضاءات الترفيه، و مؤسسات رسمية كالضمان الإجتماعي و الجمعيات الخيرية ،النوادي الرياضية...

في ظل كل هذه المعطيات تباينت الدراسات الإجتماعية في الجزم بأن مستوى العلاقة القرابية في الجزائر مازات قوية أو عرفت تغيرا في ظل النموذج الأسري النووي ، وعليه جاءت تساؤلاتنا كما يلي:

التساؤل العام:

ما هي العوامل التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية في ظل الأسرة النووية؟

التساؤلات الفرعية:

هل توجد علاقة ذات دلالة بين نمط الزواج (إختيار فردي ،من خارج دائرة القرابة) و مستوى العلاقة القرابية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة بين المستوى التعليمي للزوجين و مستوى العلاقة القرابية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة بين عمل المرأة و مستوى العلاقة القرابية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة بين مستوى دخل الزوج و مستوى العلاقة القرابية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة بين الهجرة الداخلية أو الحراك الجغرافي(البعد المكاني) ومستوى العلاقة القرابية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة بين نوع المسكن من حيث إتساعه و ملكيته و مستوى العلاقة القرابية؟

هل توجد علاقة ذات دلالة بين مدة إستعمال وسائل الاتصال التكنولوجي و مستوى العلاقة القرابية؟

5- الفرضيات:

5-1- الفرضية العامة:

يختلف مستوى العلاقة القرابية بمدى إختلاف تأثير العوامل الإجتماعية (زواج الأقارب،خروج المرأة للعمل)، العوامل الإقتصادية (دخل الأسرة ،نوع المسكن)، العامل الديموغرافي (الهجرة الداخلية) ، و العوامل الثقافية (المستوى التعليمي للزوجين، إستعمال وسائل الاتصال التكنولوجي الحديث).

5-2- الفرضيات الجزئية:

1- توجد علاقة ذات دلالة بين نمط الزواج و مستوى العلاقة القرابية، فتضعف العلاقة في نمط الزواج الحديث(إختيار فردي و من خارج إطار العائلة) و تقوى في نمط الزواج التقليدي(إختيار العائلة و الزوجة من أفراد العائلة).

2- هناك علاقة عكسية ذات دلالة بين المستوى التعليمي للزوجين و مستوى العلاقة القرابية، فكلما إرتفع المستوى التعليمي للزوجين ضعفت العلاقة القرابية، و بإنخفاضه تقوى العلاقة القرابية.

3- خروج الزوجة للعمل له علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية، فبخروج الزوجة للعمل تضعف العلاقة القرابية و تقوى بمكوثها بالبيت.

4- لمستوى الدخل علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية،فكلما إرتفع الدخل إنخفض مستوى العلاقة القرابية ،و كلما إنخفض الدخل إرتفع مستوى العلاقة القرابية.

5- البعد المكاني له علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية ،فكلما بعدت المسافة بين الأسرتين ضعف مستوى العلاقة القرابية و اختصارها يؤدي إلى قوة العلاقة القرابية.

6- توجد علاقة ذات دلالة بين نوع المسكن و مستوى العلاقة القرابية، فكلما كان المسكن واسعا و ملكية خاصة للأسرة ارتفع مستوى العلاقة القرابية ، و العكس كلما كانت مساحة المسكن أصغر و ليس ملكا للأسرة إنخفض مستوى العلاقة القرابية .

7- مدة إستعمال وسائل الاتصال التكنولوجي(الأنترنت ،الهاتف النقال) لها علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية، فكلما طالت مدة الاستعمال إنخفض مستوى العلاقة القرابية و العكس كلما قلت مدة الإستعمال ارتفع مستوى العلاقة القرابية.

6- المفاهيم الأساسية للدراسة:

لكل دراسة مفاهيم أساسية مستعملة و خاصة بها، نتطرق فيما يلي إلى المفاهيم الأساسية المعتمدة في عملنا و تعريفها الإجرائي :

6-1- تعريف العائلة (الأسرة البيولوجية) :

من حيث المصطلح : فهو مشتق من « عال، يعيل، معيل، عيال،... و مع سيطرة النظام الأبوي أصبح الرجل المعيل و أصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل و مهما كانت علاقات الإعالة و الإعتماد المتبادلة »[1].

أما من حيث المفهوم : فقد عرفها محمد عاطف غيث على أنها تلك الجماعة التي تقيم في مسكن واحد و التي تتركب من الزوج و الزوجة و أولادهم المتزوجين و أبنائهم و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الأرامل الذين يقيمون في نفس المسكن و يعيشون حياة جماعية و إقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة.

و قد عرفت أيضا بأنها أسرة تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر و لهذا تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين و أبنائهم المتزوجين و كذلك أحفادهم[2].

وعن دراستنا نحصر مفهوم العائلة في الأسرة البيولوجية و المتمثلة في الزوجين و أبنائهما العزاب فقط و هو مرادف للنموذج الأسري النووي .

6-2- تعريف الأسرة النووية :

إن مصطلح الأسرة معقد و عادة و لتفادي ذلك يستعمل الباحثون التعريف الذي بني عليه التعداد العام للسكان : « و هو ذلك النموذج الذي يبنى على أساس طبيعة العلاقات بين الأفراد الذين يعيشون ضمن المسكن الواحد و تحت سقف واحد » [3]، و به يمكن للأسرة أن تتكون على الأقل من عائلة واحدة أو فرد وحيد .

---

[1] بركات حليم، **النظام الإجتماعي و علاقته بمشكلة المرأة العربية**، بيروت، مركز الوحدة العربية، ط1، أفريل 1982، ص 63.

[2] عاطف غيث محمد ، **قاموس علم الإجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 414.

[3] ONS, «Données statistiques. N° 314», Op. Cit, P 8.

أما النمط الأسري المعتمد في موضوع دراستنا يتمثل في النموذج الأسري النووي أو الزواجي و الذي يعرف على أنّه : يتكون من زوج و زوجة و أبنائهما غير المتزوجين و/أو زوج و زوجة من دون أبناء مع عدم إقامة شخص أجنبي معهما.

6-3- تعريف البنيـة الأسريـة :

قبل تعريف البنية الأسرية يجدر بنا أولا تعريف مصطلح « البنية » فمن خلال قاموس علم الإجتماع تعرف البنية على أنها « عبارة عن مجموعة من العناصر التي توجد بينها علاقات أين إذا حدث أي تغيير على عنصر أو علاقة يؤدي إلى تغيير باقي العناصر أو العلاقات » [1], و عليه تعرف البنية الأسرية على أنها « ذلك التنظيم داخل الأسرة المحدد من خلال علاقات القرابة و إتجاهاتها بالنسبة لرب الأسرة » [2].

6-4- تعريف القرابة:

لغة القرابة و القربى الدنو في النسب ، و القربى في الرحم و هي في الاصل مصدر أقارب الرجل و أقربوه عشيرته الأدنون و التقرب التدني إلى الشيء[3].

أما إصطلاحا فعرفها **معن خليل عمر** على أنها : ‹‹ مجموعة صلات رحمية و روابط نسبية تربط الأفراد بوشائج عضوية و اجتماعية متماسكة تلزمهم بتنفيذ الالتزامات و المسؤوليات و واجبات تقيد أبناء الرحم الواحد أو النسب الواحد›› [4].

5- تعريف العلاقة القرابية:

يعرف رادكليف بروان العلاقات القرابية أنها تنظيما إجتماعيا ،يمكن الأفراد من العيش معا ، و التعاون معا من أجل إقامة حياة إجتماعية منظمة و إن النظام هو جزء من شبكة العلاقات الإجتماعية تتجلى في أصغر وحدة إجتماعية و هي العائلة النواة[5].

---

[1] Akoun Andre et Ansart Pierre, **Dictionnaire de sociologie**, Le Robert, seuil, France, 1999, P 510.

[2] طاهر حسين، « تحولات البنية الأسرية في الجزائر»، CENEAP، 2001، ص 66.

[3] جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب المحيط** (إعداد و تصنيف:يوسف الخياط)، دار لسان العرب، بيروت ،1999، ص665.

[4] معن خليل عمر،**علم إجتماع الأسرة** ، دار الشروق للتوزيع و النشر ،عمان،الأردن،1994،ص148.

[5] Radkaliff Brown. A, **Structur and Function in Primitive Society**, The Free Press, Glencoe, 1952, p03.

كما تعرف على أنها تلك الروابط القرابية التي تشكل فيما بينها شبكة تفرض على وحداتها التزامات أخلاقية لكن هذه الإلتزامات تظل مجرد شعارات نظرية و لا تكون حقيقية ما لم تتحول إلى أنشطة فعلية ينتفع منها الأقارب في ظروف معينة[1] .

وتعريفنا الاجرائي للعلاقة القرابية هي : العلاقة الإجتماعية الموجودة بين الأسرة النووية و أقاربها و يختصرها لنا المؤشر المركب للعلاقة القرابية الذي يلخص مدى تكرار تبادل المساعدات و الزيارات بين العائلة النووية و عائلة الزوج، و هذا بإعتبار أن المجتمع الجزائري هو أبوي القرابة فوجب علينا التركيز على هذه الدائرة من دوائر القرابة، و تم تصنف مستوى العلاقة القرابية إلى ثلاث مستويات ،علاقة قرابية ضعيفة: تنعدم فيها الزيارات و المساعدات بين العائلتين،علاقة قرابية متوسطة: تذبذب في تبادل المساعدات و زيارات مناسباتية،و علاقة قرابية قوية:زيارات متكررة و مساعدات دائمة ،و يلخص الجدول رقم 24 في الجزء الميداني مختلف المؤشرات التي تدخل في بناء هذا المؤشر.

6-6- تعريف المؤشر المركب و المؤشر المركب للمستوى العلاقة القرابية:

هو تقييم كمي لظاهرة يفترض أنها متعددة الأبعاد، و يوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة[2]،و هو مقياس –عددي أو كمي– مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفردية التي تعكس جوانب من الظاهرة محل الاهتمام بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على نموذج معين للحصول على تجميع المعلومات و عرضها بشكل مبسط يسهل فهمه و تفسيره[3].

أما التعريف الاجرائي للمؤشر المركب في بحثنا هو متغير كمي يلخص مستوى العلاقة القرابية لدى الأسر المبحوثة وهذا من خلال أبعاد ثلاث هي: درجة القرابة المتصل بها،تبادل الزيارات بين الأسرة

---

[1] قيس النوري، **الانثربولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة**، الطبعة الاولى،مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع،الاردن، 2011،ص90.

[2] بلقاسم العباس،«المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول »،جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،العدد 75،الكويت،2008،ص4.

[3] مهى عز الدين سيد،ندى محمد حافظ،محمد على إسماعيل،«دليل تكوين المؤشرات المركبة»،مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار،الادارة العامة لجودة البايانات،مجلس الوزراء،مصر،2006،ص5.

المبحوثة و أسرة الزوج،و كذا تبادل المساعدات بينهما، و يلخص الجدول رقم (25) في الجانب الميداني مؤشرات كل متغير و سلم القياس المعتمد عند بناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية .

6-7- تعريف عوامل التغير:

قبل تحديد أهم عوامل التحول المراد دراستها نتطرق أولا إلى تعريف مفهوم التحول و هو:« حدوث تحولات بنائية أو وظيفية أو كليهما في الأنساق الإجتماعية في فترة زمنية محددة »[1].

و يشير التغيّر الإجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الإجتماعي و النظم و العادات و أدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو نتيجة لتغيير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الإجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الإجتماعية[2].

و يذكر محمد أحمد الزغبي في كتابه « التغيّر الإجتماعي بين علم الإجتماع البرجوازي و علم الإجتماع الإشتراكي » التصنيف التالي لعوامل التغيّر الإجتماعي[3] :

1- **عوامل موضوعية** : و تنقسم إلى

أ - **عوامل طبيعيــة** : و تشمل عوامل جغرافية، بيولوجية، ديموغرافية.

ب- **عوامل إجتماعية** : و تضم عوامل تكنولوجيا، ثقافية، و إقتصادية.

2- **عوامل ذاتيـة** : و تنقسم إلى قسمين :

أ - عوامل سياسية.

ب- عوامل إيديولوجية.

و عن دراستنا للعوامل التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية فهي العوامل السيوسيو إقتصادية و الثقافية و المتمثلة في المتغيّرات التالية :

1- نمط الزواج: و هو عامل إجتماعي يقصد به إما أن يكون نمط الزواج حديث أي إختيار فردي و من خارج إطار العائلة أو النمط التقليدي إختيار العائلة للزوج و/أو الزوجة من أفراد العائلة.

---

[1] الطنوبي محمد، **التغيّر الإجتماعي** ، منشرة المعارف، الإسكندرية، 1995،ص 30.

[2] عاطف غيث محمد، نفس المرجع، ص 415.

[3] الطنوبي محمد، نفس المرجع، ص 88.

2- **المستوى التعليمي للزوجين:** و هو عامل ثقافي يتضمن المستويات التالية: يكتب و يقرأ- إبتدائي- متوسط -ثانوي-جامعي أو أمي.

3- **خروج الزوجة للعمل:** و هو عامل إقتصادي و ينقسم إلى ثلاث حالات عمل الزوجة أو مكوث الزوجة في البيت أو تقاعدها

4- مستوى الدخل : عامل إقتصادي ربطناه بالمدخول الشهري لرب الأسرة فقط لصعوبة حصر المدخول الكلي للأسرة.

5- **البعد المكاني** :و هو عامل جغرافي و هي الموقع الجغرافي لمنزل الأسرتين ،أي المسافة بين منزل الأسرة النووية و أسرة أهل الزوج خصوصا.

6- **نوع المسكن** : هو متغير إقتصادي و حددناه من خلال مؤشرين هماعدد الغرف الموجودة به و ملكية الأسرة لهذا المسكن.

7- **مدة إستعمال وسائل الاتصال التكنولوجي:** و هو متغير ثقافي و يتمثل في عدد ساعات إستعمال رب الأسرة الأنترنت أو الهاتف النقال خلال اليوم.

كل هذه المتغيّرات يعتبرها محمد عمر الطنوبي في كتابه « التغيّر الإجتماعي » من مؤشرات التحديث و من نتائج التحضر.

7- المقاربة النظرية:

إعتمدنا في بحثنا على النظرية البنائية الوظيفية بإعتبار أن رواد هذا الاتجاه يتفقون على أن لكل مجتمع بشري بنى ونظم إجتماعية أساسية، تشكل هيكله و إطاره الخارجي و تحدد علاقات و ممارسات و تفاعلات أعضائه، و ترسم نموذج جوهره الداخلي و عناصره المثالية و الروحية التي تسبب تماسكه و ديمومته و نموه و تطوره، و بنى و نظم المجتمع تكون على أشكال مختلفة تبعا لطبيعة الوظائف التي تقدمها للإنسان و المجتمع[1]. مثلها مثل الأجهزة العضوية و الفيزيولوجية التي يتكون منها الكائن الحي كجهاز الدوارن و الجهاز الهضمي و الجهاز العضلي. هناك البنى الاقتصادية و البنى السياسية و البنى العائلية و لكل من هذه البنى وظائف أساسية تخدم استقرار و تقدم و صيرورة المجتمع.لكن هذه البنى ما هي بالحقيقة إلا أحكام و قوانين إجتماعية مدونة أو

[1] Gerth,H. and C.Mills, **Character And Social Structure**, Routedge And Kegan Paul, London, 1954,p25.

متعارف عليها تحدد سلوكية و أخلاقية الأفراد و ترسم أنماط علاقاتهم و تفاعلاتهم الاجتماعية و تضع أيديولوجية المجتمع و أسس نظامه الكلي و فروعه الجانبية و تصمم أنماط علاقات أجزائه بعضها ببعض[1].

تؤكد البنائية الوظيفية على فكرة النسق، بإعتبار أن المجتمع ما هو إلا بناء إجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الإجتماعية المتبادلة وظيفيا مثال النسق الإقتصادي و السياسي و العائلي (القرابي) و الديني و الأخلاقي و غير ذلك من الأنساق الأخرى و التي تؤثر على عملية إستقرار مكونات البناء الاجتماعي أو المجتمع ووظائفه بصورة عامة[2].

و لقد كتب برتلافي يقول أن النظام هو" مجموعة من العناصر ذات التبعية أي مرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدهما إلى تغيير الأخرى، و بالتالي يتبدل المجموع " إن هذا التعريف يذكر بتعريف كونديلاك :"نظام تتساند فيه مختلف الأجزاء بصورة متبادلة"[3]

و هذا ما يفسر التحول الذي مسى الأسرة الجزائرية، حيث تغير بنيتها من الحجم الواسع إلى الضيق إنعكس على علاقاتها و أدوارها فأصبحت محدودة و ضيقة فالتحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، إنعكس على مختلف الأنساق الاجتماعية أهمها النسق القرابي، حيث يلاحظ تغيرا واضحا في وظائفها و أدوارها خصوصا تلك المتعلقة بعلاقتها بأقاربها، فلم تعد العلاقة بين الأقارب بالمستوى الذي كانت عليه من قبل أين كان لوالدي الزوج مكانة هامة بل كانت السلطة كلها بيدهما، و كان الإنتماء للأقارب يكسب الاحترام و القبول و المكانة الاجتماعية و السمعة و الشرف، بإعتبارهم جماعة مرجعية تطبق القيم الاخلاقية القائمة على الشريعة الاسلامية و تنقلها بين الاجيال، فحاليا أصبح هناك أدوار جديدة تبنتها أغلب الأسر النووية ميزاته الأولى البحث عن الإستقلالية و الفردية و إتباع سلوك التفادي الذي أصبح طاغيا في أغلب المعاملات الأسرية، فقلة وتيرة الزيارات و إنعدم تبادل المساعدات بين الأسرة النووية و أقاربها، و أنعكس هذا التخلي و الإنفصال خصوصا على "نظام القيم في المجتمع الجزائري" الذي كانت الأسرة الأم أو الممتدة هي من تحميه بتلقينه و توريثه للأجيال

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد، **المدخل إلى علم الإجتماع** ، دار وائل للنشر،الطبعة الثانية ،2009،الأردن،ص159.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان ، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،2003 ،ص14.

[3] ريمون بودون و فرنسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986 ص565.

المتعاقبة، و في غياب من يقوم بهذا الدور و عجز مختلف المؤسسات الإجتماعية من مساجد و مدارس و جامعات و جمعيات من تحقيق ذلك، انعكس هذا على استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بإنتشار و ارتفاع متزايد لمختلف المشاكل و خاصة الاجتماعية منها التي تهدد النسيج الإجتماعي كالطلاق و الخلع و الجريمة و الإنحراف ، المخدرات و الفساد الاخلاقي و التسرب المدرسي...و بالتالي تعطيل عجلة النمو و التقدم و الرقي في المجتمع.

8- الدراسات السابقة:

عرفت السنوات الأخيرة تناول العديد من الباحثين في الجزائر موضوع العلاقات القرابية للأسرة النووية و هذا نظرا لملاحظة التغيرات الكبيرة التي طرأت على هذه العلاقة، و لكن تبقى قليلة الأعمال التي تناولت دراسة هذا الموضوع من الجانب الإجتماعي و الديموغرافي و بعيدا عن الدراسة الأنثربولوجية و هذا نظرا لتداخل التخصصات مع بعضها البعض و لإتساع الموضوع و صعوبة تحديده فهناك العلاقة القرابية الأفقية و العلاقة القرابية العمودية أي العلاقات داخل الأسرة بين الوالدين و الابناء و علاقات خارج الأسرة حسب درجات القرابة المتعددة، كما هناك بنى أسرية مختلفة التركيبة، و ما زاد من صعوبة تناول الموضوع كيفية أو وسيلة وصف أو قياس مستوى هذه العلاقة مما أدى إلى تضارب في مختلف النتائج المتوصل إليها. سنتطرق فيما يلي إلى أهم الدراسات السابقة التي إكتشفناها في بحثنا الببليوغرافي و التي كانت أكثر قربا من إشكالية موضوعنا و أهداف دراستنا.

8-1- الدراسات الاجنبية:

تطرقت العديد من الدراسات الأنثروبولوجيا الإجتماعية الغربية لتأثير التحضر على العلاقات الأسرية و الأنماط العائلية فعموما هناك إتجاهين: أولهما يرى أن العلاقات الأسرية و القرابية قد أصابها الضعف نسبيا، أما الإتجاه الثاني فلا يجد تأثير للحياة الحضرية على قوة العلاقات الأسرية و الأنماط العائلية. وفيما يلي نعرض بعض من هذه الدراسات.

يرى **لويس ويرث louis wirth** في دراسته أن التحضر يؤدي إلى سطحية العلاقات الإجتماعية و ضعف الروابط العائلية و القرابية،كما يرى **lition** أن الحراك الجغرافي و الاجتماعي الذي نشأ عن

الثورة التكنولوجية قد أدى إلى إنهيار العائلة الممتدة كوحدة وظيفية في توفير الأمن الإقتصادي مما أدى إلى تحرير أعضائها من كثير من الالتزامات التي كانت ملقاة عليهم[1].

كما أكد **بارسونز** في دراسته للعائلة الأمريكية الحديثة على أن تطور المجتمع الصناعي الحديث صاحب تغيرات في نظام العائلة فبعد أن كانت وحدة إقتصادية للإنتاج و الإستهلاك أصبحت مهمتها تتمثل في وظيفتين أساسيتين هي التنشئة الإجتماعية و تحقيق الاستقرار لأعضاء المجتمع الصناعي الحديث ، و توصلت دراسة في تايوان على عينة كبيرة الحجم أن تزايد معدلات الأسرة النووية يتطابق مع زيادة التصنيع و هذا من خلال إختبار وجود إرتباط بين متغير التعليم و العمر و مكان الإقامة بمستوى التحضر،و أثبتت التحليلات على وجود إرتباط بشكل الأسرة النووية.[2]

أما في نيجيريا و في دراسة لنظم الزواج و الأسرة تبين أن زيادة التحضر على الرغم من أنها قد أدت إلى تغير في أشكال العائلة التقليدية إلى أسرة نووية و زواج أحادي إلا أن معظم النيجيرين تربطهم علاقات قوية بالأنساق التقليدية للعائلة الممتدة التي لازالت سائدة في المناطق الريفية التي جاءوا منها.[3]

و توصلت دراسة في الهند أن التصنيع و التحضر قد يؤدي إلى وجود نمط من الأسرة الانتقالية التي تجمع بين خصائص نسق الأسرة الممتدة و النسق النووي مما ينعكس على العلاقات الأسرية المتبادلة و بالتالي يؤثر على إلتزامات الأسرة و صنع القرار و نسق القوة.[4]

8-2- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:«علم إجتماع العائلة»[5] لإحسان محمد الحسني و هي عبارة عن دراسة وصفية لخصائص الأسرة العربية عموما و الأسرة العراقية خصوصا و هذا من خلال ملاحظة تطور البنى

---

[1] فاتن محمد شريف، **الأسرة و القرابة،دراسات في الأنثربولوجيا الإجتماعية**، الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،الأسكندرية،2017،ص185.

[2] Leug hay shu ;Chung-Cheng,Lin,«family structure and Industrialization in Taiwan», California sociologist, USA,1984,pp197-212.

[3] Onigu,Otite,«Marriage and family system in Nigeria»,journal of sociology of the family,1991,pp15-54.

[4] Durganand sinha,«Recent changes in the Indian family and their implilacion for sosialization», in Indian journal of social work,1984,271-286.

[5] إحسان محمد الحسن، **علم إجتماع العائلة**، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،الأردن،2005.

الإجتماعية الأساسية : العائلة و القرابة و الزواج، فتناول الكاتب آثار التصنيع في نظم العائلة و القرابة و الزواج و يذكر أن العائلة العراقية عرفت تحولا في تركيبتها من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية لا يمكن تجاهله و هو مستمر، بل جزم بأن العائلة الممتدة ستتلاشى و تختفي نظرا لاستفحال الظروف المادية و التكنولوجية المعقدة و التي تتلائم و تتفق مع طبيعة و إديولوجية العائلة النووية، و التي عرفت نسبها إرتفاعا فمن 18% سنة 1940 أصبحت 66% سنة 1975 و في المقابل عرفت نسب العائلة الممتدة إنخفاضا خلال نفس الفترة من 82% إلى 34% كما تقلص حجم العائلة، و أرجع ذلك إلى إستقلال العائلة النووية عن أقاربها في مجال السكن و المعيشة، و إستعمال العائلة الحديثة موانع الحمل نظرا للظروف الإقتصادية و الإجتماعية المعقدة و لإنقراض نظام تعدد الزوجات و شيوع النظام الأحادي .كما يؤكد أن التغيير الصناعي و الحضري الذي شهده العراق قد نجح في تحطيم نسق القرابة القبلي فهجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و إزدحام المدن مع إنتشار معالم التصنيع و التحضر و ما رافقه من أفكار و قيم متناقضة تناقضا مباشرا مع النظام القبلي الذي كان يطلب من الفرد العمل دائما في سبيل خدمة القبيلة أو العشيرة فتسبب هذا التناقض في ضعف و تلاشي النسق التقليدي لنظام القرابة فتغيرت العلاقات الإجتماعية من علاقات غير رسمية إلى علاقات رسمية مما سرع عملية ضعف السلالة القرابية و بالوقت نفسه دعم موقف و أهمية العائلة النووية التي تحترم استقلالية و عقلانية الفرد، و المساواة في الحقوق بين المرأة و الرجل ،و زادت حدة الإنتقال الجغرافي في ضعف الروابط العائلية و القرابية بحيث يتعذر على الفرد معرفة و تشخيص أقربائه في الحي أو المدينة التي يسكنها فأصبحت الزيارات و الهدايا و المساعدات المالية المتبادلة بين العائلة و أقاربها نادرة و اقتصرت على المناسبات التقليدية و الدينية، كما زاد ظهور القيم الفردية التي تشجع إستقلالية الفرد عن أقاربه و التخصص الوظيفي في المهن و الأعمال و ضعف القيم الدينية و الأخلاقية و تنوع الأدوار الإجتماعية و كذا أفضلية القيم التعاقدية على القيم العشائرية و القبلية من ضعف و تبعثر العلاقات القرابية. كما شجع إنتشار الأحياء السكنية الحديثة المشيدة حول أطراف مدينة بغداد المزدحمة على تكوين و استقلال العائلات النووية عن أقاربها فكان الإستقلال إقتصاديا و فكريا و ثقافيا و عقائديا و سياسيا.

لخصت هذه الدراسة و تناولت مجمل المتغيرات– القديمة و الحديثة –التي كان لها علاقة مع تغير البنية الأسرية و العلاقة القرابية في المجتمعات العربية عموما ، و الملاحظ كذلك أنه رغم

الإنتماء العربي للجزائر نجد أن سرعة التغير الإجتماعي الذي وقع في المجتمع العراقي كان أسرع و أسبق بكثير(تاريخيا) مقارنتا بما يحدث في الجزائر، و يمكن إرجاع ذلك للأحداث التاريخية التي عرفته الجزائر خصوصا ما يتعلق بتأخر إستقلالها عن المستعمر الفرنسي مما أجل عملية التنمية و التقدم، وكذا لطبيعة الرواسب القوية لطابع الأسرة الممتدة التقليدية القديمة الجزائرية .

الدراسة الثانية:«الأسرة و الحياة العائلية»[1] لسناء الخولي و توصلت الباحثة في هذا العمل الذي هو عبارة عن ملخص لدراسات عديدة تمت على المجتمع المصري أن شبكة العلاقات القرابية أصبحت أضيق مما كانت عليه في المجتمعات التقليدية، إلا أنها مازالت قوية و وثيقة بغض النظر عن الإختلاف في الدرجة و الذي يعكس في واقع الأمر مجموعة من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المهنية ،و أنها رغم إزدياد التغيير و بلوغه أعماقا بعيدة لازالت لها علاقة بالنسق القرابي و لم تصبح "نواة منعزلة" تماما.و أن تتبع إتجاه التغيير ينبئ بتغيرها مستقبلا حيث يلاحظ أن الأسرة النووية لم تفقد علاقاتها مع أسرتي التوجيه لكل من الزوج و الزوجة مهما إختلف المستوى التعليمي أو إشتغال المرأة و إستقلاله المادي،فالعلاقة إختلفت عما كانت عليه في الاسرة الممتدة و لكن بقيت موجودة و هذا دليل على عدم عزلة الأسرة المصرية، كما يلاحظ أن صلات و علاقات الأسرة النووية بالنسق القرابي تحولت إلى نوع من المشاركة الإجتماعية فأغلب الزيارات و الإتصالات الإجتماعية للأسرة النواة تتم في دائرة القرابة. كما تؤكد الباحثة أن هناك إتفاق نظري و عملي بوجود العون المتبادل بين الأسرة النواة و الأقارب و هذا يعكس الجذور العميقة لنسق القيم الذي يقوم في جانب منه على مد يد العون للمحتاج و خصوصا إذا كان من الأقارب، و بالرغم من كل ما سبق تبقى هناك بعض الحالات من الأسر التي تفرض عليها الظروف "العزلة غير الطوعية" و هذا خصوصا في المناطق الحضرية من بينها بعد مكان الإقامة عن أسرتي التوجيه ، أو الإنشغال في الأعمال التي تفرضها تطلعات الأسرة إلى مستوى معيشي أفضل.

إن مقارنة أوضاع الأسرة المصرية مع واقع الأسرة الجزائرية خلال تلك الفترة يدل على وجود تشابه كبير بينهما، لكن عجلة التغيير قد أسرعت و أفرزت متغيرات زادت من حدة العزلة الإجتماعية للأسرة النووية عن أقاربها في مصر.

[1] سناء الخولي، **الأسرة و الحياة العائلية**، بدون طبعة،دار المعرفة الجامعية،مصر،2006.

الدراسة الثالثة:«العلاقات القرابية في تكليف[1](دراسة ميدانية) »[2] لكل من محمد محمود أحمد ، حاتم يونس محمود و جاء البحث للإجابة على التساؤلات التالية: ما هي طبيعة العلاقة القرابية للأسرة التكليفية؟ و هل طرأت عليها تغيرات؟ أم بقيت كما هي تقليدية؟ و جاء في الفرضية الأساسية للبحث ما يلي : حدثت تغيرات في العلاقات القرابية في تكليف ،أما الفرضيات الفرعية فكانت كما يلي :1- إتجاه الأسر نحو نمط الزواج الخارجي،2- تقلص نسبة الأسر الممتدة و انتشار الأسرة النووية، 3- انعزال الأسرة عن وحداتها القرابية، 4-عدم تبادل المساعدات بين الأسرة و الأقارب ضعف مساهمة الأقارب في التنشئة الإجتماعية لأبناء الأسرة. و اعتمدا الباحثان لجمع البيانات على الإستبيان و الملاحظة بالمشاركة و المقابلة،أما مجتمع البحث فكان عينة من 70 أسرة (نووية و ممتدة) تم إختيارها بطريقة عشوائية.و توصل الباحثان إلى أن الأسر في تكليف تتجه نحو نمط الزواج الخارجي أي من خارج الوحدة القرابية،كما قبلتا فرضيتي الدراسة فتقلص نسبة الأسر الممتدة و انتشار الأسر النواة و ضعف مساهمة الأقارب في التنشئة الإجتماعية لأبناء الأسرة النواة حيث بلغت نسبة الأسر المستقلة عن أسرها التوجيهية نسبة 57.16% من أفراد العينة،كما أن غالبية أفراد العينة يسكنون قريبا من أقاربهم حيث بلغت نسبتهم 74.29%،كما توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تقوم بزيارة أقاربهم بدون مناسبة 57.16% مما يعطينا مؤشر على قوة العلاقات الإجتماعية بين الأسرة و أقاربها و عدم كونها علاقات رسمية محصورة بالدعوات الرسمية،كما سجلت نسبة الأقارب الذين يزورون أسر العينة بدون مناسبة نسبة 62.87% فعلى الرغم من إستقلال الأسرة في سكنها إلا أنها لم تنعزل عن أقاربها و بالتالي رفض فرضية البحث الثالثة ،كما أبدى 98.58% من أفراد العينة رغبتهم بتقديم المساعدات لأقاربهم و بالتالي رفض الفرضية الرابعة.أما توصيات البحث فتمثلت في إبراز دور الأسرة في المجتمع بإعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع،كما دعى الباحثان إلى نشر مبادئ الدين الإسلامي خاصة ما يتعلق منها بالجانب الإجتماعي فيما يتعلق بالاسرة و علاقاتها الداخلية مع أقاربها، و العمل على توعية الأسرة من خلال وسائل الإعلام و الندوات بأهمية عملية التنشئة الإجتماعية التي يقع جزاء كبير منها على عاتقها و دورها في غرس قيم التضامن و التكاتف الاجتماعي و شيوع روح الألفة و المحبة و التسامح بين أفراد المجتمع.

---

[*]تكليف هي مدينة في شمال غرب العراق و تبعد عن الموصل بحوالي 18 كم.

[2]محمد محمود أحمد،حاتم يونس محمود،«العلاقات القرابية في تكليف (دراسة ميدانية)»،مجلة دراسات موصلية،العدد 10،تشرين الأول،2005،العراق،ص141.

تم الإستعانة بالعديد من أسئلة هذا البحث في إستبيان دراستنا و هذا نظرا لتقارب أهداف دراستنا مع أهداف هذا البحث، أما عن أهم النقائص الملاحظة في هذا العمل نذكر أن العينة شملت أنواع مختلفة من التراكيب و البنى الأسرية مما لا يسمح بملاحظة دقيقة لسلوك الأسرة ، كما أن الباحثين لم يستعملا مختلف الإختبارات الإحصائية (كاي مربع مثلا) لإعطاء مصداقية أكبر للنتائج ، أما عن نتائج البحث لم تكن لتكون بهذه الصورة لو شملت العينة أكثر عدد من الأسر التي بها الزوجة متعلمة و /أو تعمل(قدرت نسبة الزوجات ذات المستوى الإبتدائي في هذا البحث 68.59%) و بالتالي عينة البحث أخذت من مجتمع تقليدي لم تطرأ عليه بعد أثار مختلف عوامل التغير الإجتماعي و بالتالي لا يمكننا ملاحظة الإختلاف الواقع في مستوى العلاقة القرابية .

8-3- الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى:«العائلة الجزائرية،التطور و الخصائص الحديثة»[1] لمصطفى بوتفنوشات و هي موضوع دكتواره الدرجة الثالثة في علم الإجتماع في جامعة بوردو تحت عنوان "تطور البنيات العائلية –الإقتصادية من الجزائر التقليدية إلى الجزائر المعاصرة" و هي من بين أوائل الدراسات الإجتماعية الميدانية في الجزائر بعد الاستقلال و التي درست الأسرة من حيث البنية و العلاقات و هذا إنطلاقا من فكرة أن أي تغير يحدث في المجتمع(سياسي،إقتصادي،ثقافي) نجد أثره في البنية العائلية و يمكن أن يكون هناك رد فعل معاكس ،فكل تحول هام داخل العائلة لا يمكن إلا أن يؤثر في بنية المجتمع ككل، و تم إقتراح أربعة فرضيات لتأكيد التحول الذي عرفته البنية الأسرية في الجزائر أولها أن :العائلة الجزائرية هي عائلة ذات بنيات بطريقية و اكناتية أولا غير منقسمة و ثانيا يميل اللانقسام إلى الإختفاء قبل الخصائص الأخرى، أما الفرضية الثانية:جاء فيها أن العائلة البطريقية تتجه نحو شكل من العائلة الأبوية العربية المؤسسة على الأقل في قيمها إجمالا على بنية العائلة البطريقية ،أما الفرضية الثالثة تنص أنه إذا كانت العائلة أو المجتمع قد قام بهيكلة نفسه لكي تعاد هيكلته فأنه قد قام بذلك إنطلاقا من هيكل قديم، و من هنا فهي تشارك دائما في هذه العملية ، بأنه تتراوح درجة وضوح هذا التحول بين القوة و الضعف وهذا وفق الجماعة أو الأسر الأكثر اتصالا بالثقافة العصرية وبه الوصول إلى نمط آخر من البنية العائلية(غربية أو محافظة إسلامية)، و عرض الباحث في دراسته

[1] مصطفى بوتفنوشات،ترجمة أحمد دمري، **العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984.

النظرية مخطط لدوائر القرابة في المجتمع الجزائري و إختصرها في ستة دوائر (أنظر الملحق رقم(01))،كما إعتمد على الإستمارة في جمع المعطيات و التي تضمنت سبعة محاور(الحالة العائلية ،السكن،نطاق الحياة الإقتصادية،التشكيلة العائلية،علاقات القرابة،تاريخ العائلة،تطور المرأة في أحضان العائلة) و تم توزيعها على عينة غير عشوائية قدرها 121 أسرة عبر ثلاث ولايات هي الجزائر العاصمة، عنابة و وهران لثلاث أجيال مختلفة و متتابعة (1914-1941-1976) و توصلت نتائج الدراسة إلى أن البنية العائلية المركبة في طريقها إلى الإختفاء من جيل إلى آخر بنسبة 10% في حين أن العائلة الزواجية البسيطة تتزايد بنفس النسبة من جيل لآخر، وهي بنية أبوية و لم تعد بطريكية و هذا نظرا لفقدان الأب مكانته الإقتصادية التي كانت في ظل لا إنقسامية التركة و إقتصاد الإكتفاء الذاتي، كما عوض القانون المدني و كذا دائرة إبن العم في الوسط الحضري في تسير حياة الجماعة القانون العرفي أو كما سماه "الشرف"،و يضيف الباحث أنه و نتيجة للنظام الإقتصادي القائم على الأجر أنحلت البنية العائلية الابوية إلى شكل بسيط و الذي يتضمن الأب و الأطفال المباشرون فقط و في ظل التحولات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة عرف نظام القيم و أشكال علاقات القرابة تغيرا مع" بقاء الأب الحارس الحذر عن القيم الموروثة عن الأجداد،خاصة قيما يتعلق بتربية المرأة"،كما تحولت الأسرة إلى عائلة ضيقة (من 2 إلى 3 أجيال في العائلة الواحدة عكس ما كانت في السابق من 3 إلى 4 أجيال، مع إنخفاض عدد الأقارب الجانبين من 40 إلى 50 شخص أصبحت أنذاك 20 شخص) و إلى عائلة كثيرة الاطفال (عدد أطفال الأسر الزواجية حسب تعداد السكان سنة 1977 تراوح بين 7 إلى 11 طفل) متشابهتين و تسيرا وفقا القيم التقليدية.و يضيف أن التطور الذي عرفته الأسرة يتم بالتكيف مع الظروف الاجتماعية و دون إحداث القطيعة مع النظام السابق نتيجة الإختلال بل يتعامل معه. و تنبأ الباحث بوقوع الصراع مستقبلا داخل المؤسسات العائلية و الذي يعتبر مرحلة إجتماعية يتم خلاله التكيف مع مختلف المستجدات.

يعتبر هذا العمل مرجعا أساسيا لدارسي الأسرة في الجزائر و أعتمد العديد من الباحثين الاجتماعيين هذا العمل في مختلف أعمالهم البحثية، و هذا نظرا لثراء المعلومات و تعمق التحليل السوسيولوجي للأسرة فيه، و الوصف الدقيق لمختلف المتغيرات التي جاء بها التغير الإجتماعي و كيفية تأثيرها على البنية العائلية و على علاقاتها القرابية خلال تلك الحقبة. و يعتبر بحثنا مواصلة في نفس الموضوع و أهداف هذه الدراسة و هي ملاحظة التحولات التي تعرفها البنية الأسرية في الجزائر

و في علاقاتها القرابية مع مقارنة بقاء تأثير مختلف العوامل التي كان لها علاقة بالظاهرة سابقا و إضافة عوامل جديدة للدراسة كمتغير إنتشار إستعمال وسائل الإعلام التكنولوجي الحديث و هذا بإعتماد تقنيات إحصائية منه المؤشر المركب.

الدراسة الثانية:«نمط الأسرة الجزائرية و محدداته،دراسة إحصائية و تحليل نظري»[1] لمحمد بومخلوف و هي عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لنتائج الإحصاء العام للسكن و الإسكان لسنة 1998 تطرق فيه الباحث إلى ثلاث جوانب أولها مفهوم الأسرة و نمطها و ثانيها تحديد ملامح نمط الاسرة الجزائرية من خلال محددات إقتصادية و إجتماعية ثقافية و ديموغرافية، أما الجانب الثالث فجاء فيه تفسير النتائج المتوصل إليها في ضوء بعض النظريات السوسيولوجية و الأنثربولوجية ، و خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة نذكر فيما يلي بعضها:لازالت الأسرة الممتدة تمثل جزء معتبرا من البناء الإجتماعي ، كما تنتشر في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط الريفي و أرجع ذلك إلى حدة أزمة السكن، و أن متغير الحضرية و الريفية لم يعد محددا أساسيا لنمط الأسرة، و سعة المجال السكني لم يعد محددا لنمط الأسرة و دليله في ذلك إنتشار نمط الأسرة النووية في المناطق الجغرافية الريفية، مما يدل ذلك على بروز عوامل أقوى تشجع وجود الأسرة النووية منها:العوامل الإقتصادية العمل المأجور و الإستقلالية المالية و رغبة الشباب في تنظيم شؤون البيت بعيدا عن تدخلات الوالدين ،التعليم و خروج المرأة للعمل.

حمل هذا العمل في طياته محتوى نظري سوسيولوجي ثري و هذا إعتمادا على معطيات إحصائية ميدانية دقيقة، و من ضمنها نذكر أن وجود الأسرة الممتدة هو أمر مرحلي و أن الأصل في البناء الإجتماعي للأسرة هو الأسرة النواة و القرابة أما الإمتداد فظاهرة مرحلية و غير شاملة و مرتبطة بالظروف و الأوضاع أكثر من أن تكون نظاما إجتماعيا ثابتا ،و من بين ما أعتمدنا عليه من هذه الدراسة هو تعريف مفهوم القرابة:«القرابة هي عبارة عن نظام إجتماعي أو نظام للعلاقات الإجتماعية ..... التي تتمثل في التعاون و التضامن و التجديد المستمر و تكون المناسبات فرصة سانحة لذلك و فيها و أثنائها يتم قياس مدى قوة و استمرار تماسكها أو تماسك جماعتها و أفرادها أي أن هذه المناسبات هي بمثابة المحرار لقياس مدى تماسكها» فكان هذا التعريف الإجرائي بمثابة الإطار

[1]محمد بومخلوف،« نمط الأسرة الجزائرية و محدداته:دراسة إحصائية و تحليل نظري»، مجلة الوصل ،العدد2، الجزءالأول، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر،2006.

النظري الذي تبنيناه عند بناء المؤشر التركيبي للعلاقة القرابية في عملنا، كما وجهتنا مختلف المحددات المذكورة إلى طرحها للإختبار في فرضيات بحثنا بإعتبار أنه يمكن أن تكون لها علاقة مع مستوى العلاقة القرابية.

الدراسة الثالثة:«الأسرة النووية و البعد الإجتماعي لتواصلها القرابي في الوسط الحضري، دراسة ميدانية على عينة من الأسر المنفصلة مجاليا في مدينة الجزائر»[1] لإكرام هاروني و كانت إشكالية البحث أنه و إنطلاقا من نتائج بحوث محلية خاصة تلك التي تناولت نمط الأسرة النووية وعلاقتها بالشبكة القرابية، قد أسفرت على أن انتشار الأسرة الزواجية في المجتمع و انفصالها المجالي و الاقتصادي لا يعني بذلك إنفجار المؤسسة القرابية أو عزلة هذه الأسر عن أقاربها ،حيث أن التواصل و نسق التضامن بينهم لا يزال مستمرا، و كانت تساؤولات إشكالية البحث كما يلي:

-ما هي العوامل التي ساهمت في استمرارية هذا التواصل القرابي و المتمثل في بعض مظاهره كالزيارات و تبادل المساعدات و الظهور في مختلف المناسبات ؟

-وماهي أبعاد هذه المظاهر في الوسط الحضري و في حياة الأسرة النووية المنفصلة مجاليا؟

-وما هو دور هذه الأسرة في تدعيم هذا التواصل؟ و توصلت الدراسة أن لهذا التواصل مضمون كامن حيث أنه غاية وشكل اجتماعي بالدرجة الأولى تلعب فيه بعض العوامل الاجتماعية كرواسب القيم و المفاهيم التقليدية و الأعراف و التقاليد الاجتماعية الدور الرئيسي.و خلصت الدراسة أن الروابط القرابية للأسرة النووية لا تزال تسير في إتجاه تقليدي وترتكز على قاعدة ذات أساس اجتماعي يجعلها أسرة تقليدية في قالب حديث، تلعب فيها العوامل الاجتماعية السالفة الذكر الدور الرئيسي ، كما أعادت الأسرة النووية إنتاج وظائف النظام القرابي لكنه بشكل يوافق خصائص المجتمع الحضري الحديث ، حيث يقوم هذا الأخير بوظيفة هامة في حياتها وهي وظيفة اجتماعية تجيب على طلب و حاجة معنوية أساسية وسط محيطها الخارجي ، شأنها في ذلك شأن الحاجة إلى التعاون و التضامن في أوقات الشدة- حيث يعتبر مصدر هيبتها ، قوتها ، مكانتها وحمايتها الإجتماعية. و بالرغم من التحدي الذي واجهه أفراد المجتمع الجزائري على إثر التغيرات الاجتماعية و الثقافية، والظروف التي فرضتها طبيعة الحياة الحضرية والبدائل الجديدة التي كانت بإمكانها أن تهدد مستقبل الروابط القرابية،

[1] هاروني إكرام، « الأسرة النووية ، القرابة و الواقع الإجتماعي الحضري»، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر،2006.

وبالرغم من التراكمات القيمية الحديثة و المستحدثة، و تعتبر الباحثة أن هذه التغيرات لم تتمكن من إختراق بعض القيم و التقاليد ، و تغيير بعض المفاهيم التي تجدرت في وجدان و نظرة و سلوك أفراد المجتمع الحضري، مما يجعلها تتفاءل ببقاء نسق القيم الذي سيبقي بدوره على كيان الأسرة الجزائرية متماسكة و موحدة مهما تباعد أفرادها مكانيا.

ما يمكن ملاحظته حول هذا العمل أن رقابة التفاعل الإجتماعي و ما تحويه من مضامين (المكانة،الهيبة ،القوة) و التي تعتبرها الباحثة مصدر قوة العلاقة القرابية لم تعد بتلك القوة و التأثير بل عوضها المستوى المعيشي أو المادي للأسرة و المصلحة الخاصة في ظل ضعف القيم و المعايير التي كانت سائدة في الماضي ، من جهة أخرى عدم تحديد" الدرجة القرابية" المعنية بالدراسة عند تحديد خصائص مجتمع البحث قد تؤدي إلى نتائج مختلفة فمثلا علاقة الأسرة بأهل الزوج تختلف تماما عن علاقاتها بأهل الزوجة أو بأقارب أخرون،وأما عن فكرة نفي تأثير التغير الإجتماعي على العلاقة القرابية تؤكد الدراسات أن مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري قد أثرت بطريقة غير مباشرة على مستوى العلاقة القرابية و على نسق القيم و هذا ما سنتأكد منه من خلال دراستنا الميدانية.

الدراسة الرابعة:«العلاقات القرابية و انعكاساتها الإجتماعية بالوسط الحضري، دراسة سوسيولوجية مدينة بسكرة أنموذجا»[1] لجيماوي نتيجة و تسعى هذه الدراسة للكشف عن أهم المتغيرات المتعلقة بعامل القرابة و أثارها الإجتماعية بالوسط الحضري و هذا بالنسبة للأسر النازحة أو المقيمة في بعض الأحياء الحضرية بمدينة بسكرة و التي تشهد تجمعات عائلية أو عشائرية أصبحت تتحكم في عملية الإندماج الإجتماعي و الثقافي للأفراد و الأسر، فجاء التساؤل المحوري للدراسة كما يلي: إلى أي حد تؤثر العلاقات القرابية لأفراد الأسرة الحضرية على الجانب الإجتماعي لحياتهم بالوسط الحضري؟ و تم الاجابة على هذا السؤال بإقتراح أربعة فرضيات: أولها أن التقارب المجالي للجماعات القرابية من العوامل المعيقة لعملية الإندماج الاجتماعي، أما الفرضية الثانية فجاء فيها أن الزواج الداخلي يساهم في استمرارية و ثبات العلاقات القرابية من خلال الحفاظ على الممتلكات المادية و الأرث الثقافي للأسرة، و الفرضية الثالثة يساهم التواصل القرابي بالمنطقة الأصلية في تثبيت القيم الإجتماعية

[1] جيماوي نتيجة،«العلاقات القرابية و انعكاستها الإجتماعية بالوسط الحضري دراسة سوسيولوجية مدينة بسكرة أنموذجا»،أطروحة دكتواره علوم تخصص علم الإجتماع الحضري،جامعة محمد خيضر بسكرة،.2016.

للجماعات القرابية بالمدينة، أما الفرضية الأخيرة تناولت مساهمة تكنولوجيا الاتصال في استمرارية العلاقات القرابية . من الأهداف الأساسية التي سعت الدارسة لتحقيقها هو التطرق إلى الواقع الفعلي للعلاقات القرابية للأسر بمدينة بسكرة بجنوب الجزائر من حيث استمرارها و توصلها.

و استهدفت عينة الدراسة الأحياء في مدينة بسكرة التي شهدت تجمعات قرابية سواء بصلة دم أو مصاهرة من نفس العرش أو المنطقة الأصلية ،و كان حجم العينة 457 أسرة تم إنتقائها بطريقة قصدية، كما تم تبني المنهج الوصفي التحليلي في مختلف مراحل عملية البحث، و من الأدوات التي إعتمدتها الباحثة في جمع البيانات: الإستبيان ، الملاحظة و بعض السجلات و الوثائق الميدانية، و توصلت النتائج إلى تحقق كل فرضيات الدراسة و التي هي عبارة عن مجموعة من الظواهر الإجتماعية تعتبر إنعكاس لتواصل العلاقات القرابية في عينة البحث، و هذا نتيجة للتقارب المجالي بين الأسر مع أقاربها لضمان الأمن و الدعم لهم،كما للزواج الداخلي و استمراره ضمان لأمان أفراد الوحدات القرابية و للثقافة المشتركة بينهم، كما يعتبر التواصل مع الأقارب من أهم العوامل المسببة لثبات القيم الإجتماعية و خصوصا التقليدية و منه الحرص على استمرار العلاقات القرابية و توطيدها، كما لوسائط الاتصال التكنولوجي دور فعال في تفعيل العلاقات القرابية بين أفراد مدينة بسكرة خاصة البعيدين منهم.

مكننا الإطلاع على محتوى هذه الدراسة من إكتشاف العديد من أوجه التشابه مع ما نسعى إلى تحقيقه في عملنا هذا، حيث هناك تقارب بين الدراستين في الأهداف والمنهج المعتمد و الإطار النظري المتبنى و الفرضيات المقترحة،غير أن الإختلاف الموجود بينهما يتمثل في عدم الأخذ بعين الإعتبار التركيبة الأسرية للأسرة عينة البحث فنعلم أن العلاقات القرابية في ظل أسرة نووية تختلف عن أسرة ممتدة التي قد تكون فيها مسافة البعد المجالي معدومة و هذا بما أن الأسر تعيش مع بعضها البعض تحت سقف نفس المنزل، من جهة أخرى تحديد مجتمع البحث من خلال مؤشر"أحياء بها تجمعات عائلية أو عشائرية" يؤكد أن مجتمع البحث هو جزء من بقايا المجتمعات تقليدية و التي تقدس العلاقة القرابية و كل القيم التقليدية.

الدراسة الخامسة:«المرأة و تغير الآليات التضامنية العائلية في الجزائر»[1] لبن عيشوبة ميمونة و تبحث الدراسة في معرفة دور المرأة في ظل تغير البنية العائلية من خلال آلياتها التضامنية بإعتبار المرأة أهم أجزاء البناء الإجتماعي و عاملا أساسيا داخل المجتمع من حيث بناء العلاقات و المكانات و الأدوار داخل العائلة، و تلخص فرضيات العمل آليات التضامن و المتمثلة أولها في أن موقع العائلة الجزائرية حاليا يتحدد ضمن الخط العام لتطور المرأة من شكل التقليدي للبنية إلى البنية العائلية النواتية و مدى تأثرها بعوامل التغير الإجتماعي كالتعليم و العمل ،أما الفرضية الثانية فالعمل على توطيد دوائر التضامن الإنساني،بإحياء الرابطة القرابية من خلال الإتصال القرابي(المساعدات و الزيارات) ،كما جاء في الفرضية الثالثة أن الدين من خلال الوعي بقيمه ومبادئه نوعا قويا من الضبط في السلوك الإنساني، فالربط بين ثنائية الدين و القيم فيكون للوازع الديني دورا في تقوية الروابط القرابية و في أشكال تضامنها، و تضمنت الفرضية الرابعة تأثير التغيرات التكنولوجية في بعض القيم حيث غيرت وسائل الإتصال الحديثة حياة الأفراد و الأسر،و شمل هذا التأثير حياة المرأة الإجتماعية فكانت قوة سلبية على توطيد علاقتها القرابية.و خلصت نتائج الدراسة أن المرأة الجزائرية في البنية النواتية أو الزواجية تحاول الإبتعاد بأشكال مختلفة عن العائلة الكبيرة،و هذا يظهر كنتاج لتغيرات المجتمعية وفق آليات التضامن و كانت على النحو التالي:

– تتجه نحو إعتبار المستوى التعليمي للمرأة كآلية تأثير في شكل التضامن العائلي حيث كان المستوى التعليمي للمرأة دور في إنخفاض التقارب العائلي و يظهر ذلك من وتيرة الزيارات وماهية المساعدات التي شكلت واجبا نحو العائلة الأم بالدرجة أكبر عن باقي الأقارب، كما أعتبر العمل كآلية أساسية و مؤثرة في تحديد شكل التضامن العائلي فكلما كانت ظروف المرأة الإقتصادية جيدة كلما ساهمت في تحسين ظروفها و ظروف عائلتها الأم ،و تنقص درجة تضامنها مع الدوائر القرابية الأخرى

– اللجوء إلى الإتصال القرابي(المساعدات،الزيارات) كقوة مدعمة لتضامن و التماسك القرابي و ارتبطت بعوامل عديدة أهمها السن،الأصل الجغرافي،مدة الزواج،و الزواج الداخلي

– تأثير الدين على تماسك العائلة الجزائرية رغم أنه يظهر أكثر كمزيج مع العادات و التقاليد المسيطرة بقوة في توجيهات المرأة على وجه الخصوص

[1]بن عيشوبة ميمونة،«المرأة و تغير الآليات التضامنية في الجزائر»،أطروحة دكتواره في علم الإجتماع،تخصص تغير إجتماعي ،كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله،2017.

-غيرت وسائل الإعلام الحديثة حياة الأفراد و حياة المرأة الإجتماعية فكانت قوة تجمع بين السلبية و الإيجابية في توطيد علاقاتها القرابية، و زيادة في درجتها التضامنية.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن هذه الدراسة لخصت لنا آليات التضامن المعتمدة من أجل الحفاظ على قوة و متانة العلاقات القرابية وهذا بالنسبة للمرأة أو الأم دون الرجل أو الأب و بالتالي إغفال جزء كبير من الفاعلين في العلاقة القرابية، فحقيقة عرفت المرأة مكانة و دور في تحديد مستوى العلاقة القرابية و لكن لا يجب إقصاء الزوج من الملاحظة بل هو شريك و طرف في كل القرارات و السلوكات المحددة لمستوى التضامن مع الأقارب داخل الأسرة وكان من الأصوب توجيه التساؤولات للزوجين معا أي أن تكون الأسرة هي موضوع الدراسة و هذا للحصول على صورة كاملة لواقع العلاقة القرابية .

الدراسة السادسة:«طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري،دراسة سوسيوأنثربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران»[1]من إعداد كرابية أمينة و تهتم هذه الدراسة السوسيوأنثربولجية بطبيعة الروابط الإجتماعية في الوسط الحضري و بالأخص رابطة القرابة، و جاء في التساؤل العام للدراسة:هل الرابطة القرابية قوية أم ضعيفة ؟ و للإجابة على هذا التساؤل طرحت الباحثة ثلاثة فرضيات أولها:يعتبر الوسط الحضري عامل رئيسي في تغير طبيعة الروابط القرابية مما يؤدي إلى زيادة الفردانية و النفعية، و جاء في الفرضية الثانية أن تغير نمط الأسرة من أسرة ممتدة إلى إنتشار الأسر النووية في المدينة يؤدي إلى ضعف الروابط القرابية داخل المجتمع الحضري، أما الفرضية الثالثة فجاء فيها ما يلي: تكسب المدينة الفرد الحضري ثقافة حضرية خاصة بها تلعب دورا هاما في تغير عقلية و علاقات الأفراد فيما بينهم و حتى سلوكاتهم، مما يؤدي إلى تغير الروابط القرابية. فإعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في مختلف مراحل البحث و أما جمع المعطيات فكان من خلال تقنيتا الملاحظة المباشرة و المقابلة النصف موجهة ،و توصلت نتائج هذه المقابلات الميدانية إلى مايلي:

[1]كرابية أمينة،«طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري،دراسة سوسيوأنثربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران»أطروحة دكتواره في علم الإجتماع،تخصص حضري،كلية العلوم الإجتماعية،قسم علم الإجتماع، جامعة وهران – 2– محمد بن بلة،2017.

– تنتشر الأسر النووية بكثرة في الوسط الحضري، خصوصا مع ظهور البنايات العمودية، و عبر أفراد العينة أنه من بين الأسباب التي جعلتهم يستقلون في أسرة نووية هي حصولهم على سكنات إجتماعية بعدما كانوا يعيشون في أسرة ممتدة ،و من العوامل التي دفعت الأزواج للإستقلال هو لتفادي المشاكل الأسرية و لعمل الزوجة و الهجرة من أجل العمل.

– إنخفضت نسب الزواج القرابي، مما أدى إلى ضعف الروابط القرابية بإعتبار أن هذا النوع من الزواج كان يحافظ على التواصل القرابي بقوة.

– إكتسب أفراد العينة من خلال احتكاكهم ببعضهم البعض سلوكات للثقافة الحضرية منها زيارة الأقارب بالموعد ،الاتصال بالهاتف قبل التزاور، تقديم اشهى الاطباق و الأواني الراقية مع المبالغة في ذلك، مما صعب كل هذا من عملية الاتصال بالأقارب.

– لا يوجد إختلاف بين المرأة العاملة أو الغير عاملة فيما يخص زيارة الأقارب حيث حتي النسوة الماكثات في البيت يصرحن أن لهن إنشغالات خارج البيت و زيارتهن للأقارب أصبحت مناسبتية فقط، لكن يبقى خروج المرأة للعمل زاد من تغير الروابط القرابية من رابطة قوية مستمرة إلى رابطة تميل إلى الضعف و القطيعة

هناك العديد من أوجه الشبه بين هذه الدراسة و دراستنا فموضوعها هو البحث في وصف مستوى العلاقة أو الرابطة القرابية و تقارب كبير بين الفرضيات المطروحة، و أهم إختلاف هو الطريقة التي تم بها جمع و تحليل المعطيات و المتمثلة في المقابلة و التي أعطت إستشهادات ثرية عن الموضوع لم نتمكن من توظيفها في عملنا. تعكس مختلف النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة لضرورة دراسة واقع العلاقات القرابية بإستعمال تقنيات إحصائية تثبتها.

الدراسة السابعة:«التحولات الأسرية و تأثيرها على العلاقات القرابية في الجزائر»[1] لصغير أمال ،و جاء في الدراسة أن الجزائر عرفت تحولات كبرى غيرت من خصائصها التقليدية خصوصا ما يتعلق بالتماسك بين أفرادها،و جاء في السؤال العام للإشكالية: كيف أثرت التحولات الأسرية على العلاقات القرابية في الجزائر؟ و تم إعتماد المنهج الوصفي في البحث و إستعمال الإستبيان لجمع المعطيات و

[1]صغير أمال،«التحولات الأسرية و تأثيرها على العلاقات القرابية في الجزائر»، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الإجتماع العائلي، قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا، جامعة باتنة1 الحاج لخضر،2021.

تمت الدراسة في مدينة عين السخنة بولاية سطيف شرق الجزائر على عينة قدرها 200 أسرة و هذا لإختبار خمس فرضيات تبحث في إمكانية وجود علاقة بين بعض المتغيرات (إستعمال الوسائط التكنولوجية، نوعية التنشئة الإجتماعية، تغير نمط الأسرة و علاقة الزوجة بأهل الزوج، و مدى إلتزام الاسرة بالعادات و التقاليد، الإتجاه المادي للأسرة) و مستوى التواصل القرابي .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن العلاقات القرابية داخل الأسرة الجزائرية لم تتحول كليا بل بقي المجتمع محافظا على نمط هذه العلاقات، و تتأثر طبيعة العلاقات القرابية بنمط الاسرة و نمط المسكن، فتتحول العلاقة بين الزوجة و أهل زوجها كلما تغير نمط السكن فإذا كانت تشاركهم في المسكن ذاته كانت قريبة منهم و تساعد في نشاطاتهم و العكس، كما يعمل الاجداد على تنشئة الأحفاد و تدريبهم من خلال موعظتهم و وتعليمهم تفضل الأسر العيش مع العائلة و لكن بمطبخ منفصل و هذا تفاديا للصراعات تفضل اللأسرة النووية العيش بمنزل مستقل عن منزل الأهل، في حالة العيش في منزل مستقل تكتفي الأسرة بإرسال الأبناء لزيارة أجدادهم و تقسيم الزيارات بين الأقارب، و يحرص الوالدان على تعليم الأولاد التعامل بإحترام داخل الأسرة و خارجها لأن هذا له تأثير إيجابي على علاقاتهم مع الأقارب و تفاعلهم معهم، و يعد الهاتف وسيلة جديدة لتحقيق التواصل القرابي كما تعتبر منصات التواصل الإجتماعي منصات للتواصل القرابي.و تنتهى الباحثة إلى أن التحولات الأسرية أثرت على العلاقة القرابية و أعطتها نمطا جديدا فتغيرت في درجتها إلا أنها ما تزال مستمرة.

فيلخص ذلك في أن العلاقات القرابية أصبحت ضيقة بالمقارنة بما كانت عليه من قبل و أنها تتم عن طريق الزيارات العائلية فقط ،و أخيرا أن العلاقات القرابية مرتبطة بالقيم و المعايير الإجتماعية و الأخلاقية و الدينية للأسرة.

ما يمكن ملاحظته على محتوى هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة أنها إقترحت متغيرات لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية لم تتطرق لها باقي الدراسات و هي "نوعية التنشئة الإجتماعية" و "تأثير العادات و التقاليد"، لكن محتوى كل أسئلة الإستبيان الذي تم من خلاله جمع معطيات الدارسة يبدو و كأنه سبر للأراء فكل الأسئلة مصنفة في سلم واحد وفق درجات مقياس ليكارت الخماسي(موافق بشدة– موافق– محايد– معارض– معارض بشدة) و هذه الطريقة هي أصلح للدراسات النفسية أكثر منه للدراسات الإجتماعية ففي الأخير قد لا يعبر الرأي عن الحقيقة أو عن الممارسات الواقعية، و ما لاحظناه كذلك في هذا العمل أن العينة تضمنت "عزاب" و بالتالي يطرح تساؤل أساسي وهو ما

هي الوحدة الإحصائية في هذا العمل؟! و التي على أساسها تم بناء و استنتج كل نتائج الدراسة الميدانية.

الدراسة الثامنة:«الأسرة النووية و روابط القرابة في الوسط الحضري، دراسة ميدانية في حي 1900 مسكن إجتماعي بمدينة تيارت»[1] لبوثلجة الحاجة و التي إنطلقت من فكرة أنه يلاحظ حاليا على الأسرة و روبط القرابة وجود تغيرات و تحولات ملموسة نتيجة تأثرها بعوامل التغير الإجتماعي و عليه جاء التساؤل العام يبحث عن طبيعة روابط القرابة لدى الأسر النووية في الوسط الحضري ،و كيفية تفسير العوامل المجالية و الإجتماعية و السوسيوإقتصادية لهشاشة العلاقات الإجتماعية التقليدية في المدينة؟ و هل يعتبر الوسط الحضري عاملا أساسيا في إنكماش علاقة التواصل للأسر النووية و التي تؤثر بدورها على الشبكة القرابية؟ و للإجابة على هذه التساؤلات طرحت الباحثة الفرضية التالية: تتسم روابط القرابة في المدينة بنوع من الإزدواجية بين التقليد و التغير من حيث المحافظة على العلاقات الإجتماعية التقليدية (القرابة) و إقامة علاقات جديدة خارج إطار القرابة.و عليه تمت الدراسة الميدانية بمدينة تيارت بإعتماد عينة من 150 أسرة منها 128 أسرة نووية و 22 أسرة ممتدة اختيرت بطريقة غير إحتمالية و إعتمدت الباحثة على الإستبيان كأداة لجمع المعطيات، كما طبقت مبادىء المنهج الوصفي التحليلي في كل مراحل الدراسة.

و توصل البحث إلى النتائج التالية: تتميز الحياة في المدينة بنوع من الإزدواجية بين ما هو تقليدي يحافظ على الهوية و الأصول التقليدية، و بين ما هو حديث يتماشى و التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الحضرية في المجتمع، و أن هناك إنتشار واسع للأسر النووية مع إضمحلال لروابط القرابة و هذا نتيجة لمختلف التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و العمرانية و الحضرية ، فتأخر سن الزواج و إرتفاع المستوى التعليمي لكلا الجنسين و خروج المرأة للعمل و إنتشار البناءات الجماعية فرضت هذا النوع من الأسر كما أنتجت علاقات إجتماعية (سطحية، ظرفية، نفعية) كانت نتيجة للمؤسسات التي أوجدها التحضر كالنوادي و الجمعيات و لجان الأحياء و غيرها و التي حلت محل المؤسسات التقليدية كالأسرة الممتدة و العشيرة و القبيلة و القرية .

[1] بوثلجة الحاجة،«الأسرة النووية و روابط القرابة في الوسط الحضري، دراسة ميدانية في حي1900 مسكن إجتماعي بمدينة تيارت»،أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع حضري، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2021.

الملاحظ على نتائج الدراسة هي تطابقها مع ما نريد إختباره في دراستنا فيما يخص بعض العوامل التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية رغم أنه لم يتم ذكرها في المؤشرات المرتبطة بالفرضية، لكن قد أغفلت العامل التكنولوجي الذي يعتبر عاملا هاما في الوقت الحالي، كما أنه لم يتم تحديد و بدقة مفهوم الأسرة النووية فالمتعارف عليه أنه لا يقيم مع الأسرة أي فرد من الأقارب أو أجنبي على العائلة، كما تبقى إشكالية بناء أسئلة الإستمارة لا تفي بغرض البحث خصوصا بإستعمال المفاهيم السوسيولوجية على حالها عند طرح الأسئلة و كذا أغلبها عبارة عن آراء و ليست ممارسات.

مكنتنا مختلف الدراسات السابقة من الحصول على الملامح العامة لإتجاهات الأسرة الجزائرية في بنائها و علاقاتها كما أعطتنا صورة متكاملة عن الأسرة الجزائرية الحديثة، انطلاقا من دراسة بوتفنوشات التي تتبعت تطور الأسرة الجزائرية في خصائصها و توزيع السلطة بداخلها و التحول الذي أصابها مع مرور الزمن و التغير الإجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري ،ثم التحليل الإحصائي لمعطيات الإحصاء العام للسكان و الذي قام به بومخلوف و الذي كشف عن سيرورة التحول من الأسرة الكبيرة و الممتدة إلى الأسرة الصغيرة و النووية و المحددات التي تتحكم في ذلك سواء في الوسط الريفي أو الوسط الحضري و إرتباط ذلك بالإستقلال الإقتصادي و المجالي للأسرة تبعا للسياسة الإقتصادية و الإسكانية المتبعة في البلاد، ثم دراسة هاروني للبعد الإجتماعي للتواصل القرابي في مدينة كبيرة مثل العاصمة و التي كشفت أن متغير الهبة و العزوة لازالت تلعب دورا في التواصل رغم الإنفصال المجالي للأسر بسبب الاستقلال الاقتصادي و السكني نتيجة التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري،و البعد الإجتماعي هنا يؤكد حاجة الأسرة لأقاربها في ممارسة القوة و الظهور و قضاء الحاجة بعيدا عن البعد الديني، ثم ما توصلت إليه بافي الدراسات"الجهوية" مثل دراسة جيماوي في ولاية بسكرة و التي كشفت عن التكتلات العشائرية في الأحياء الحضرية المانعة و المعرقلة للإندماج العشائر في الوسط الحضري ،و نتائج دراسة بوثلجة في مدينة جهوية أخرى مثل تيارت في تجمع سكني عمودي موجه للأسرة النووية أساسا،و دراسة متغير المرأة كمتغير أساسي و محوري في العلاقات لبن عيشوبة ،و باقي الدراسات المذكورة سابقا تتسم ببناء صورة عن الأسرة الجزائرية الحديثة و خاصة أنها تنت في بيئات مختلفة و في مناطق مختلفة أيضا.

إن ما لاحظناه من خلال بعض الدراسات السابقة الحديثة و التي لها علاقة بموضوع بحثنا و خصوصا الميدانية منها أنها تنطلق من الإعتراف بوجود مشكل مرتبط بواقع العلاقات القرابية في

الأسرة الحديثة في ظل مختلف التغيرات(الإجتماعية ،الثقافية،الديموغرافية....) التي تعرفها المجتمعات، فتصاغ الفرضيات على ذلك النحو و تنتهي أغلب نتائج هذه الدراسات إلى نفي أو رفض هذه الفرضية، و التفاؤل بمستقبل الأسرة و علاقاتها القرابية و أن التغير مس شكل الأسرة فقط بينما علاقاتها لازالت تقليدية. فالسؤال المطروح هل حقيقة لم تعرف العلاقات القرابية في الأسرة الحديثة تغيرا؟-و ملاحظة الواقع تظهر عكس ذلك- أم أن المنهجية المتبعة في هذه الدراسات و التقنيات المستعملة في الميدان لم تفي بالغرض؟ وعليه وجب تحديثها و تعديلها للوصول إلى نتائج تصف لنا الواقع على حقيقته، و هذا بالإعتماد على تقنيات الإحصاء الذي عرف تطورا كبيرا خصوصا فيما يتعلق بالدراسات الإجتماعية، و هذا ما سنحاول القيام به في بحثنا هذا.

9- المنهج :

إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و الذي نلجأ إليه عادة حينما نكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي نريد دراستها و هذا نظرا لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سابقة أجريت عن هذه الظاهرة، و كذلك للتوصل إلى معرفة دقيقة و تفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث و التي تفيد في تحقيق فهم أفضل لها.[1]

و يعرف المنهج الوصفي على أنه : "طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين. و يمكن أن يتضمن عدة عمليات كتحديد الفرض و تعريف مشكلة البحث و تحليلها و تحديد نطاق و مجال المسح و فحص جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة و تفسير النتائج و أخيرا الوصول إلى استنتاجات و استخدامها للأغراض المحلية أو القومية" [2].

و يرى آخرون أن المنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة [3]. كما تتطلب

---

[1] بوحوش عمار،الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1995،ص 128.

[2] الحسيني إحسان محمد، عبد المنعم الحسيني، **طرق البحث الإجتماعي**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد،1981، ص157.

[3] شفيق محمد، البحث العلمي، **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص 80.

طبيعة الدراسة الوصفية السير وفق خطوات الطريقة العلمية و التي يمكن عرضها فيما يلي [3] مع عرض كيفية تطبيق كل مرحلة إجرائيا في دراستنا:

1- جمع معلومات و بيانات تساعد على تحديد مشكلة البحث، و هذا من خلال البحث الببيوغرافي على المراجع و الدراسات التي تناولت موضوع القرابة و البنية الأسرية ،و كذا من خلال الملاحظة بالمشاركة، في الوسط العائلي.

2- تحديد الإشكالية التي يريد الباحث دراستها و صياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال، و تم ذلك إنطلاقا من القراءة الإحصائية لتاريخ العديد من الظواهر الإجتماعية و الديموغرافيا و الإقتصادية و التي بينت أن هناك خلل على مستوى النسق القيمي للأسرة و علاقاتها جاء مرافقا لتغير بنية الأسرة و عليه طرحنا سؤالا عاما و تبعته أسئلة فرعية تبحث كلها في إمكانية وجود علاقة بين مستوى العلاقة القرابية و بعض المتغيرات (إجتماعية، إقتصادية، ديموغرافيا، ثقافية).

3- وضع فرض أو مجموعة من الفروض كإجابة مؤقتة للإشكالية يتجه بموجبها الباحث للوصول إلى الإحابة المطلوبة، و كان عددها في عملنا سبعة فرضيات تختبر إمكانية وجود علاقة بين مستوى العلاقة القرابية و المتغيرات المذكورة.

4- و ضع الإفتراضات أو المسلمات التي سيبني عليها الباحث دراسته، و تم هذا ببناء الإطار النظري للمؤشر المركب للعلاقة القرابية (أنظر الجدول رقم 25) الذي يلخص مستوى تبادل الزيارات و المساعدات بين الأسرة النووية و أسرة الزوج.

5- إختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة و أسلوب إختيارها، تم إختيارها في دراستنا بطريقة الحصص، وقدر حجمها 467 أسرة نووية .

6- يختار الباحث أدوات البحث التي سيستخدمها في الحصول على المعلومات كالإستبيان أو المقابلة أو الملاحظة و ذلك وفقا لطبيعة إشكالية البحث و فروضه، ثم يقوم بتقنين هذه الأدوات و حساب صدقها و ثباتها، و في دراستنا إستعنا بالإستمارة و ضمت 75 سؤالا، خمس منها أسئلة مفتوحة و الباقي أسئلة مغلقة، و تم إختبار صدق و ثبات الأسئلة الخاصة ببناء المؤشر المركب.

7- القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة و منظمة، و كان هذا بالإستعانة بفريق عمل (مستشاري التوجيه على مستوى ولاية البليدة)،خلال فترة زمنية محددة و موحدة على مستوى كل الولاية.

---

[3] ذوقان عبيداتو آخرون ، **البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 1983، ص 189.

8- الوصول إلى النتائج و تنظيمها و تصنيفها،و تم عرضها في عملنا هذا في شكل جداول و رسوم بيانية و مؤشرات إحصائية (إختبار كاي مربع، مستويات المؤشر المركب للعلاقة القرابية،مقاييس النزعة المركزية...).

9- تحليل النتائج و تفسيرها و إستخلاص التعميمات و الإستنتاجات منها،و تم هذا في نهاية الفصل الميداني للدراسة أين توصلنا إلى تحديد العوامل التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية كما تم ختم العمل بمجموعة من التساؤلات حول مآل الأسرة النووية وعلاقاتها القرابية وانعكاساتها على المجتمع.

10- التقنية المعتمدة في البحث الفلسفة النظرية و مراحل التطبيق:

سنتناول فيما يلي الفلسفة النظرية و تعريف التقنية المعتمدة في العمل بعد إستعراض دوافع إعتمادها في بحثنا، ثم التطرق إلى المراحل النظرية الضرورية لتطبيق هذه التقنية مع مختلف الإختبارات و الشروط لإعتماد ها مع ذكر إيجابيات و سلبيات إستعمالها.

10-1- الفلسفة النظرية لبناء المؤشر المركب :

توجهت الدراسات في السنوات الأخيرة إلى إستعمال المؤشرات المركبة بعد أن عجزت مؤشرات الإحصاء الوصفي عن وصف بعض الظواهر الإجتماعية و الإقتصادية المعقدة ،و التي لا يمكن قياسها و وصفها ببعد واحد و إنما بإسهام عدة أبعاد[1]

و هذا لأن المفهوم النظري لهذه الظواهر و الإشكاليات لا يقابله متغير كمي أو نوعي واحد بل عدة متغيرات، فمثلا لدراسة ظاهرة الفقر في مجتمع ما لا يمكن أن يكون دون إشراك المستوى المعيشي الصحة و التعليم عند وصفها.و نظرا لما يقدمه تطبيق المؤشر المركب من نتائج هامة و مفيدة عرف استعماله رواجا عند الباحثين في الميدان الاقتصادي و قامت العديد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة ،المنتدى الإقتصادي العالمي بإستخدام تقنية المؤشرات المركبة كوسيلة مقارنة بين أداء الدول مع بعضها و من أمثلة المؤشرات المركبة نجد مؤشر التنمية البشرية،مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال..

[1] Matteo Mazzitta,Adrino Pareto,«Methods For ConsturctingComposite Indic One For All Or All For One», Rivisata Italiana Di Economia Demografia E Statistica,Voulme LXVII,n2,Aprile,Giugona,2013,p67.

10-2- تعريف "المؤشر المركب":

هو مقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من الحقائق المشاهدة التي تعكس وضع الظاهرة محل الدراسة حيث يتم تكوين المؤشر المركب عن طريق دمج بعض المؤشرات المنفصلة في مؤشر واحد بالإستناد على نموذج معين[1].من خلال هذا التعريف نستخلص أن المؤشر المركب هو عبارة عن مقياس كمي، يلخص العديد من المؤشرات الكمية و النوعية المنفصلة عن بعضها البعض و المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة و يتم هذا في ظل إطار نظري محدد مسبقا.

يمكن النظر لعملية بناء المؤشر المركب على أنها نموذج مكون من ثلاث خطوات :مدخلات النموذج ، معالجة هذه المدخلات و مخرجات هذا النموذج،حيث تمثل المدخلات تحديد المؤشرات الفرعية ، و التي يتوقف اختيارها على آراء المحللين و الباحثين و الخبراء،ثم توجيه هذه المدخلات إلى مرحلة التطبيع و الوزن و التجميع ليتم في النهاية الحصول على المؤشر المركب الذي يمثل المخرج النهائي من هذه العملية.و يلخص الشكل التالي خطوات تكوين المؤشر المركب.

الشكل رقم (01): خطوات بناء المؤشر المركب

[1]العباسي ،عبد الحميد محمد ، « منهجية حساب مؤشر الثروة تطبيق بإستخدام spss التحليل العاملي الشبكات العصبية»، معهد الدراسات و البحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي، جامعة القاهرة، مصر ،2011، ص2.

10-3- المراحل الإجرائية لبناء المؤشر المركب:

إن بناء مؤشر مركب يمكن الإعتماد عليه و الوثوق في نتائجه ،يكون بإستعمال أساليب إحصائية ،خلال كل خطوات بناءه المترابطة و المتناسقة،و التي تفرض عند بعض الاختيارات في مرحلة من المراحل إلى إلتزامات تتبعها في المراحل التالية.فيما يلي تلخيص لهذه الخطوات[1]

10-3-1- بناء الإطار النظري:

أول خطوة في تكوين المؤشر المركب هي بناء الإطار النظري و الذي يجب أن يعطي توضيحا و فهما جيدا لما يراد قياسه بواسطة المؤشر المركب،لذلك يجب تعريف المفاهيم و تحديد المجموعات الثانوية بوضوح و وضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار المؤشرات الفرعية.

10-3-2- إختيار المؤشرات الفرعية:

و لابد أن يتم إختيارها بعناية حيث تكون ملائمة للدراسة و أن تتوفر بياناتها و هذا بتطبيق تحليل الصلاحية.

10-3-3- المعالجة الاولية للبيانات:

بداية يتم تقدير البيانات المفقودة(الأسئلة التي لم يجب عنها المستجوبين مثلا)بشكل عشوائي أو غير عشوائي، و ذلك بحذف المفردة أو بالتقدير الفردي للبيانات المستعملة و هذا بالتحقق من توفر أبعاد الجودة مثل دقة البيانات.

10-3-4- التطبيع أو التنميط:

و يتم خلال هذه الخطوة توحيد وحدات قياس المؤشرات الفرعية المختلفة بإستخدام طرق التطبيع مثل :الترتيب ،المعيارية و غيرها و هنا يتطلب تنميط المؤشرات الجزئية معرفة إتجاه تغيرها بعلاقتها مع المؤشر المركب أي هل الإرتفاع يعني تحسنا أو تدهوراً في قيمة المؤشر.

10-3-5- الأوزان الترجيحية:

توجد العديد من الطرق المستخدمة لتقدير الأوزان مثل إستعمال الأوزان المتساوية،أو بناء الأوزان وفقا لنماذج إحصائية ،أو إمكانية الإستعانة بالخبراء الذين يمتلكون الخبرة و المعرفة الكافية كما يمكن الإستعانة بالإستفتاءات العامة .

---

[1] عز الدين سيد مهى و آخرون ،« دليل تكوين المؤشرات المركبة»،مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار،الادارة العامة لجودة البايانات، مجلس الوزارء، مصر،2006،ص8-9.

10-3-6- التجميع:

هذه المرحلة مرتبطة بشدة بمرحلة وضع الأوزان و التي يتم خلالها البناء الفعلي للمؤشر المركب ولتجميع المؤشرات الفرعية يستعمل التجميع الخطي أو الهندسي و تحليل المعايير المتعددة.

10-4- مزايا إستعمال المؤشر المركب:

- يلخص كمية كبيرة من المعلومات مما ييسر عملية إتخاذ القرار
- تفسيره سهل مقارنة بالبحث عن الإتجاه العام المشترك لبعض المؤشرات الفردية المنفصلة
- يسهل عملية ترتيب و تقييم وحدات مجتمع البحث
- يمكننا من دراسة تطور الظاهرة المدروسة عبر الزمن

10-5- عيوب إستعمال المؤشر المركب:

- إذا لم يتم بناءه بالشكل الصحيح يمكن أن يوصل رسائل مضللة
- قد يؤدي الشكل المجمع،بمتخذ القرار إلى إتخاذ قرارات سطحية إلا أنه يمكن تجنب ذلك بأخذ المؤشرات الفرعية عند إتخاذ القرار
- صعوبة إختيار المؤشرات الفرعية
- قد يؤدي إلى نتائج غير جيدة إذا تم إهمال بعض المؤشرات الفرعية التي يصعب قياسها.

الفصل الثاني:

الأسرة و التركيبة الأسرية الجزائرية

تمهيد:

إن موضوع الأسرة كبناء لم يتم التطرق إليه إلا حديثا و هذا لصعوبة الحصول على معطيات إحصائية دقيقة تصف لنا أشكال البنى الأسرية في المجتمع هذا من جهة و من جهة أخرى لعدم وجود إتفاق بين الخبراء الديموغرافيين على نموذج موحد لمختلف النماذج الأسرية ، رغم ذلك قام بعض الباحثين بإستغلال المعطيات المتوفرة و القيام بتقدير غير مباشر للبنى الأسرية الموجودة في الجزائر للتمكن من معرفة حجم النماذج الأسرية و بالأخص النموذج الأسري النووي البنية. سنتطرق في هذا الفصل إلى تطور البحث في الأسرة و أهم الدراسات التي تناولت التركيبة الأسرية في الجزائر سواء من خلال التعدادات أو المسوح أو البحوث العلمية أو البحوث الجامعية، ثم نقوم بوصف تطور مختلف التراكيب الأسرية في الجزائر من خلال المعطيات المتوفرة و كخلاصة لهذا الفصل نتطرق إلى مراحل التطور الإجتماعي للأسرة النووية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور البحث في الأسرة و دراسات التركيبة الأسرية في الجزائر

تشكل الأسرة الركيزة الأولى لبناء المجتمع، كما أنها تعكس صورة المجتمع أمام أعضائه و أجياله المتعاقبة. لذا إهتم علماء الإجتماع بدراستها كوحدة إجتماعية و كنظام إجتماعي لرصد بناء تلك الوحدة ووظائفها و شبكة العلاقات بداخلها و توزيع الأدوار بين أعضائها و عوامل تماسكها و أسباب تفككها و أثر ذلك على النمو الإجتماعي لأعضائها و اتجاهاتهم نحو أنفسهم و مجتمعهم و أسلوب الحياة السائدة[1].

سنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم مراحل تطور البحث في دراسات الأسرة نقف وقفة بعد ذلك عند أهم دراسات التركيبة الأسرية في الجزائر.

1- نظرة حول دراسات الأسرة :

يعتبر النظام الأسرى واحدا من النظم الإجتماعية التي نتفاعل معها بصورة مكثفة في حياتنا اليومية، فقد نالت الأسرة مزيدا من إهتمام علماء اجتماع بعد أن تعرضت لتغيرات واضحة في بنائها و وظيفتها في المجتمعات الحديثة[2]. لكن و رغم كثرت الدراسات التي أجريت حول موضوع الأسرة فليس

[1] عمر الجولاني فادية، مرجع سابق، ص 9.

[2] نفس المرجع السابق، ص 11.

لدينا في الوقت الحاضر التاريخ الدقيق للمحاولات التي بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الإنساني.

سنحاول فيما يلي عرض الخطوط العريضة للمسألة في نقاط كما أوردها محمد عاطف غيث في كتابه: « المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي » [1].

1- يتبين من خلال إستقراء تاريخ علم الإجتماع الأسري أن هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت بمناهج العلم من ناحية و بالإيديولوجيات السياسية و الدينية من ناحية أخرى.

2- تأثر علم الإجتماع الأسري في أواخر القرن التاسع عشر بالأفكار التطورية للداروينية الإجتماعية و التي سيطرت على كل نواحي الإهتمام بموضوع الأسرة، فكانت أهم موضوعات البحث تدور حول الإجابة عن عدد من الأسئلة نذكر منها :

هل المجتمعات الإنسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية في الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ فتطلب الإجابة على هذه الأسئلة إستخدام الوثائق التاريخية و الفولكلور و الأساطير.
كما ساد الظن في تلك الفترة أن الأنساق الأسرية للمجتمعات البدائية مشابهة للصور الأولية للأسرة، و لذلك فإن دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضوءا على أصل الأسرة الإنسانية و نموها. حيث كانت دراسة **مورجان** و **إنجلز** محاولة لتأكيد وجود أمثلة من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) و الزواج الجماعي في المجتمعات البدائية في الوقت الذي حاول فيه وستر مارك أن يقدم الأدلة التي تثبت أن الأسر البدائية كانت أسر(وحدانية) و مخلصة في نفس الوقت.

و في ظل هذه الإختلافات و التي إحتاجت لتأكيدها معلومات تاريخية و أنثروبولوجية، جعلت الإهتمام يرتكز حول الأسرة كموضوع هام للبحث إلى أن تم الإتفاق على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها و أصبحت نقطة إلتقاء بين علماء الإجتماع اليوم.

[1] عاطف غيث محمد، مرجع سابق، ص 136-139.

3- تحول الإهتمام في أواخر القرن التاسع عشر إلى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة و كان هذا نتيجة للتغيّرات الإجتماعية السريعة و ما ترتب عليها من تصدعات في عدد كبير من الأسر، و وقوع نسبة منها تحت خط الفقر.و من أبرز الأبحاث التي ظهرت في هذا القرن تلك التي أجراها **سدني** و **بياتريس** و **بوراونتري** التي دارت حول الحياة و العمل في مدن أوروبا و أمريكا. كما لوحظ أن بعض الدراسات أهملت عمدا دراسة الظروف الإقتصادية و ألتفتت إلى مسائل مثل المكان و الطابع العنصري.

4- أعتبر **لبلاي** من أبرز العلماء الإجتماعيين الذين إهتموا بموضوع الأسرة، و خصوصا الجانب الإقتصادي حيث جعل المستوى المعيشي المقياس الموضوعي الذي يكشف لنا بناء الأسرة ووظائفها.

5- تحول الإهتمام في مطلع القرن العشرين إلى إستقصاء مشاكل أخرى غير المستوى المعيشي و الفقر، نتيجة إزدياد حالات الطلاق و الإنفصال حيث أجريت عدة دراسات على نسب المواليد و إشتغال المرأة و ظهور النزعة الفردية. و يلاحظ أن أغلب هذه المسائل كانت تدرس عن طريق إستخدام الإحصاء.

6- أدرك العديد من الباحثين منذ أوائل هذا القرن عدم جدوى إستخدام الإحصاء وحده في دراسة الأسرة كون الأسرة تميل بسرعة إلى التفكك، و أن أسرة جديدة في سبيلها إلى الظهور و لهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الأسرة مرتكز على نوع خاص من التفكير يتصور الأسرة جزءا متكاملا من مجتمع يتغير بسرعة، و به ظهرت دراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع إهتمام منها « عامل التوافق » و الذي أعتبر أساسا هاما في ثبات الأسرة و في تكامل أعضائها.

7- كانت دراسة **برجس** نقطة تحول في إتجاه البحث الأسري و يبدو هذا التحول من تعريفه للأسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة و جوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الأسرة كبناء إجتماعي، و التركيز بالتالي على إتجاهات الأعضاء، و قد تلقى هذا الإتجاه مصادر جديدة من التأييد و التثبيت عن طريق الدراسات التي تجري في علم النفس و التحليل النفسي.

8- أهتم الباحثون في الأسرة منذ الحرب العالمية الثانية و نتيجة للظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي ترتبت عنها بالدراسات المقارنة ليكشفوا عن أنماط الأسرة المتعددة و كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات و في رعاية الأطفال و في تربيتهم.

9- أبرز الإتجاهات الموجودة حاليا ذلك الإتجاه الحديث الذي يهتم بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للأسرة في محاولة لفهم علاقة الأسرة بالأنساق الأخرى في المجتمع من الناحيتين البنائية و الوظيفية، كما أصبح من العلامات المميزة لهذا الإتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسي لفهم الأسرة الحديثة.

و به يتبين لنا أن دراسات الأسرة قد عرفت تطورات كانت إنعكاس لظروف العصر و طابع الحياة الإجتماعية و الإقتصادية، أما و عن المجتمعات العربية فحسب **عاطف غيث** « نجدها أنها أخذت تتغيّر تقريبا في الإتجاه الذي سارت فيه الأسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو الإقتصادي و الصناعي »[1].

2- دراسات البنيـة الأسريـة في الجزائـر :

قليلة هي الأعمال التي اهتمت بالأسرة من خلال بنيتها في الجزائر، يرجع عدم الإهتمام هذا إلى عدة عوامل أهمها عدم وفرة المعطيات الإحصائية اللازمة لمعالجتها من هذه الزاوية- خصوصا خلال فترة الإحتلال الفرنسي - و صعوبة إيجاد تصنيف موحد لمختلف الأنماط الأسرية الموجودة مما لا يسمح بمتابعة تطورها خصوصا خلال فترة الإحتلال الفرنسي .

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الإقترابات التي تناولت موضوع البنية الأسرية في الجزائر و بالأخص تلك التي تناولت النموذج الأسري النووي وهذا من خلال مختلف التعدادات و المسوح و الأبحاث العلمية.

2-1 – البنية الأسرية من خلال معطيات التعدادات :

تعتبر عملية جمع المعطيات حول البنية الأسرية جدّ حديثة، حيث تعود إلى تعداد سنة 1966 إذا كلف المجلس الوطني لتعداد السكان (C.N.R.P) بتوفير معلومات حول الموضوع تحصلت الجزائر خلالها على معطيات مفصلة عن الأسرة و العائلة حيث كانت حسب البلديات.

[1] عاطف غيث محمد، مرجع سابق، ص 139.

أعتمد خلال هذا التعداد في تحديد تعريف الأسرة على 3 شروط وهي الإقامة الجماعية و تناول وجبة واحدة جماعيا ووجود علاقة أبوية و / أو زواجية كما تم تحديد 3 أنماط عائلية و 12نمط من الأسر [1](أنظر الملحق (02)) .

و هذا بالإعتماد على ما يلي :

- عدد العائلات التي تتضمنها كل أسرة [*].
- التعايش بين مختلف الأنماط العائلية.
- وجود أو عدم وجود أشخاص من خارج العائلة.

من مميزات هذا التصنيف هو أنه يمدنا بصورة واضحة و دقيقة عن مختلف الأنماط الأسرية وهذا من ناحية الحجم (عدد العائلات في كل أسرة) و النوع (تحديد مختلف الأنماط الأسرية الموجودة) و هو نفس التصنيف الذي أستعمل في تعداد سنة 1977. في تعداد سنة 1987 إستفادت التركيبة الأسرية من معلومات جديدة حيث تم خلاله التخلي عن تصنيف تعداد سنة 1966 إذا اعتمد تصنيفا آخرا جديدا و مختصرا (أنظر الملحق رقم (03)) يقوم على أساس العلاقة مع رب الأسرة .أوجد هذا التصنيف خلل في متابعة تطور الأنماط المعتمدة خلال التعدادات السابقة خصوصا بعد إعادة إعتماد تصنيف تعداد سنة 1966 خلال تعداد سنة 1998 و 2008.

2-2- البنية الأسرية من خلال معطيات المسوح :

لم يكن من أهداف أي مسح من المسوح المعدة منذ الإستقلال إلى سنة 2000 دراسة التركيبة الأسرية، لذلك نجد أن المعطيات المتوفرة حول تلك الفترة هي جد مختصرة و مبنية أساسا على خصائص رب الأسرة أو العائلة. سنتعرض فيما يلي إلى المسوح التي تناولت « تركيبة الأسر » وكيف كان الإختلاف في تصنيف أنماطها .

يعتبر المسح الخاص بخصائص الثورة الزراعية (Attributaires de la révolution agraire) لسنة 1974 أول مسح تناول البنية الأسرية في الجزائر و أعتمد في إعداد التصنيف(أنظر الملحق

[1] Commissariat National Du Recensement De La Population , « Etat et structure des ménages Algériens » , Séria C , Volume 2, 1972,p2.

[*]ننبه هنا أن تعريف الأسرة و العائلة الذي تبنته تعدادات و مسوح الجزائر هو مختلف عن ما هو متعارف عليه عموما، فمفهوم العائلة(famille) هي أصغر شكل من الأسرة(ménage) و يمكن للأسرة أن تتضمن أكثر من عائلة .

رقم (04)) على العلاقة مع رب الأسرة و هو نفس المعيار الذي أعتمد في تصنيف الأسر في المسح الخاص بالهجرة سنة 1976 INEAP– (Migration)(أنظر الملحق رقم (05)) وما يلاحظ في هذا التصنيف هو إضافة نمط جديد لم يصنف من قبل و هو "الأسرة أحادية الأعضاء" و التي تضم فردا واحدا ويبدو أن بروز هذا النموذج يعود للهجرة الداخلية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وهذا بحثا عن عمل أو لمواصلة الدراسة .

أما فيما يخص المسح الخاص بالمراعي 1977– AARDES (Pastoralisme) أعتمد خلاله في تصنيف الأنماط الأسرية على أساس وجود أسرة نووية ضمن البناء العائلي و يبرز هنا بداية ظهور إتساع وجود النمط الأسري النووي(أنظر الملحق رقم (06)) .

و كان المسح الخاص بتحولات البنية الأسرية في الجزائر MSF – 2000 أول مسح في الجزائر يهتم بموضوع البنية الأسرية و كان هدفه الأساسي دراسة التحولات التي مست البنية الأسرية في الجزائر، حيث شملت العينة 2207 أسرة مختارة عشوائية و هذا إنطلاقا من معطيات التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1998.

أعتمد خلاله في تحديد الأنماط الأسرية و العائلية على تصنيف P.Laslett *، القائم على " التعايش بين الأجيال " و هو تصنيف جد دقيق (أنظر الملحق رقم (07))

أما عن النتائج العامة للدراسة فنذكر منها أن تنامي وتوسع الإتجاه العام للبنية الأسرية في الجزائر يتجه نحو الأسر النووية و أن ذلك لا يعني أبدا أنها تمثل العصرنة و التطور بقدر ما هي إلا إنفجار وتوالد للأسرة الممتدة [1].

2-3 – البنية الأسرية من خلال الأبحاث العلمية :

تم تناول البنية الأسرية من خلال **3** أعمال نذكرها فيما يلي :

*تم عرض هذا التصنيف بمناسبة إنعقاد المجلس الدولي حول التاريخ المقارن للأسر و العائلات بجامعة كمبدرج سنة 1969، و قبل تطبيقه في الجزائر عرف تعديلات أخذت بعين الإعتبار واقع المجتمع الجزائري.

[1] حسين طاهر ، « تحولات البنية الأسرية في الجزائر» ، CENEAP ، 2001 ، ص72 .

2-3-1- العائلة الجزائرية تطور و الخصائص الحديثة [1] « La Famille Algerienne Evolution Et Caractéristiques Récentes »

قام بها الباحث مصطفى بوتفنوشات و هي أول دراسة في الجزائر تهتم أساسا بموضوع تحولات البنية الأسرية و هذا من منطلق أن تحقيق و ضمان النمو الإقتصادي لن يكون إلا بالفهم العميق لبنى و خصائص المجتمع.

حيث تم خلالها عرض أهم خصائص البنية المعيشية الإقتصادية التقليدية في الجزائر ثم الكشف عن أهم التحولات التي شهدتها هذه البنية في الوسط الحضري و المتمثلة أساسا في إنخفاض حجمها و إتساع وجود النموذج الأسري المختصر (الأسرة الزواجية) (أنظر الملحق رقم (08)).

و أرجع ذلك لعوامل مختلفة منها : نوع المسكن و الذي عادة لا يكون عبارة عن شقة، تغيّر النظام الإقتصادي و التوجّه إلى الإقتصاد المنظم و الذي يكون فيه الراتب المقابل الوحيد للعمل و به إمكانية إستقلال الأبناء عن الآباء.

كما ساهم وجود المادة القانونية في تغيير الأوضاع و هذا بحلول القانون المدني مكان القانون التقليدي كما عوضت الجماعة بالبلدية في تسيير شؤون الحياة العامة.

و توصلت الدراسة كذلك إلى أن هذا التحول الإجتماعي الذي يعتبر قاعدي كان حسب خريطة تطورية جدلية (من التقليدي إلى الحضري)، أين يتم خلالها احترام القيم الأصولية من جهة و التطلع لحرية فردية و زواجية من جهة أخرى.

2-3-2- التفكير حول البنية الأسرية: «Réflexions sur Les structure familiales» [2]

تم خلال هذه الدراسة التي قام بها الباحثان بن خليل و حيدر بإقتراح تصنيف جديد للبنى الأسرية أساسه تواجد النموذج الأسري النووي في كل نمط أسري (أنظر الملحق رقم

[1] Boutefnouchet Mostafa , **La famille Algerienne, Evolution et Caracteristiques recentes**, SNED, Alger, 316 Pages.

[2] BENKHELIL. R, et HAIDER. F, « Réflexions sur les structure familiales », INEAP , 1982.

(09))، يعكس لنا هذا بداية بروز– مدى أهمية تواجد – الأسرة النووية في البناء الأسري الجزائري خلال تلك الفترة .

2-3-3- العائلة، المرأة و موانع الحمل [1] :« Familles, femmes et contraception »

تم الإعتماد خلال هذا العمل الذي قام به الباحث قواوسي علي في وصف الأسرة الجزائرية على معطيات ديموغرافية و بعض المتغيرات الإجتماعية، حيث و حسب الكاتب تعتبر العائلة المكان الذي يتم فيه التفاعل بين علم الإجتماع و الديموغرافيا، لذلك لا يجب التعجب عند ذكر التحاليل الخاصة بالخصوبة و الوفيات و بنية السكان و بالأخص الزواجية و الهجرة و موانع الحمل، حيث إن ديموغرافيا العائلة لا يمكن إيجادها دون علم الإجتماع العائلي و علم إجتماع العائلة لا يمكن أن يكون دون ديموغرافيا.

أما و عن النمط الأسري الذي يعيش في كنفه الجزائريون فيعتبر نتيجة للهجرة بالزواج و لم يكن إستراتيجية عائلية، كما يعتبر أن التحولات التي يشهدها البناء الأسرى (أنظر الملحق رقم (10)) ما هي إلا إجابة لمختلف التحولات التي شهدتها المؤسسات الإجتماعية الأخرى أهمها الزواج، وبارتفاع المستوى التعليمي للمرأة و تأخر سن الزواج و إتجهت الحياة الزواجية إلى نوع من الفردانية و الإستقلالية.

2-4- البنية الأسرية من خلال البحوث الجامعية:

تم تناول البنية الأسرية في الأبحاث الجامعية من خلال أعمال ثلاث نذكرها فيما يلي:

2-4-1-تطور البنية الأسرية:[2] «Evolution de la structure familiale»

و هي دراسة جامعية قام بها الباحث والي عمر كان من بين أهدافها دراسة تطور الأسرة الجزائرية من خلال تركيبتها و بنيتها إعتمادا على معطيات تعداد 1987 و مقارنتها بتعداد 1966،

[1] KOUAOUCI ,Ali, **Familles, femmes et contraception contribution a une sociologie de la famille Algérienne**, CENEAP – FNUAP, Alger,1992, P 279.

[2] OUALI Amar,« Evolution de la structure familiale»,La Revue Du CENEAP N°44 ,2010 ,p21.

مع إقتراح إثراء البحث في هذا المجال بإعتماد منهجية تحليل مناسبة لتصنيف البنى الأسرية، كما قام بدراسة السلوك الديموغرافي و المتمثل في الخصوبة بين مختلف البنى و التراكيب الأسرية .

2-4-2-البنى الأسرية الجزائرية و تراكيبها العائلية من خلال معطيات مسح 2006 (MICS3) ، تطورها خصائصها و علاقتها بالخصوبة[1] :

جاء هذا العمل في إطار أطروحة دكتواره في الديموغرافيا قام بها الطالب طعبة عمر و من بين أهداف هذا البحث حصر و إحصاء كل البنى الأسرية و التراكيب العائلية إعتمادا المعطيات التي وفرتها قاعدة المعطيات الخاصة بالمسح الوطني المتعدد المؤشرات المنجز سنة 2006، مع إبراز الخصائص الديموغرافية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية لها، و إختبار إمكانية وجود علاقة بين المتغيرين البنية الأسرية و التركيبة العائلية مع مستويات الخصوبة.

2-4-3-التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية التطور، الخصائص و المحددات،دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4):[2]

تطرق هذا العمل و هو أطروحة دكتواره قام بها قياش مفتاح إلى نفس التحليلات المنجزة في البحوث الأكاديمية السابقة و تميز عنها بملاحظة تقييم نوعية معطيات المسح المعتمد ،مع تقديم دراسة نقدية لكل البحوث التي تناولت مختلف النماذج الأسرية و تركيباتها العائلية بالإضافة إلى تبني نماذج أسرية و تراكيب عائلية تمكننا من تنفيذ مقارنات أكثر دقة.

لقد كان لهذه الأعمال الفضل الكبير في توفير معطيات عن مختلف البنى الأسرية و التراكيب العائلية من خلال معطيات المسوح ، مما سيسمح لنا من متابعة تطورها التراكيب العائلية في الجزائر خصوصا في الفترة التي تأخر فيها إنجاز التعداد في الجزائر من 2008 إلى 2022.

---

[1] طعبة عمر،«البنى الأسرية الجزائرية و تراكيبها العائلية من خلال مسح 2006 (MICS3)،تطورها ،خصائصها و علاقتها بالخصوبة»،أطروحة دكتواره علوم في الديموغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 ،2016 /2017، ص19.

[2] قياش مفتاح،مرجع سابق،ص31.

المبحث الثاني : تطور البنيـة الأسريـة في الجزائر

يميل أغلب علماء الإجتماع إلى الإعتقاد بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة ممتدة إلى أشكال أصغر أي أنها تأخذ الشكل التطوري الخطي و من أنصار هذا الرأي : أميل دوركايم الذي كان يعتقد أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات القديمة تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر و قد أطلق دوركايم على هذه الظاهرة إسم قانون « تقلص حجم الأسرة »[1].

كما أخذ كثير من العلماء يربطون بين حجم الأسرة و نمط الإنتاج فحسب بارسونز بالإنتقال من المجتمع الزراعي، التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحضري نشهد زوال تدريجي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية .[2]

غير أنه هناك فريق من العلماء يذهب إلى أنه ليس هناك مبرر للقول بحدوث تراجع خطي من أشكال أسرية كبيرة إلى أشكال أسرية صغيرة و لعل من الأصوب أن نقول أن أنماط الأسرة التي تحددها و تفرضها ظروف المجتمع و ما يجد عليه من ظواهر، كما يعارض العلماء وجهة النظر التي تربط المجتمع الزراعي بنمط الأسرة الممتدة و المجتمع الصناعي بنمط الأسرة النووية إذ قد توجد الأسرة الممتدة في قلب المدن الكبرى كما قد نجد الأسرة النووية في المجتمعات الزراعية [3].و عليه فإن النمط الأسري ما هو إلا إنعكاس للظروف المادية و الشروط الذاتية لكل مجتمع[4].

قبل التعرض إلى أهم التحولات(الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية) التي عرفها المجتمع الجزائري ، تتناول فيما يلي تطور الأنماط الأسرية في الجزائر من خلال التركيبة الأسرية و حجم الأسرة.

1- تطور التركيبة الأسرية و حجم الأسرة في الجزائر (1966 – 2012) :

سارعت سياسات و مخططات التنمية التي أنتهجتها الجزائر منذ الإستقلال لإحداث تغيرات شملت كل البنى الإجتماعية و من بينها الأسرة التي عرفت تعديلات عميقة في حجمها و أنماطها

---

[1] الخشاب سامية، **النظرية الإجتماعية و دراسة الأسرة**، دار المعارف، الطبعة 01، 1982، القاهرة، ص 169 .

[2] KOUAOUCI Ali , Op.cit, P 175.

[3] الخشاب سامية، نفس المرجع، ص 169.

[4] حطب زهير، نفس المرجع، ص 228.

و هذا ما سنكتشفه في هذا المبحث من خلال ملاحظة تطور التركيبة الأسرية و حجم الأسرة في الجزائر .

1-1- تطور التركيبة الأسرية في الجزائر:

إلتزمت التعدادات التي عرفتها الجزائر بتصنيف التركيبة الأسرية عموما في ستة فئات تختلف عن بعضها البعض، و هي نفسها التي إعتمدت في المسوح، و يبين الجدول التالي نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر من 1966 إلى 2012.

جدول رقم (01): نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر من 1966 إلى 2012.

السنة	المنطقة	أسرة من فرد واحد	أسرة بدون تركيبة أسرية	أسرة بسيطة	أسرة موسعة من النوع الأول	أسرة موسعة من النوع الثاني	أسرة مركبة	المجموع
(1) 1966	الحضر	6.14	1.48	61.29	14.15	13.55	3.39	100
	الريف	3.92	0.91	58.12	12.89	17.8	6.36	100
	المجموع	**4.81**	**1.14**	**59.39**	**13.4**	**16.1**	**5.17**	**100**
(2) 1977	الحضر	3.64	1.23	59.09	17.76	12.89	5.39	100
	الريف	3.51	0.92	58.57	13.73	17.18	6.09	100
	المجموع	**3.56**	**1.05**	**58.79**	**15.4**	**15.41**	**5.8**	**100**
(3) 1987	الحضر	3.73	0.94	65.99	10.93	14.22	4.19	100
	الريف	2.75	0.55	64.26	9.16	17.28	5.98	100
	المجموع	**3.25**	**0.75**	**65.14**	**10.07**	**15.72**	**5.07**	**100**
(4) 1998	الحضر	2.32	0.72	70.87	10.4	11.23	2.36	97.9
	الريف	2.41	0.52	71.33	9.36	11.89	2.44	98
	المجموع	2.36	0.64	71.05	9.99	11.5	2.39	97.9
(5) 2006	الحضر	1.4	1.3	75.0	8.7	10.7	2.54	99.66
	الريف	1.2	0.6	79.1	7.5	9.1	2.34	99.84
	المجموع	**1.3**	**1**	**76.6**	**8.3**	**10.1**	**2.46**	**99.73**
(6) 2012	الحضر	0.54	1.29	76.79	7.31	14.05	-	100
	الريف	0.53	0.91	77.18	7.09	14.29	-	100
	المجموع	**0.54**	**1.15**	**76.93**	**7.23**	**14.13**	-	**100**

المصادر :

(1) RGPH 1966, Structure des ménages en Algérie, série C.

(2) RGPH 1977, Ménages et familles en Algérie, sept 1987.

(3) RGPH 1987, Sondage au 1/30.

(4) RGPH 1998, Données Exhaustives, Données statistiques N° 314, ONS, NOV 2000.

(5) طعبة عمر،«البنى الأسرية الجزائرية و تراكيبها العائلية من خلال معطيات مسح 2006(MICS3) ،تطورها ،خصائصها و علاقتها بالخصوبة»،أطروحة دكتواره في الديموغرافيا،جامعة وهران 2 ،السنة الجامعية 2017/2016، ص206.

(6) قياش مفتاح،«التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية التطور الخصائص و المحددات، دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4)»، أطروحة دكتواره في علم الإجتماع تخصص ديموغرافيا، جامعة البليدة 2 ،السنة الجامعية2021/2020 ،ص162.

يظهر لنا الجدول أن مختلف الأنماط الأسرية في الجزائر عرفت تغيرا خلال الفترة الممتدة ما بين 1966 إلى 2012 ، و هذا بإختلاف الوسط الريفي أو الحضري، و فيما يلي نتطرق إلى وصف تطور كل نوع على حدى.

1-1-1- نسب تطور الأسرة" ذات فرد واحد" :

يتوجه النوذج "الأسرة أحادية الأفراد" (تتكون من شخص واحد) إلى الظهور بعد الإختفاء، فمن 4.81 % سنة 1966 إلى 2.36 % سنة 1977، و كان الإنخفاض جليا في الوسط الحضري بفارق قدره 3.82 % فحين سجل 1.51 % في الوسط الريفي، فسر هذا الإنخفاض بين 1966 إلى 1977 بإعادة زواج الأرامل بعد الثورة التحريرية أو بوفاتهم[1]،و بقيت النسب على حالها و دوما بالتفوق لصالح الوسط الحضري خلال سنة 1988، إلا أنه يلاحظ و لأول مرة تتجاوز نسب تواجد هذا النوع من الأسر الوسط الريفي(2.41%) عن الوسط الحضري(2.32%) و كان هذا سنة 1998، أي خلال "العشرية السوداء" التي عرفت نسب مرتفعة من الوفيات و عدد كبير من الأرامل خصوصا من الأرياف، و لكن يبدو أن الأسرة الأحادية الأفراد قد رجعت للوجود و هذا إنطلاقا من سنة 2006 و لا يبدو أن سبب رجوعها هذه المرة هو ظاهرة الوفاة بل هي ظاهرة الهجرة الداخلية أو الخارجية الشرعية و الغير شرعية و التي لا نملك عنها إحصائيات، و كانت نتيجة الأزمة الإقتصادية و السياسية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، و أخر مرحلة سنة 2012 نلاحظ عودة إنخفاض نسب هذا النمط من الأسر.

[1] MOKADDEM Ahmed et Autres, « Transition démographique et structures familiales », CENEAP, FNUAP, 2001, P 112.

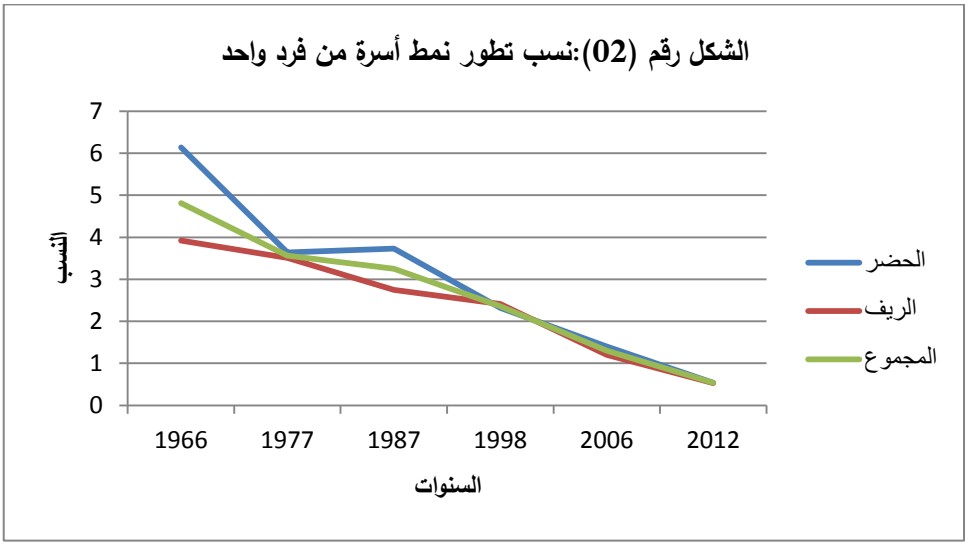

1-1-2- نسب تطور النمط من نوع " بدون بناء أسري" :

يلاحظ أن نسب الأسر بدون بنية أسرية (بدون أسرة بيولوجية أي بدون الوالدين أو الزوجين)، و التي تضم في العادة أخوة و أخوات أيتام أو يقيمون بعيدا عن الوالدين بقيت موجود في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط الريفي و نسبها كانت ثابتة إلى سنة 1987 أين عرفت إنخفاضا كبيرا و هذا لعدة عوامل نذكر منها:

أولها : زواج أحد الإخوة – الأكبر في العادة – و تجمع باقي العزاب حوله و بذلك الإجتماع في « أسرة موسعة ».

ثانيها : نتيجة لتحسن ظروف الرعاية الصحية عرف متوسط البقاء على قيد الحياة إرتفاعا ، فبعد أن كان 53 سنة خلال سنة 1970 إرتفع إلى 73 سنة 2003[1]، أدى كل هذا إلى إنخفاض احتمال تواجد أسر بدون والدين (بدون بنية أسرية).

ثالثها : و يفسر إنخفاض هذا النمط من الأسر في الوسط الريفي و الذي يتميز بقابلية في إستقبال الآقارب للعيش معا و بذلك الإنصهار في أحد النماذج الأسرية الآخرى.

كما تظهر الإحصائيات الأخيرة أن نسب هذا النوع من الأسر عادت للإرتفاع كما يظهر في الشكل التالي:

[1] Ibid, P 90.

الشكل رقم (03):نسب تطور البنية الأسرية في الجزائر نمط من دون بناء أسري

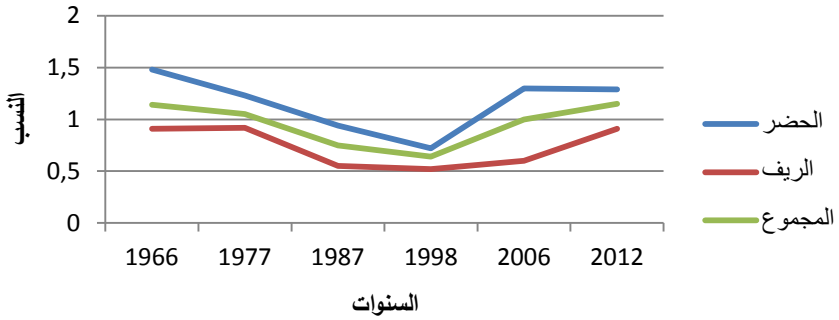

1-1-3- تطور نسب الأسرة البسيطة أو الأسرة النووية :

بالنسبة للأسرة البسيطة أو الأسرة النووية و التي تشمل زوج بالأطفال أو زوج بدون أطفال أو أب أو أم بالأطفال، بين 1966 – 1977 و بعد مرحلة الثبات و الإنخفاض الطفيف في الوسط الحضري عرفت نسبها إرتفاعاً جدّ هام خلال الفترة ما بين 1987-1998 و لازالت في إرتفاعا مستمر ،و هذا خصوصا في الوسط الريفي أين تجاوزت نسبه و لأول مرة منذ الإستقلال نسب تواجد الأسر النووية في الوسط الحضري،و لازالت التفوق لصالح الوسط الريفي حسب الإحصائيات الأخيرة و هذا ما يوضحه الشكل رقم 03.

الشكل رقم (04):نسب تطور التركيبة الأسرية في الجزائر نمط الأسرة البسيطة أو النووية

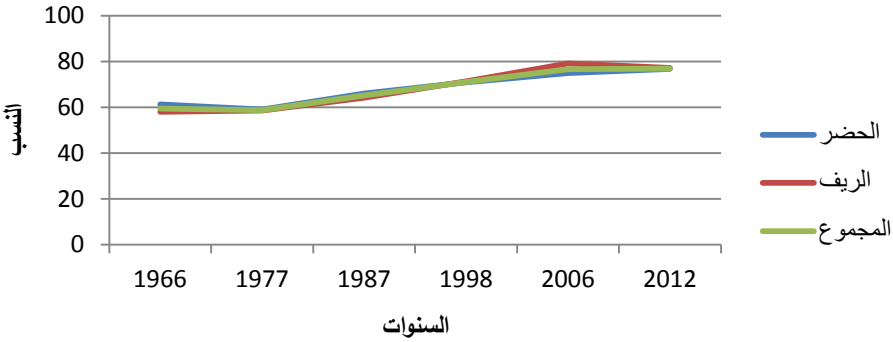

و لأن هذا النموذج يضم عدة أشكال عائلية يوضح الجدول التالي بالتفصيل النمط الحقيقي الذي عرف ارتفاعا.

جدول رقم (02) : تطور نسب الأزواج الجزائرية حسب النمط العائلي(1966 – 1998).

نمط العائلة	تعداد 1966			تعداد 1998		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
زوج بأطفال	66.16	67.19	66.80	77.09	80.02	78.25
زوج بدون أطفال	13.19	15.54	14.65	08.13	08.43	08.25
أب أو أم بأطفال	14.34	13.61	13.89	13.33	10.21	12.09
آخـر	06.31	13.67	04.67	01.46	01.34	01.41
المجمـوع	100	100	100	100	100	100

المصدر :

CENEAP ,« Etude sur les Mutations des Structures Familiales », Analyse est Perspective , Synthèse N° 27, p31.

من خلال الجدول يتبين لنا أن النموذج الذي عرف نموا كبيرا هو نمط « زوج بأطفال » ، قدر فارق إرتفاعه خلال الفترة الممتدة بين 1966 و 1998 بحوالي 11.45 %. كما تؤكد معطيات الجدول نفس الملاحظة المذكورة أي إنتشار هذا النموذج خاصة في الوسط الريفي (80.02 % مقابل 77.09 %).

تدفعنا كل هذه الملاحظة إلى التساؤل عن أسباب هذا الانتشار ، إذ أن الوسط الريفي خلال سنوات الستينيات لم يعد نفس الوسط خلال سنوات التسعينيات و هذا نظرا للتغيرات الإجتماعية و الثقافية و حتى الإقتصادية التي عرفها و لذلك يجب إعادة النظر في التعريف الإجرائي لمفهوم الوسط الريفي في الجزائر، كما فسر الباحث بومخلوف ذلك بما يلي:«قد تجد هذه الظاهرة تفسيرها في أزمة السكن الذي يعيشها سكان العاصمة، الذي يدفعهم إلى التعايش في أسرة ممتدة على الأقل مجاليا، كما قد يجد تفسيره في الروح الجماعية التضامنية و البناء الفردي، كما قد تفسره في إقبال

الأسرة على العيش في الإمتداد كاستراتجية للحصول على المسكن وفق قوانين الإستفادة من السكن الإجتماعي الحضري فيما تجد الأسرة في المناطق الريفية أمامها فرص الانفصال فيما يخص السكن»[1]

أما عن النمط العائلي « زوج بدون أطفال » يلاحظ أنه يعرف إنخفاضاً جدّ هام، فمن نسبة 14.65 % سنة 1966 تراجع إلى 8.25 %. تشترك في تفسير هذا الإنخفاض عوامل عدة من بينها ارتقاء مستوى العناية الصحية، و إرتفاع سن إستقبال الزوجين لأول مولود حيث أن الإبكار في الزواج قد يؤدي في بعض الحالات إلى العقم و هذا ما كان يميز الزواج الجزائري خصوصا في الوسط الريفي.

1-1-4- تطور نسب الأسرة الموسعة من النوع الأول:

بالنسبة للأسر الموسعة و التي تضم نواة عائلية و أفراداً آخرين من العائلة، أقارب مثلا، فبعد أن عرفت نسب مرتفعة خلال الفترة 1966 – 1977 و بالأخص في الوسط الحضري انخفضت سنة 1987 و بقيت عند هذا المستوى إلى غاية 2012.

عند مقارنة تطور " الأسرة النووية " " بالأسرة الموسعة " نلاحظ أن هنالك « تطور عكسي »، حيث صاحب انخفاض نسب الأسر النووية خلال العشرية 1966 – 1977 إرتفاع نسب الأسر الموسعة في الوسط الحضري و عرفت الفترة 1977 – 1987 عكس هذا التطور فارتفاع نسب الأسر النووية تزامن مع انخفاض إنخفضت تواجد الأسر الموسعة.

يمكن تفسير هذا التطور في المرحلة الأولى لظاهرة التجمعات العائلية « Les regroupements familiaux » الناتجة عن النزوح الريفي (الهجرة الداخلية) أي إستقبال الأقارب، أما التطور المسجل المرحلة الثانية (إنخفاض عدد الأسر الموسعة) فكان نتيجة لوفاة أحد الأقارب المنضمين إلى العائلة أو زواجه و به كان التطور لصالح الأسرة النووية [2] كما يظهر في أن الشكل رقم(05).

[1] محمد بومخلوف و آخرون ،مرجع سابق،ص127.

[2] MOKADDEM Ahmed Et Autres, Op.cit, P 114.

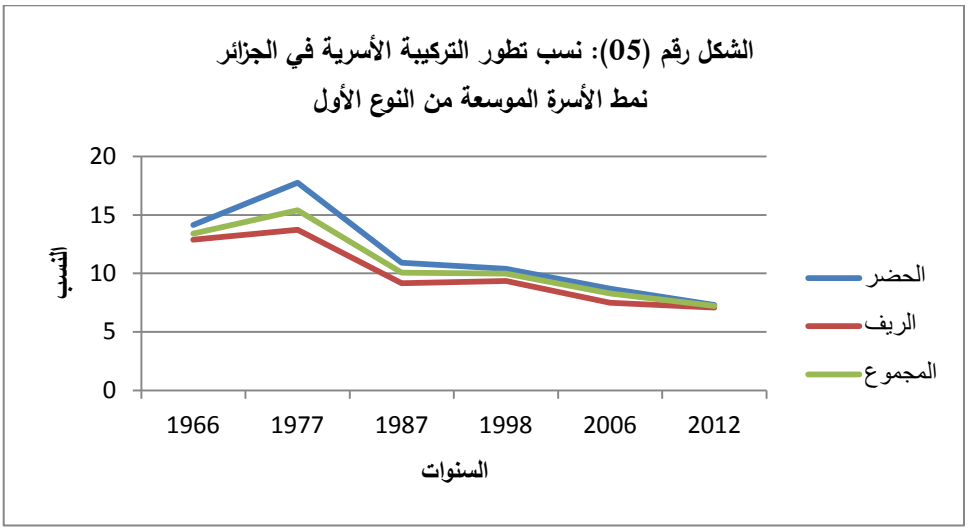

1-1-5- تطور نسب الأسرة الموسعة من النوع الثاني أو الأسرة الممتدة:

بالنسبة للأسرة الممتدة الكبرى (العديد من الأسر)عرف هذا النموذج من الأسر ثباتا في نسب تواجده و هذا خلال الفترة الممتدة بين 1966 – 1987 ، كما تميز بإتساع وجوده في الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري، إلا أن نتائج تعداد 1998 أظهرت إنخفاضاً جدّ هام للأسر الممتدة فمن 20.80 % سنة 1987 إلى 13.89 % سنة 1998 و يظهر هذا الإنخفاض خصوصا في الوسط الريفي فمن 23.6 % سنة 1987 إلى 14.33 % سنة 1998. لتعود هذه النسب للإرتفاع حسب التقديرات الأخيرة .

ساهمت الوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه العشرية من حدة الظاهرة خصوصا في الوسط الريفي و الذي عرف هجرة الأسر إلى المدن و الإستقرار في عائلات نووية، أنظر الشكل رقم(06)

كما تعكس هذه المعطيات الإنفجار الكبير الذي عرفته الأسرة الممتدة و الذي كان نتيجة للتحويلات العميقة في القيم و المعايير التي عرفها المجتمع الجزائري و هذا على كل الأصعدة (الإقتصادية، السياسية، الثقافية، الإجتماعية).

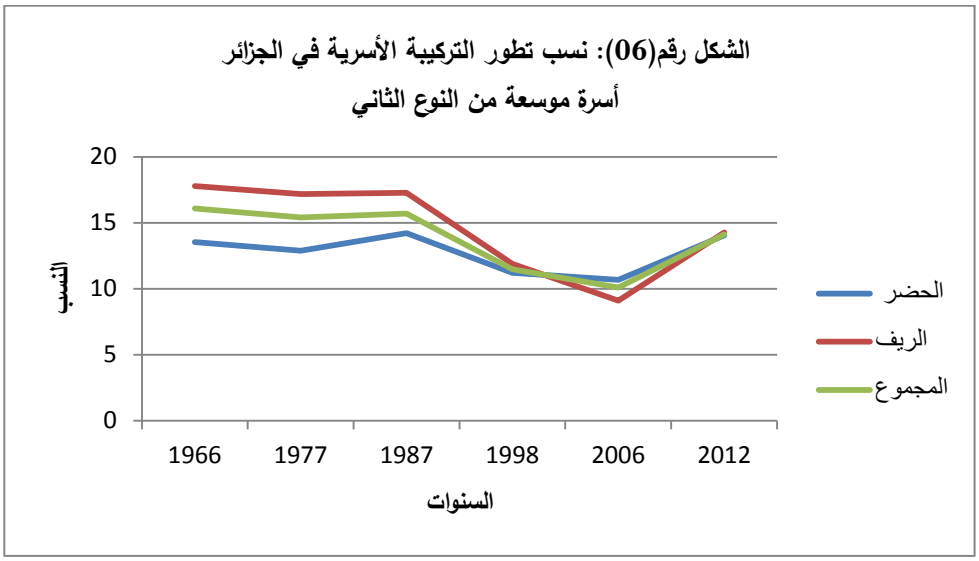

1-1-6- التركيبة الأسرية المركبة:

و هي ذلك النموذج من الأسر الذي يتصف ببنية مركبة أي تتضمن أكثر من صنف من الأصناف المذكورة سابقا.

1-2- تطور حجم الأسرة في الجزائر (1966 – 2012) :

عرف متوسط حجم الأسر إرتفاعا منتظماً خلال الفترة (1966 إلى1987) إلى أن معطيات تعداد سنة 1998 دلت على بداية مرحلة جديدة و هي مرحلة الإنخفاض و التقلص، و أكدت ذلك نتائج تعداد 2008 و باقي المسوح المعدة إلى سنة 2012، و هذا خصوصا في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (03): تطور متوسط حجم الأسرة في الجزائر خلال الفترة 1966-2012.

السنة	الوسط		المجموع
	الحضري	الريفي	
تعداد 1966(1)	5.69	6.07	5.92
تعداد 1977(2)	6.65	6.67	6.66
تعداد 1987(3)	6.83	7.69	7.1
تعداد 1998(4)	6.2	6.9	6.3
مسح 2002(5)	6.18	6.64	6.36

مسح 2006(6)	5.67	6.2	5.89
تعداد 2008(7)	5.72	6.2	5.86
مسح 2011(8)	5.69	6.23	5.96
مسح 2012(9)	5.1	6	5.4

(1) (2) (3)KOUAOUCI Ali, « Familles, femmes et contraception », CENEAP, FNUAP ,p182.
(4)HOCINE Tahar et Autres, «Les effets du programme d'ajustement Structurel sur les populations vulnérables», CENEAP, 2001, P 13.
(5)الديوان الوطني للإحصائيات ، النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة 2002، ص55.
(6)(8)Rapport MICS3,MICS4.
(9) ONS, Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, n°183.

تساهم عدة عوامل في تفسير هذا التطور و من بينها تأثير الظواهر الديموغرافية (الوفيات، الولادات، الخصوبة، الهجرة) و وفق نظرية الإنتقال الديموغرافي عاشت الجزائر المرحلة الثانية منه أين عرفت معدلات الوفيات إنخفاضا خصوصا وفيات الرضع و هذا نتيجة تحسن الأوضاع المعيشية و الصحية في البلاد مما أدى إلى إتساع حجم الأسرة و وصل إلى متوسط قدره 7.1 فرد سنة 1987. و تميز دخول المرحلة الثالثة من مراحل نظرية الإنتقال الديموغرافي و التي تعرف بتعديل معدلات الخصوبة وفق معدلات الوفيات مما إنعكس على متوسط حجم الأسرة الذي يعرف إنخفاضا مستمرا وسجل حسب أخر مسح سنة 2012 متوسط لم يسجل منذ الإستقلال و قدر بحوالي 5.4 أفراد.و بالإضافة إلى ما سبق نذكر أنه من بين العوامل التي قد تفسر إنخفاض حجم الأسرة هو تفكك الأسرة الممتدة التي تتميز بعدد كبير من الأفراد و إتساع وجود الأسرة النووية التي تعرف بحجم صغير من الأفراد، و هذا نتيجة لتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي عرفتها الجزائر و التي جاءت نتيجة سياسة التحديث المنتهجة و الجدول التالي يوضح كيف كان تطور عدد الأفراد عند مختلف الأنماط الأسرية في الجزائر.

جدول رقم (04): تطور الأسر في الجزائر حسب النمط الأسري و عدد الأفراد المقيمين بها (1966-2012).

السنة	عدد الأفراد في الأسرة	أسرة من فرد واحد	أسرة بدون تركيبة أسرية	أسرة بسيطة	أسرة موسعة من النوع الأول	أسرة موسعة من النوع الثاني	المجموع
1966(1)	4 – 1	100	**86.09**	28.19	13.36	0	24.32
	6 – 5	0	13.12	**44.56**	**47.81**	22.06	37.71
	7 و أكثر	0	0.8	27.25	38.83	**77.94**	**37.97**

15.31	0	5.97	16.75	**72.73**	100	4 – 1	(2)1987
31.71	15.21	35.71	37.91	20.78	0	6 – 5	
52.99	**84.79**	**57.32**	**45.34**	6.49	0	7 و أكثر	
33.62	3.80	21.59	**38.21**	**65.99**	100	4 – 1	(3)2008
30.50	19.09	28.62	33.88	11.76	0	6 – 5	
35.87	**77.11**	**49.79**	27.90	22.25	0	7 و أكثر	
37.38	4.89	28.51	**43.07**	**81.53**	100	4 – 1	(4)2012
35.29	25.50	**38.67**	37.30	16.56	0	6 – 5	
27.33	**69.61**	32.83	19.63	1.91	0	7 و أكثر	

المصدر:

(1)(2)MOKADDEM Ahmed et Autres,« Transition démographique et structure familiale», CENEAP, 2001, P118.

(3) و (4)قياش مفتاح،مرجع سابق،ص174-175.

تبين معطيات الجدول أن جلّ الأنماط الأسرية عرفت تغيرا في حجمها ما عدا نمطين من الأسر النمط أسرة "بدون تركيبة أسرية " الذي بقي حجمه ثابت من (فرد إلى 4 أفراد) و نمط "الأسرة الموسعة من النوع الثاني" و الذي بقي حجمه يتمركز في فئة (7 أفراد و أكثر) خلال كل مرحلة الملاحظة (1966-2012)، أما بالنسبة لنمط "الاسرة البسيطة" أي الأسرة النووية فنجد أن حجمها قد عرف إرتفاعا خلال المرحلة (1966 – 1977) من الفئة (5-6 أفراد) إلى الفئة(7 أفراد و أكثر) ، و أظهرت معطيات تعداد سنة 2008 بداية مرحلة جديدة تميزت بتقلص حجمها و بإنخفاض عدد الأفراد بها إلى الفئة (1-4 أفراد) و أكدت نتائج مسح سنة 2012 بقاء الوضعية على حالها، أما بالنسبة للنمط الأسري من نوع "الأسرة الموسعة من النوع الاول" فيلاحظ ثبات في حجمها خلال الفترة (1966-1977) بعدد أفراد يتراوح مابين(5-6 أفراد) ثم تبين أن حجمها إرتفع حسب نتائج تعداد سنة 2008 أين أصبح عدد الافراد بها (7أفراد و أكثر) و لتعود و تنخفض من جديد إلى فئة (5-6 أفراد) من خلال نتائج معطيات آخر مسح سنة 2012. تتداخل العديد من العوامل في تفسير هذه التغيرات و تبقى إرتفاع معدلات الخصوبة من بين أهم أسباب إرتفاع حجم الأسر مهما إختلف نمطها بالإضافة إلى حدة أزمة السكن التي عرفتها الجزائر و التي لم تسمح للأسرة الممتدة أن يتقلص حجمها.

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن الأسرة في الجزائر عرفت تغيرا في شكلها و حجمها و التوجه كان من النموذج الأسري الواسع إلى النموذج الأسري الضيق، و أبرز ما يمكن ملاحظته هو إتساع وجود الأسرة النووية وخصوصا في الوسط الريفي، و تقلص حجمها و لأول مرة منذ الإستقلال إلى 4 أفراد، و هذه كلها هي خصائص الأسرة الحديثة.

المبحث الثالث:مراحل تطور الأسرة النووية في الجزائر

أظهرت القراءة الإحصائية لنسب تطور الأسرة النووية في الجزائر أنها مرت بثلاث مراحل مختلفة، أولها مرحلة تميزت بثبات نسب تواجدها ثم مرحلة بداية البروز و أخيراً المرحلة الحالية و التي تتميز بإتساع وجود الأسرة النووية ، مقارنة بمختلف الأنماط الأسرية الأخرى. و عليه سنحاول فيما يلي التعرف على خصائص الأسرة النووية خلال كل مرحلة من هذه المراحل.

المرحلة الأولى : الأسرة النووية قبل الإستقلال « الوجود الشكلي أو الرمزي »

خلال هذه الحقبة من الزمن كان إهتمام الأسرة الجزائرية يتمثل أساسا في مقاومة الإستعمار و التحرر و هذا في ظل نموذج أسري متماسك و محافظ قدر المستطاع على قيمه و تقاليده و أعرافه ، و الإستقلال عن هذا النموذج في أسرة نووية كان شكليا ورمزيا وهذا لقوة العلاقات و الروابط التي كانت تجمع أفراد العائلة آنذاك و التي كانت مرتبطة إرتباطا وثيقا و قائمة على أساس القرابة و السن و الجنس [1].

حيث كانت للأب مكانة هامة و إحترام تام لدرجة أنه لا يمكن معارضة قراراته أو حتى مناقشتها ، أستمد هذه المكانة من خلال الدور الإقتصادي المخول له، فمن خصائص العائلة الجزائرية أنذاك أنها تمتاز بالطابع الأبوي، فالأب هو الذي يتولى أمور العائلة و هو الذي يسهر على تلاحمها و تسيير خيراتها .و يعتبر هذا أحد مميزات الأسر العربية و الإسلامية التي تجعل الرجل في مركز السلطة و الإحترام و التنفيذ و الأنتساب و على الأبناء و الزوجة الطاعة [2]. و يمثل هذا النموذج الأبيسي – الذي يتولى فيه العنصر الذكري الدرجة أو المرتبة الأولى– فكان لتحديد هوية الفرد في النظام العائلي الجزائري التقليدي، يتطلب دائما الرجوع إلى إسم أبيه إذ يقال بالعامية " وليد فلان " "بنت فلان" و يبقى ذلك الإسم مستمراً يورث أبا عن جد .[3]

[1] DESCLOITRE Rebert et DEBZY Said , **Système de parenté et structure familiale en Algérie**, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1963, P56.

[2] حليم بركات، مرجع سابق، ص 64.

[3] BEN MELHA G.H, **Eléments du droit Algérien de la famille, mariage et sa condition**, OPU, P 15.

أما الأم فدورها خلال تلك الفترة فكانت مهمتها الأولى إنجاب الأولاد و القيام بالأشغال المنزلية و إدارة البيت في جانبه التدبيري والتنشئوي. و ساهمت في بعض المناطق خاصة الريفية بالعمل في الحقول بالإضافة إلى أعمال أخرى كجلب الماء، و جمع الحطب و ممارسة بعض الحرف كالحياكة و صناعة النسيج و الصناعات الفخارية كالأواني المنزلية و الخياطة و التطريز خصوصا لدى المرأة القاطنة بالمدن. وأما في بعض المناطق الجبلية منها خاصة نلاحظ دورها كان يفوق أحيانا دور الرجل. ففي المجتمع الريفي الجزائري نجد المجتمع النسوي لا يقل شأنا عن المجتمع الرجالي، فالمرأة فيه لديها نسيجا من العلاقات الاجتماعية النسوية التي من خلاله تدير شؤونه في الزواج مثلا واختيار الزوجة لأبنائها وتحضير الولائم من أفراح واقراح بالتعاون مع نسوة القرية و القيام بالأعمال النسوية المشتركة التي تتطلب اجتماع الأيدي وتأثيرها خفي في زوجها وابنائها وبناتها الذين ينقلون ذلك التأثير إلى الخارج. فهي الفرد الوحيد المسموح له بالولوج إلى بيوت سكان القرية والتعرف عن أسرارها وهذا غير متاح للرجل ومن خلال هذا تمتلك قوة، قوة امتلاك المعلومات التي تنقل للزوج أو الأبناء.

و كان على المرأة خلال تلك الفترة أن تلتزم بشروط في سلوكاتها و تصرفاتها منها أن لا تأكل بحضور أحد رجال العائلة باستثناء إبنها و أن لا ترفع صوتها في حضور الرجال و أن لا تكشف عن شعرها و أن لا تخرج إلا بصحبة أحد أعضاء العائلة و عليها أن تكون متحجبة إما بإستعمال الحايك خاصة في المدن أو بغطاء آخر .[1]

يعوض الإبن الأكبر الأب في حالة غيابه و لكن لا يمكنه التمتع بنفس سلطة بها رجال العائلة كالجد و العم أو الخال. و تستمر هذه الصورة على حالها إلى غاية سن الشيخوخة، فعلى الإبن إحترام أبيه و الخضوع لآرائه و أوامره و إرادته فهو مجرد من حرية الكلام و التصرف حتى إذا تعلق الأمر بحياته الشخصية، فالوالد هو من يقرر بمن يتزوج الإبن و له القرار كذلك في تطليق زوجة إبنه .

كما يبقى الإبن تابعا إقتصاديا لوالده من خلال العمل معه في الفلاحة بالقرى أو بالحرف و الصناعة في المدن و هذا حتى و بعد زواجه أو إستقلاله عن العائلة الكبيرة كون أن مصدر رزق العائلة هو ملكية مشتركة، ففي تلك الفترة كانت الأسرة تمثل وحدة إنتاج و إستهلاك في آن واحد و هذا في إطار إقتصادي محدد و منظم، حيث تستهلك ما تنتجه بنفسها في إطار التويزة أي التعاون العملي بين

[1] LACOST DU JARDIN Camille, **Des mères contre les femmes، matriarcat et patriarcal au Maghreb**, Paris، La Découverte, 1985, P 71.

مختلف العائلات .[1]و للإبقاء على هذا الشكل من التعاون كانت العائلات تعتمد على الزواج الداخلي، حفاظاً على لا إنقسامية التراث العائلي.

أما البنت فتساعد أمها في الأشغال المنزلية إلى أن تتزوج و يكون هذا في سن جد مبكرة ، فمن خصائص الزواج في العائلة الجزائرية التقليدية أن يكون مبكرا و بإبن العم عادة و هذا دون أخذ رأيها في الأمر و يحرص الأب على أن تكون تربية البنت حسب القيم الأصيلة و هذا بكونه الحارس الصارم لهذه القيم.

و عليه– في ظل هذا النظام العائلي– لا يختار الأفراد أدوارهم و مكانتهم الإجتماعية بل يخضعون في ذلك إلى العادات الإجتماعية و التقاليد الموضوعة من طرف المجتمع و التي تسيطر على سلوكاتهم و مواقفهم الإجتماعية المختلفة [2]. و به لا مجال للحديث عن " أسرة نووية " مستقلة استقلالا حقيقيا بل أغلب الأسر النووية التي تكونت هكذا آنذاك كان باطنها نموذجاً ممتداً و شكلها نووياً لكونها خاضعة لقوانين و قرارات النموذج الممتد. و عادة الإستقلال يقتصر على أمتار عن الدار الكبيرة أو الخيمة الكبيرة و بالتالي هو إستقلال شكلي لا أكثر.

المرحلة الثانية : الأسرة النووية عشية الإستقلال « بداية التبلور»

بعد الإستقلال شرع المجتمع الجزائري في عملية البناء و أستلزم ذلك تعديل بعض الذهنيات و السلوكات التي تتماشى و مخططات التنمية و به كانت بداية التحولات الإجتماعية القاعدية و من أهمها إنخفاض حجم العائلة الكبيرة و تواجد واسع للنموذج الأسري النووي.

ربط علماء الإجتماع هذا التوجه بمتغيّرات عدة نذكر منها حلول القانون المدني مكان القانون التقليدي [3]، الذي توج إختفاء الجماعة التي كانت تحكم بما يسمى بالعرف في قضايا الزواج والطلاق و حل النزاعات و الخلافات بين الأفراد و الأسر [4]. عوض هذا النظام بالبلدية .

---

[1] BOUTEFNOUCHET. M, **Système social, et changement sociale en Algérie**, Alger, OPU,1986, P31.

[2] Camille LACOSTE DU JARDIN, Op.cit, P 80.

[3] BOUTEFNOUCHET. M, **La famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes**, Op. Cit, P 275.

[4] BEN MELHA .G.H, , Op.cit P 33.

كما كان لتغيير النظام الإقتصادي مساهمة في ذلك من خلال العمل مقابل الأجر عكس العمل في ظل شيوعية الملكية التي تخضع و تقيّد الفرد بالجماعة – أو العائلة – في حين يسمح الأجر بنوع من الإستقلالية عن العائلة.

و من مظاهر التغير كذلك التي أدت إلى إتساع وجود النموذج النووي تلك التحولات التي نشأت في الوسط الحضري كالسكن الذي عادة ما يكون شققاً محدودة المساحة.

و لكن رغم كل ذلك لم يكن التحول جذريا و إنّما كان تدريجيا حيث بقى النظام أبويا و لكن ليس بتلك السلطة التي كانت له في النظام العائلي التقليدي، فبقى الأب يمتاز بمكانة ثقيلة و هامة كونه حافظ القيم التقليدية الواجب إحترامها، و لكن ضيع نوعا ما دوره الإقتصادي الذي كان له قديما و هذا بإنتماء أبنائه إلى نظام الأجر مقابل العمل [1].

أما الأم فزيادة عن أنها الوالدة و ربّة البيت فاستفادت من مكانة الأجير و مسير المداخيل الأسرية و في بعض الأحيان كانت ممول العائلة و به عرفت مكانتها تحسنا مقارنة على ما كانت عليه.

أما الإبن و بتعلمه أظهر سلوكات جديدة يريد من خلالها أن يثبت وجوده و يأخذ مسؤولياته حيث و بعد دروس الثانوية و الجامعة يتحصل على شهادة تسمح له بالحصول على مهنة و به الحصول على إستقلالية إقتصادية عن الأب.

بالنسبة للبنت عرفت هي كذلك تطورا إجتماعيا سريعا بتعلمها فأمدها بوضع عائلي يحترم فيه إلى حدما رأيها أمام سؤال الزواج .[2]

لوحظت في ظل هذا النموذج الأسري النووي بداية إختفاء و تفكك نظام القيم و ضعف شكل العلاقات الأسرية فيه و هذا نتيجة التحرر من ضغط الجماعة و لكن لم يتم التخلي عن النظام التقليدي كلية إذ أن العائلة النووية حافظت على خبرة الحصول على عدد كبير من الأطفال كما بقيت مختلف الإحتفالات (الزفاف، الختان....) خاضعة للقوانين التقليدية.

---

[1] BOUTEFNOUCHET. M, Op. Cit, P 276.

[2] Ibid، P 276.

و به كان النموذج الأسري " النووي " آنذاك إنتقالي يجمع بين المنظمة التقليدية و المنظمة القانونية و العقلية.

المرحلة الثالثة : الأسرة النووية حاليا « مرحلة البروز»

و هي المرحلة التي عرفت فيها نسب وجود الأسر النووية تزايدا هاما و سريعا أو حتى لا نقول أن العيش في كنف أسرة نووية أصبح ضرورة و شرطاً من الشروط الأساسية لبناء أسرة و هذا سواء في الوسط الريفي أو الحضري تزامنت هذه الصورة مع بروز مشاكل أفرزتها مختلف التغيّرات (الإقتصادية، الإجتماعية، الديموغرافية، السياسية، الثقافية...).

ما يميز النموذج الأسري النووي لهذه الفترة أمران، أولهما التوجه أكثر فأكثر لحجم أسري مقلص، أما الأمر الثاني تمثل في التوجه لسلوكات تتميز بالإستقلالية و الفردانية حيث أصبحت الأسرة النووية مستقلة تماما في شؤونها عن العائلة و تحررت من الضوابط غير الرسمية، و يلاحظ أن هذا الإستقلال لم يبق محدودا فقط بين الأسرتين و إنما إنتقل إلى داخل الأسرة النووية فعلى سبيل المثال لم تعد مسألة إختيار الزوج من شؤون الأسرة و إنما أصبح أمر يخص المعنى فقط بالزواج و هذا بالنسبة للذكور و حتى بالنسبة للإناث و يرجع ذلك للإستقلال المادي الذي حققه الإثنان و خصوصا بالنسبة للإناث.

عرفت المرأة الجزائرية بتعلمها و مشاركتها في سوق العمل مكانة هامة من خلال مساهمتها في ميزانية العائلة قبل زواجها بمساعدة الأب الذي أصبح عاجزا عن تلبية حاجات الأسرة، فمنحة معاشه لا تكفيه حتى لقضاء حاجاته الخاصة، و بعد زواجها بمساعدة الزوج في تكاليف المعيشة.

و رغم هذه الإنجازات المحققة لم تقف المرأة الجزائرية عندها بل أصبحت تطمح إلى المزيد بالمطالبة بحقوقها عن طريق الجمعيات النسوية المنادية بحقوق المرأة العاملة و الماكثة بالبيت و تعديل قانون الأسرة، في ظل "صخب" إعلامي كبير محليا و عالميا.

في ظل هذه المستجدات عرفت الروابط الأسرية ضعفا واضحا و انتقل هذا الضعف إلى العلاقات الزواجية حيث أصبحت هشة و لأسباب متعددة – بسيطة في العادة – يحدث التفكك الأسري

لذلك برزت ظاهرة الطلاق و بقوة في المجتمع الجزائري [1]، و تبعتها مشاكل إجتماعية أخرى منها: الجنوح ، إنتشار الإدمان على المخدرات ، إنتشار العنف في مختلف الأوساط الإجتماعية ...

يعتقد الباحثون في شؤون الأسرة أنه و نظرا لأن الأسرة – كجماعة – مرتبطة ارتباطا قويا بالتنظيم الإجتماعي العام في المجتمع و متصلة بالعناصر الثقافية المختلفة، فإنها لا تتفكك أو تنحرف أو تنحل إلاّ إذا تضافرت لذلك عدة عوامل ثقافية و إجتماعية [2]، و به قد كان للتغيّرات التي طرأت على دور المرأة في المجتمع الحديث و المركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الإجتماعي بصفة عامة، و الأسرة بصفة خاصة، كما أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تغيير إتجاه الأسرة من منتجة، أي تقوم ببعض أنواع النشاط الإنتاجي كإعداد الطعام و الملابس و بعض الصناعات المنزلية، إلى مستهلكة لأنها تعتمد على ما تصنعه أو تقدمه المؤسسات العامة، حتى في حالات الطعام و من المحتمل في ضوء هذه الإعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية، الأمر الذي يؤدي إلى إحتمال ظهور مشاكل و توترات تقوض أركان الأسرة [3]، و هو ما يقع حاليا في المجتمع الجزائري.

و عليه فما يجب أن يقال عن هذه المرحلة من مراحل تطور الأسرة النووية في الجزائر، أن نتائج و إنعكاسات إنتشار هذا النموذج من الأسر بدأت تتضح خصوصا على مستوى علاقاته سواء داخل الأسرة الواحدة أو بين الأسر في المجتمع، و هذا نتيجة لتأثير عوامل التغير الإجتماعي المتعددة و المختلفة و المترابطة .

في الأخير و من خلال كل ما سبق في هذا الفصل تبين لنا أن البنية و التركيبة الأسرية الجزائرية قد عرفت إهتماما من بعض الباحيثين في علم الإجتماع و الديموغرافيا و إختلفت زوايا تناول هذا الموضوع حسب إختلاف التخصص فأهتم الديموغرافيون بالدراسة الكمية في حين إهتم علماء الإجتماع بإنعكاسات تغير البنية على الأدوار(الأب، الأم، الزوج،الزوجة ،البنت...) داخل الأسرة النووية و الممتدة و تأثير هذا التغير على باقي البنى الإجتماعية المختلفة.

---

[1] حسين طاهر، مرجع سابق، ص 72.

[2] عاطف غيث محمد ،« المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي»، مرجع سابق، ص 132.

[3] نفس المرجع السابق، ص 133.

و أكدت الإحصائيات الديموغرافية أن الأسرة الجزائرية قد عرفت تغيرا كبيرا في بنيتها و في حجمها، أما الدراسات الإجتماعية فإهتمت خصوصا بأسباب هذا التحول الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و التي يعد بعضها و في نفس الوقت من نتائج التحول في البنية الأسرية في الجزائر، و توصلت في البداية أن الأسرة النووية في الجزائر هي نووية البنية و الشكل فقط و لكن بينت بعض الدراسات الحديثة أنها أصبحت تتميز بالإستقلالية و الفردانية في تعاملاتها.

و في الأخير يطرح تساؤل هام و هو: "ما هو واقع الأسرة النووية حاليا ؟ "، و كيف سيكون توجهه ،هل ستواصل التغير على وتيرة التحولات التي حدثت للأسرة النووية في الغرب؟ أو هل سيستدرك الوضع بالرجوع إلى القيم و المعايير الإجتماعية الأصيلة التي تجسد التضامن و الإلتحام و التماسك الإجتماعيين؟ و ماهي أهم العوامل التي كانت سبب في الوصول إلى هذا النموذج من الأسر؟

الفصل الثالث:

التحولات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية في الجزائر و إنعكاساته على الأسرة

تمهيد:

أكدت الدراسات أن المجتمع لا يستطيع إجراء تغيير في التفاعل الإجتماعي داخل الأسرة بصورة مباشرة و لكنه يستطيع تغيير المتغيرات الأساسية التي تؤدي بالضرورة إلى تغيير داخلي. سنتطرق فيما يلي إلى أهم المتغيّرات الإجتماعية و الديموغرافية و الإقتصادية و الثقافية التي كان لها الأثر في تحول البناء الأسري في الجزائر و هذا من خلال دراسة وصفية بالنسب و الأعداد لأهم المؤشرات التي لها علاقة بمختلف فرضيات البحث المقترحة .

المبحث الأول : تغير النموذج الزواجي في الجزائر :

إذا كانت الأسرة مؤسسة إجتماعية ضرورية لبقاء الإنسان فإن الزواج هو المقدمة الحضارية و المنطقية التي تسبق تكوين الأسرة في معظم المجتمعات البشرية [1] ، كما تعتبر المصدر الأول الذي يمد المجتمع بأفراده فيتزايد عددها مع كل ميلاد جديد و يتناقص مع وفاة كل عضو من أعضائها أو هجراته [2] فهي تخضع للتغير في حجمها و شكلها، و تكوينها حسب ظروف المجتمعات .

يعرف نموذج الزواجية في الجزائر تغيرا واضحا يتجه في مجمله إلى النموذج الحديث و يلاحظ هذا بدء من تأخر السن الزواج لدى الجنسين إلى الطريقة الفردية التي يتم بها إختيار الزوج ثم الإبتعاد عن الزواج من الأقارب .فيما يلي سنتعرض إلى تطور أهم خصائص النموذج الزواجي في الجزائر .

1- العمر عند الزواج الأول :

رغم أن الزواج في المجتمعات الإسلامية يتميز بالإبكار إلى أنه خلال السنوات الأخيرة عرف العمر عند الزواج الأول إرتفاعا لدى الجنسين خصوصا لدى الإناث حيث قدر في تونس بـ 27.9 سنة(سنة 1999) و بـ 26.3 سنة في المغرب (سنة 1995).أما عن الجزائر فكغيرها من الدول العربية عرفت نفس المستويات و يوضح الجدول التالي ذلك :

جدول رقم (05): تطور العمر عند الزواج الأول حسب الجنس من 1948- 2019.

---

[1] السبيعي عدنان، **الصحة النفسية للأسرة و المجتمع**، دار الفكر ، سوريا ، 1998 ، ص 68 .

[2] حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان ، **السكان من منظور علم الإجتماع** ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001، ص 139 .

السنوات	1948	1954	1966	(1)1970	1977	1987	1992	1998	(2)2002	(3)2008	(4)2019
الذكور	25.8	25.2	23.6	24.4	25.3	27.6	30.2	31.3	33.0	33	33.9
الإناث	20.8	19.6	18.3	19.3	20.9	23.7	25.8	27.7	29.6	29.3	27.1

المصادر :

Nadia ATTOUT, Rachida BENKHELIL, Rabah SAADI, « Education, fécondité et nuptialité », CENEAP. FNUAP, 2001, P15.

(1) Mohamed KOUIDRI, Hamid KHALDOUN, « Famille et démographie en Algérie », CENEAP. FNUAP, 1999, P 17.

(2) الديوان الوطني للإحصائيات ،«التقرير النهائي للمسح الجزائري لصحة الأسرة»، جوان 2003 ، ص 20.

(3) التقرير النهائي لتعداد سنة 2008.

(4)التقرير النهائي للمسح العنقودي متعدد المؤشرات Mics6 لسنة 2019.

يلاحظ أن تأخر سن الزواج عرف خلال الفترة الاستعمارية خصوصا لدى الذكور و يرجع ذلك لظروف الثورة التحررية و اهتمام الشباب الجزائري آنذاك بتحرير البلاد، و باستقرار الأوضاع و استقلال الجزائر سجل العمر عند الزواج الأول انخفاضا لم يسجل فيما بعد، حيث قدر بـ 23.6 سنة بالنسبة للذكور و بـ 18.3 سنة بالنسبة للإناث و هذا كتعويضا لفترة الثورة التحررية.

أما عن مرحلة التراجع فكانت بدايتها سنة 1970 أين سجل الارتفاع في العمر عند الزواج الأول بسنة لدى الجنسين (24.4 سنة بالنسبة للذكور و 19.3 للإناث) و تواصل الإرتفاع بنفس الوتيرة إلى أن سجلت أعلى سن زواج قدر بحوالي 33 سنة بالنسبة للذكور و 29.3 سنة بالنسبة للإناث و هذا سنة 2008، و لكن تظهر النتائج الإحصائيات الأخيرة لسنة 2019 بداية مرحلة جديدة تتميز بالعودة للزواج في سن أصغر فخلال الفترة 2008-2019 إنخفض سن الزواج و لأول مرة لدى الإناث حيث قدر بحوالي 27.1 سنة و ثبات سن الزواج عند الذكور في سن 33 سنة .

و عند المقارنة بين الجنسين فوتيرة التراجع نجدها كانت متسارعة لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور حيث من سنة 1970 إلى 2008 قدرت سنوات التأخر بـ 8.6 سنة بالنسبة للذكور و بحوالي 10 سنوات بالنسبة للإناث،أما في المرحلة الثانية من سنة 2008 إلى 2019 فنلاحظ أن الأوضاع

تغيرت فنلاحظ أن نسبة التأخر بالنسبة للذكور قدرت بأقل من سنة، أما لدى الإناث فإنخفض سن الزواج بحوالي 2.2 سنة.

الشكل رقم (07):تطور العمر عند الزواج الأول لدى الجنسين في الجزائر من 1948 إلى 2019

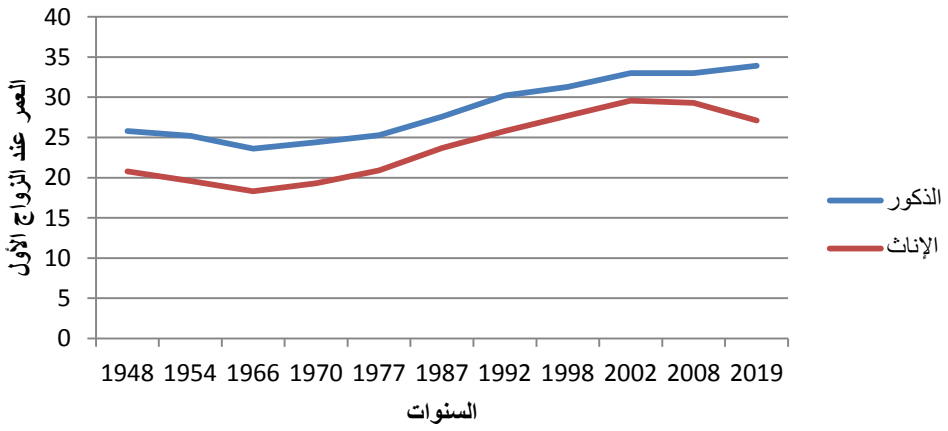

تتمثل أهم العوامل المفسرة لهذا التأخر في إرتفاع نسب التمدرس خصوصا لدى الإناث حيث أكدت معطيات المسح الجزائري لصحة الأسرة أن سن الزواج مرتبط بالمستوى التعليمي حيث يرتفع متوسط العمر عند الزواج بإرتفاع المستوى التعليمي و إطالة مدة الدراسات العليا التي لم تؤدي فقط إلى تأخر سن الزواج، و إنما ولّدت الحصول على شهادة جامعية لدى المرأة الجزائرية الرغبة في المشاركة و الدخول في سوق العمل. أما بالنسبة للذكور فصعوبات الحصول على عمل و على سكن و تحمل المصاريف المرتفعة لحفل الزفاف أدى إلى تأخر سن الزواج[1]، و لتحسن هذه الظروف خصوصا نلاحظ بداية إنخفاض السن عند الزواج الأول في الجزائر إنطلاقا من سنة 2019.

2-إختيار الشريك / الزوج :

لم يكن يستطيع الرجل من الناحية النظرية أن يختار خطيبته بإرادته الحرة، إذ لن تتاح له فرصة لقائها حتى يحين موعد الزفاف، و كذلك يعتبر الحصول على مهر العروس أمر فوق طاقة الزوج لأنه لا يمتلك ثروة مستقلة خاصة به.

[1] ATTOUT Nadia, Op. cit, P 17.

كما تشترط كل من الأسرتين و خاصة أسرة الفتاة شرط التكافؤ في المكانة الإجتماعية و من ثمة توجه كافة الجهود للحيلولة دون قيام العلاقات الغرامية بين الفتيات و الشباب الذين يخضعون في أغلب الحالات لقرارات الكبار.

و يهدف الكبار إلى الإحتفاظ بسلطة إتخاذ القرارات لسببين أساسيين الأول، هو أن الأسرة العربية تطبق نظام الأسرة المركبة أو الممتدة التي تشمل الزوجين و أبنائهما و بناتهما غير المتزوجات، و الأبناء المتزوجين و زوجاتهم و أطفالهم. و السبب الثاني ويتمثل في أهمية السلطة السياسية والنفوذ الذي يشتق من علاقة الأسرة بالعشيرة فالقبيلة[1] . لكن أظهر التطور الإجتماعي للأسرة العربية حدوث تغيرات مختلفة أين ارتفعت نسب الزيجات المبنية على أساس الإختيار الشخصي المباشر و به أصبح دور الأهل دوراً شكلياً لا يتعدى الموافقة اللفظية أو مباركة إختيار الأبناء. حيث يمهد تعارف الجنسين في الجامعات و مراكز العمل لفرص تبادل الإعجاب و العواطف و عديدة هي الحالات التي تنتهي بالتفاهم و الإتفاق على الزواج، و قد يسبق هذا الزواج الخروج المشترك في بعض النزهات و المعاشرة قبل الخطبة. ويتم ذلك كله بسرية تامة، أما أهل الشابين فيقتصر دورهم على الإلتقاء و تبادل المجاملات فيتحول بذلك حضور الأهل إلى مجرد إجراء أو خطوات شكلية ليس إلا[2].

أما عن الجزائر كتب مصطفى بتوفنوشات أن الحدث الأكثر أهمية في الحياة الأسرية الحالية هو الزواج أو بالأحرى إختيار الزوج و هذا بالأخص للإبن أكثر منه للبنت، حيث الزواج في البنية الأسرية الحالية يفرض شروط مغايرة عن تلك التي لها بنية أسرية تقليدية.[3]و رغم المحافظة على الشكل التقليدي لطقوس و مراسيم الإحتفال بالزواج فإن إختيار الشريك أصبح يتجاوز بكثير تدخل المحيط العائلي حتى و لو بالمعنى الأوسع أي بتدخل الآقارب حيث لم يعد الإختيار حسب النموذج القديم بل أصبح مصدر صراعات عائلية كبيرة هذه الصراعات تفسر رغبة الجيل الجديد في العيش حسب النموذج الحضري[4].و لإستشراف عن مستقبل هذه الظاهرة تضمن الإستبيان الخاص بالشباب

[1] حسين محمود، مرجع سابق، ص 134.

[2] حطب زهير،« تطور بنى الأسرة العربية»، معهد الإنماء العربي، لبنان، ص 227.

[3] BOUTEFNOUCHET. M, op.cit, p258.

[4] KOUIDRI Mohamed, KHALDOUN Hamid, « Famille et démographie en Algérie », CENEAP, FNUAP, Mai 1999, P 15.

في المسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2002 سؤالاً حول نسبة الشباب الذين سيقومون بإختيار شريك حياتهم بشكل مباشر فأجاب فوج الذكور لنسبة 74.4 % و الإناث نسبة 76.4 % ، تعكس هذه النسب التفكير الإستقلالي الذي كان لدى الشباب أنذاك و الذي تجسد في الواقع الحالي.

3- القرابة بين الزوجين :

أوضحت البيانات الإحصائية أن ظاهرة زواج الأقارب (الداخليEndogène) تعرف نسبا ثابتة مع أن أغلب الزيجات في الجزائر تحدث خارج الأقارب (الخارجي Exogène)، و هذا ما تؤكده بيانات الجدول التالي الذي يمثل تطور نسب زواج الأقارب في الجزائر خلال الفترة (1970-2019).

جدول رقم (06) : تطور نسب زواج الأقارب في الجزائر من 1970 إلى 2019 .

العلاقة مع الزوج	سنة المسح				
	1970	1986	1992	2002	2019
أقارب أشقاء	23.3	27.0	25.6	22.0	17.2
قرابة أخرى	08.7	11.1	09.0	11.4	3.1
بدون قرابة	68.8	61.8	65.3	66.6	79.7
المصدر: التقارير النهائية للمسوح: MICS6،EASF02،EASME92 ،ENAF86، ENSP70 .					

تبين النسب أن أغلب الزيجات في الجزائر تكون من خارج دائرة القرابة أما الزواج من الأقارب الاشقاء (إبن العم إبن الخال) فقد عرف مستوى ثابتا خلال مرحلة الملاحظة من (1970-2002) و يتراوح ما بين (22% و 27%) و نفس الملاحظة بالنسبة للزواج من أقارب آخرين فيتراوح نسبة ما بين 8 و 11 % خلال نفس الفترة، إلى أن إحصائيات سنة 2019 دلت على إنخفاض واضح في نسب الزواج من الأقارب حيث قدر بنسبة 17.2% و نسبة 3.1% بالنسبة للزواج من قرابة أخرى، يرجع هذا إلى عوامل متعددة أهمها تغير مكانة المرأة بتعلمها، و يوضح الجدول التالي كيف تتغير نسب زواج الأقارب بإختلاف المستوى التعليمي للمرأة.

جدول رقم(07):توزيع النسوة المتزوجات و في سن الإنجاب(15-49) حسب صلة القرابة بين الزوجين و المستوى التعليمي(%) سنة 1992 و2002.

المستوى التعليمي	مسح سنة 1992				مسح سنة 2002			
	دون صلة أقارب	توجد صلة أقارب		المجموع	دون صلة أقارب	توجد صلة أقارب		المجموع
		إبن عم/إبن خال	صلة أخرى			إبن عم/إبن خال	صلة أخرى	
أمية	61.6	29.5	8.9	100	60.8	26.4	12.8	100
تقرأ و تكتب	68.8	22.6	8.6	100	67.9	22.0	10.1	100
إبتدائي	70.4	20.5	9.1	100	71.0	17.8	11.2	100
متوسط	67.2	20.0	12.9	100	74.1	15.7	10.2	100
ثانوي و أعلى	78.4	14.2	7.3	100	87.1	9.4	3.5	100
المجموع	65.3	25.6	9.1	100	66.6	22.0	11.4	100

المصدر:التقرير النهائي للمسح الوطني حول صحة الأم و الطفل سنة 1992.
التقرير النهائي للمسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2002.

تتناقص نسب الزواج من "إبن العم أو إبن الخال" كلما إرتفع المستوى التعليمي للمرأة و بالعكس كلما إنخفض مستواها التعليمي نلاحظ إرتفاع نسب الزواج من الاقارب(29.5% بالنسبة للأميات مقابل 14.2% للثانويات و الجامعيات سنة 1992 و 26.4% بالنسبة للأميات مقابل 9.4% بالنسبة للثانويات و الجامعيات سنة 2002)، يفسر هذا بأن المرأة المتعلمة في الغالب تتزوج من المحيط الذي تنشط به و هو مكان دراستها أو مكان عملها، كما أن الزواج من الأقارب بنسبة للمتعلمات يمثل النموذج التقليدي للزواج و الذي من خصائصه تحديد الحرية الخاصة و الخضوع لأوامر الجماعة، و هذا ما لا يتفق مع تطلعات و آفاق المرأة المتعلمة، و لقد توصلت الدراسات أن زواج الأقارب في الجزائر تتغير نسبه بتغير وسط الإقامة (ريف/حضر)، و يبين الجدول التالي كيف كان تغير نسب زواج الأقارب حسب مكان الإقامة ما بين (1992-2019)

جدول رقم (08):التوزيع النسبي للنسوة المتزوجات و في سن الإنجاب (15-49 سنة) حسب صلة القرابة بأزواجهن و مكان الإقامة(%) سنوات 1992،2002،2019.

مكان الإقامة	مسح 1992				مسح 2002				مسح 2019			
	دون صلة قرابة	توجد صلة قرابة		المجموع	دون صلة قرابة	توجد صلة قرابة		المجموع	دون صلة قرابة	توجد صلة قرابة		المجموع
		إبن عم /إبن خال	صلة أخرى			إبن عم / إبن خال	صلة أخرى			إبن عم /إبن خال	صلة أخرى	
حضر	67.0	24.3	8.7	100	69.0	2.2	10.8	100	82.1	13.8	4.1	100
ريف	63.6	27.0	9.4	100	63.3	24.4	12.3	100	76.1	21.9	2.0	100
المجموع	65.3	25.6	9.1	100	66.6	22.0	11.4	100	79.7	17.2	3.1	100

المصدر :المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل سنة 1992.
المسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2002.
المسح العنقودي المتعدد المؤشرات سنة 2019.

تبين معطيات الجدول أن خلال كل سنوات الملاحظة (1992-2019) كان التفوق في نسب زواج الأقارب لصالح الوسط الريفي مقارنتا بالوسط الحضري و هذا لا يعني أنه لم يكن هناك زواج أقارب في الوسط الحضري بل هو موجود، فنظر لحدة المشاكل الإقتصادية و لإرتفاع تكاليف الزواج التي يمكن تفاديها على أن يقوم الأخ (القريب) بتقديم المهر لأخيه (قريبه) و من ثم يكون المهر قليلا كما يضمن هذا النوع من الزواج بقاء مصادر الثروة و القوة في دائرة أعضاء الأسرة أو القبيلة في الوسطين سواء الحضري أو الريفي.

و الملاحظ كذلك أن الوسط الحضري يعرف تراجعا في نسب زواج الأقارب بسرعة أكبر مقارنتا بالوسط الريفي حيث نجد أن الفرق بين الوسطين كان 2.7% سنة 1992 ثم 4.2% سنة 2002 و أصبح 8.1% سنة 2019، تعكس هذه النسب إتساع وجود الأوساط الحضرية و مما أدى إلى تراجع نسب زواج الأقارب في الجزائر، و بالتالي توجه الأسرة الجزائرية لتبني النموذج الأسري النووي الحديث، الذي يكون تأسيسه إنطلاقا بإختيار فردي للزوج و أن يكون من خارج دائرة القرابة لتحقيق الإستقلالية المطلقة بعيدا عن السلطة و عن العادات و التقاليد و الأعراف التي كانت سائدة.

4- إنفصام الرابطة الزواجية (الطلاق) :

يعتبر تصدع الأسرة أو الطلاق أكبر ضربة توجه إلى هذا النظام فهو في نظر كثير من الباحثين سببا هاما في إنحراف الأحداث و في السلوك الإجرامي عامة و في عدد من مشاكل سوء التكيف و التوافق و المرض النفسي الذي يتعرض له الأفراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين[1].

تعرف نسبه في الجزائر إرتفاعا على غرار باقي المجتمعات العربية و هذا في كل الأوساط الإجتماعية حيث أظهر آخر مسح (المسح الجزائري لصحة الأسرة 2002)، أن نسبة المطلقات قدرت بـ 3.8 % من مجموع النسوة و هي أعلى نسبة تسجل منذ سنة 1970 (أنظر الجدول).

كما أوضحت البيانات حسب نفس المصدر أن أغلب حالات الطلاق تحدث في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي، حيث قدرت على التوالي بنسبة 4.7 % و 2.4 % .

حسب الجنس يظهر تطور نسب الطلاق حسب الجنسين في الجدول أدناه أن نسب الإناث تفوق دوما النسب الخاصة بالذكور، و يمكن تفسير ذلك بأن الرجل عند طلاقه في الجزائر من الممكن جدّ أن يعيد الزواج لمرة أو لعدة مرات و العكس بالنسبة للنساء، حيث إحتمال إعادة زواج المرأة المطلقة ضئيل جدّا لذلك يفوق عدد النساء المطلقات عدد الرجال المطلقين.

جدول رقم (09) : تطور نسب الطلاق في الجزائر حسب الجنس 1970 - 2019 .

السنوات		1970	1986	1987	1992	1998	2002(1)	2019(2)
الجنس	ذكور	1.2	0.7	0.4	0.4	0.3	0.4	0.6
	إناث	3.8	2.5	2.0	1.9	1.2	2.0	2.8

[1] عاطف غيث محمد، مرجع سابق، ص 161.

المصادر :

Nadia ATTOUT, Rachida BENKHELIL, Rabah SAADI, « Education, fécondité et nuptialité », CENEAP, P 18.

(1)الديوان الوطني للإحصائيات، النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة 2002،جوان2003، ص 19.

(2)التقرير النهائي للمسح العنقودي متعدد المؤشرات Mics6 2019،ص84.

لا تختلف نسب إنتشار الظاهرة في الجزائر عن تلك المسجلة في الأقطار العربية ،و ما يميز هذه الإنفصالات هو إرتباطها ببروز ظواهر فرعية من بينها أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق تتم قبل الدخول الشرعي أي حدوث العقد الإداري والطلاق قبل الدخول و يحدث هذا بعد أن يكتشف أحدهما أثناء فترة الخطبة و فترة التعارف أنه لا ينسجم مع الطرف الآخر.

أدى هذا إلى ظهور عادات جديدة تبيح للشبان التعارف، حتى قبل الخطبة العلنية، فإذا ماظهرت بوادر النجاح لهذا المشروع أعلن و إلا صرف الإثنان النظر عنه، دون أن يثير بعقده ثم بحله الأقاويل و الجدل حول الأسباب التي دفعته إلى هذه النهاية.

و من الظواهر الفرعية كذلك نجد أن الطلاق أصبح ظاهرة نسائية حيث أن أغلب طلبات الطلاق تتم بمبادرة أساسية من جانب المرأة مما أدى إلى إنتشار ظاهرة الخلع أين تطلب المرأة الإنفصال عن الزوج بعد مدة من الزواج و بعد الحصول على عدد من الاطفال. لذلك يعتبر الدارسون أن الطلاق قد أصبح ظاهرة نسوية و أن مصير الزواج و استمراره هو في الواقع بيد الزوجات [1] و عليه أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق نجد [2] :عدم التوافق الجنسي بين الزوجين، الحب الرومانتيكي، إختلاف المستوى الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي، الخيانة الزوجية و انخفاض المستوى الإقتصادي و المرض و العقم. كما لوحظ أن نسب الطلاق تزداد بين الأسر قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال.

[1] حطب زهير، مرجع سابق، ص 229.

[2] عاطف غيث محمد، مرجع سابق، ص 160.

المبحث الثاني : تطور الوضع الإجتماعي للمرأة

في سعيها لتحقيق أهداف إقتصادية و سياسية، و التي لا يمكن إنجازها دون إجراء تغييرات جوهرية في مركز المرأة وفرت الجزائر للمرأة كل فرص التعليم فجعلتها تساهم إقتصاديا في تنمية الدخل الوطني و في إعادة تشكيل البناء الإجتماعي.

هيأت هذه الفرص مجالات جديدة لإستغلال مواهبها و قدراتها الذاتية، مما أثر على سلوكاتها التي أصبحت تتميّز بالإستقلالية و الحرية. و عليه سنتناول فيما يلي كيف كان تأثير " تعليم المرأة " و "مساهمتها في سوق العمل " على وضعها الإجتماعي.

1- المستوى التعليمي للمرأة :

يلعب التعليم دورا كبيرا في توسيع مبدأ التحديث و هذا بسبب قدراته على تغيير المعتقدات التقليدية و المواقف و الاتجاهات، فضلا عن قدرته على تغيير سلوك الأفراد[1].

في الجزائر و منذ الاستقلال بذلت جهود معتبرة في هذا المجال من خلال « مبدأ إلزامية التعليم » الذي أفرز نتائج هامة خلال فترة وجيزة ، يبين الجدول التالي وتيرة تطور نسب التمدرس لدى فئة الأعمار 6 – 14 سنة .

جدول رقم (10) : تطور نسب المتمدرسين (6 – 14 سنة) في الجزائر بين 1966 و 2008.

السنوات	الجنس		المجموع
	الذكور	الإناث	
1966	56.80	**36.90**	47.20
1977	80.80	59.60	70.40
1987	87.75	71.56	79.86

[1] الطنوبي محمد عمر، مرجع سابق، ص 97.

1998	85.28	80.73	83.05
(1)2008	91.6	**90.6**	95.37

المصدر :

ONS,« Rétrospectives statistiques 1970-1966», Edition 1999, et collection statistiques N°142.

(1) le principal résultat de RGPH 2008.

فخلال 36 سنة (1966 إلى 2002) ارتفعت نسب التمدرس بـ 46.4 % كما يوضح الجدول أن وتيرة الزيادة كانت أسرع لدى الإناث.

و الملاحظ أن التحسن كان نوعيا و هذا من خلال تطور عدد الإناث المتمدرسات في المستويات العليا كالثانوي و الجامعي وهو الشيء الذي يعكسه الجدول التالي :

جدول رقم (11) : تطور نسب الإناث المتمدرسات بمختلف المستويات الدراسية في الجزائر (1966-2017).

المستوي التعليمي	السنوات					
	1966	1977	1987	1998	(1)2008	(2)2017
إبتدائي	37.4	40.5	44.0	46.65	47.28	47.76
متوسط	29.1	35.2	40.7	47.2	48.73	48.05
ثانوي	25.6	30.4	43.5	54.9	57.88	56.85
	السنوات					
السنوات	1972	1992	2002	2011	2018	-
الجامعي(3)	23	39	50	59	65	-

المصدر :

ATTOUT Nadia,BENKHELIL Rachida, SAADI Rabah, « Education, Fécondité et Nuptialité », FNUAP, CENEAP, 1999, P 13.

(1) و(2) وزارة التربية الوطنية،سلسلات إحصائية 1962-2017،المديرية الفرعية لبنك المعطيات،مارس 2018 ، ص24.

(3) سماتي حاتم،محمود قندوز،«إحصائيات عن الجامعة الجزائرية(1962-2018)»،مجلة منارات لدراسات الإجتماعية، المجلد (1)،العدد(2)،جامعة إبن خلدون ، تيارت، 2019، ص8.

خلال عشرين سنة (1977 – 1998) زادت نسبة الإناث الجامعيات بحوالي 50 % ونسبة الثانويات بحوالي 43 % ، كما انخفضت نسبة الإناث الأميات خلال نفس المدة بنسبة 34 % و سجلت آخر إحصائيات (المسح الجزائري الخاص بصحة الأسرة 2002) أخفض نسبة منذ الاستقلال (35 %). أفرز هذا التطوّر الكمي و النوعي لتعليم الإناث سلوكات جديدة لدى المرأة تتميز بالحرية و الاستقلال في اتخاذ القرارات (تتزوج أو تبقى دون زواج – إختيار الزوج – عدد الأبناء) كما أدى إلى ظهور طموحات جديدة لديها لا يمكن بلوغها في إطار النموذج الأسري التقليدي.

2- عمـل المـرأة :

لقد كان خروج المرأة للعمل سببا في تغيير شكل و بناء الأسرة كما غير من مكانتها الإجتماعية داخل الأسرة و في المجتمع الكبير أيضا، و غير من نوع مسؤولياتها نحو أفراد أسرتها، فأعطى العمل الحديث للمرأة شعورا بالطمأنينة و الحرية الإقتصادية بصفته مورداً منظماً للدخل العائد من عملها كما أعطاها غطاء من الإستقلال و الحرية لم تكن تتمتع به من قبل، الأمر الذي جعل حقوقها و امتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة [1].

كما أفرز خروج المرأة (الزوجة) للعمل توترات داخلية في ظل حياة الأسرة الموسعة، فمهد هذا إلى إعتبار البيت المستقل مطلبا عادلا للمرأة العاملة و هذا للقضاء على أشكال الصراع و المشاجرات التي تسود العلاقات المتبادلة بين الحماة و زوجة إبنها و باقي أفراد الأسرة الموسعة، و على المشاكل الناتجة عن الصعوبات الإقتصادية.

في الجزائر أظهرت نتائج التعدادات و المسوح أن نسبة مساهمة النسوة في النشاط الإقتصادي في تزايد مستمر وجد هام و تبين معطيات الجدول ذلك.

جدول رقم)12 (: تطور بنية الطبقة الشغيلة في الجزائر حسب الجنس(1966-2003).

السنوات	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
1966	94.48	5.52	100
1977	94.09	5.91	100
1988	91.31	8.69	100
1998	84.43	15.47	100

[1] غريب سيد أحمد و آخرون، مرجع سابق، ص 78.

100	14.3	85.7	*2003

CENEAP, « Evolution de l'emploi en Algérie », Revue du CENEAP , Analyse et perspective, N° 21, 2001.

* Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, « Population et développement en Algérie, Rapport national CIPD+10», Décembre 2003, P28.

نلاحظ أنه و بعد فترة ثبات النسب خلال العشرية 1966 – 1977 و التي قدرت بحوالي 5 % كانت سنة 1987 البداية في إجتياح المرأة سوق العمل و في تغيير الذهنيات إتجاه قضية عمل المرأة أين سجلت أول إرتفاع و الذي قدر بـ 8.69 % و كان هذا موازيا مع الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر أين أصبح دخل المرأة يساهم في ميزانية الأسرة و هذا نظرا لضعف القدرة الشرائية.

على نقيض كل تصور، زادت حدة الأزمة من إتساع مجال عمل المرأة خلال سنوات التسعينيات،بحيث عرفت أعلى نسبة و التي قدرت بـ 15.57 %. و بينت الإحصائيات أن نسب عمل النسوة عرفت تطورا نوعيا إيجابيا في المستوى التعليمي، إذ سجلت نسبة النسوة العاملات دون مستوى تعليمياً خلال الفترة 1985 و 1996 إنخفاض هام فمن 21 % إلى 13.3 % في حين إرتفعت نسب الجامعيات من 6.4 % إلى 16.4 % خلال نفس الفترة (انظر الجدول).

جدول رقم (13): بنية النسوة العاملات في الجزائر حسب مستواهن التعليمي (1985-1996) .

المستوى / السنوات	بدون مستوى	أمية	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
1985	21.0	0.7	11.9	28.0	32.0	6.4	100
1996	13.3	1.4	9.3	22.8	36.8	16.4	100

المصدر :

ONS – EER 1996, Donnée Statistiques N° 254.

ONS – MOD 1985, Collection statistiques N° 31.

يترجم هذا و بوضوح تطور المستوى التعليمي لدى الإناث و مدى كفاءة النسوة العاملات و التي فاقت مؤهلات الرجال [1].

من جهة أخرى ارتبط عمل المرأة في الجزائر بكونه لفترة معينة يتم خلالها تحضير إحتياجات الزواج ففي الغالب، و بمجرد زواجها تنقطع للتفرغ للإنجاب و تربية الأبناء و لكن أظهرت أخر المعطيات الإحصائية أن نسب هامة من النساء يعدن إلى العمل بعد سنوات من الزواج و يوضح لنا الجدول التالي ذلك:

[1] ATTOUT Nadia, CHEBAB Thamany, KEKOUL Mohamed, « Femme, Emploi et Fécondité en Algérie », CENEAP, 1996, P 28.

جدول رقم (14): تطور بنية النسوة العاملات المتزوجات حسب فئات العمر في الجزائر(1987 – 1998).

الفئات العمرية	تعداد 1987	تعداد 1989	تعداد 1992	تعداد 1998
أقل من 20 سنة	0.7	–	–	0.4
20 – 29 سنة	40.4	31.0	25.6	22.7
30 – 39 سنة	38.5	45.0	47.8	51.4
40 – 49 سنة	12.7	14.3	18.8	18.2
50 – 59 سنة	05.7	08.5	06.8	05.4
60 و أكثر	02.1	01.2	01.0	01.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر :

Nadia Attout et Autres, « Femme, emploi et fécondité en Algérie » , CENEAP, 1996, P 33.

تظهر معطيات الجدول أن عمل المرأة المتزوجة يختلف حسب فئات العمر و أنه ابتداء من سن 40 سنة تبدأ النسب في الإنخفاض. في حين سجلنا أعلى نسب العمل خلال سنة 1987 بين فئة الأعمار 20– 29 سنة ثم 30 –39 سنة خلال سنة 1989 و 1992 و نفس الفئة خلال سنة 1997.

هذه التحولات فسرت من جهة بتأخر سن الزواج و من جهة أخرى و نظرا لحدة الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر دفعت بالمرأة للعودة إلى العمل بعد سنوات من الزواج و هذا لسد

حاجيات الأسرة و خصوصا بعد حصولها على عدد معتبر من الأطفال يصعب تحقيق طلباتهم مع غلاء المعيشة [1].

أعطت كل هذه المعطيات المرأة العاملة و المتعلمة مكانة خاصة إذ أصبحت تحظى باحترام أكبر من طرف الزوج، كما أن عملها المكسب منحها بعض الحقوق لاسيما الحق في إستقلالية المسكن ، في ظل أسرة نووية.

المبحث الثالث :سياسة السكن و خصائص المسكن

يعتبر السكن من الحاجيات الأولى للفرد إذ أن أهميته لم تعد تقتصر على مجرد الحصول عليه للإيواء فحسب بل أصبح بخصائصه يخلق لدى ساكنه سلوكات و مواقف تعبر عن حياة إجتماعية و ثقافية معينة.سنتناول فيما يلي كيف ساهمت أزمة السكن في تشكل الأسر النووية في الجزائر.

1- سياسة السكن في الجزائر :

لقد بذلت الجزائر منذ الإستقلال مجهودات كبيرة لتغطية العجز القائم في ميدان السكن و ذلك بإدماجها للسياسة السكنية في إطار مختلف المخططات التنموية.

حيث خصصت الدولة ما يقارب 10 مليار دينار لبناء السكنات خلال الفترة الممتدة بين 1962 و 1979 و أكثر من 71 مليار دينار من 1980 و 1989 ، أما في سنة 1999 فقدر حجم المصاريف المخصصة لتشيد السكنات بـ 71.8 مليار دينار أي حوالي 26 % من حجم ميزانية التجهيز.

أما خلال الفترة 1999-2018 فخصصت مبلغ مالي قدره 5788 مليار دينار جزائري و نظر لحدة أزمة السكن رصدت الدولة أغلفة مالية هامة بالإضافة إلى تنوع العرض في البرامج و الصيغ من خلال مخططات تهدف إلى إيجاد حلول تتوافق و القدرة الشرائية لمختلف الفئات كالمخطط الخماسي الأول (2004-2009) الذي برمج له إنجاز مليون وحدة سكنية و المخطط الخماسي الثاني

[1] ATTOUT Nadia, et Autres, Op.cit, P 33

(2009- 2014) بمليوني وحدة سكنية و المخطط الخماسي الثالث (2015-2019) الذي سطر له إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية مع إطلاق البرنامج الخماسي الأخير (2020-2024) الذي سطر له إنجاز مليون وحدة سكنية جديدة.[1]

كل هذا الإستثمار أدى إلى إرتفاع حجم الحظيرة السكنية من 198200 مسكن سنة 1966 إلى 4102100 مسكن سنة 1998[2] إلى 9600969 مسكن إلى سنة 2018، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (15): تطور الحظيرة السكنية في الجزائر الحجم و نوعية المساكن(1966-2018).

السنوات	1966	1977	1987	1998	2002	2018(1)
حجم الحظيرة السكنية بالمليون	1982.1	2290.6	2999	4102.1	-	9600.9
نوع المسكن						
شقة داخل بناية جماعية	07.9	08.3	13.9	16.7	19.9	-
مسكن فردي أو تقليدي	81.9	82.4	79.7	76.4	74.9	-
كوخ / بناء قصديري	10.3	09.3	06.4	06.9	04.8	-

المصدر:

Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, «Population et développement en Algérie CIPD+10 » , 2003, P 30.

(1) https://www.aps.dz/ar/economie/78763-6-92018

[1] بلحاج فاطمة،«واقع سياسات الإسكان في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020»،مجلة دفاتر بوادكس،المجلد 11،العدد2022،2،ص337-338.

[2] MOKADDEM Ahmed et Autres, « Transition démographique et structures familiales »,CENEAP, FNUAP, 2001, P 60.

تبين هذه الإحصائيات أن أغلب السكنات في الجزائر هي فردية أو تقليدية كما يلاحظ أن حجمها بدأ يتقلص (من 81.9% سنة 1966 إلى 74.9% سنة 2002)، و توجه العام هو إلى مسكن من نوع شقة في بناية جماعية هذا النموذج الذي تبنته الدولة في كل مخططاتها، أما الأكواخ و البناءات القصديرية فهي في تناقص نتيجة سياسة الدولة التي تهدف إلى القضاء تدريجيا على هذا النوع من المساكن التي تشوه النسيج العمراني و تفرز العديد من الآفات و المشاكل الإجتماعية.

رغم هذا التحسن الكمي تبقى أزمة السكن حاضرة و بقوة ، هذا نتيجة للتزايد السكاني الذي شهدته الجزائر من جهة و من جهة أخرى فكل الأسر ترغب في العيش في ظل مسكن مستقلا نظر لضيق المسكن، و تؤكد الإحصائيات أن معدلات إشغال المساكن و الغرف لازالت مرتفعة.

2- خصائص المسكن في الجزائر :

للتعرف على خصائص المسكن في الجزائر من حيث الإكتظاظ أو الإتساع لابد من التطرق مؤشرين يوضحان ذلك و هما معدل إشغال المسكن و معدل إشغال الغرف، و هذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور معدل إشغال المساكن و الغرف في الجزائر(1966 – 2018).

السنة / معدل الإشغال	1966	1977	1987	1998	2008(2)	2018(3)
معدل إشغال المساكن	6.10	6.83	7.54	7.14	6.4	4.49
معدل إشغال الغرف	2.78	3.17	2.65	2.69(1)	2.2	-

المصدر:

ONS : 1999, N° 80,p 13.

(1) Ministère de la Santé de Population et de la Réforme Hospitalière, «Population et développement en Algérie CIPD + 10», 2003, P30.

(2)نتائج تعداد سنة 2008.

(3)https ://www.aps.dz/ar/economie/78763-6-92018

تظهر معطيات الجدول أن معدلات إشغال المساكن قد عرفت تحسنا واضحا فمن 6.1 شخص في المسكن سنة 1966 إلى 4.49 شخص في المسكن سنة 2018، و هذا نتيجة المجهودات المبذولة من الدولة للحد من أزمة السكن من خلال مختلف البرامج و المخططات المطبقة، و لكن تبقى معدلات إشغال الغرف على حالها فمعدل 2.2 شخص في كل غرفة المسجل سنة 2018 يعكس "كثافة سكنية مرتفعة و حرجة "و هذا بالنظر لمعايير الأمم المتحدة لشغل الغرف، هذا الإكتظاظ ما هو إلى انعكاس لبنية الحظيرة السكنية في الجزائر و التي تتميز بسكنات محدودة الغرف و هذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (17): تطور عدد الغرف بالحظيرة السكنية للجزائر (1966-2012).

السنوات / عدد الغرف	1966	1977	1987	1998	2002	(1)2012
1 - 3 غرف	86.9	83.0	71.2	69.2	70.4	86.7
4 - 5 غرف	11.0	14.0	20.9	24.5	24.1	*13.4
6 غرف و أكثر	2.1	3.0	7.9	6.3	5.2	-

المصدر:

Ministère de la Santé de Population et de la Réforme Hospitalière,
« Population et développement en Algérie CIPD + 10 », 2003, P 30.

* شمل هذا التصنيف 4 غرف و أكثر.

(1) قياش مفتاح،مرجع سابق ،ص134.

تبقى أغلب المساكن في الجزائر بها 3 غرف أو أقل و قدرت بحوالي86.7 % من إجمالي الحظيرة السكنية خلال سنة 2012، كما عرفت نسب السكنات ذات 4 أو5 غرف إنخفاضاً، فمن 24.1 % سنة 2002 أصبحت 13.4% سنة 2012.

فسر هذا بكون أن أغلب المهندسين المعماريين اتجه إلى تبني الشقق ذات الثلاث غرف بمبرر أن حجم المتوسط للأسر (6 أشخاص في المسكن الواحد)، كما دعت البرامج الأولى في بناء المساكن

إلى تخصيص 65.55 % من البناءات للمساكن ذات الثلاث غرف و 5 % فقط للمساكن ذات الخمس غرف على أن يتوزع الباقي بالمساواة بين ذات الغرفتين و الأربع غرف[1].

و كان النزوح الريفي إلى المدن سبباً في تأزم الوضع حيث قدرت نسب النزوح الى المدن خلال السنوات 1977, 1987 و 1995 على التوالي 39.5 % , 49.7 % و 54 % .

ففي إطار هذا النموذج السكني الحديث و الذي لا يسمح بالعيش على شكل عائلة كبيرة ممتدة تتضمن على الأقل جيلين، و إنما و نظرا لضيق مساحته و عدم إمكانية توسيعه (المساكن الجماعية أو العمارات) ألزم أفراده خصوصا الراغبين في بناء أسرة بالإستقلال في أسر نووية و هذا ما سنختبره من خلال الدراسة الميدانية.

المبحث الرابع : الواقع المعيشي للأسرة الجزائرية

عرفت الجزائر أزمة إقتصادية حادة كانت نتيجة الإرتباط الوثيق لمداخيل البلاد بالمحروقات ، فبانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في نهاية الثمانينات دفع الدولة إلى تقليص الميزانية الخاصة بالمصاريف و به رفع الدعم عن المواد الأساسية، و بتدخل صندوق النقد الدولي و تحت ضغوطاته تم تسريح نسب هامة من العمال في ظل تطبيق برنامج إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية سنوات التسعينيات انعكس كل هذا على الظروف المعيشية للأسرة الجزائرية أنذاك، و بعد عودة أسعار النفط إلى الإرتفاع إنتعش الإقتصاد الوطني نوعا ما و لكن بقيت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري محدودة. سنتناول فيما يلي أهم المشاكل الإقتصادية التي عرفتها الجزائر.

1- البطالة :

حاول كثير من علماء الإقتصاد التقليديين شرح مسألة البطالة في ضوء قانون العرض و الطلب، و لكن هذا قد يعتبر تمرينا من تمرينات المنطق و ليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة حيث

[1] BEN AMRANE Djilali, « Crise de L'habitat perspectives du développement socialiste en Algérie », Alger, SNED, 1980, P 70.

تختلف أسباب البطالة و طريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الإنتاج الصناعي و الزراعي من ناحية و بالتنظيم السياسي و الإجتماعي من ناحية أخرى[1].

في الجزائر أدّى الدخول في الإطار الإقتصادي الجديد و الذي بدأ يرتسم خلال منتصف سنوات الثمانينات و المتميز بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق إلى رفع نسب البطالة حيث انتقل عدد البطالين من 840000 سنة 1966 إلى 2.052 مليون سنة 1997 أي زيادة قدرت بـ 144 % و هذا خلال ثلاثة عشريات. و يبين الجدول أدناه وتيرة تطور نسب البطالة حسب الجنس.

جدول رقم (18): تطور نسب البطالة في الجزائر حسب الجنسين (1966 – 2015).

الجنس	السنوات					
	1966	1977	1987	1997	2012(1)	2015(2)
ذكور	33.70	22.76	22.19	26.67	9.6	9.9
إناث	12.84*	32.02	25.81	25.23	17.0	16.6
المجموع	28.81	23.37	22.52	26.44	11.0	11.2

المصدر :

CENEAP, « Evolution de l'emploi en Algérie », La Revue De Ceneap Analyse et Perspective N° 21, 2001,P 35.

(1)(2) https://www.ons.dz/spio.php?rubrique209

*عشية الإستقلال لم تكن المرأة الجزائرية تبحث عن عمل إلا في حالة الضرورة القصوى.

عموما تظهر الإحصائيات أن البطالة في الجزائر عرفت نسبها إنخفاضا واضحا خصوصا السنوات الأخيرة و بعد أزمة نهاية التسعينات، أين تفاقمت الظاهرة آنذاك نتيجة الانطلاق في تقليص

[1] عاطف غيث محمد، مرجع سابق، ص 107.

عدد العمال حيث مست العملية بين 1995 و 1998 أكثر من 300000 عامل من قطاعات مختلفة أهمها قطاع البناء (63.3 %) ثم الخدمات (20.7 %) و الصناعة (14.6 %).[1]

حيث تقلصت نسبها بين سنة 1997 و 2012 بفارق قدره 15.44% و هي نسبة جد هامة كانت نتيجة الإجراءات المتعددة التي إتخذتها الدولة للإنشاء مناصب شغل، و تبين النسب أن هذا الانخفاض كان في صالح الذكور أكثر من الإناث حيث لازالت نسب البطالة مرتفعة لدى الإناث مقارنتا بالذكور فنجدها 16.6% للإناث مقابل 9.9% عند الذكور في سنة 2015، لكن مقارنتا بالسنوات الماضية تتجة نسب البطالة عموما للإنخفاض و هذا نتيجة نجاعة الميكنزمات التي قامت بها الدولة الجزائرية لإمتصاص الأيدي العاملة البطالة و التي نذكر منها تقليص ساعات العمل الرسمي إلى 40 ساعة في الأسبوع، إنشاء كل من: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEG)، القروض المصغرة (Micro-Credit)، عقود ما قبل التشغيل (CPE)، و كذا التقاعد المسبق.[2]

و عليه لم يصبح مشكل البطالة مطروحا بقوة في الجزائر و بالتالي على مستوى الأسرة الجزائرية مقارنتا بالسنوات الماضية ، و لذلك قد لا يكون للعوامل الإقتصادية تأثير هام عند القيام بملاحظة و تفسير مختلف سلوكات الأسرة الحالية كما كان من قبل في مرحلة الازمة الاقتصادية، و هذا ما سنتأكد منه بالمقارنة مع المستوى المعيشي للأسرة.

2- المستوى المعيشي للأسرة :

من بين أهم المؤشرات الإقتصادية التي توضح واقع مستوى الأسرة المعيشي نجد حجم الناتج الداخلي الخام لكل فرد (le produit intérieur brut) ، حيث يمكننا هذا المؤشر من قياس مدى إزدهار بلد ما، فكلما إزدهرت البلاد إرتفع الدخل الفردي لسكانها و بالعكس كلما إنخفض PIB إنخفض الدخل الفردي.

[1] CENEAP, « Evolution de l'emploi en Algérie », La Revue du CENEAP Analyse et Prespective, N° 21, 2001, P 09.

[2] Ibid, P14.

عرف هذا المؤشر في الجزائر إنخفاضاً ملحوظاً خلال سنوات التسعينات، فمن 1820 دولار أمريكي للفرد سنة 1991 تراجع إلى 1598 دولار أمريكي للفرد سنة 1999، و لكن و حسب المعلومات الإحصائية للسنوات الأخيرة عرف هذا المؤشر إرتفاع، و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (19): تطور الناتج الداخلي الخام PIB لكل فرد (بالدولار).

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	*2016	*2017	*2018
$ فرد / PIB	1820	1797	1836	1539	1471	1600	1654	1617	1598	3883.3	3958.7	3983.3

المصدر :

Ministère de l'éducation nationale, « Indicateurs du système Educatif », Mars 2001, p 27.

*الديوان الوطني للإحصائيات،« الجزائر بالأرقام نتائج :2016-2018 »، رقم 49، نشرة 2021، ص4.

سجل الناتج الداخلي الخام (PIB / للفرد) مستويات مضطربة بين الإرتفاع و الإنخفاض خصوصا خلال الفترة (1991-1999) و كانت هذه الوضعية نتيجة لإجتماع عدة عوامل منها إنخفاض أسعار النفط فبالتالي إنخفاض قيمة الدينار الجزائري و كذا إرتفاع معدل النمو الديموغرافي و عدم الإستقرار الأمني .

إنعكس كل هذا على القدرة الشرائية للأسر خلال تلك الفترة حيث بينت التحليلات الخاصة بتقييم القدرة الشرائية في دراسة للديوان الوطني للإحصائيات و هذا بالنسبة لثلاث فئات :

الإطارات (Cadres)، أعوان التسيير (Agents de maîtrise)، و الموظفين (Personnels d'exécution) أنها في إنخفاض مستمر و هذا خلال الفترة الممتدة بين 1993 و 1996 .

جدول رقم (20): تطور مؤشر القدرة الشرائية للأفراد (1993- 1996).

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.4	85.3	71.5	68.7
أعوان التسيير	90.1	82.7	73.7	69.6
موظفين	117.4	94.0	85.1	82.5

المصدر :

CENEAP, « La pauvreté en Algérie évolution et tendances » , La revue du CENEAP analyse et perspective N°22 ,2001 , P55.

يوضح الجدول إنخفاض القدرة الشرائية عند كل فئات الأجراء حيث إنخفضت بنسبة 18.7 % لدى الإطارات و 20.5 % عند أعوان التسيير و بـ 34.9 % بالنسبة للموظفين الفئة، التي تمثل الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري و التي تعرف تدهور ظروفها الإقتصادية إلى حد الفقر.

بين 1988 إلى 1995 سجل« مؤشر الفقر » إرتفاعا في مختلف مستوياته المحددة على المستوى الدولى فمن 3.6 % إلى 5.7 % بالنسبة للفقر الحاد (Seuil extrême) و من 8.1 % إلى 5.7 % بالنسبة للفقر العام (Seuil inférieur) و من 12.2 % إلى 22.6 % بالنسبة للفئة الهشة (Seuil de vulnérabilité).[1]

أما مرحلة ما بعد سنوات التسعينات و بالدخول في الألفية الجديدة عرفت الساحة الإقتصادية إنتعاشا كان سببه إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما إنعكس على الوضعية المعيشية للأسرة خصوصا بعد رفع الدولة الجزائرية لمستوى الحد الأدنى للأجر و كذا رفع قيمة الأجور، لكن تبقى هذه الزيادات إسمية، حيث تتحدد القيمة الحقيقية للأجور بالأخذ بعين الإعتبار مستويات الأسعار التي هي في زيادة مستمرة، و يبين لنا تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك كيف تغير ثمن نفس السلع خلال الزمن.

[1] Ministère de la Santé, de la Population et de Réforme Hospitalière, « Population et développement en Algérie CIPD+ 10 », Op.cit, P 59.

جدول رقم (21) :تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك خلال الفترة 2002-2018.

السنة	المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك	السنة	المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك
2002	**102.6**	2011	149.1
2003	106.4	2012	163.5
2004	110.9	2013	170.3
2005	113.9	2014	176.8
2006	116.0	2015	184.6
2007	121.0	2016	195.3
2008	127.2	2017	206.9
2009	135.5	2018	**214.2**
2010	141.0		

المصدر:

ONS, «Indice De Prix A La Consommation 2002-2011»,collection statistiques n°171/2012 ,série e , Statistiques Economiques n° 68, Alger, juin pp35-44.
http://www.ons.dz/img/pdf/collection_ipc_2011_N171.PDF

ONS, «indice de prix a la consommation 2009-2019»,Collection Statistiques n°211/2019 série e , Statistiques Economiques n° 98, Alger, mai ,pp40-41
http://www.ons.dz/img/pdf/ipc2009-2018.pdf

و نذكر هنا أن السنة المرجعية للمقارنة أسعار السلع في هذه الدراسة هي سنة 2001 ، و تبين نتائج الجدول الإرتفاع الكبير الذي عرفته ثمن السلع الأساسية في الجزائر فمن سنة 2002 إلى سنة 2018 قدرت نسبة الزيادة بحوالي 114% و هي نسب جد مرتفعة خصوصا إذا قرناها بالزيادة في أجور العمال التي لم تعرف زيادة بمثل ما عرفته الزيادة في ثمن السلع.و عليه يتأكد لنا أن الأسرة الجزائرية عموما و الأسرة المتوسطة و ضعيفة الدخل تعرف صعوبات إقتصادية كبيرة حتما ستأثر على نمط حياتها.

هذه المشاكل (البطالة، إنخفاض القدرة الشرائية، إتساع رقعة الفقر)، أصبحت تستحوذ إهتمام واسع على مستوى العائلة كون أن التضامن بين أفراد العائلة الواحدة يتضح أساسا على

المستوى المادي، حيث أصبحت العائلة تتمثل في جماعة مصالح مادية تحدد الحقوق الفردية[1]. و به بقاء عدة عائلات تحت سقف بيت واحد يطرح في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة صراعات تؤدي إلى تصدع الأسرة المركبة إلى أسر نووية.

المبحث الخامس: الأسرة و التحديث

يعرّف التحديث على أنه عملية تضمن الحركة أو الإنتقال من التقليدية إلى أشكال مرغوب فيها و أنّه تعديل جذري في بناء المجتمع ليواكب التغيّر و الحراك الإجتماعي. كما يعتبر محاولة أو أسلوب تستخدمه الدول النامية للتأثير على كافة عناصرها لإعادة توزيع القوى و إكتساب الأفراد السمات التي تتماشى مع التغيّر فهو عملية تشمل التغيرات البنائية الإجتماعية فضلا عن التغيّرات في الإتجاهات السلوكية. و للتحديث مؤشرات أهمها : التحضير، التعليم، الإتصال الجماهيري و التصنيع[2].سنتناول فيما يلي كيف كان تطور أهم مؤشرات التحديث في الجزائر.

1- التحضر :

يعتبر التحضر من أهم مؤشرات التحديث لكن يطرح تعريفه و قياسه مشاكل، فلا يوجد إتفاق بين علماء الإجتماع على تعريف موحد لهذا المفهوم.

في الجزائر عرف معدل التحضر (Le taux d'urbanisation) إرتفاعا ملحوظاً فقد إنتقل من 30 % سنة 1966 إلى 40 % سنة 1977 ليستقر في 50 % سنة 1987 ثم إلى نسبة 58% سنة 1998 ليصل إلى نسبة 65% حسب تعداد سنة 2008[3].

أما بمعنى التجمعات السكنية (Population agglomérée) فقد إنتقل من 61.2 % سنة 1966 إلى 80.8 % سنة 1998.كما أظهرت نتائج 2 تعداد 2008 أن 10/9 مجموع السكان موزعين على مساحة تمثل من 12/1 من المساحة الإجمالية[4].

---

[1] Mokadem Ahmed Et Autres, Op.cit, P132.

[2] الطنوبي محمد عمر، مرجع سابق، ص 90.

[3] ONS , collections statistiques n°163,2011,p85.

[4] Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, « Population et Développement en Algérie, Rapport National CIPD+ 10 », Op.cit, P 27.

يعود التوزيع الغير عادل للسكان لخصوصيات طبيعية من جهة (مساحة الصحراء تمثل 3/2 من المساحة الكلية و تتميز بجفاف طول السنة) و من جهة أخرى عرفت المناطق الريفية هجرات جماعية كان سببها في البداية الثورة التحريرية، أما و بعد الإستقلال و نتيجة لعملية التنمية التي تميزت بإنشاء المراكز القاعدية للصناعة عرفت الجهات الأربعة للبلاد (الشرق – الغرب – الشمال و الجنوب)حراك جغرافيا ،ففي الجنوب تم إكتشاف و إنتاج المواد البترولية و الغازية (بحاسي الرمل) و استفاد شرق البلاد بعدة مركبات منها مركب الحجار و مصنع الفوسفات بعنابة و مركب تحويل البلاستيك بسطيف و مركب الصناعات الميكانيكية بقسنطينة و مركب النسيج بباتنة، و بالغرب نذكر أنبوب الغاز بأرزيو و مركب الزنك بالغزوات أما في الوسط شهدت العاصمة إنشاء المنطقة الصناعية بالرويبة و سيدي موسى.[1]

جذبت هذه المراكز عدداً كبيراً من الأيادي العاملة خصوصا من الأرياف حيث قدر عدد المهاجرين خلال عشر سنوات (1977 إلى 1987) بأكثر من نصف مليون شخص (580780) ، 70.1 % منهم في سن العمل أي بين 20 و 60 سنة. أما الباقي فيتمثل في الطلبة و التلاميذ المتمدرسين أو في التكوين، كما يسجل أن 53.16 % من مجموع المهاجرين هن نسوة 4/3 منهن ماكثات في البيت حيث كان الزواج سبب هجرتهن، الذي يمكن أن يكون مع زوج من خارج العائلة أو مع إبن العم ،هذه الهجرة التي كانت في البداية بدافع الشروع في تجربة و تنتهي عموما بالعودة، أصبحت هجرة إقامية بعد أن كانت مؤقتة، و عليه لم يعد الوضع في العائلة نفسه في مكان الإنطلاق أو مكان الوصول لا من ناحية الحجم و لا البنية[2].

عكس ذلك لوحظ خلال السنوات التسعينات ظهور فكرة العودة إلى العائلة التقليدية و الذي لا يمكن تفسيره إلا بالبحث عن التضامن العائلي لمواجهة الصعوبات السيوسيو إقتصادية (البطالة، أزمة السكن...) من جهة و هروبا من هجمات العنف التي عرفتها الأرياف من جهة أخرى فهو إذن تجمع عائلي مؤقت أو بالأحرى إعادة تركيب العائلة القديمة.[3]

---

[1] CENEAP, « Etude sur la mutation de structure familiale », Synthèse, 2003, P 181.

[2] KOUIDRI Mohamed , KHALDOUN Hamid, « Famille et démographie En Algérie », Op. Cit, P 61.

[3] Ibid, P 66.

أما الهجرة الداخلية ما بين سنة 1998 و 2008 فبينت دراسة وصفية لواقع الهجرة الداخلية في الجزائر أن أغلب المهاجرين المغادرين أو الوافدين في الجزائر هن إناث وهذا على التوالي بنسبة 58% و 57% و هذا بسبب الزواج أو الهجرة برفقة الزوج أما حسب الولايات فتأتي الجزائر العاصمة في المقدمة ثم تليها ولاية سطيف و هذا بالنسبة للهجرة المغادرة أما بالنسبة للهجرة الوافدة فتأتي الجزائر العاصمة في المرتبة الاولى يليها ولاية وهران و ولاية البليدة، أما الفئة العمرية الاكثر هجرة بين المهاجرين هي 20-29 سنة يليها الفئة 30-39 سنة، كما أن أغلب المهاجرين مستواهم التعليمي متوسط أو ثانوي و حالتهم العائلية أغلبهم متزوجين ثم و في الدرجة الثانية عزاب.[1] و من خلال كل ما سبق يبدو أن الهجرة خلال هذه الفترة تميزت بنوع من الإستقرار و الفتور مقارنتا بالفترة السابقة، و تبقى المعطيات غير متوفرة عن المرحلة الحالية.

فبهذا يمكن إعتبار الهجرة عاملا من عوامل تفكك الأسرة التقليدية و تشكل الأسرة النووية و زيادة شدتها – الهجرة- تسرع من عملية التفكك و إعادة البناء الأسري.

2- التعليـم :

تعتبر إتاحة الفرص التعليمية خاصية من خصائص التحديث، حيث يؤكد علماء الإجتماع أن التعليم من العناصر المهمة في عملية التغيّر الإجتماعي، فالمهارات التعليمية تقوم بدور هام في التقدم الإقتصادي في الدول النامية، كما أن للمتعلمين و المثقفين دور هام في عملية تحول المجتمع من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع حضري صناعيٍ، فضلا عن هذا يعتبر التعليم قناة رئيسية من قنوات الحراك الإجتماعي و إنتقال المجتمع من مجتمع غير عقلاني إلى مجتمع قائم على تبني السلوك العقلي[2].

لقد كانت لسياسة إجبارية و مجانية التعليم في الجزائر آثاراً إيجابية في تطوير المستوى التعليمي من جهة و تقليص حجم الأمية ،و التي عرفت نسبها تقلصاً هاماً قدر خلال الفترة الممتدة بين 1966 و 2008 بحوالي 52.5 % **و** يوضح الجدول التالي وتيرة تطور نسب الأمية حسب الجنس في الجزائر.

[1] قليل هجيرة، « الهجرة الداخلية في الجزائر تحليل الخصائص السوسيو ديموغرافية للمهاجرين حسب تعدادي 1998-2008»، مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 4 العدد 8، الجزائر، ص181-192.

[2] الطنوبي محمد عمر، مرجع سابق، ص 96.

جدول رقم (22): تطور نسب الأمية حسب الجنس في الجزائر من 1966 إلى 2008.

السنوات	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
1966	62.30	85.40	**74.60**
1977	46.60	72.60	59.90
1987	30.75	56.66	43.62
1998	23.65	40.27	30.90
2008	15.5	28.9	**22.10**

المصدر :

Recensements Généraux de Population et de l'habitant.

عرفت نسب الأمية تقلص واضح خلال الفترة 1966-2008 خصوصا عند الإناث فبعد أن كانت نسبتها 85.4% إنخفضت إلى 28.9%، و تظهر معطيات الجدول أن الفارق بين الجنسين لازال موجودا و لصالح الذكور حيث قدرت نسبة الأمية لدى الذكور في تعداد 2008 حوالي 15.5% مقابل 28.9% عند الإناث. كل هذه النتائج جاءت نتيجة جهود الدولة الرامية إلى محو الأمية في الجزائر بتوفير كل الإمكانيات لذلك و كان من بين أهم المنظمات التي أشرفت على القيام بهذه المهمة الديوان الوطني لمحو الأمية.

أفرز تقليص حجم الأمية في الجزائر بالإضافة إلى تطبيق سياسة مجانية التعليم و إلزميته إلى إرتفاع المستوى التعليمي في الجزائر و بالتالي إرتفاع مستوى الوعي بالحقوق و الواجبات، و أنعكس ذلك على كل جوانب الحياة الإقتصادية، السياسية، الثقافية، الصحية، الإجتماعية، و كان أثر هذا التغير بارز خصوصا على مكانة المرأة و دورها في المجتمع و على مستوى الأسرة، و أدى كل هذا إلى بروز مواقف و إتجاهات و سلوكات تتميز بالفردانية و الإستقلال الذاتي داخل الأسرة، و

التي هي من علامات المجتمع الحديث الذي يقدم على حساب الجمعية و المصلحة في العلاقات على حساب القرابة[1].

3- الإعلام و الإتصال :

يعتبر هذا العنصر أحد عناصر التحديث في المجتمع فتطوره يسمح للفرد بتوسيع مداركه و خياله كما يمكن الدول من تعبئة سكانها و توجيههم نحو قيم و أدوار و عقائد سياسية و إجتماعية و إقتصادية مرغوبة[2].

شهد العقد الأخير من القرن الماضي و السنوات التي تلته تطورات متسارعة على مستوى تكنولوجيا الإتصال و المعلوماتية، سواء على مستوى التجهيزات أو البرامج (التلفزيون و القنوات الفضائية – الإذاعة – الجرائد – السينما – المسرح – الهاتف الذكي – شبكة الأنترنت) من حيث الأداء و الإنتاجية و توسع الإستعمال أفقيا و عموديا.

أصبح لهذه الوسائل و منها بالأخص الأنترنت و الهاتف الذكي دور شمولي يتعدى مداه و سرعة الإستجابة إليه ما يمكن أن يتم بثه من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة و هذا لقدرتها على المخاطبة عن بعد بالصوت و الصورة، فهي قادرة على تجاوز الحدود الجغرافية و بهذا تستطيع مخاطبة كل فئات المجتمع المختلفة حتى أولئك الذين يجهلون القراءة و الكتابة و في آن واحد،« فالإعلام اليوم يوظف الترفيه و التسلية لأداء رسالة و إيصال فكرة و تشكيل عقل و صناعة ذوق عام و زراعة إهتمامات معينة »[3].

رافقت الجزائر التطورات الحاصلة في العالم خصوصا خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت كل الأسر تملك على الأقل جهاز تلفزيونا و جهاز إستقبال القنوات الفضائية، هذه القنوات التي بعضها هي قنوات جزائرية أما أغلبها فهي تابعة للمؤسسات الإعلامية الضخمة في الدول الغربية و

---

[1] عاطف غيث محمد، مرجع سابق، ص 46.

[2] الطنوبي محمد عمر، مرجع سابق ، ص 97.

[3] شعلة شكيب،« المرأة العربية و الإعلام»، موقع الوسط ، 2004،العدد 525، الخميس 12 فبراير 2004 http://www.alwasatnews.com/news/370125.html

التي تملك أساسيات التقنية و تحتكر المعلومات و تهيمن على عمليات البث و التوزيع في العالم فأصبحت آلية من آليات التّغيير الثقافي القائم على فلسفة الحياة العصرية في المجتمع الغربي.

كما أصبح الإتصال بشبكة الأنترنت من الحاجات الضرورية للأسرة، فحسب وكالة الأنباء الجزائرية بلغت نسبة إنتشار الانترنت في الجزائر نسبة 70.9% سنة 2022، كما ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت إلى 32.09 مليون مستخدم، أما الاتصال بشبكة الهاتف المحمول فبلغت نسبة 107.2% من إجمالي السكان[1] و نذكر أن خدمة الأنترنت دخلت أول مرة للجزائر سنة 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية CERIST و في سنة 1998 سمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة لكل الزبائن دون إستثناء[2] .

تشير هذه الإحصائيات إلى حجم إنتشار و سرعة التغير الذي عرفته وسائل الإعلام و الإتصال في الجزائر و الذي حتما سيؤثر على مختلف البنى و المؤسسات الإجتماعية، فرغم الإمتيازات التي تمتاز بها من سهولة الإستخدام و اقتصادية الجهد و المال و تعدد الإستخدامات، كان لإستعمال مختلف الوسائط التكنولوجية الحديثة للإتصال أثر على إستقرار الأسرة الواحدة و كانت سبب لتفككها و ظهور بعض الصراعات بين أفرادها، و هذا ما أكدته البحوث الحديثة حيث كشفت دراسة في مصر أن 45 ألف حالة طلاق من أصل 75 ألف حدثت ما بين 2006 و 2007 كانت بسبب الأنترنت حيث ينشغل أحد الزوجين عن الآخر و تعدد حالات الخيانة الزوجية من خلال شبكة الأنترنت، كما عملت مواقع التواصل الإجتماعي على الإخلال بمكانة و دور كل فرد من أفراد الأسرة الواحدة فإدمان الآباء عليها أدى إلى تهميش و و الحرمان العاطفي للأطفال، كما أدى إدمان الأولاد على مختلف التطبيقات و الألعاب المثيرة و المشوقة إلى تراجع مستواهم الدراسي بل أصبحوا في بعض الأحيان ضحايا لأفكار شاذة و إباحية بعيدة عن قيم المجتمع و عاداته و تقاليده و هذا ما يشكل خطرا على طبيعة علاقاتهم الأسرية التي قد تأخذ منحى خطير في التعامل مع الآباء عن طريق العنف و نبذ كل ما يقولون و يفعلون.[3]

---

[1] HTTPS://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/139759-2023-02-20-15-00-58

[2] بختي إبراهيم،«الأنترنت في الجزائر»،RIST،المجلد 12 العدد 2 ،2002،ص23.

[3] بورني نسيم،«مواقع التواصل الاجتماعي و تأثيرها على الأسرة»، مجلة علوم الإنسان و المجتمع،المجلد 09/العدد 3،جامعة أم البواقي،جوان 2020،ص305.

في ظل كل هذه المستجدات عرفت مختلف العلاقات الإجتماعية تغيرا واضحا نتيجة العزلة و الإنطوائية التي تفرضها إستعمال هذه الوسائط –إنفصال ذهني و إنفصال مكاني– مما أدى إلى إضعاف العلاقات و مهارات التحاور و التناقش و الإستماع و تبادل الحوار داخل الأسرة و خارجها، فغاب عن الأسرة ذلك الجو الأسري المليء بالحيوية و التفاعل و التضامن و التكافل و توقفت عجلة نقل القيم بين الأجيال و تضاعف الصراع بين الآباء و الأبناء فالأسرة اليوم تعيش عزلة إجتماعية مما يهدد إستقرار البناء الإجتماعي .

في الأخير نذكر أنه تم التطرق في هذا الفصل لأهم المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع بحثنا فمن العوامل الإجتماعية تعرضنا لمختلف التغيرات التي طرأت على النموذج الزواجي في الجزائر و الذي من بين أهم التحولات التي عرفها هو تأخر سن الزواج لدى الجنسين و الحرية في إختيار الزوج و ارتفاع ملاحظ لنسب الطلاق، كما تطرقنا للتغير الذي عرفته مكانة المرأة بعد تعلمها و خروجها للعمل، و تناولنا السياسة السكنية في الجزائر و نتائجها و حاولنا وصف الواقع المعيشي للأسرة من خلال تطور نسب البطالة في الجزائر و التي شهدت نسبها إنخفاضا في السنوات الأخيرة لكن و في المقابل إنخفض المستوى المعيشي للأسرة بإنخفاض القدرة الشرائية نتيجة الإرتفاع المتواصل لأسعار المواد الإستهلاكية، كما تناولنا أهم عناصر التحديث التي عرفتها الجزائر و هي إرتفاع نسب التعليم و إتساع وجود المناطق الحضرية بها و الإنتشار الواسع لإستعمال وسائل الإتصال التكنولوجي الحديثة.

تبين لنا من خلال كل ما سبق أن الأسرة الجزائرية عرفت تغيرا شامل كان نتيجة التأثير المتبادل لهذه العوامل مع بعضها البعض، و الملاحظ كذلك أن من بين هذه العوامل برز عامل تأثيره سريع مقارنة مع مراحل تطور باقي العوامل و هو تأثير وسائل الإعلام و الإتصال التكنولوجي على الأسرة و علاقاتها، كل هذا يدفعنا لإختبار ذلك و إكتشافه من خلال البحث الميداني.

الباب الثاني:

التطبيق الميداني للدراسة

الفصل الرابع:

الإجراءات التقنية للتطبيق الميداني

تمهيد:

يلخص هذا الفصل الإجراءات التقنية المعتمدة في الدراسة الميدانية، من طريقة جمع المعطيات و كيفية معالجتها مع التطرق إلى التقنية الإحصائية المستعملة في تحليل المعطيات و إستغلالها، و المتمثلة في تقنية المؤشر المركب وفق مراحل إختبار جودته و نتائج تطبيقه على معطيات بحثنا.

المبحث الأول:العينة و مجالات الدراسة

يتضمن هذا المبحث الخطوات الإجرائية المتبعة في البحث، إنطلاقا من المنهج العلمي المتبع ثم يتناول كيفية إختيار العينة و تحديد حجمها، فمجالات البحث الثلاث(المكاني، الزماني،البشري) و أخيرا أداة جمع المعطيات المعتمدة مع التقنية المستعملة في تبويب البيانات و معالجتها.

1- العيّنـة :

1-1- طريقة المعاينـة :

تم الإعتماد في سحب عينة البحث على الطريقة الغير عشوائية و أعتمدنا على العينة القصدية الحصصية و ذلك لأننا لا نملك معطيات إحصائية كافية يمكن توظيفها مباشرة في سحب العينة، و هذا لوجود شروط خاصة يجب أم تتوفر بوحدات العينة، و هي أن تكون الأسرة موضوع البحث نووية البنية و من النوع زوجين مع ابنائهما العزاب و/أو بدون أطفال و أن يكون أحد والدي الزوج على الأقل على قيد الحياة، و جاءت نتائج إسقاط نسب المجتمع الكلي على حصص عينة البحث كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (23): توزيع الحصص في العينة حسب طبقات المجتمع الإحصائي.

الطبقة	العدد *	النسبة في المجتمع	حجم الحصة في العينة
تلاميذ مستوى السنة الرابعة متوسط	16314	39.70	186
تلاميذ مستوى الأولى ثانوي	13098	31.87	149
أساتذة المتوسط	4433	10.79	50
أساتذة الثانوي	2562	6.23	29
العمال الإداريين في المتوسط	3297	8.02	37

العمال الإداريين في الثانوي	1389	3.39	16
المجموع الكلي	41093	100	467

*وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل و التجهيزات،المديرية الفرعية لبنك المعطيات،"بيانات إحصائية السنة الدراسية 2018/2017"، مارس 2018.

المصدر :الجدول من إنجاز الطالبة

و لرفع درجة الثقة في نتائج البحث و لخصوصية التقنيات الاحصائية المستعملة في الدراسة، إعتمدنا حجم العينة **467** أسرة نووية،و هو حجم كافي نظرا لمدى إنتشار تواجد الأسرة النووية في المجتمع الجزائري عموما و ولاية البليدة خصوصا.

1-2- تحديد وحدات العينة:

تم تمرير إستمارة البحث على عينة من أسر الموظفيين الإداريين و أسر أولياء التلاميذ (مستوى الرابعة متوسط و الأولى ثانوي) وأسر الأساتذة بالمؤسسات التربوية على مستوى ولاية البليدة ، و الذين تتوفر فيهم شرطا العينة و أولهما: أسرة نووية البنية من نوع زوجين مع أبناء أو دون أبناء غير متزوجين مع عدم وجود أفراد من الأقارب أو الأجانب يقيمون معهم، و الشرط الثاني فتمثل في وجود على الأقل أحد والدي الزوج (أب الزوج ،أم الزوج ،أب و أم الزوج)على قيد الحياة، و مست العينة 24 بلدية من ولاية البليدة موزعة عليها كما يلي:

جدول رقم (25): توزيع أسر العينة حسب المقاطعات و بلديات ولاية البليدة.

بلديات وسط ولاية البليدة			بلديات غرب ولاية البليدة			بلديات شرق ولاية البليدة		
إسم البلدية	الأسر المبحوثة	النسبة %	إسم البلدية	الأسر المبحوثة	النسبة %	إسم البلدية	الأسر المبحوثة	النسبة %
الصومعة	55	11.8	عين الرمانة	10	2.1	بوقرة	69	14.7
اولاد يعيش	31	6.6	الشفة	19	4.1	بوينان	4	0.9
الشبلي	2	0.4	العفرون	52	11.1	حمام ملوان	7	1.5
بوفاريك	31	6.6	موزاية	46	9.9	الاربعاء	1	0.2
بوعرفه	2	0.4	واد جر	26	26	مفتاح	2	0.4
البليدة	33	7.1	واد العلايق	22	4.7	اولاد سلامة	1	0.2

بنى مراد	31	6.6	بن خليل	11	2.4	المجموع	84	17.98
قرواو	4	0.9	بنى تامو	6	1.3			
بن شعبان	1	0.2	المجموع	192	41.11			
بن حمدان	1	0.2						
المجموع	191	40.89						

المصدر: من إنجاز الطالبة.

2- مجالات الدراسة :

يفرض موضوع الدراسة المجال البشري لها، و تفرض خصوصيات الميدان المجال المكاني للدراسة.فيما يلي تتناول مختلف مجالات التي تمت بها الدراسة الميدانية.

2-1- المجال البشري :

يتمثل المجتمع المعني بدراستنا في الأسر النووية و التي تتكون من الزوج و الزوجة وأبنائهم العزاب أو زوجين بدون أبناء، مع وجود أسرة الزوج بها على الأقل أحد والدي الزوج (أم الزوج و/ أو أب الزوج)على قيد الحياة . أما المعني بالإجابة عن الإستبيان فهو أحد الزوجين .

2-2- المجال المكاني:

أجري البحث الميداني بولاية البليدة و التي تقع على بعد 50 كم جنوب العاصمة الجزائر وتبلغ مساحتها حوالي 1478 كم^2 وبلغ عدد سكانها خلال التعداد الأخير سنة 2008 مليون نسمة تتضمن 10 دوائر و 25 بلدية، عرفت في السنوات الاخيرة هجرة داخلية من مختلف ولايات الوطن، نتيجة للمشاريع تنموية و الاستثمارات، استقطبت عدد معتبر من الأيادي العاملة، و التي استقرت بها مؤخرا، هذا ما يوفر لنا عينة تشمل عدد كبير من ولايات الوطن .

2-3- المجال الزمني :

بعد تجريب الإستمارة الأولية خلال شهر أفريل 2018، تم يوم 2 ماي من سنة 2018 الانطلاق في توزيع الإستبيان الخاص بالدراسة .

3- أدوات جمع المعطيات:

تم الإعتماد في جمع المعطيات على إستمارة (أنظر الملحق) وزعت 1000 نسخة على المبوحثين و أسترجعنا منها 503 كان من بينها 36 إستمارة لم يتم الإجابة فيها على أغلب الأسئلة فقمن بحذفها. تضمن الإستبيان 75 سؤالا موزعة على 4 محاور و هي :المحور الأول : معلومات عامة للأسرة، ثم المحور الثاني معلومات عن الوضعية الاقتصادية للأسرة فالمحور الثالث معلومات خاصة بالظروف الإجتماعية للأسرة كما تناول المحور الرابع تبادل الزيارات و المساعدات مع أهل الزوج أهل الزوجة و تضمن المحور الخامس مدى إستعمال وسائل الإتصال التكنولوجية للإتصال بالأقارب.

4- تبويب البيانات و معالجتها:

بعد الاطلاع على الاجابات تم إلغاء الاستمارات ذات الاجابات الناقصة و كذا التي لا تستوفي شروط و خصائص عينة البحث و عوضت بأخرى من نفس المؤسسة و عددها 36 إستمارة، و تمت عملية إدخال و معالجة و تحليل المعطيات بإستعمال البرنامج الآلي SPSS .

المبحث الثاني: بناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية.

تطرقنا في الفصل المنهجي لمراحل و شروط تطبيق المؤشر المركب، و فيما يلي عرض لنتائج تطبيق مختلف هذه المراحل على معطيات الدراسة و فيما يلي النتائج النهائية المتحصل عليها الخاصة بقيم المؤشر المركب للعلاقة القرابية بعد عملية التصنيف.

1- تحديد الاطار النظري:

تعتبر العلاقة القرابية من العلاقات المقدسة في الدين الإسلامي، و تجعل الثقافة الإسلامية زيارة الأقارب و تبادل المساعدات بينهم من الواجبات، فالأولوية للأسرة و توضح الشريعة الإسلامية مختلف المستفيدين[1] منها فقال تعالى في سورة النساء الآية (36): «و اعبدوا الله و لا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا و بذى القربى و اليتامى و المساكين و الجار ذى القربى و الجار الجنب و الصاحب بالجنب و ابن السبيل »[2].«... وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ...(سورة الأحزاب الآية 06)[3] "» ..« وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (سورة الأنفال 75)» [4].

فوصف العلاقة القرابية الموجودة بين الأسرة النووية و أسرة أهل الزوج لا يمكن تقيمها بمتغير واحد، و إنما هي عدد من المؤشرات يلخصها متغيران أساسيان هما :وتيرة الزيارات و مدى تبادل المساعدات ،و يلخص الجدول التالي المؤشرات الفرعية المعتمد عليها عند بناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية قبل عملية إقصاء المؤشرات التي لا تتوافق مع شروط تطبيق التحليل العاملي.

[1] Kouaouci, Ali,op cit,p203.

[2]القرآن الكريم،سورة النساء، الآية 36.
[3]القرأن الكريم،سورة الأحزاب، الآية 06.
[4]القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 75.

جدول رقم(25): متغيرات، مؤشرات، و سلم القياس الرتبي المعتمد في بناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية.

المتغيرات	المؤشرات	سلم القياس الرتبي
تبادل الزيارات	درجة القرابة المتصل بها	أب و ام الزوج و إخوة الزوج ....أبناء عم الزوجة4 أب و أم الزوج و إخوة الزوج....أعمام أخوال الزوجة3 أب و أم الزوج.....إخوة الزوجة2 أب و أم الزوج....أب و أم الزوجة1 لاأحد0
	رتبة زيارة الآقارب	الاقارب3-الجيران2-الاصدقاء1-لا أحد0
	عدد الزيارات	كل يوم4-كل أسبوع3-كل شهر2-في المناسبات1-لا يزورهم0
	مجيء أهل الزوج	نعم1-لا0
	تكرار مجيء أهل الزوج	كل يوم4-كل أسبوع3-كل شهر2-في المناسبات1-لا يزورهم0
	المناسبات التي يحضرونها	شخصية و إجتماعية و دينية3 إجتماعية و دينية/إجتماعية شخصية/دينية شخصية2 إجتماعية/ دينية/شخصية1 ولا مناسبة0
	مدة مكوث أهل الزوج	لا زيارة0-ساعات1-المبيت ليوم2-يومين أو أكثر3-أكثر من ثلاثة أيام4
	السؤال بالهاتف	يوميا4-مرتين في الاسبوع3-مرتين في الشهر2-مرة في الشهر1-لا إتصال0

	زيارة أهل الزوج	لا تزور الأسرة أهل الزوج0–تزور الاسرة أهل الزوج
	مدة الزيارة عند أهل الزوج	لا يزورهم0–ساعات1–المبيت ليوم أو يومين2–المبيت أسبوع أو أكثر3
تبادل المساعدات	أوقات زيارة أهل الزوج	كل يوم4–كل أسبوع3–كل شهر2–في المناسبات1–لا يزورهم0
	مصدر المساعدة	لا مساعدات0–مساعدات مختلفة المصدر1–عائلة الزوج أو و الزوجة2
	تقديم المساعدة من أهل الزوج	نعم1–لا0
	نوع مساعدات أهل الزوج	لا مساعدات0–مادية1–معنوية2–مادية و معنوية3
	وتيرة تقديم مساعدة من أهل الزوج	دائما 3–أحيانا2–عند الحاجة1–أبدا0
	تقديم المساعدات لأهل الزوج	نعم1–لا0
	نوع المساعدات المقدمة لأهل الزوج	لا مساعدات0–مادية1–معنوية2–مادية و معنوية3
	وتيرة تقديم المساعدات لأهل الزوج	دائما 3–أحيانا2–عند الحاجة1–أبدا0

2–إختيار المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب للعلاقة القرابية:

هي المرحلة الثانية من مراحل بناء المؤشر المركب و فيها يطبق تحليل الصلاحية ويتم ذلك من خلال ثلاثة عناصر أساسية:

2–1– معامل ألفا لكرونباخ :

و هو معامل يقيس إلى أي مدى تصف المؤشرات المقترحة "بناء ذو نمط و إتجاه واحد" ،فكلما زادت قيمته دل ذلك على زيادة التناسق الداخلي بين المؤشرات الفرعية ،و في بحثنا و بعد حذف المؤشرات التي لا تساعد في بناء المؤشر قدر معامل ألفا لكرونباخ بقيمة 0.739 و هي قيمة مقبولة لمواصلة العمل و هذا بإعتبار أن الحد الأدنى لقبول جودة المؤشرات هو أكبر من 0.60 .

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
0,739	0,758	12

2-2- مصفوفة الارتباطات الداخلية:

تصف هذه المصفوفة قيمة الارتباطات المتبادلة بين كل المؤشرات المقترحة ،و أظهرت النتائج في دراستنا على وجود إرتباطات بين مختلف المؤشرات.

جدول رقم (26):مصفوفة الارتباطات بين المؤشرات الفرعية .

المؤشرات الفرعية	درجة القرابة المتصل بها	رتبة زيارة الأقارب	عدد الزيارات	تكرار مجيء أهل الزوج	مجيء أهل الزوج	أوقات زيارة أهل الزوج	مدة مكوث أهل الزوج	تقديم المساعدات من أهل الزوج	نوع مساعدات أهل الزوج	وتيرة تقديم المساعدات	تقديم المساعدات لأهل الزوج	وتيرة تقديم المساعدات لأهل الزوج
درجة القرابة المتصل بها	1	0.221	0.173	0.102	0.118	0.164	0.039	0.132	0.149	-0.014	0.074	0.056
رتبة زيارة الأقارب	0.221	1	0.150	0.105	0.107	0.150	0.041	0.183	0.166	0.083	0.072	0.071
عدد الزيارات	0.173	0.150	1	0.310	0.266	0.979	0.102	0.219	0.224	0.165	0.185	0.198
تكرار مجيء أهل الزوج	0.102	0.105	0.130	1	0.624	0.302	0.385	0.259	0.270	0.214	0.125	0.119
مجيءأهل الزوج	0.118	0.107	0.266	0.624	1	0.26	0.492	0.267	0.238	0.206	0.126	0.092
أوقات زيارة أهل الزوج	0.164	0.150	0.979	0.302	0.260	1	0.98	0.225	0.232	0.172	0.178	0.498

مدة مكوث أهل الزوج	0.039	0.041	0.102	0.385	0.492	0.98	1	0.180	0.127	0.090	0.170	0.138
تقديم المساعدة من أهل الزوج	0.132	0.183	0.219	0.259	0.267	0.225	0.180	1	0.749	0.366	0.178	0.118
نوع مساعدات أهل الزوج	0.149	0.166	0.224	0.270	0.238	0.232	0.127	0.749	1	.0 331	0.164	0.154
وتيرة تقديم مساعدة من أهل الزوج	- 0.014	0.083	0.165	0.214	0.206	0.172	0.090	0.366	0.331	1	0.085	0.241
تقديم المساعدات لأهل الزوج	0.074	0.072	0.185	0.125	0.126	0.178	0.170	0.178	0.164	0.085	1	0.521
وتيرة تقديم المساعدات لأهل الزوج	0.056	0.071	0.198	0.119	0.092	0.198	0.138	0.118	0.154	0.241	0.521	1

2-3- متوسط المؤشر المركب إذا تم حذف كل مؤشر فرعي على حدى:

بعد حذف المؤشرات التي لا تتوفر فيهل شروط بناء المؤشر المركب و التي لا تساهم في رفع مستوى التناسق الداخلي بين المؤشرات الفرعية ، بقي لدينا 12 مؤشر من بين 18 مؤشر مقترح في البداية وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (27):قيمة معامل ألفا لكرونباخ في حالة حذف أحد المؤشرات الفرعية.

المؤشرات الفرعية	معامل ألفا لكرونباخ في حالة حذف المؤشر الفرعي	المؤشرات الفرعية	معامل ألفا لكرونباخ في حالة حذف المؤشر الفرعي

درجة القرابة المتصل بها	0.744	مدة مكوث أهل الزوج	0.732
رتبة زيارة الأقارب	0.737	تقديم المساعدة من أهل الزوج	0.712
عدد الزيارات	0.694	نوع مساعدات أهل الزوج	0.713
تكرار مجيء أهل الزوج	0.709	وتيرة تقديم مساعدة من أهل الزوج	0.726
مجيء أهل الزوج	0.721	تقديم المساعدات لأهل الزوج	0.731
أوقات زيارة أهل الزوج	0.694	وتيرة تقديم المساعدات لأهل الزوج	0.733

3- المعالجة الأولية للبيانات:

بالنسبة للبيانات المفقودة، لم يكن هناك بيانات مفقودة في الأسئلة المتعلقة بالمؤشرات الفرعية.

4- التطبيع:

يعتبر التطبيع من أهم الخطوات و فيه يتم توحيد وحدات القياس المستخدم، وبالنسبة لدراستنا فهي موحدة و هي عبارة عن رتب .

5- الأوزان الترجيحية:

قمنا بتحديد الأوزان الترجيحية بإتباع طريقة الأوزان المبنية على أساس النماذج الإحصائية،و هذا بإستعمال تقنية التحليل العاملي والذي من شروط تطبيقه، كفاية حجم العينة و وجود إرتباط بين المؤشرات الفرعية ،وتم إختبار ذلك بإستعمال معامل كومو وإختبار بارتلت Indice Kaiser-meyer-Olkin et Test de Bartlett **و** قدر على التوالي 0.667 و 0.000 و هي قيم تدل على كفاية العينة و مصفوفة الارتباط للتحليل بإعتبار أن الحد الأدنى لقبول النتائج هو0.5 فما فوق بالنسبة لمعامل KMO وأقل من 0.001 بالنسبة لإختبار Bartlett و بمعنى آخر الإرتباطات الموجودة بين المتغيرات دالة إحصائيا، و تلخص ورقة مستخرج نتائج برنامج spss ذلك:

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		0,667
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	2689,675
	ddl	66
	Signification de Bartlett	0,000

و كذا لتحديد العوامل المفسرة يجب أن يتوفر فيها الشروط التالية: أن يكون جذرها الكامن قريب من الواحد و تساهم بمفردها في تفسير أكثر من 9% من التباين الكلي و تساهم تراكميا في شرح التباين الكلي بأكثر من 60% ،ويلخص الجدول نتائج العوامل المتحصل عليها.

جدول رقم (28):التباين الكلي المفسر للعوامل المكونة.

Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation مجموع مربعات العوامل المتحصل عليها بعد التدوير			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus مجموع مربعات القيم المستخلصة المتحصل عليها			Valeurs propres initiales القيم الأصلية للعوامل			Composante العوامل
المجموع	النسبة من التباين	النسبة من المجموع	المجموع	النسبة من التباين	النسبة من المجموع	المجموع	النسبة من التباين	النسبة من المجموع	
16,754	16,754	2,011	28,797	28,797	3,456	28,797	28,797	3,456	1
33,430	16,675	2,001	41,415	12,618	1,514	41,415	12,618	1,514	2
50,042	16,612	1,993	53,189	11,775	1,413	53,189	11,775	1,413	3
62,844	12,802	1,536	64,293	11,103	1,332	64,293	11,103	1,332	4
73,490	10,646	1,278	73,490	9,197	1,104	73,490	9,197	1,104	5
						80.272	6.783	0.814	6
						86.373	6.101	0.732	7
						91.176	4.802	0.576	8
						94.862	3.686	0.442	9
						97.818	2.956	0.355	10
						99.872	2.009	0.241	11
						100.0	0.173	0.21	12

طريقة الإستخلاص :تحليل المركبات الأساسية.Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales

يبين الجدول العوامل الخمسة المحتفظ بها والتي تتحقق فيها الشروط المذكورة أعلاه، ويلاحظ أن قيمة التباين المفسر هي 73.49% و هي قيمة جد معتبرة، بإعتبار أن التحليل العاملي لا يقبل أقل من 50%.و يوضح الجدول التالي مصفوفة العوامل بعد التدوير المكونات الاساسية لكل عامل:

جدول رقم (29) :مصفوفة العوامل بعد التدوير Matrice des composantes après rotation[a]

المؤشرات الفرعية	العوامل Composante				
	5	4	3	2	1
تقديم المساعدة من اهل الزوج	,184			,148	,861
نوع مساعدات اهل الزوج	,194			,109	,852
وتيرة تقديم المساعدة من أهل الزوج	– ,189	,150	,111		,643
مجيء أهل الزوج			,152	,843	,160
مد ة مكوث اهل الزوج		,167		,785	
تكرار مجيء أهل الزوج			,231	,764	,192
أوقات زيارة اهل الزوج			,964	,121	,124
عدد الزيارات	,103	,103	,964	,130	,113
وتيرة تقديم المساعدات		,860	,111		,121
تقديم المساعدات لاهل الزوج		,848		,101	
درجة القرابة المتصل بها	,791				
رتبة زيارة الاقارب	,714				,135

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 5 itérations.

يظهر لنا الجدول كيف تم تلخيص عدد المؤشرات الفرعية فمن 12 عامل أصبح لدينا خمسة عوامل ، فيختصر العامل الاول تقديم المساعدات من أهل الزوج للأسرة ،أما العامل الثاني زيارة أهل الزوج للأسرة و العامل الثالث زيارة الأسرة لأهل الزوج أما العامل الرابع يمثل تقديم الأسرة مساعدات لأهل

الزوج ،ثم العامل الخامس درجة القرابة المتصل بها،و هي أهم مكونات المؤشر المركب للعلاقة القرابية.

لبناء الأوزان و لإعطاء كل عامل الوزن الخاص به ، إعتمدنا على مصفوفة العوامل بعد التدوير و قدر وزن كل عام إنطلاقا من نسبة التباين المفسرة بالنسبة للتباين الكلي، و كانت النتائج على النحو التالي وزن العامل الأول=16.754/(73.49)=0.228 وهكذا بالنسبة لباقي العوامل (وزن العامل الثاني:0.227، الثالث:0.226،الرابع:0.174،الخامس:0.145).

6- تجميع الاوزان لتكوين المؤشر المركب للعلاقة القرابية:

بعد الحصول على الأوزان جاءت مرحلة تجميع الاوزان للحصول على مؤشر واحد و قمنا بعملية التجميع الاضافي(جمع الاوزان) و تحصلنا أخيرا على متغير المؤشر المركب للعلاقة القرابية.

3- نتائج تصنيف المؤشر المركب للعلاقة القرابية:

لتسهيل قرأة و إستغلال النتائج المتوصل إليها، قمنا في مرحلة إضافية بتفيئة قيم المؤشر المركب المقدر إلى ثلاثة فئات أو طبقات و هذا بالإعتماد على برنامج الإعلام الآليspss، و هذا بتطبيق تقنية Nuées Dynamiques و هي طريقة من طرق التحليل المتعدد المتغيرات الذي يمكننا من إنشاء فئات متجانسة داخليا و مختلفة عن بعضها البعض، وبه تم تصنيف المؤشر المركب للقرابة المتوصل إليه إلى "ثلاث فئات" و كانت النتائج كما يلي: المجموعة الأولى : من [-1.47 إلى -0.37] حجمها 101 أسرة ذات علاقة قرابية ضعيفة ،المجموعة الثانية: من [0.18إلى 0.84] حجمها 195 أسرة وعلاقة قرابية قوية المجموعة الثالثة: من[-0.34 إلى0.17] حجمها 171 أسرة علاقة قرابية متوسطة، و الشكل رقم (08) يوضح نسب تواجد كل فئة.

الشكل رقم (08): مستويات العلاقة القرابية في عينة البحث

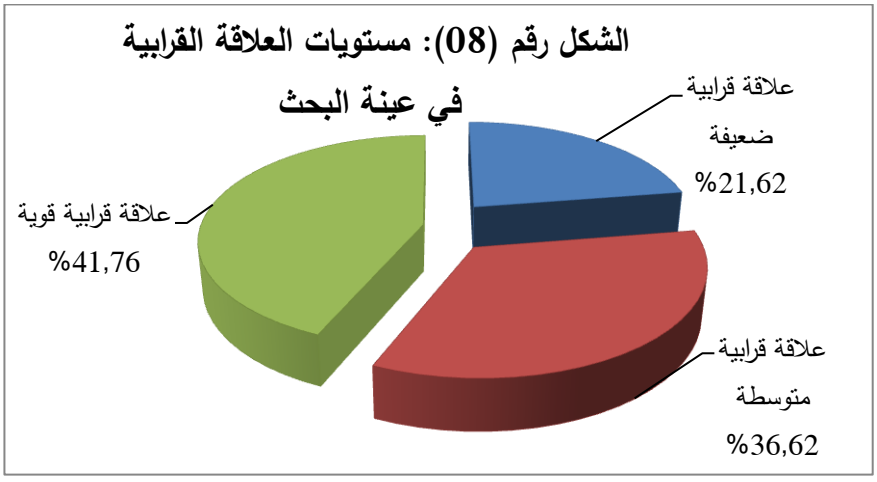

تظهر النتائج المتوصل إليها أن 41.76 % من أسر العينة تتميز بعلاقة قرابية قوية و لكن في المقابل نلاحظ وجود نسبة هامة للأسر ذات العلاقة القرابية المتوسطة و الضعيفة حيث تمثلان معا نسبة 58.25% ، و بإعتبار أن المجتمع الجزائري مسلم و يقدس العلاقة القرابية يمكن القول أن العلاقة القرابية مع أسرة الزوج و في ظل الأسرة النووية قد عرفت تغيرا كبيرا و تدني في مستوى قوتها، فالتغير الذي حدث في بنية الأسرة قد إنعكس على وظائفها و علاقاتها خصوصا القرابية منها، و يمكن تفسير ذلك بتأثير مختلف العوامل (الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية..) المتجددة في الواقع ،كل هذا يدفعنا للبحث و إكتشاف أهم العوامل التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية .

الفصل الخامس:

خصائص الأسرة النووية

تمهيد:

سنتعرض في هذا الفصل إلى الخصائص العامة لعينة البحث و كذا بعض الخصائص السوسيوديموغرافية و الإقتصادية المختصرة في بعض المتغيرات و التي تمكننا من التعرف على عينة بحثنا، فالأسر النووية تشترك مع بعضها البعض في خصائص عدة، و قد تختلف في أخرى .من خلال هذا الفصل سنتعرف على أهم خصائص الأسرة النووية في عينة بحثنا.

المبحث الأول : الخصائص العامة لعينة البحث

تمثل هذه المعلومات خصائص مفردات العينة أو بطاقة التعريف العينة المدروسة وكذا الخريطة التي يتوزع عليها مجتمع البحث، و التي جميعها تعد متغيرات مستقلة تؤثر في كافة المتغيرات الأخرى ،و من ثم فإن هذه الخصائص تفيدنا في فهم و تفسير الكثير من مواقف المستجوبين كما أننا سنلجأ إليها في بناء بعض الجداول المتقاطعة لتفسير تلك المواقف .فحتما تتغير الإجابات و الآراء بإختلاف خصائص مصدرها من حيث الجنس، السن ،المستوى التعليمي،مكان الإقامة...

1- التركيب النوعي و العمري لعينة البحث:

يعكس لنا تقاطع أفراد العينة حسب السن و الجنس هوية أفراد العينة، حيث تتغير سلوكات الأزواج بتغير فئات السن، كما يمكننا هذا التقاطع من التعرف على مدى قوة إرتباط كل من فئات أعمار زواج الذكور بفئات أعمار الإناث .

جدول رقم (30):توزيع أسر العينة حسب فئات سن الزوجين.

فئات أعمار الأزواج		فئات أعمار الزوجات					
		29 سنة فأقل	34-30	39-35	44-40	49-45	المجموع
29 سنة فأقل	العدد	14	0	1	0	0	15
	النسبة	3.0	0	0.2	0	0	3.3
34-30	العدد	29	17	5	1	0	52
	النسبة	6.3	3.7	1.1	0.2	0	11.3
39-35	العدد	33	41	29	2	0	105
	النسبة	7.2	8.9	6.3	0.4	0	22.8
44-40	العدد	6	33	77	63	1	180

	النسبة	1.3	7.2	**16.7**	**13.7**	0.2	**39.0**
49-45	العدد	0	1	8	68	32	109
	النسبة	0	0.2	1.7	**14.8**	6.9	23.6
المجموع	العدد	82	92	120	134	33	461
	النسبة	17.8	20.0	26.0	**29.1**	7.2	100
بدون إجابة: 5 بنسبة 1.1%							

تبين نتائج الجدول أن الفئة العمرية التي تقابلها أعلى نسبة لدى الأزواج هي الفئة 40-44 سنة، و هي نفسها لدى الزوجات حيث قدرتا على التوالي بنسبة 39% ونسبة 29.1% ،بينما أدنى نسبة لدى الأزواج فنجدها في الفئة العمرية أقل من 29 سنة بنسبة 3.3% و ذلك لتأخر سن الزواج لدى الذكور في الجزائر فتأسيس أسرة في أغلب الاحيان لا يكون إلا بعد سن الثلاثين ،و في الفئة العمرية أكثر من 45-49 سنة لدى الزوجات بنسبة 7.2%.و ما يلاحظ كذلك أن هناك توزيع متكافىء في النسب بين مختلف فئات أعمار الزوجات اللواتي كن أغلب من أجاب على الاستبيان(نسبة 69.4%) ،هذا ما يسمح أن تكون لدينا إجابات و آراء و ممارسات لأجيال مختلفة. قدر المتوسط الحسابي لأعمار الزوجين بحوالي 43 سنة للأزواج و 37 سنة للزوجات و هي أعمار لها خبرة فيما يخص كيفية تسيير علاقاتها الإجتماعية القرابية ، أما الوسيط فكان 38 سنة للأزواج و 35 سنة للزوجات، و هذا ما يؤكد ما سبق أن مجتمع البحث يضم أزواج من أجيال مختلفة . تقاطع المتغيرين يظهر أن أغلب الذكور تزوجوا بمن هن أصغر منهم سنا فنجد أن نسبة 16.7% من عينة البحث هم أزواج أعمارهم ما بين 40 و 44 سنة زوجاتهم أعمارهن تتراوح ما بين 35 و 39 سنة ،و أن نسبة 14.8% منها هم أزواج أعمارهم تتراوح ما بين 45 و49 سنة و زوجاتهم سنهم ما بين 40 و 44 سنة و ما يؤكد ذلك قيمة معامل الإرتباط بيرسون حيث قدر بقيمة 0.853 و يدل على وجود إرتباط قوي جدا بين أعمار الأزواج و أعمار الزوجات.

2- مدة الزواج:

تتغير سلوكات الأزواج بتغير طول مدة زواجهن، حيث قصر مدة الزواج تعكس أن الزوجين ليس لديهم بعد الخبرة في كيفية تسيير علاقاتهم الأسرية و القرابية و بالعكس كلما طالت مدة زواجهن تمكنا من القيام بذلك.

جدول رقم (31): توزيع أسر عينة البحث حسب فئات مدة الزواج.

مدة الزواج	التكرار	النسبة
0-04 سنوات	101	21,6
05-09	116	24,8
10-14	99	21,2
15-19	77	16,5
20-24	71	15,2
بدون إجابة	3	0.6
المجموع	467	100

تعكس مدة الزواج عمر الأسرة المنقضي منذ تأسيسها ،و تبين نتائج الجدول أن هناك تمثيل متساوي تقريبا لمختلف فئات المدد مما سيعطينا نظرة شاملة لسلوك الأسرة سواء كانت حديثة النشأة أو القديمة، فنعلم أنه كلما تقدمت مدة الزواج أصبح للأسرة خبرة في كيفية تسيير علاقاتها القرابية و العكس لا نستطيع الاعتماد في الدراسة فقط على الأسرة حديثة النشأة لخبرتها المحدودة فيما يخص وصف واقع علاقاتها الاجتماعية القرابية.قدر المتوسط الحسابي لمدة زواج مجتمع البحث 11 سنة و قدر الوسيط بقيمة 10 سنوات أي أن 50% من أسر العينة مدة زواجها تفوق 10 سنوات و هي مدة معتبرة للأسر التي يمكن القول بأنها مستقرة، و يفيدنا هذا في وصف بدقة الظاهرة موضوع الدراسة.

3 - نمط المسكن و عدد غرفه:

يعتبر نوع المسكن و عدد غرفه من المتغيرات التي قد تعكس المستوى المعيشي للأسرة من جهة و من جهة أخرى إمتلاك منزل واسع أو ضيق قد يؤثر على شدة و قوة العلاقة القرابية.

جدول رقم (32):توزيع أسر العينة حسب خاصية المسكن الذي يقيمون به .

نمط المسكن / عدد الغرف		غرفة - غرفتين	ثلاث غرف	أربعة غرف	خمسة و أكثر	المجموع
منزل تقليدي	التكرار	56	32	17	8	113
	النسبة	**49.6**	28.3	15	7.1	24.2
فيلا	التكرار	15	51	26	30	122
	النسبة	12.3	**41.8**	21.3	24.6	26.3
شقة في	التكرار	56	121	32	3	212

عمارة	النسبة	24.6	**57.1**	15.1	1.4	**45.6**
مسكن هش	التكرار	13	3	0	0	16
أو قصديري	النسبة	**81.3**	18.8	0	0	3.4
المجموع	التكرار	140	207	75	41	463
	النسبة	30.2	**44.7**	16.2	8.9	100
بدون إجابة:4 إجابات بنسبة 0.9%						

تبين نتائج الجدول أن العينة شملت كل أنماط المساكن الموجودة في الجزائر، و أن أعلى نسبة نجدها في المسكن من نوع شقة بعمارة بنسبة 45.6% ثم المسكن من نوع فيلا و المنزل التقليدي بنفس النسب على التوالي (26.3% و 24.2%) و أخير المسكن الهش أو القصديري بنسبة 3.4%.تعكس لنا هذه النسب صورة النسيج العمراني في الجزائر الذي يتجه إلى توسيع تواجد المسكن من نوع شقة أو ما يسمى المساكن الجماعية و هذا نظير برامج و سياسة الدولة في الإسكان المتبعة.من جهة أخرى تظهر لنا النتائج أن أعلى نسبة لعدد الغرف بين كل أنماط السكن الموجودة هو ثلاث غرف بنسبة 44.7% ثم و في المرتبة الثانية غرفة أو غرفتين فأربعة غرف و أخيرا خمسة غرف و أكثر.الملاحظ كذلك أن أغلب المساكن الهشة و المنازل التقليدية بهما غرفة أو غرفتين (81.3% و49.6%) ،و أن نسبة 57.1% من الشقق بها ثلاث غرف و 24.6% بها غرفة أوغرفتين.

4- المستوى التعليمي للزوجين:

يعتبر المستوى التعليمي من أهم العوامل التي ساهمت في التغير الإجتماعي بالجزائر و الذي أثر على كل البنى و الأنساق الإجتماعية ،الإقتصادية و الديموغرافيا إلخ...،و خصوصا بتعلم الإناث الذي يعرف تطورا كبيرا فاق التعلم لدى الذكور حيث نجد أن الحصول على البكالوريا و مواصلة الدراسة في الجامعة أصبح من نصيب الإناث أكثر من الذكور.و تواصل هذا التحول في المهن و الوظائف و منه الموارد، فقد تغيرت الموارد (الإقتصادية و الثقافية و حتى الرأس المال الإجتماعي) بين الرجال و الإناث الذي انعكس بشكل مباشر على نظام العلاقات ككل.

جدول رقم (33):خاصية المستوى التعليمي للزوجين في عينة البحث.

المستوى التعليمي للزوج		المستوى التعليمي للزوجة					المجموع
		أمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
أمي	التكرار	3	0	2	0	2	7
	النسبة	0.6	0	0.4	0	0.4	1.5

إبتدائي	التكرار	3	8	7	7	3	28
	النسبة	0.6	1.7	1.5	1.5	0.6	6.0
متوسط	التكرار	1	3	25	23	44	96
	النسبة	0.2	0.6	5.4	4.9	**9.4**	20.6
ثانوي	التكرار	0	4	14	45	95	158
	النسبة	0	0.9	3.0	9.6	**20.3**	33.8
جامعي	التكرار	0	2	8	29	139	178
	النسبة	0	0.4	1.7	6.2	**29.8**	**38.1**
المجموع	التكرار	7	17	56	104	283	467
	النسبة	1.5	3.6	12.0	22.3	**60.6**	100

تؤكد نتائج الجدول ما تطرقنا إليه، فنلاحظ أن أغلب أسر العينة بها زوجات متعلمات و بمستوى جامعي بنسبة مرتفعة قدرت بحوالي 60.6% في المقابل الأزواج الجامعيين تمثل نسبتهم 38.1% ،أما المستوى الثانوي فنجده في المرتبة الثانية لدى الزوجين بنسبة 33.8% لدى الزوج و 22.3% عند الزوجة، يليها المستوى التعليمي المتوسط الذي قدر بنسبة 20.6% لدى الزوج و 12% لدى الزوجة.ما يمكن ملاحظته كذلك من هذا الجدول أن أغلب الازواج و الزوجات الجامعيين أرتبطوا مع من لهم نفس مستوهم أي الجامعي و قدرت نسبتهم بحوالي 29.8% ،و أن الإناث الجامعيات إرتبطن بما دونهن في المستوى التعليمي. تعكس لنا هذه النسب الصورة الحالية للأسرة الحديثة ،و التي تتميز بتفوق الإناث على الذكور في التعليم ،هذا ما سيسمح لنا من الحصول على نتائج قريبة من الواقع الحالي المعاش.

المبحث الثاني:الخصائص السوسيوديموغرافية للأسرة النووية

سنعرض فما يلي بعض أهم المتغيرات السوسيوديموغرافية التي تمكننا من التعرف أكثر على خصائص عينة بحثنا و المرتبطة بموضوع الدراسة.

1- الهجرة الداخلية و مدة الإقامة في المسكن الحالي:

عبر 28.3% من أسر العينة أنهم قد غيروا مكان إقامتهم قبل الإقامة في المسكن الحالي،و هذا بين تغيير الإقامة داخل نفس الولاية و من خارج ولاية البليدة و الولايات المذكورة هي :الشلف، الأغواط، بجاية، تمنراست، تبسة، تيزي وزو، الجزائر،الجلفة، سيدي بلعباس، قالمة، المدية، بومرداس، تيسمسيلت، تيبازة، عين الدفلى، عين تموشنت، غليزان.تظهر هذه المعلومات الهجرة الداخلية أو الحراك الجغرافي الكبير الذي تعرفه الجزائر و ولاية البليدة على وجه الخصوص و هذا لموقعه

الاستراتيجي و فرص العمل المتوفرة من خلال العديد من المناطق الصناعية المستحدثة المستقطبة لليد العاملة. يسمح لنا هذا التنوع الجغرافي المتباين للمستجوبين من الحصول على صورة شاملة للأسرة الجزائرية مما يعطي لنتائج الدراسة أهمية أكبر.

جدول رقم (34):مدة إقامة أسر العينة في المسكن الحالي.

مدة الإقامة	التكرار	النسبة
من سنة إلى 4 سنوات	191	40,9
من 5 إلى 9 سنوات	121	25,9
من 10 إلى 14 سنة	79	16,9
بدون إجابة	76	16,3
المجموع	467	100

تبين نتائج الجدول أن مدة الإقامة في المسكن الحالي من سنة إلى أربعة سنوات هي أعلى نسبة (40.9%) يليها الإقامة لمدة خمسة إلى تسعة سنوات (25.9%) و أخيرا من عشرة سنوات و أكثر بنسبة 16.9%، تؤكد هذه النتائج فكرة أن ولاية البليدة عرفت حراك جغرافيا هاما و أن الأسر لا تعرف إستقرار في السكن.و الملاحظة التي تثير الاهتمام هي عدد الاجابات الناقصة و الذي مثل نسبة 16.3% و يفسر ذلك ببحث هذه الأسر عن المسكن فتتفادى تقديم أي معلومة قد تمنعها من الحصول عليه، و من جهة أخرى تعتبر بعض الأسر أن هذه المعلومة سرية نظرا لخصوصية بعض المهن مثل العمل في قطاع الأمن.

2- عدد الأبناء أو خصوبة الأسرة النووية:

تعتبر الخصوبة من أهم المتغيرات الديموغرافية التي لها تأثير مباشر و غير مباشر على مختلف المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و لابد من التطرق لها عند وصف الخصائص الديموغرافية لعينة البحث، و يعكس لنا تقاطع متغير عدد الأبناء مع مدة الزواج مختلف نماذج الخصوبة الموجودة في ظل الأسرة النووية.

جدول رقم (35): توزيع عدد الأبناء في كل أسرة حسب مدة الزواج في مجتمع البحث .

مدة الزواج		عدد الأطفال					المجموع
		بدون أطفال	2-1	4-3	6-5	7 و أكثر	
4-0 سنوات	التكرار	26	69	1	1	0	97
	النسبة	5.7	**15.0**	0.2	0.2	0	21.1
9-5	التكرار	5	83	28	0	0	116
	النسبة	1.1	**18.1**	6.1	0	0	25.3
14-10	التكرار	3	27	67	1	0	98
	النسبة	0.7	5.9	**14.6**	0.2	0	21.4
19-15	التكرار	3	11	52	11	0	77
	النسبة	0.7	2.4	**11.3**	2.4	0	16.8
20 و اكثر	التكرار	0	6	44	17	4	71
	النسبة	0	1.3	**9.6**	3.7	0.9	15.5
المجموع	التكرار	37	196	192	30	4	459
	النسبة	8.1	**42.7**	**41.8**	6.5	0.9	100
بدون إجابة :8 بنسبة 1.7%							

من خصائص النموذج الأسري النووية إنجاب عدد قليل من الاطفال ،و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول ،حيث أغلب أسر العينة لديها إبن أو إثنين بنسبة 42% ثم ثلاثة أو أربعة أطفال بنسبة 41.1% ، بمعنى آخر أكثر من 80% من الأسر لديها ما بين إبن واحد أو أربعة أبناء و هي نفس النسب تقريبا المسجلة على المستوى الوطني حيث قدر عدد الاطفال لكل إمراة أو كما يعرف بمؤشر الخصوبة الكلية سنة 2018 بثلاثة أطفال لكل إمرأة[1].و يوضح الجدول أنه كلما طالت مدة الزواج إرتفع عدد الابناء و لكن في حدود 4 أبناء فقط بالنسبة لمختلف دفعات الزواج الحديثة أو القديمة و يؤكد معامل الإرتباط بيرسون وجود علاقة قوية بين المتغيرين عدد الابناء و مدة الزواج و قدرت بقيمة 0.728. يرجع هذا الإنخفاض في الخصوبة لعوامل مختلفة و متعددة أهمها سياسات تنظيم الأسرة المطبقة في الجزائر والتغير الكبير الذي عرفته مكانة و دور المرأة ،بعد تعلمها و خروجها للعمل.

[1] Ons,« Demographie Algerienne 2019, N°89»,,P 6.

3- العمر عند الزواج:

يعرف سن الزواج في الجزائر تأخر لدى الجنسين و هذا لأسباب متعددة ،منها ما هو مرتبط بالصعوبات المادية من تكاليف العرس من مهر و مسكن و خصوصا توفر عمل دائم ، ومنها ما جاء نتيجة لتطور المستوى الثقافي خصوصا لدى الإناث برغبتهن في مواصلة دراستهن الجامعية و بعدها تحقيق مشروعهن المهني و إستقلالهن المادي بالحصول على مهنة، مما يؤخر سن زواجهن.

جدول رقم (36): العمر عند الزواج في عينة البحث.

الجنس / فئات سن الزواج	الزوج		الزوجة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
15-19 سنة	3	0.6	33	7.1
20-24	20	4.3	161	34.5
25-29	125	26.8	180	**38.5**
30-34	198	**42.4**	72	15.4
35-39	88	18.8	14	3.4
40 و أكثر	28	6.0	2	0.4
بدون إجابة	05	1.1	05	1.1
المجموع	467	100	467	100

يتبين من خلال الجدول أن 42.4% من أزواج العينة تم زواجهم بين سن 30 و 34 سنة، يليه الفئة 25 و 29 سنة بنسبة 26.8% ،ثم الفئة العمرية 35 إلى 39 سنة بنسبة 18.8% و تنخفض النسب و تنعدم في سن أقل من 19 سنة و أكثر من 40 سنة .أما الزوجات فتم عقد قرآنهن بين سن 25 و 29 سنة بنسبة 38.5% ،و نسبة 34.5% منهن كذلك تم زواجهن و هن في سن 20 إلى 24 سنة و نسبة 15.4% كان عمرهن بين 30 و 34 سنة ، و تبقى الحدود القصوى و الدنيا للفئات العمرية (أقل من 19 سنة و 40 سنة و أكثر) تعرف أخفض نسب زواج لدى الزوجات كذلك. قدر المتوسط الحسابي لسن الزواج للأزواج بحوالي 31 سنة أما الزوجات فقدر بقيمة 25 سنة، يعكس هذان المتوسطان مدى تأخر سن الزواج خصوصا لدى الذكور،كما يظهران الفارق الفاصل بين السن عند الزواج لدى الجنسين و المقدر بستة سنوات.

المبحث الثالث :الخصائص الإقتصادية لعينة البحث

تؤثر الوضعية الإقتصادية للأسرة على أغلب ممارستها ، فالإرتياح المادي يمكن أن يسهل تعاملات الأسرة مع أقاربها بتقديم المساعدة و تحمل مصاريف إستقبال الأقارب و تقديم الهدايا لهم ، سنكتشف فيما يلي الوضع الاقتصادي لعينة البحث من خلال العديد من المتغيرات الإقتصادية سواء للزوج أو الزوجة .

1- الوضعية المهنية للزوجين:

تضمنت إستمارة البحث العديد من الأسئلة لوصف الوضعية المعيشية للأسرة ، و عادة ما يعكس متغير مهنة الزوجين جزء كبير من الواقع الإقتصادي للأسرة، فإشتغال الزوج يدل على وجود دخل للأسرة، و في حالة عمل الزوجين قد يعكس مستوى إقتصادي أحسن...

جدول رقم (37):الوضعية المهنية للزوجين في عينة البحث.

الوضعية المهنية للزوج		الوضعية المهنية للزوجة			
		تعمل	متقاعدة	ماكثة في البيت	المجموع
عامل	العدد	256	6	150	412
	النسبة	**55.4**	1.3	**32.5**	**89.2**
متقاعد	العدد	11	1	19	31
	النسبة	2.4	0.2	4.1	6.7
بدون عمل	العدد	9	1	9	19
	النسبة	1.9	0.2	1.9	4.1
المحموع	العدد	276	8	178	462
	النسبة	**59.7**	1.7	38.5	100
بدون إجابة:5 بنسبة 1.1%					

الملاحظ من النتائج المسجلة في الجدول أن 89.2% من أزواج الأسر المبحوثة لهم عمل ،و نسبة 6.7% منهم متقاعدين و4.1% بطالين،أما الزوجات أو ربات البيوت فنسبة 59.7% منهن لها عمل تقوم به و 38.5% منهن ماكثات بالبيت و 1.7% متقاعدات . مبدئيا تعكس لنا هذه المعطيات أن أغلبية أسر العينة ميسورة الحال بإعتبار أن نسبة 55.4% من أسر مجتمع البحث لكلا الزوجين عمل يقوم به.أهم ملاحظة نشاهدها في هذا الجدول إرتفاع نسبة الزوجات العاملات

فالأسرة المعاصرة تتميز بالإضافة إلى إرتفاع مستوى تعليم الزوجة ، فحصولها على عمل أصبح ضروري و هذا ليمكنها من تحقيق مكانة متميزة في المجتمع و هذا ما تعكسه بيانات الجدول أدناه.

جدول رقم (38): المستوى التعليمي للزوجة و وضعيتها المهنية.

المستوى التعليمي		الوضعية المهنية للزوجة			المجموع
		تعمل	متقاعدة	ماكثة في البيت	
أمي	التكرار	1	0	6	7
	النسبة	0.2	0	1.3	1.5
إبتدائي	التكرار	0	0	17	17
	النسبة	0	0	3.7	3.7
متوسط	التكرار	4	0	50	54
	النسبة	0.9	0	**10.8**	11.7
ثانوي	التكرار	40	2	61	103
	النسبة	8.6	0.4	**13.2**	22.2
جامعي	التكرار	231	6	45	282
	النسبة	**49.9**	1.3	**9.7**	60.9
المجموع	التكرار	276	8	179	463
	النسبة	59.6	1.7	38.7	100
بدون إجابة:4 بنسبة 0.9%					

يبين تقاطع الجدول أن 49.9% من الزوجات هن جامعيات و يمارسن مهنة ،كما أن أغلب الزوجات ذات المستوى التعليمي المتوسط و الثانوي هن ماكثات بالبيت (10.8% و 13.2% على التوالي) و عليه الحصول على المستوى التعليمي الجامعي للزوجة يدفعها بالضرورة إلى سوق العمل و ممارسة مهنة تثمن بها مسارها الدراسي و تحقق مكانة في المجتمع تختلف عن المرأة الغير متعلمة أو التي لها مستوى تعليمي أدنى من مستواها و هذا إذا توفرت لها الظروف المساعدة و إذا لم تتوفر فتمكث في البيت حيث يبين الجدول أن نسبة الزوجات ذات المستوى التعليمي الجامعي و الماكثات في البيت قدرت بحوالي 9.7%.

2- مهنة الزوجين:

تعكس لنا المهن التي يقوم بها الزوجان المستوى الإقتصادي للأسرة، و بينت النتائج المستنبطة من قاعدة المعطيات أن نسبة الأسر التي صرحت أن كلا الزوجين يعملان هي 55% ،و المهن التي يقومان بها هي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (39):توزيع الزوجين حسب المهنة الممارسة.

مهنة الزوج	التكرار	النسبة	مهنة الزوجة	التكرار	النسبة
القطاع العسكري و الأمن	41	9.9	موظفة	84	30.4
عون وقاية أو حارس	14	3.4	التعليم	166	**60.1**
موظف أو إطار	174	**41.9**	إطار	20	7.2
التعليم	43	10.4	خياطة	1	0.4
أعمال حرة	61	14.7	بدون إجابة	5	1.8
الحرف	65	15.7	المجموع	276	100
بدون إجابة	17	4.1			
المجموع	415	100			

تظهر نتائج الجدول أن أغلب الأزواج يمارسون مهنة في فئة الموظف أو الإطار ومن المهن المذكورة في هذه المجموعة نذكر: مستشار قانوني،مسير مالي،مفتش في التجارة،محامي،رئيس مصلحة،عون تنفيذي في قطاع المحروقات،مدير بنك،طبيب،مهندس،محاسب،موظف في بنك،عامل يومي،موظف،مهندس في مركز البحث النووي...و هذا بنسبة 41.9% يليه الحرف بنسبة 15.7% ومنها البناء،ميكانيكي،الخزف،سائق أجرة، لحام، تقني في الكهرباء، تاجر، فلاح، خياط، عامل بمقهى، طباخ...ثم الأعمال الحرة بنسبة 14.7% مثل المقاول و التاجر، فقطاع التعليم بنسبة 10.4% كالأستاذ في التعليم الثانوي و المتوسط و الإبتدائي، و مفتش التعليم الإبتدائي و مستشار التوجيه و مساعد رئيسي للتربية و مقتصد رئيسي و مدير و أستاذ جامعي... ثم العمل في مهن مرتبطة بالقطاع العسكري و الأمن بنسبة 9.9% كالغطاس في الحماية المدنية، و أخيرا نسبة 3.4% لعمال الحراسة و أعوان الوقاية بالمؤسسات المختلفة .

ما يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن عينة البحث شملت العديد من عمال المهن المختلفة، ما يسمح لنا بالحصول على صورة شاملة لواقع الأسرة مهما إختلف مستواها المادي و الثقافي، و ما يلاحظ كذلك توجه الأزواج إلى العمل في مجال الحرف و الأعمال الحرة و هذا لمدخولها المرتفع مقارنة بالوظائف الحكومية ذات الأجور المحدودة و التي لا تغطى إحتياجات الأسرة .

أما بالنسبة للزوجات فتأخذ مهنة التعليم النسبة الأعلى من بين المهن و قدرت بحوالي 60% و هذا كمعلمة في الابتدائي ،أستاذة في المتوسطة أو الثانوية،أو مديرة ، مستشارة التوجيه ،مديرة روضة...، ثم العمل موظفة بنسبة 30.4% كقابلة،عون إدارة، نائبة مقتصد، مشرفة تربوية، ممرضة... في فئة إطار نجد :محامية، مهندسة ،صيدلية، مترجمة، رئيسة قسم في الجامعة، طبيبة، مهندسة كيميائية ، و هذا بنسبة 7.2% و نلاحظ عزوف الزوجات عن الحرف .

3- قطاع نشاط الزوجين:

قطاعات النشاط عموما هي ثلاث: القطاع العام أو الحكومي و القطاع الخاص أي العمل بالمؤسسات الإقتصادية سواء المتوسطة أو الصغيرة ، و العمل للحساب الشخصي أي أن المجيب هو صاحب المؤسسة أو المشروع.

جدول رقم(40):توزيع الزوجين حسب قطاع النشاط الذي يعملون له.

قطاع النشاط	الزوج		الزوجة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
القطاع العام	283	**60.1**	269	**57.6**
القطاع الخاص	91	19.5	6	1.3
الحساب الشخصي	71	15.2	8	1.7
بدون إجابة أو بدون عمل أو الماكثات في البيت	22	4.7	184	39.4
المجموع	467	100	467	100

تظهر نتائج الجدول أن نسبة الأزواج الذين يعملون لصالح القطاع العام هي 60.1%، ثم العمل عند القطاع الخاص بنسبة 19.5% و أخيرا العمل للحساب الشخصي بنسبة 15.2% ، تعكس هذه النتائج التحول الذي عرفه النظام الإقتصادي في الجزائر الذي يتوجه أكثر فأكثر إلى الإستقلالية عن القطاع العام و تشجيع الإستثمار في القطاع الخاص و المؤسسات و المشاريع المتوسطة و الصغيرة .أما عند الزوجات فيبقى العمل إما لصالح القطاع العام المسيطر على أغلب النسب و هذا بإعتبار أن مهنة التعليم و الصحة تابعة للدولة و هي المهن التي تمارسها أغلب الزوجات، والتي تتميز بالإستقرار و بضمان الراتب الشهري، أو المكوث في البيت و القيام بمختلف الواجبات الأسرية المتعددة من طبخ و تنظيف و رعاية للأطفال .

4- الدخل الشهري للزوجين:

قد يعكس الدخل المصرح به المستوى المادي للأسر عندما يكون هناك تجانس في الظروف التي تعيشها و لكن عادة ما تختلف الحاجات بإختلاف الأسر. يبين الجدول التالي توزيع الزوجين على فئات الدخل الشهري.

جدول رقم (41):مقدار الدخل الشهري للزوجين العاملين(بالدينار الجزائري).

فئات الدخل(دج)	الزوج العامل		الزوجة العاملة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 20100 دج	58	12.9	26	9.2
30000 - 20100	116	**25.7**	77	27.1
40000 - 30100	118	**26.1**	116	**40.8**
50000 - 40100	76	16.9	28	9.9
50100 دج و أكثر	83	18.4	37	13.0
المجموع	451	100	284	100

تعكس معطيات الجدول أن نسبة 50% من الأزواج دخلهم الشهري بين 20100 دج و 40000 دج يليه 18.4% منهم يفوق دخلهم 50100 دج و أخيرا 12.9% يتمثل دخلهم في الحد الأدنى للأجور أو أقل.

أما بالنسبة للزوجات فأعلى نسبة نجدها في الفئة 30100 دج إلى 40000 دج و قدرت بقيمة 40.8% ثم الفئة 20100 دج إلى 30000 دج بنسبة 27.1% ،يليها فئة الدخل 50100 دج و أكثر،و أخيرا تتقاسم فئة الحد الأدنى للأجور و فئة الدخل 40100 دج إلى 50000 دج نفس النسبة و هي 9%.

للحصول على صورة شاملة و جامعة لكل الحالات المادية للأسر دون إقصاء الزوجات الماكثات في البيت أو الازواج بدون عمل قمنا بإنشاء متغير و هو الدخل الشهري للأسرة الذي يضم دخل الزوج مضاف إليه دخل الزوجة و باقي الاحتمالات الأخرى ،و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (42):الدخل الشهري للأسرة.

فئات الدخل	التكرار	النسبة
بدون دخل	8	1.7
أقل من 20000 دج	24	5.1
من 20000 إلى 40000	129	27.6
من 40000 إلى 60000	149	**31.9**
من 60000 إلى 80000	94	20.1
80000 دج و أكثر	63	13.5
المجموع	467	100

توضح بيانات الجدول أن 31.9% من أسر العينة مدخولها الشهري الإجمالي هو ما بين 40000 و 60000 دج و هو مدخول يمكن غالبا أن يغطي الحاجات الأساسية للأسرة ،ثم نسبة 27.6% من الأسر مدخولها ما بين 20000 و 40000 دج و هو قد لا يكفي في ظل إرتفاع الأسعار من تحقيق حاجاتها المتعددة ،أما الأسر التي مدخولها الشهري يتراوح ما بين 60000 و 80000 دج فقدرت نسبتها بحوالي20.1% و هي مبالغ معتبرة قد تسمح للأسرة من العيش دون صعوبات مادية.

تلخص هذه الأرقام الوضع المادي لأغلب أسر عينة البحث و يبدو أنها ميسورة الحال نسبيا، خصوصا إذا أخذنا بعين الإعتبار و كما سبق ذكره أنه تقريبا 60% من الزوجات يعملن و بالتالي يساعدن الأزواج في نفقات و مصاريف الأسرة، ضف إلى ذلك أن 15% من الأزواج يعملون للحساب الشخصي و بالتالي مداخيلهم غير محددة .

تطرقنا في هذا الفصل إلى وصف خصائص الأسرة النووية عينة دراستنا، و هي مرحلة ضرورية من مراحل هذا البحث و من خلالها نتعرف على مختلف المتغيرات التابعة التي سنقوم بإستعمالها في إختبار فرضيات بحثنا و فيما يلي تلخيص لأهمها:

1- فارق السن بين الزوجين لا يتجاوز 4 سنوات، أما السن عند الزواج فإننا نجده في الغالب يتراوح ما بين 30 و 34 سنة لدى الذكور و بين 25 و 29 سنة عند الإناث.

2- تتفوق الزوجات في المستوى التعليمي عن الأزواج، فنجد 60% من الزوجات جامعيات مقابل 38.1% لدى الأزواج .

3- أغلب الأسر النووية تقطن في شقة بعمارة بها ثلاث غرف، أقامت فيها منذ مدة لا تتجاوز 5 سنوات ، و عدد أبنائها يتراوح في المتوسط بين 3 و 4 أبناء.

4- أغلب الأزواج لهم نشاط يقومون به، و 59.7% من الزوجات هن عاملات بالقطاع العام و بالخصوص في ميدان التعليم (60.1%).

5- عموما تتفوق الزوجات على الأزواج في مستوى الدخل و يتراوح متوسط الدخل الشهري للزوجين بين 30000 دج و 40000 دج،أما الدخل الشهري للأسرة فقدر بين 40000 دج و 60000 دج.

تعكس هذه المعلومات أن عينة بحثنا تمثل النموذج الأسري النووي "الحديث" بكل تفصيله من حيث الشكل و تظهر أن الوضع الإجتماعي للزوجة تغير بل أصبح "يتفوق" عند بعض المتغيرات على الزوج ، سنتعرف في الخطوات التالية من البحث هل تعدت الحداثة الشكل و البنية و وصلت للعلاقات؟

الفصل السادس:

واقع العلاقة القرابية في ظل الأسرة النووية

تمهيد:

فهم واقع العلاقات القرابية للأسرة النووية لا يمكن أن يكون دون معرفة "التاريخ الإجتماعي لهذه الأسرة "و هذا من خلال إكتشاف العوامل التي دفعت هذه الأسر للإستقلال في أسرة نووية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة،إضطرارية أو إرادية...،و لوصف واقع العلاقة القرابية في مجتمع بحثنا تعمقنا في دراسة مستوى تبادل كل من الزيارات و المساعدات بين الأسرة النووية و أسرة أهل الزوج بالخصوص.

المبحث الأول:عوامل تشكل الأسرة النووية

دراسة العلاقة القرابية في ظل الأسرة النووية يكون بالتعرف على عوامل تشكل هذه الأسر،سنتناول فيما يلي أهم الظروف و العوامل التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في وجود هذا النموذج الأسري في عينة دراستنا.

1- الحجم السكاني و الحيز المكاني:

يعتبر العامل الديموغرافي من أهم أسباب التي أدت إلى وجود الأسرة النووية في الجزائر، فبإرتفاع مستويات الخصوبة و بالتالي إرتفاع حجم الأسرة أدى بالضرورة إلى إنشطار الأسرة الممتدة خصوصا مع ضيق المسكن العائلي التقليدي و محدودية الغرف الموجودة به. سنختبر فيما يلي كيف كان هذا في عينة بحثنا ؟ يبين الجدول التالي خصائص مسكن أسرة الزوج.

جدول رقم (43):توزيع الأسر حسب نوع مسكن أهل الزوج و عدد غرفه.

عدد الغرف / نوع المسكن		غرفة أو غرفتين	ثلاثة غرف	أربعة غرف	خمسة غرف أو أكثر	المجموع
منزل تقليدي	التكرار	23	57	63	56	199
	النسبة	5,0	12,5	**13,8**	12,3	**43,5**
فيلا	التكرار	3	21	31	88	143
	النسبة	0,7	4,6	6,8	**19,3**	31,3
شقة في عمارة	التكرار	10	68	23	7	108
	النسبة	2,2	**14,9**	5,0	1,5	23,6
مسكن هش	التكرار	3	2	2	0	7

قصديري	النسبة	0,7	0,4	0,4	0,0	01,5
المجموع	التكرار	39	148	119	151	457
	النسبة	8,5	**32,4**	26,0	**33,0**	100
بدون إجابة		التكرار	10	النسبة	%2.1	

إن المقارنة بين هذا الجدول و الجدول نفسه الخاص بنوع مسكن و عدد غرف عينة البحث يظهر أننا أمام جيلين مختلفين تماما، فحقيقية في الجزائر نوع المسكن الذي كان سائد قديما هو المنزل التقليدي ذو الأربعة غرف عكس اليوم فالنوع الغالب هو الشقة في عمارة ،و هذا ما تؤكده معطيات الجدول فنسبة 43.5% من أسر الزوج يقيمون بمسكن تقليدي و 13.8% من هذه الأسر لها مسكن تقليدي بأربعة غرف، يليه الإقامة بفيلا بنسبة 31.3% و أغلب هذه الفيلات بها خمسة غرف و أكثر ونسبتهم 19.3%، كما يقيم 23.6% من أهل الزوج بشقة في عمارة نسبة 14.9% منها بها ثلاثة غرف .

عموما لا تعكس هذه المعطيات وجود ضيق في مسكن أهل الزوج بإعتبار أن أكثر من 59% من هذه الأسر تسكن بمنازل بها أربعة غرف أو أكثر، و أن نسبة 62.7% منهم صرحوا بأن مسكن أهل الزوج به فناء مما يزيد من إتساعه و أن 87.6% من مساكن أهل الزوج هي ملكية خاصة . يبدو أن سبب الإستقلال في أسرة نووية لم يكن لضيق مسكن أهل الزوج بل لعوامل أخرى ،ربما لحجم أسرة الزوج ؟ و هذا ما سنكتشفه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(44):توزيع أسر العينة حسب حجم أسرة أهل الزوج و عدد الغرف المسكن الذي يقيمون به.

عدد الغرف / حجم أسرة أهل الزوج		غرفة أو غرفتين	ثلاثة غرف	أربعة غرف	خمسة غرف أو أكثر	المجموع
فرد– 3 أفراد	التكرار	15	37	31	22	105
	النسبة	3,4	8,3	6,9	4,9	**23,5**
4 – 6 أفراد	التكرار	15	81	51	50	197
	النسبة	3,4	**18,1**	11,4	11,2	**44,1**
7– 9 أفراد	التكرار	4	16	24	31	75
	النسبة	0,9	3,6	5,4	6,9	16,8
10 أفراد أو أكثر	التكرار	3	8	12	47	70

	النسبة	0,7	1,8	2,7	10,5	15,7
المجموع	التكرار	37	142	118	150	447
	النسبة	8,3	31,8	26,4	**33,6**	100,0
بدون إجابة	التكرار	20	النسبة	4.3		

يظهر الجدول أنه لا يوجد ترابط بين حجم الأسرة الأم (أسرة الزوج) و عدد غرف المسكن الذي تقييم به فنجد أعلى نسبة قدرت بقيمة 18.1% وهي في فئة أسر حجمها ما بين أربعة و ستة أفراد و مسكنها به ثلاث غرف أما باقي النسب فهي ضعيفة. تؤكد هذه المعطيات أن سبب إستقلال أسر عينة البحث في أسرة نووية لم يكن لضيق المسكن و لا لكبر حجم الأسرة ، فنسبة 44.1% منهم ينتمون لأسر عدد أفرادها يتراوح ما بين أربعة إلى ستة أفراد ،و إذا أخذنا بعين الإعتبار أن أكثر من 50% لهم مسكن بأربعة غرف و أكثر، و أن المتوسط الحسابي لعدد الأفراد في أسرة الزوج قدر بحوالي 6 أفراد يتبين لنا أن أزمة الحيز المكاني و الحجم السكاني غير مطروحة . و من الملاحظات المثيرة للإهتمام في هذا الجدول هو حجم الأسر التي بها فرد إلى ثلاثة أفراد حيث قدرت بنسبة 23.5%، وهي نسبة معتبرة تعكس التوجه للإختصار في بنية الأسرة و في حجمها، وهي من خصائص النموذج الأسري النووي الحديث، ففي ظل هذا النموذج يرغب الأفراد في الحصول على غرفة منفردة في المسكن تحقق لهم الاستقلالية حتى داخل المسكن العائلي.

2- الوضع الاقتصادي للأسرة:

بعدما أن توصلنا أنه لم يكن العامل الديموغرافي و لا الحيز المكاني سبب مباشر أو غير مباشر للإستقلالية في أسرة نووية ،سنختبر فيما يلي علاقة الظروف الإقتصادية بقرار الإستقلال عن أسرة الزوج .

جدول رقم (45):المستوى المعيشي للأسرة و الإقامة مع أسرة الزوج.

المستوى المعيشي للأسرة		الإقامة مع أسرة الزوج		المجموع
		الأسرة أقامت	الأسرة لم تقم	
ضعيف	التكرار	34	17	51
	النسبة	***66.7**	33.3	11.0
متوسط	التكرار	150	94	244
	النسبة	61.5	38.5	**52.7**
حسن	التكرار	74	69	143

	النسبة	51.7	**48.3**	30.9
جيد	التكرار	18	7	25
	النسبة	**72.0**	28.0	5.4
المجموع	التكرار	276	187	463
	النسبة	**59.6**	40.4	100
بدون إجابة		04	%0.9	
*تم التنسيب إنطلاقا من مجموع كل مستوى معيشي للأسرة				

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 59.6% من حجم العينة تمثل أسر أقامت مع أهل الزوج لمدة قبل الاستقلال في منزل خاص بها، و 40.4% أسر لم تقيم بتاتا مع أهل الزوج و هي نسبة جد هامة تدفعنا للتساؤول و البحث عن الأسباب التي تجعل المتزوجين لا يرغبون في الإقامة مع الأسرة الأم و لو لمدة قصيرة .عبر 52.7% من أسر العينة أن وضعهم الإقتصادي متوسط الحال ،و نسبة 30.9% يرون أنهم في وضعية إقتصادية حسنة،أما نسبة 11% يشتكون من سوء الوضعية المعيشية و يصرحون أنها ضعيفة، أدنى نسبة قدرت بحوالي 5% و هي الأسر التي تقر أن وضعيتها المعيشية جيدة ،و بالتالي تؤكد هذه المعطيات ما توصلنا إليه سابقا و هو أن أغلب أسر العينة ميسورة الحال .

تقاطع المتغيرين يظهر أن أغلب الأسر أقامت مع أسرة الزوج مهما أختلف مستواها المعيشي، خصوصا الأسر ذات المستوى المعيشي الجيد حيث سجلت أعلى نسبة 72% ،أما بالنسبة للمستوى المعيشي الضعيف و المتوسط فقدرت نسبتهما على التوالي بنسبة 66.7% و 61.5%، أما الأسر ذات المستوى المعيشي الحسن فنجد النسبة متقاربة جدا بين الذين أقاموا و الذين لم يقيموا و قدرت على التوالي بالقيمتين 51.7% و 48.3%.

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أنه لازال للعامل الاقتصادي أهمية في إتخاذ الأسرة قرار الإستقلال في أسرة نووية ،فنجد أنه إذا كان الوضع المادي للأسرة جيد فهذا يعتبر سبب لبقائها مع أهل الزوج و قد يكون للمساعدة المادية التي تقدمها لهم ، أما إذا كان المستوى المعيشي ضعيف فعادة ما يكون هو سبب الإقامة مع أهل الزوج للحاجة للمساعدة و في نفس الوقت يكون هو السبب الذي يدفع الأسرة للإستقلال نظرا لما يفرزه الوضع المعيشي من مشاكل و نفس الملاحظة بالنسبة للمستوى المعيشي المتوسط فقد سجل نفس النتائج،أما إذا كانت الوضعية الإقتصادية للأسرة حسنة

فنجد أن قرار الاستقلالية كان مباشر بعد عقد القرآن وبأعلى نسبة مقارنتا مع باقي المستويات و هذا لما يفرزه الوضع المادي الحسن من حرية و إستقلالية في إتخاذ قرار الإنتقال للعيش في أسرة مستقلة.

3- تغير دور و مكانة المرأة :

يعتبر تغير مكانة و دور المرأة في الجزائر من أهم أسباب التغير الإجتماعي و في نفس الوقت هو نتيجة للتغير الذي مس جميع جوانب الحياة سواء الإقتصادية الثقافية الديموغرافية و الإجتماعية ،و يعتبر تعليم المرأة و خروجها للعمل من بين أهم المتغيرات التي تعكس لنا دور مكانة المرأة في إتخاذ قرار الإستقلالية في أسرة نووية.

جدول رقم (46):المستوى التعليمي للزوجة و الإقامة مع أسرة الزوج.

المستوى التعليمي للزوجة		الإقامة مع أسرة الزوج		المجموع
		الأسرة أقامت	الأسرة لم تقم	
أمي	التكرار	6	1	7
	النسبة	**85.7**	14.3	100
إبتدائي	التكرار	13	4	17
	النسبة	76.5	23.5	100
متوسط	التكرار	38	18	56
	النسبة	67.9	32.1	100
ثانوي	التكرار	67	37	104
	النسبة	64.4	35.6	100
جامعي	التكرار	154	129	283
	النسبة	54.4	**45.6**	100
المجموع	التكرار	278	189	467
	النسبة	59.5	40.5	100

أفرز تعليم المرأة تحولات شملت العديدة من جوانب الحياة و أوجد لها مكانة و دور تختلف عما كانت عليه سابقا، و هذا نتيجة وعيها بحقوقها و واجباتها و إكتسابها سلوكات تتميز بالمسؤولية و الحرية، فنلاحظ من خلال الجدول و بوضوح كيف أنه كلما إرتفاع المستوى التعليمي للزوجة أرتفعت نسبة الأسر التي لم تقم مع أهل الزوج، و بالعكس كلما إنخفض المستوى التعليمي للزوجة أرتفعت

نسبة الأسر التي أقامت لمدة مع أهل الزوج ،فنجد أعلى نسبة عند الأميات بقيمة 85.7% يليه المستوى الإبتدائي بنسبة 76.5% ثم المستوى المتوسط و الثانوي بنسب متقاربة قدرت على التوالي بقيمة 67.9% و 64.4% و أخفض نسبة عند الجامعيات بنسبة 54.4%.من جهة أخرى نلاحظ أن قرار عدم الإقامة تماما مع أسرة الزوج كان بنسبة أكبر عند الزوجات الجامعيات و قدر بنسبة 45.6% يليه و بنسب متساوية تقريبا عند صاحبات المستوى الثانوي و المتوسط على التوالي 35.6% و 32.1% ،ثم الزوجات صاحبات المستوى الإبتدائي بنسبة 23.5% و أخفض نسبة نجدها عند النسوة الأميات و قدرت بنسبة 14.3%.

تؤكد هذه البيانات أن تعليم المرأة في الجزائر إنعكس جليا على مكانتها في المجتمع، فالزوجة المتعلمة تشارك في أهم القرارات الخاصة بالأسرة ، و هذا لما يفرزه تعلمها من مكانة و نفوذ و حرية و سلوكات تختلف عن غيرها من النسوة، و بالأخص إذا كانت عاملة و مساهمة في ميزانية الأسرة ، كل هذا يؤدي إلى إجبارية الإنتقال في أسرة مستقلة مباشرة بعد الزواج أو بعد مدة من الزواج و هذا لصعوبات التكيف وتقبل نمط الحياة التقليدية التي تتميز بالسيطرة و أحادية القرارات و الرأي لكبير العائلة (أب الزوج ،الحماة،الأخ الاكبر...) في حين نمط حياة المرأة المتعلمة يتميز بالحرية و الديمقراطية و الإستقلالية في إتخاذ القرارت. يمكننا مما سبق إعتبار متغير المستوى التعليمي للزوجة عامل من بين أهم العوامل المتحكمة في إنتقال الأسرة للعيش في أسرة نووية.

فيما يلي سنختبر دور عمل الزوجة في قرار الإستقلال في أسرة نووية، فعادة ما تخرج المرأة للعمل إذا كانت ذات مستوى تعليمي عالي و هذا لتثمين مسارها الدراسي، أما النسوة ذات المستويات التعليمية الأخرى و الأميات فخروجهن للعمل يكون إضطراري و نتيجة للصعوبات المادية التي يواجهونها .

جدول رقم (47):الوضعية المهنية للزوجة و الإقامة مع أسرة الزوج.

الوضعية المهنية للزوجة		الإقامة مع أسرة الزوج		المجموع
		الأسرة أقامت	الأسرة لم تقم	
تعمل	التكرار	142	134	276
	النسبة	51.4	**48.6**	100
ماكثة بالبيت	التكرار	128	51	179

	النسبة	**71.5**	28.5	100
المجموع	التكرار	274	185	455
	النسبة	59.3	40.7	100
بدون إجابة:التكرار 04 النسبة 0.9%والمتقاعدات: التكرار 08 النسبة1.71%				

على غرار المستوى التعليمي نلاحظ وجود علاقة إرتباط بين عمل الزوجة و الإقامة مع أهل الزوج ، فنجد أن أغلب الزوجات الماكثات بالبيت أقمنا مع أهل الزوج و بنسبة 71.5%، أما لدى العاملات فسجلت نسبة 51.4%، و عن عدم الإقامة تماما مع أهل الزوج فنجد أعلى نسبة عند الزوجات العاملات بنسبة 48.6% و أدنى نسبة سجلت عند الماكثات بالبيت بنسبة 28.5%. و يؤكد وجود العلاقة قيمة كاي تربيع المتحصل عليها وهي 18.369 بمستوى معنوية قدره 0.000 أي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 و بتالي هناك علاقة بين المتغيرين و بدلالة إحصائية.

لقد أعطى الإستقلال المادي للمرأة بخروجها للعمل مكانة مختلفة في المجتمع مقارنة بالمرأة الماكثة في البيت، و أصبح دورها واضح في تسيير شوؤنها الخاصة و شؤون أسرتها مثلها مثل الرجل أو الزوج، فنمط حياة المرأة المتزوجة العاملة و الغائبة عن المنزل خلال ساعات عملها ألغى فكرة عيشها في أسرة ممتدة، و زاد الراتب الشهري الذي تتقاضاه من حدة الظاهرة لِما أعطاها من نفوذ و إستقلالية في إتخاذ القرارات خصوصا في ظل الأزمات الإقتصادية المتعاقبة على المجتمع الجزائري، و لكن ورغم كل هذه التحولات لازال بعض النسوة العاملات يقمن مع أهل الزوج لمدة نتيجة لعوامل ظرفية مختلفة كأزمة السكن أو لإنخفاض المستوى المعيشي، حاجة الوالدين للمساعدة...و عندما تزول هذه الظروف سرعان ما تستقل في أسرة منفردة.

4- عوامل أخرى ساهمت في بروز الأسرة النووية:

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر سنتعرض فيما يلي إلى عاملين ،الأول مرتبط بتغير سلوكات الأجيال عبر الزمن و العامل الثاني تبريرات الأسر عن أسباب و دوافع إستقلالهم في أسرة نووية. يمثل الجدول التالي توزيع الأسر حسب مدة الزواج و الإقامة مع أسرة الزوج.

جدول رقم(48):الإقامة مع أسرة الزوج حسب دفعات الزواج.

مدة الزواج		الإقامة مع أسرة الزوج		المجموع
		الأسرة أقامت	الأسرة لم تقم	
0-4 سنوات	التكرار	45	56	101
	النسبة	**44.6**	**55.4**	100

5-9 سنوات	التكرار	57	59	116
	النسبة	49.1	50.9	100
10-14 سنة	التكرار	66	33	99
	النسبة	66.7	33.3	100
15-19 سنة	التكرار	58	19	77
	النسبة	**75.3**	24.7	100
20 سنة و أكثر	التكرار	50	21	71
	النسبة	70.4	**29.6**	100
المجموع	التكرار	276	188	464
	النسبة	59.5	40.5	100
بدون إجابة: التكرار 03 النسبة 0.6%				

تمثل مدة الزواج أو دفعات الزواج صورة لجيل من المتزوجين يعيشون معا الأحداث و الظروف المختلفة منذ تاريخ تأسيس أسرهم و عقد زواجهم ، و عادة ما يكون تأثرهم بهذه الأحداث متجانس و متشابه ،وهذا ما تعكسه نسب الجدول حيث نلاحظ أنه كلما طالت مدة الزواج بين مختلف دفعات الزواج ارتفعت نسب الأسر التي أقامت مع أسرة الزوج و انخفضت نسب الأسر التي لم تقم معهم و العكس صحيح بالنسبة لعدم الإقامة، فنجد أن أعلى نسبة لمدة إقامة مع أسرة الزوج هي دفعة 15-19 سنة بنسبة 70.4% و أدنها سجلت عند الأسر حديثي الزواج 0-4 سنوات بنسبة 44.6% ،و العكس صحيح مع عدم الإقامة مع أهل الزوج فأعلى نسبة نجدها عند الأسر حديثي الزواج دفعة 0-4 سنوات بقيمة 55.4% و أدنها عند دفعة 20 سنة و أكثر بنسبة 29.6%.

تؤكد هذه النتائج أن هناك عوامل أخرى مؤثرة على قرار العيش في أسرة نووية بالإضافة إلى ما تطرقنا إليه سابقا، و نحن هنا أمام عامل التغير الإجتماعي الذي يحدث عبر الأجيال المختلفة، و الذي تظهره دفعات الزواج بدقة و تصور لنا سرعته عبر الأجيال المختلفة .فالعصرنة و الحداثة التي يعرفه العالم بأسره و على غراره الجزائر حتما تؤثر على سلوكات المجتمعات مهما إختلفت، فالزوجين الذين تزوجا منذ عشرين سنة يختلفون كل الإختلاف عن الذين تزوجوا حديثا و سيبقى الإختلاف قائما بقاء وجود الإنسان.

أما عن الدوافع الإجرائية التي دفعت مجتمع البحث للإستقلال في أسرة نووية يختصرها الجدول التالي:

جدول رقم (49): دوافع الإستقلال عن أسرة الزوج.

دوافع الإستقلال عن أسرة الزوج	التكرار	النسبة
التقرب من مكان العمل	94	**17.57**
ضيق مسكن أهل الزوج	160	**29.90**
عمل الزوجة	37	6.92
مشاكل مع أهل الزوج	56	10.47
الرغبة في الإستقلالية	159	**29.72**
مشاكل مادية	16	2.99
آخر	13	2.43
المجموع	*535	100
*المجموع فاق حجم العينة كون السؤال يقبل أكثر من إجابة.		

كان الغرض من طرح هذا السؤال هو التعرف على العامل المشترك بين أغلب الأسر و إكتشاف عوامل لا تظهر لنا، فحتما تختلف دوافع الإستقلال بإختلاف الأسر، فكانت الإجابات كما يلي: تبرر الأسر إستقلالها عن أسرة الزوج و في المرتبة الأولى لسببين أساسيين هما ضيق مسكن أهل الزوج أو للرغبة في الإستقلالية و هذا بنسبة تقارب 29% للعاملين، يليه للتقرب من مكان العمل بنسبة 17.57% ، ثم بسبب المشاكل مع أهل الزوج بنسبة 10.47%، و كان عمل الزوجة هو السبب بنسبة 6.92% بالنسبة للأسر التي بها الزوجة تعمل، و أخيرا لسبب المشاكل المادية و عوامل أخرى بنسبة إجمالية قدرت بحوالي 5%.

تلخص هذه المعطيات الأسباب المباشرة لتأسيس أسرة نووية في مجتمع بحثنا، و لكن تبقى هذه الإجابات نسبية بإعتبار أنه رغم توفر الظروف للإقامة مع عائلة الزوج عند أغلبية الأسر نجد أنهم صرحوا أن ضيق مسكن أهل الزوج من بين أهم دوافع الإستقلال، يمكن تفسير هذا بإختلاف مفهوم المساحة أو الحيز المكاني الضروري لعيش الأسرة، فحاليا تسعى العائلة الحديثة لأن يكون من الواجب توفير لكل طفل غرفة خاصة به أو غرفة خاصة بالأبناء الذكور و أخرى للإناث وهذا لتحقيق الإستقلالية بين أفراد العائلة الواحدة ،هذه الإستقلالية التي كانت ثاني أهم العوامل التي دفعت الأسر المستجوبة لتأسيس أسرة نووية و التي ترى أنها أمر ضروري جدا و ترغب في ممارستها عند إتخاذ قرارتها وفي تسيير ميزانيتها و طريقة تربية أبنائها و حتى في طريقة أكلها و لبسها عكس النموذج التقليدي الذي كان قائما على التبعية لكبير العائلة و للجماعة وكذا للعادات و التقاليد و على تطبيق القيم المشتركة.

بالنسبة للدافع الثالث و هو التقرب من مكان العمل ،حقيقة عرفت ولاية البليدة على غرار أغلب المدن الكبرى في الجزائر هجرة داخلية و خارجية نتيجة وجود مناطق صناعية متعددة جلبت اليد العاملة ،حيث قديما كان رب الأسرة في الجزائر يهاجر لوحده عندما يكون عمله بعيد عن مكان إقامته الأصلي و لكن الآن أصبح من الممكن إحضار عائلته و الإقامة بالقرب من مكان عمله و هذا لتوفر كل الظروف لإستقبالهم ، و بالتالي إنشاء أسرة بعيدا عن أسرة الزوج.

إن من بين المشاكل التي تحدث مع أهل الزوج تلك المشاكل المعروفة بين الزوجة و الحماة أو بين الزوجة و أحد أفراد عائلة الزوج و كثيرة هي حالات الطلاق التي كانت تقع بسببها و لحماية و إنقاذ الأسرة يأتي الإنفصال عن أهل الزوج كحل لها.

تعتبر المشاكل المادية خصوصا تلك المرتبطة بكيفية تسيير ميزانية الأسرة الممتدة و تحمل الأعباء و المصاريف لقضاء حاجاته المتزايدة و المتعددة، كما أفرزت عملية تقسيم و توزيع الميراث على أفراد العائلة مشاكل و نزاعات أنتهت أغلبها بالوقوف في المحاكم ،مما أدى إلى الإنفصال عن أهل الزوج.

في الأخير تبين لنا أن عوامل أو أسباب تشكل أو تأسيس أسرة نووية لم تبقى نفسها كما كانت في الماضي إضطرارية و قهرية و ضرورية نظر لضيق المسكن أو لسبب مكان عمل الزوج أو لصعوبات مادية...بل أصبح الإستقلال في مسكن منفرد بعيد عن الأسرة الأم خصوصا من أجل تحقيق **رغبة الإستقلالية في العيش** و هي من خصائص النموذج الأسري النووي الحديث .

المبحث الثاني :تبادل الزيارات و المساعدات في ظل الأسرة النووية

تعتبر زيارة الأقارب و تقديم المساعدة لهم من بين أهم المؤشرات الدالة على قوة أو ضعف العلاقة القرابية ،فهي تجسيد للإهتمام و برهان على الإحترام و التقدير المتبادل بين الأسرة الأم و الأسرة الفرعية ،كما هي فرصة لمعرفة مدى الحاجة إلى بعضهم للتعاون و التضامن و تبادل المنافع المادية و المعنوية،أم أن الأمر وصل بينهم إلى الإستغناء عن بعضهم البعض لما وفرته الحياة الحديثة من بدائل. سنتناول في هذا المبحث واقع و خصائص كل من الزيارات و المساعدات المتبادلة بين الأسرة و أسرة الزوج خصوصا ، و بهدف المقارنة سنتطرق كذلك إلى واقع و خصائص زيارة الأسرة لأسرة أهل الزوجة .

1- واقع تبادل الزيارات مع أهل الزوج :

المتعارف عليه في العرف و العادات و التقاليد و وفقا للشريعة الإسلامية على الأبناء أن يبادرو بل من واجبهم زيارة الوالدين دون مناسبة و هذا تقديرا و إحتراما لهما. سنكتشف فيما يلي كيف هي ممارسات مجتمع البحث فيما يخص الزيارة لأهل الزوج.

1- 1- أولوية زيارة أهل الزوج :

تعتبر زيارة الأقارب شكل من أشكال الإتصال و التواصل، كما هي آلية من آليات التضامن و التكافل الإجتماعي، و بها و من خلالها يتم التفاعل الأسري. سنتطرق فيما يلي إلى ترتيب الأسرة للأقارب حسب أولويتهم عند الزيارة .إن من أهم النتائج المستخلصة من الجدول أدناه هو ترتيب الأسرة لأقاربها حسب الأولوية و جاءت كما يلي:

المرتبة الأولى: أب و أم الزوج 89.11 نقطة

المرتبة الثانية: أب و أم الزوجة 82.08 نقطة

المرتبة الثالثة: إخوة الزوج 59.64 نقطة

المرتبة الرابعة: إخوة الزوجة 54.08 نقطة

المرتبة الخامسة: أعمام أخوال الزوج 39.50 نقطة

المرتبة السادسة: أعمام أخوال الزوجة 34.61 نقطة

المرتبة السابعة: أبناء عم الزوج 20.61 نقطة

المرتبة الثامنة: أبناء عم الزوجة 13.19 نقطة

جدول رقم (50):ترتيب الأقارب حسب الأولوية عند الزيارة.

الرتبة / الأقارب		1	2	3	4	5	6	7	8	بدون إجابة	المجموع	الترتيب حسب النقاط	
أب أم الزوج	ك	315	73	21	7	2	1	0	5	43	467	89.11	**1**
	%	**67.5**	15.6	4.5	1.5	0.4	0.2	0	1.1	9.2	100		
أب وأم الزوجة	ك	128	247	21	11	4	0	2	1	53	467	82.08	**2**
	%	27.4	**52.9**	4.5	2.4	0.9	0	0.4	0.2	11.3	100		
إخوة الزوج	ك	14	60	187	73	18	14	4	6	91	467	59.64	**3**
	%	3.0	12.8	**40.0**	15.6	3.9	3.0	0.9	1.3	19.5	100		
إخوة الزوجة	ك	16	34	97	169	18	18	11	6	98	467	54.08	**4**
	%	3.4	7.3	20.8	**36.2**	3.9	3.9	2.4	1.3	21.0	100		
أعمام أخوال الزوج	ك	5	13	33	53	153	57	15	15	123	467	39.5	**5**
	%	1.1	2.8	7.1	11.3	**32.8**	12.2	3.2	3.2	26.3	100		
أعمام أخوال الزوجة	ك	2	8	27	31	92	137	34	10	126	467	34.61	**6**
	%	0.1	1.7	5.88	6.6	19.7	**29.3**	7.3	21	26.98	100		
أبناء عم الزوج	ك	1	2	8	19	21	52	145	47	171	467	20.61	**7**
	%	0.4	0.4	1.7	4.1	4.5	11.1	31.0	10.1	**36.6**	100		
أبناء عم الزوجة	ك	1	0	0	7	13	31	65	157	193	467	13.19	**8**
	%	0.2	0	0	1.5	2.8	6.6	13.9	**33.6**	41.3	100		

تم حساب النقاط المعتمدة في الترتيب بترجيح تكرارات الرتب بقيمة الرتبة من 8 إلى 1 كما يلي: [تكرار الرتبة الأولى×8 + تكرار الرتبة الثانية ×7 + تكرار الرتبة الثالثة ×6....+تكرارالرتبة الأولى×1]/مجموع المعاملات 36.

ما يلاحظ كذلك أن الأسر التي عبرت على أن أسرة الزوج ليست أولوية بمرتبة أولى عند الزيارة قدرت بنسبة 32.5% و هي نسبة هامة تعكس نوعية العلاقة الموجودة بين الأسرتين ، كما تظهر النتائج أن نسبة زيارة الأسرة للأقارب تتناقص كلما أبتعدنا عن العائلة الأصلية حيث انطلق الجدول بأعلى نسبة و هي 67.5% و هذا عند زيارة أب و أم الزوج ،و أخفض نسبة كانت عند زيارة أعمام و أخوال الزوجة بنسبة 29.3%. أما عند المقارنة بين أسرة أهل الزوج و أسرة أهل الزوجة نجد أن أغلب النسب تكون لصالح زيارة عائلة الزوج سنحاول فيما يلي إكتشاف و وصف الواقع الحقيقي لزيارة أهل الزوج خصوصا.

1- 2- تبادل الزيارات مع أسرة أهل الزوج :

فيما يلي سنتطرق إلى واقع تبادل الزيارات بين الأسرة المبحوثة مع أسرة الزوج و هذا من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (51):تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة أهل الزوج.

مجيء أهل الزوج / زيارة الأسرة لأهل الزوج	يزور أهل الزوج الأسرة		لا يزور أهل الزوج الأسرة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تزور الأسرة أهل الزوج	378	**80.9**	65	13.9	446	**94.9**
لا تزور الأسرة أهل الزوج	12	2.6	12	**2.6**	24	5.1
المجموع	390	**83.5**	77	**16.5**	467	100

تبين معطيات الجدول أن أغلب الأسر تتبادل الزيارة مع أسرة الزوج و بنسب هامة حيث قدرت نسبة زيارة الأسرة لأهل الزوج بقيمة 94.9% ، أما زيارة أهل الزوج لها فكانت بنسبة 83.5% ، كما صرح 16.5% من الأسر أن أهل الزوج لا يأتون لزيارتهم. تقاطع المتغيرين يظهر أن هناك إرتباط بينهما ،و أن الأسرة هي من تبادر للزيارة حيث نجد 13.9% منها تقدم زيارة لأهل الزوج في حين أهل الزوج لا يزوروها ، قدر إختبار كاي تربيع بقيمة20.365 أما مستوى الدلالة المعنوية فكانت 0.000 أي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، و بالتالي هناك علاقة و ذات دلالة إحصائية بين زيارة الأسرة لأهل الزوج و زيارة أهل الزوج لها، يعني هذا أنه في الغالب الأسرتين تتعاملان بالمثل إذا وصلونا نصلهم و إذا قطعونا نقاطعهم.

1-3- أوقات تبادل الزيارات بين الأسرتين:

سابقا كانت الزيارة للأهل و خصوصا لمنزل الوالدين منتظمة،فهو المكان الذي يتم التحدث فيه دون التزامات و بعيدا عن الضغوطات و المؤثرات الخارجية،يبين الجدول التالي أوقات زيارة أسرة البحث لأسرة الزوج و أوقات زيارة أسرة الزوج لها.

جدول رقم (52):أوقات تبادل الزيارة بين الأسرة و أهل الزوج.

أوقات الزيارة	زيارة الأسرة لأهل الزوج		زيارة أهل الزوج للأسرة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كل يوم	58	12.4	30	6.4
كل أسبوع	133	**28.5**	50	10.7
كل شهر	62	13.3	85	**18.2**
في العطل	90	**19.3**	99	**21.2**
في المناسبات	96	**20.6**	141	**30.2**

لا يزورهم	28	6.0	62	13.3
المجموع	467	100	467	100

يبين الجدول أن 28.5% من أسر العينة تزور أسرة الزوج كل أسبوع و 20.6% يزورها في المناسبات و 19.3% تكون زيارتهم في العطل.أما زيارة أسرة الزوج للأسرة فنسبة 30.2% في المناسبات و 21.2% في العطل و 18.2% كل شهر.الملاحظ لدى الأسرتين أن أغلب زيارتهما تكون في العطل و مناسباتية 39.9% لدى أسرة البحث و51.4% عند أسرة الزوج و يدل هذا على قلة الزيارات من الطرفين حيث يعكس إنتظام الزيارات شكل العلاقة القرابية " الزيارات المنتظمة تعمل على تقوية الوشائج القرابية و تمتينها،بينما الزيارات المتقطعة لمدة طويلة تؤدي إلى إضعاف الروابط القرابية و جعلها هشة، فكثرة الزيارات تدل على إهتمام أعضاء الشبكة القرابية ببعضهم البعض و عدم نسيانهم"[1].

1-4- مدة الإقامة عند زيارة للأسرتين:

تعكس مدة الإقامة عند الزيارة ،الصورة الحقيقة لواقع الزيارة القرابية، و في الغالب كلما طالت المدة دل ذلك على التجانس و التناسق و التفاهم و متانة العلاقة بين الأسرتين و العكس صحيح .بين الجدول التالي مدة الإقامة عند زيارة الأسرة لأسرة الزوج و عند زيارة أهل الزوج للأسرة .

جدول رقم (53): مدة الإقامة عند زيارة للأسرتين.

مدة الزيارة	زيارة الأسرة لأهل الزوج		زيارة أهل الزوج للأسرة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ساعات	266	**57.0**	239	**51.2**
المبيت يوم	95	**20.3**	106	**22.7**
يومين أو ثلاث	73	15.5	56	12.0
أكثر من أسبوع	22	4.7	11	2.4
لا يزورهم	11	2.4	55	11.8
المجموع	467	100	467	100

توضح أرقام الجدول أن أغلب أسر عينة البحث عندما تزور أسرة أهل الزوج لا تطيل عندهم بل تبقى لساعات معدودة أو المبيت ليوم واحد فقط و هذا بنسبة 77.3% ،و نفس النتائج بالنسبة

[1]درواش رابح،« العائلة الجزائرية و آليات تكيفها مع التغير الإجتماعي»، رسالة دكتوراه دولة ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2005 ،ص 365.

لعائلة الزوج فعندما تقدم زيارة للأسرة إقامتها تكون لساعات و لا تتجاوز اليوم الواحد و هذا بنسبة 73.9%.تعكس هذه النتائج مدى سطحية العلاقة القرابية خصوصا إذا قارنها بالماضي القريب أين كانت الأسرتين تقيمين معا أو متجاورتين ، يمكن تفسير ذلك بضيق وقت الأسرة النووية و انشغالاتها المتعددة و ارتباطاتها خصوصا مع توقيت نظام العمل اليومي من الثامنة صباحا إلى الرابعة مساء و الذي لا يسمح لها بتكرار الزيارات و يجبرها على تقليص وقت الزيارة كذلك.

1-5- المناسبات التي تحرص الأسرة على حضورها عند أهل الزوج:

بعد أن تعرفنا على تكرار الزيارات و مدتها ،سنتطرق فيما يلي إلى أهم المناسبات التي تحرص الأسرة على حضورها و هي زاوية أخرى من الصورة العامة لواقع الزيارات الاسرية في ظل الأسرة النووية و التي قد تساعدنا من التقرب أكثر من حقيقتها و وصف واقعها .

جدول رقم(54):المناسبات التي تحرص الأسرة على حضورها.

المناسبات	التكرار	النسبة من حجم العينة المجيبة 467 أسرة*	النسبة من مجموع الاجابات
حفل زواج	383	82.0	12.76
ختان	290	62.1	9.66
مولود جديد	321	68.7	10.69
عيد الفطر	412	**88.2**	**13.72**
عيد الأضحى	389	83.2	12.96
الأول من محرم	123	26.3	4.1
عاشوراء	137	29.3	4.56
المولد النبوي الشريف	166	35.5	5.53
المرض	383	82.0	12.76
الوفاة	389	**85.2**	**13.26**
مجموع الإجابات*	3002	-	100
المجموع فاق حجم العينة كون السؤال يقبل أكثر من إجابة			

المتعارف عليه في المجتمع الجزائري و كغيره من المجتمعات العربية المسلمة أن هناك نوعين من المناسبات التي تتبادل فيها العائلات الزيارة ، مناسبات دينية و تكون بدون دعوة و حسب إرادة الفرد(عيد الفطر،عيد الأضحى...) و مناسبات إجتماعية عادة ما تكون بدعوة (حفل زواج،مولود جديد،ختان...). تبين معطيات الجدول أن عيد الفطر هو أول مناسبة تحرص الأسر حضورها عند

أهل الزوج و هذا بنسبة 88.2% يليها عند حدوث وفاة أحد أفراد الأسرة و بنسبة 85.2% ثم الاحتفال بعيد الأضحى و بنسبة 83.2% و المرتبة الرابعة يتقاسمها حدثا زواج أو مرض أحد أفراد عائلة الزوج و بنسبة 82% و تحتل مناسبة المولود الجديد المرتبة الخامسة بنسبة 68.7% ،أما باقي المناسبات فتقاسمت نسب تتراوح بين 26 %و 35% و هي الإحتفال باليوم الأول من السنة الهجرية و عاشوراء و المولد النبوي الشريف.ما نستخلصه من هذه النسب أن الإتجاه العام للأسر يسير نحو الإستجابة للزيارات بالمناسبات الإجتماعية التي إذا لم تحضرها الأسرة تلقى التأنيب(حفل زواج ،ختان ،مولود جديد،مرض،وفاة) و التي عادة ما تكون بدعوة أكثر منه من الزيارات بالمناسبات الدينية (عيد الفطر،عيد الاضحى ،الأول من محرم،عاشوراء،المولد النبوي) فنجد نسبة 59.13% مقابل 40.83%،حيث عدا العيدين(الفطر و الأضحى) تفضل الأسر الإحتفال بباقي الأعياد الدينية بعيدا عن أسرة أهل الزوج رغم أنها عطل مدفوعة الأجر، و هو تغير واضح تعرفه الزيارات الأسرية و يعكس شدة إتجاه الأسرة النووية إلى الإستقلال و الإنعزال حتى عند الإحتفال في المناسبات .

1-6- محتوى المواضيع المتطرق إليها عند زيارة أهل الزوج:

كان منزل الأسرة الأم فيما ماضي المكان الذي يتم فيه التشاور و حل المشاكل و إستشارة الوالدين بالإضافة إلى الترفيه و الترويح عن النفس، و لكن يبدو أن الوضع قد تغير نتيجة العديد من التغيرات التي حدثت على مستوى بنية الأسرة و على وظائفها خصوصا مع إنتشار بدائل ترفيهية حديثة.

جدول رقم (55):المواضيع المتناولة عند زيارة الأسرة لأهل الزوج.

المواضيع المتطرق لها	التكرار	النسبة من مجموع الاجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 467 أسرة
حديث عام	365	58.68	77.94
المشاكل و الأحوال العائلية	150	24.12	32.12
التشاور و الاخذ بأراء الأقارب	107	17.20	22.91
مجموع الإجابات	622	100	-

يظهر الجدول أن أغلب المواضيع المتطرق إليها عند زيارة منزل أهل الزوج يكون حديثا عام كالذي يتحدثون فيها مع عامة الناس و في المرتبة الثانية التطرق إلى المشاكل و الأحوال العائلية بنسبة 24.12%،و أخيرا تكون الزيارة فرصة للتشاور و الأخذ بأراء الوالدين في المواضيع التي تحتاج الأسرة مساعدة نظرا لخبرتهم في الحياة .كما تبين النسب المحسوبة من حجم العينة المجيبة حجم الظاهرة فنجد أن نسبة 77.94 % من حجم العينة يكون حديثهم عام فلا يشاركون الأسرة الأم في حل

مشاكلهم و الإستشارة في مختلف الأزمات التي تمر بها الأسرة ونسبة 32.12% و 22.91% من يقوم بذلك فقط، فبهذه السلوكات تفقد الأسرة الأم أهم وظائفها كتنمية الضمير الجمعي و تقوية الإنتماء والضبط الإجتماعي و بالتالي فقدان أهم المعايير و القيم النبيلة التي تعجز أي مؤسسة تلقينها للأبناء، كما يدل هذا على وجود قطيعة بين الجيلين و أنه لم تعد الأسرة الأم مرجعا للأسرة الفرعية في شؤون الحياة بعد الإنفصال، بل تعتمد الأسرة النووية على نفسها وقد تستعين على مصادر أخرى في تسيير شؤونها كجماعة الأصدقاء و الجيران و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

1-7- ترتيب زيارة الاقارب مع الجيران و الأصدقاء:

لمعرفة مكانة زيارة الأقارب أمام الجيران و الأصدقاء، طلبنا من أفراد العينة ترتيبهم حسب الأكثر زيارة ،و كانت الإجابات كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (56):رتبة زيارة الأقارب مع الجيران و الأصدقاء.

الرتبة / الزيارة		الرتبة الأولى	الرتبة الثانية	الرتبة الثالثة	بدون إجابة	المجموع
زيارة الجيران	التكرار	38	140	151	138	467
	النسبة	8.1	**30.0**	32.3	29.6	100
زيارة الأصدقاء	التكرار	37	144	161	125	467
	النسبة	7.9	**30.8**	**34.5**	26.8	100
زيارة الأقارب	التكرار	353	44	70	0	467
	النسبة	**75.6**	9.4	15.0	0	100

يبين الجدول ترتيب زيارة الأسرة بالنسبة للجماعات الأولية المتمثلة في الجيران و الأصدقاء مقارنة بالأقارب ، فعبر 75.6% من أسر البحث أن زيارة الأقارب هي في المرتبة الأولى يليها و في المرتبة الثانية كل من زيارة الجيران و زيارة الأصدقاء بنفس النسبة 30.0%، و فصلت المرتبة الثالثة للأصدقاء بنسبة 34.5%.أهم ملاحظة في هذا الجدول هو أنه نسبة ما يقارب 15% من أسر العينة يزورون الأصدقاء أو الجيران في المرتبة الأولى قبل الأقارب ، كما نلاحظ تساوي مكانة زيارة الأصدقاء لزيارة الجيران في حين كانت للجيران في السابق مكانة هامة و لكن يبدو أن جماعة الأصدقاء تتجه إلى تعويضها ، و هذا من خصائص المجتمعات العصرية أين تعوض جماعة الرفاق الجيران و في بعض الأحيان الأقارب .هذه الجماعة هي عادة زملاء العمل أو النادي الرياضي أو أشخاص آخرين يكون الإتصال بهم في ظل مؤسسات مهنية أو إجتماعية أو دينية و التعامل معهم

يكون لتبادل المصلحة فهو نوع من التضامن العضوي الذي لا يكون له تبعات في حالة إنهاء العلاقة على أي كان الفرد أو المجتمع.

1-8- الإتصال الهاتفي عوض الزيارة:

يعرف العالم تطورا تكنولوجيا كبيرا ،خصوصا فيما يخص وسائل الإتصال فبعد أن كان الهاتف ثابت أصبح متنقلا و ناقلا ليس للصوت فقط و إنما الصورة و الحدث مباشرة ،و حتما بعد إنتشار الهاتف النقال البسيط أصبح الهاتف الذكي أكثر إنتشار و إستعمالا في كل الميادين المهنية و الدراسية و... سنحاول فيما يلي التعرف على مدى إستخدام الهاتف للتواصل مع الأقارب و بالخصوص عائلة الزوج.

جدول رقم(57):الوسائل التي تستعملها الأسرة للإتصال بأهل الزوج.

الوسيلة المستعملة للإتصال	التكرار	النسبة من عدد الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 467 أسرة
الإتصال الهاتفي	271	**41.25**	**58.03**
إستعمال الأنترنت	44	6.70	9.42
زيارة بيتهم	342	**52.05**	**73.23**
مجموع الإجابات	657	100	-

يبين الجدول أن الزيارة هي أول وسيلة تستعملها الأسرة للإتصال بأسرة الزوج و ذلك، يليه الإتصال بالهاتف ،ثم إستعمال شبكة الانترنت . أما نسبة الأسر التي تعتمد على الزيارة للإتصال بأسرة الزوج فمثلت 73.23% أي الأغلبية و نسبة 58.03% من الأسر تتصل بالهاتف وهي نسبة معتبرة ،ونسبة 9.42% من أسر العينة تستعمل الأنترنت.تعكس لنا هذه الأرقام أن الزيارة لازالت أهم وسيلة للإتصال بأسرة الزوج ،كما نلاحظ بداية تعويض الأسرة للزيارة بالإستعانة بالإتصال الهاتفي أو بإستعمال الأنترنت، وهذا بإعتبارهما وسيلتين جد ميسرتين من حيث الوقت فخمسة دقائق تكفي للسؤال عن أحوال الأسرة عوض نصف يوم أو يوم كامل في حالة الزيارة ،و كذا من حيث التكلفة خصوصا إذا كانت المسافة بين إقامة الأسرتين كبيرة فالزيارة تسلزم وسيلة نقل و هدية قد تكلف الأسرة مصاريف يمكن تفاديها بمكالمة هاتفية أو حتى رسالة نصية .أما عن المواضيع المتناولة عند الإتصال الهاتفي بأسرة الزوج فكانت الإجابات كما يلي:

جدول رقم (58):المواضيع المتناولة بين الأسرتين عند الإتصال الهاتفي.

مواضيع المتناولة عند الإتصال	التكرار	النسبة من عدد الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 467 أسرة
السؤال عن أحوالهم	332	**63.85**	**71.09**
طلب المساعدة	15	2.88	3.21
الإستشارة	43	8.27	9.21
تقديم المساعدة	101	**19.42**	**21.62**
تمضية الوقت	29	5.58	6.20
مجموع الإجابات	520	100	-

أول موضوع تتناوله الأسرة عند الإتصال الهاتفي بأسرة الزوج هو السؤال عن أحوالها ثم و لغرض تقديم المساعدة لها ، فالإتصال للإستشارة وأخيرا لتمضية الوقت أو طلبا للمساعدة .أما عن توزيع أسر مجتمع البحث حسب موضوع الإتصال فنجد أن نسبة 71.09% من يتصلون بغية الإطمئنان و السؤال على أحوال أهل الزوج و هذا أمر طبيعي و 21.02% فقط من عينة البحث تتصل لتقديم المساعدة ونسبة 9.21% لطلب الإستشارة.من خلال ما سبق يتبين لنا أن الأسرة تستعمل الإتصال الهاتفي في الغالب من أجل السؤال عن أحوال أسرة الزوج و هذا أمر عادي،و لكن نلاحظ أن الأمر يتوقف هنا فلا تطلب الاسرة مساعدات أو إستشارات من الأسرة الأم ،و يؤكد هذا ما توصلنا إليه سابق بإعتبار أن الأسرة تعتمد في قضاء حاجاتها على أشخاص أو مؤسسات من خارج الأسرة الأم ،أما تقديم المساعدة للأسرة الزوج فنجد ذلك نادرا رغم أنه و من المفروض أنهم في حاجة إلى المساعدة نظرا لعامل السن، يعكس كل هذا مدى شكلية و سطحية العلاقة الموجودة بين الأسرتين.

1-9- طبيعة التواصل بين الأسرتين:

إن أي سلوك يصدر من الفرد أو الجماعة كالأسرة ،يعبر بطريقة أو أخرى على قيم و مباديء تؤمن بها و تتبنها و تسعى إلى تحقيقها بشكل إرادي أو غير إرادي، ففي سؤال عن الغاية وراء زيارة الأسرة لأهل الزوج كان ترتيب الإجابات المقترحة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (59):رتب أهداف من زيارة الأسرة لأهل الزوج.

الهدف من الزيارة / الرتبة		1	2	3	4	5	6	بدون إجابة	المجموع	الترتيب حسب النقاط	
المحافظة على العادات و التقاليد	ك	104	64	73	67	56	20	83	467	74.7	3
	%	22.2	13.7	15.6	14.3	**12.0**	4.3	17.8	100		
المحافظة على تماسك العائلة	ك	132	134	61	42	15	7	76	467	89	2
	%	28.3	**28.7**	13.1	9.0	3.2	1.4	16.3	100		
تعريف الأبناء بأقاربهم	ك	67	88	112	62	32	16	90	467	74.0	4
	%	14.3	18.8	**24.0**	13.3	6.9	3.4	19.3	100		
المساعدة في أوقات الشدة	ك	21	17	53	98	130	29	119	467	47.9	5
	%	4.5	3.6	11.3	**21.0**	27.8	6.2	25.5	100		
واجب ديني	ك	206	48	38	46	46	14	69	467	89.1	1
	%	**44.1**	10.3	8.1	9.9	9.9	3.0	14.8	100		
الترويح عن النفس	ك	14	10	14	20	48	235	126	467	27.6	6
	%	3.0	2.1	3.0	4.3	10.1	**50.31**	27.0	100		

تم حساب النقاط المعتمدة في الترتيب بترجيح تكرارات الرتب بقيمة الرتبة من 6 إلى 1 كما يلي: [تكرار الرتبة الأولى×6 + تكرار الرتبة الثانية ×5 + تكرار الرتبة الثالثة ×4....+تكرارالرتبة الأولى×1]/مجموع المعاملات 21.

جاءت نتائج ترتيب الإختيارات المقترحة كما يلي:

المرتبة الأولى: واجب ديني 89.1 نقطة

المرتبة الثانية:المحافظة على تماسك العائلة 89 نقطة

المرتبة الثالثة: المحافظة على العادات و التقاليد 74.4 نقطة

المرتبة الرابعة: تعريف الأبناء بأقاربهم 74.0 نقطة

المرتبة الخامسة: المساعدة في أوقات الشدة 47.9 نقطة

المرتبة السادسة: الترويح عن النفس 27.6 نقطة

يعكس هذا الترتيب مدى وعي الأسرة و إدراكها بالواقع الحقيقي للعلاقة الموجودة بين الأسرتين و بأنها ليست على ما يرام ،و لذلك تسعى من خلال الزيارات إلى تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية

التي تجعل من صلة الأقارب و خصوصا الوالدين من الأعمال المقدسة ثم للحفاظ على تماسك العائلة الذي يبدو أنه مهدد في ظل مختلف التغيرات الحديثة ،وتبقى موجودة فكرة أن زيارة أسرة الزوج هي من عادات و تقاليد المجتمع الجزائري التي يجب المحافظة عليها و هي بقايا الثقافة التقليدية التي تعتبر التماسك العائلي و زيارة الأقارب من القيم الأساسية لبقاء الأسرة والتي لا يجب التخلي عنها ثم و بنفس الرتبة تقريبا تسعى الأسرة من خلال زيارتها إلى تعريف الأبناء بأقاربهم نظرا لقلة فرص الإحتكاك و الإلتقاء بهم، و.يليه غاية الأسر من زيارة أهل الزوج و نظرا لتعدد الأدوار و كثرت الإنشغالات تكون عند الضرورة أو الحاجة وهذا لمساعدتهم في أوقات الشدة كالمرض أو الوفاة ...و هذا من مميزات الأسرة الجزائرية التي تعرف بالتضامن و التآزر خصوصا أوقات الأزمة. و اعتبر الترويح عن النفس أخر سبب يمكن أن يدفع الأسرة لزيارة أهل الزوج بعد أن كانت في الزمن القريب هي المكان الوحيد الذي يلجأ إليه لنسيان ضغوط الحياة و الترويح عن النفس و هذا نظرا لوجود بدائل عوضت الأسرة الأم، كمراكز التسلية و الترفيه و المساحات الكبرى و وسائل التواصل الإجتماعي .

إن وعي الأسرة بواقع العلاقة القرابية إتضح أكثر عندما طرحنا سؤالا على الأسر جاء فيه هل تعتقدون أن الزيارات بين أسرتكم و أهل الزوج قليلة؟ و كانت الإجابات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (60): رأي الأسرة في مستوى تكرار زياراتها لأهل الزوج.

الإجابات	التكرار	النسبة
الزيارات قليلة	213	45.6
الزيارات كافية	244	52.2
بدون إجابة	10	2.2
المجموع	467	100

صرح 52.2% من الأسر أن زيارتها لأسرة الزوج كافية في حين عبر 45.6% منهم أن زيارتها للأسرة الأم قليلة و هي نسبة جد هامة تعترف أن الزيارات للأسرة الأم ليست كما يجب أن تكون أو كما كانت سابقا و كان تبريرها عن ذلك بالإجابات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(61):مبررات قلة زيارات الأسرة لأسرة أهل الزوج .

الأسباب	التكرار	النسبة من عدد الاجابات	النسبة من العينة المجيبة و حجمها 201 أسرة
ضيق مسكنهم	46	11.70	22.88
بعد المسافة بينكم	55	14.00	27.36

وجود خلاف بينكم	24	6.1	11.94
تجنب المشاكل	73	18.58	36.31
عدم وجود سيارة	42	10.69	20.89
عمل الزوجة	58	14.76	28.85
ضيق الوقت	95	**24.17**	**47.26**
بدون إجابة**	12	5.63	-
مجموع الإجابات*	393	100	-
*السؤال متعدد الإجابات **المجيبين بنعم هناك قلة الزيارات عددهم :213 أسرة (أنظر الجدول السابق).			

تبين نتائج الجدول أن أول سبب يمنع الأسرة من زيارة أسرة أهل الزوج هو ضيق الوقت ،أما السبب الثاني فهو لتجنب المشاكل التي تقع بين الأسرتين،أما المرتبة الثالثة فيتقاسمها عمل الزوجة و بعد المسافة بين الأسرتين،وكانت المرتبة الرابعة لسبب ضيق مسكنهم ،و احتل تبرير عدم الزيارة لسبب عدم وجود سيارة المرتبة الخامسة ،و أخيرا لوجود خلاف بين الأسرتين يمنعها من زيارتهم.

صرح حوالي 48.25% من الأسر أنها تقلل من عدد الزيارات لتتفادى المشاكل التي قد تحدث بين الأسرتين عند كثرة الإحتكاك بهم أو لوجود خلاف مع أهل الزوج ،و هو أسلوب حياة الأسرة النووية الحديثة التي تتميز بالعزلة و الفردية و البحث عن الإستقلالية لضمان إستمرارية العلاقة، و بنفس النسبة من الأسر منعها بعد المسافة بين الأسرتين و عدم إمتلاك السيارة من زيارة أهل الزوج وهذا من نتائج الحراك الجغرافي الذي عرفه المجتمع الجزائري مؤخرا و الذي شتت أفراد العائلة ، أما عن نسبة الأسر التي عبرت عن أن ضيق الوقت هو الذي يمنعهم زيارة أهل الزوج فكانت 47.26% و هذا نتيجة لتعدد مهام الأسرة و الفردية عند أدائها ،وكانت نسبة28.85 % هي الأسر التي بها زوجة عاملة و صرحت أن عمل الزوجة هو الذي يمنعها من الزيارة و هذا لضيق وقتها ،كما عبرت 22.88% من الأسر أن ضيق مسكن أهل الزوج هو الذي يمنعها من الزيارة و هنا يبدو تأثير أزمة السكن من جهة و من جهة أخرى نوعية المساكن الموجودة حاليا المتمثلة في الشقة ذات الثلاثة أو أربعة غرف والتي قد لا تتسع حتى للعائلة التي تقيم بها.تعكس كل هذه الإجابات مدى موضوعية الأسرة في الإجابة على الأسئلة و كذا وعيها بالعوامل التي أدت إلى قلة الزيارات مع أسرة أهل الزوج فهي إجابات قريبة جدا من الواقع المعاش و كذا من نتائج الدراسة المتوصل إليها.

2- واقع تبادل الزيارات مع أهل الزوجة:

بعدما تطرقنا إلى واقع العلاقة القرابية للأسرة مع أهل الزوج، نتناول فيما يلي إلى أهم خصائص علاقة الأسرة مع أهل الزوجة و هذا بهدف المقارنة من جهة و للحصول على الصورة الكاملة للعلاقة القرابية للأسرة من جهة أخرى.

2-1- تبادل الزيارات مع أهل الزوجة:

توصلنا من خلال النتائج السابقة أن الأسرة تعتبر زيارة أهل الزوجة في المرتبة الثانية من حيث الأولوية مقارنة مع زيارة أسرة أهل الزوج، سنحاول فيما يلي إختبار مدى دقة و موضوعية إجابات الأسر عن ذلك.

جدول رقم (62):تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة الزوجة.

مجيء أهل الزوج / زيارة الأسرة لأهل الزوج	يزور أهل الزوجة الأسرة		لا يزور أهل الزوجة الأسرة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تزور الأسرة أهل الزوجة	390	**89.0**	29	6.6	419	**95.7**
لا تزور الأسرة أهل الزوجة	10	2.3	9	2.1	19	4.3
المجموع	400	**91.3**	38	8.7	438	100
بدون إجابة: التكرار 29 النسبة 6.2%						

إن المقارنة بين هذا الجدول و نفس الجدول برقم (50) والخاص بتبادل الزيارات مع أهل الزوج يبن أن تبادل الزيارات يتجه مع أهل الزوجة أكثر منه مع أهل الزوج، فنجد أن نسبة الأسر التي تزور و تستقبل الأسرة أي تبادل الزيارة بين الأسرتين 89.0% مع أهل الزوجة و 80.9% مع أهل الزوج ،أما نسبة زيارة أهل الزوجة للأسرة تفوق نسبة زيارة أهل الزوج للأسرة 91.3% و83.5% على التوالي ، و تؤكد قيمة إختبار كاي مربع هذه الملاحظات ،حيث نجد أنها أكبر من قيمة كاي مربع المحسوبة عند إختبار العلاقة مع أهل الزوج 37.530 مقابل 20.365 ،و يدل هذا على مدى قوة العلاقة بين المتغيرين و قدر مستوى الدلالة معنوية بقيمة 0.000 أي أصغر من مستوى المعنوية الذي قيمتها 0.05 و بالتالي هناك علاقة و ذات دلالة إحصائية بين زيارة الأسرة لأهل الزوجة و زيارة أهل الزوجة للأسرة، و هو توجه جديد للأسرة لم يكن بهذا الوضوح في السابق و يرجع لمختلف التغيرات التي طرأت على البناء الأسري و خصوصا فيما يتعلق بتغير مكانة و دور المرأة في المجتمع و كذا تغير مركز الزوج في الأسرة من حيث رئاسته و سلطته.

2-2- أوقات تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة أهل الزوجة:

يبين الجدول أدناه أن وتيرة زيارة الأسرة لأهل الزوجة هي إلى حد كبير منتظمة مقارنة مع زيارة أهل الزوج حيث نجد نسبة 71.3% من الأسر تزور أهل الزوجة أسبوعيا أو شهريا أو عند العطل، أما عند زيارة الأسرة لأهل الزوج فقدرت هذه النسبة بحوالي 61.1% (أنظر الجدول أوقات تبادل الزيارات مع اهل الزوج رقم(51)). أما زيارة أهل الزوجة عند المناسبات و التي قدرت بنسبة 11.1% فإذا قارنها بزيارة الأسرة لأهل الزوج فنجدها بنسبة 20.6% ، و هنا يتضح بدقة كيف أن زيارة الأسرة لأهل الزوج تتجه أن تكون زيارة مناسباتية أكثر منه زيارة مودة و مساعدة فالأسرة هنا تحرص على أن تكون حاضرة في المناسبات أكثر منه في الأيام العادية من السنة. بالنسبة لزيارة أهل الزوجة للأسرة فنجد أن نسبة 34.5% من الأسر صرحوا أنها تكون في المناسبات و نفس النسب تقريبا عند زيارة أهل الزوج للأسرة بل هناك تطابق كبير بين كل باقي النسب. الملاحظ في هذا الجدول كذلك نسبة عدم الإجابة على هذا السؤال فهي نسبة معتبرة قدرت 9% ،و تعكس عدم رغبة الأسر في التصريح عن توجهها لتكرار الزيارة لأهل الزوجة أكثر منه لأهل الزوج بإعتبار أن المتعارف عليه في عادات و تقاليد المجتمع الجزائري أن أولوية الزيارة هي لأهل الزوج أكثر منه لأهل الزوجة .

جدول رقم (63): أوقات تبادل الزيارة بين الأسرة و أسرة أهل الزوجة.

أوقات الزيارة	زيارة الأسرة لأهل الزوجة		زيارة أهل الزوجة للأسرة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كل يوم	38	8.1	19	4.1
كل أسبوع	128	**27.4**	46	9.9
كل شهر	103	22.1	101	21.6
في العطل	102	21.8	94	20.1
في المناسبات	52	11.1	161	**34.5**
بدون إجابة	44	9.4	46	9.9
المجموع	467	100	467	100

2-3- مدة الإقامة عند الزيارة:

يبين الجدول التالي المدة الزمنية التي تقضيها أسرة الزوجة عند زيارتها للأسرة و نشير هنا أن إلى عدم وجود متغير مدة زيارة الأسرة لأهل الزوجة فقد سقط السؤال من الإستمارة سهو.

جدول رقم (64):المدة الزمنية المقضية عند زيارة أهل الزوجة للأسرة.

مدة الزيارة	زيارة أهل الزوجة للأسرة	
	التكرار	النسبة
ساعات	221	**47.32**
المبيت يوم	123	26.33
يومين أو ثلاث	67	14.34
أكثر من أسبوع	7	1.5
بدون إجابة	49	10.5
المجموع	467	100

يظهر الجدول أن نسبة 47.32% من عينة البحث تزورهم أسرة الزوجة و تدوم مدة زيارتها لهم ساعات أما و عند المقارنة مع زيارة أهل الزوج للأسرة (أنظر الجدول رقم (53)) فنجد مدة الزيارة ساعات قدرت بنسبة 51.2% ، و عند المبيت من يوم إلى ثلاثة أيام فنجد أن نسبة الأسر التي تبيت عندها أسرة الزوجة لهذه المدة قدرت بحوالي 40.67% و بنسبة 34.7% عندما يبيت أهل الزوج عند نفس المدة المذكورة،و عليه يتبين لنا من خلال هذه المقارنة أن مدة زيارة أسرة الزوجة للأسرة تفوق مدة زيارة أهل الزوج لها و هو ما يؤكد النتائج المتوصل إليه في الجدولين السابقين و ما ينفي إجابة الأسر عند سؤالها عن ترتيب أولوية زيارتها، أين كانت إجابتها أن أولوية زيارتها القرابية هي لأهل الزوج بالدرجة الاولى بل تؤكد الإجابات الأخرى أن أسرة الزوجة هي من تستقبلها و تزورها لمدة أطول .

2-4- تفضيلات الأسرة بين أسرة الزوج أو أسرة الزوجة

للتعمق أكثر في البحث عن التوجه العام للأسرة للتعامل مع أهل الزوجة أو مع أهل الزوج يوضح الجدول التالي إجابات الأسر حول مدى إرتباط أبنائها لأعمامهم أو لأخوالهم و كانت الإجابات كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (65): مقارنة مدى إرتباط الأبناء بالأخوال أو الأعمام.

إرتباط الأبناء	التكرار	النسبة
أخوالهم	182	**38.98**
أعمامهم	54	11.56
الأخوال و الاعمام معا	198	**42.40**

بدون إجابة	33	7.06
المجموع	467	100

عبر 42.39% من الأسر أن الأبناء يرتبطون مع أخوالهم و أعمامهم معا أي دون تمييز بينهما،أما نسبة 38.97% يميلون لأخوالهم أكثر من أعمامهم و يأتي إرتباط الابناء بالأعمام بأدنى نسبة و قدرها 11.56% تفسر بعض الدراسات هذا "بإختفاء حساسية العم إتجاه أبناء أخيه وراء إحساسه بالمسئولية تجاههم بإعتبارهم يحملون نفس لقب العائلة، لذا يحمل نصيبا من مسئولية تربيتهم فيعاملهم بنوع من التشدد و القساوة الذي يؤدي إلى نفور أبناء أخيه منه و ربما تتأثر الام بهذه المعاملة و تفسرها على أنها تحريض من الحماة أو العمة" ،كما تلعب الأم دورا أساسيا في توجيه علاقات أبنائها مع الأقارب لذا تجدهم أكثر ميلا و محبة للخال و الخالة . وعن تفضيلات الأسرة فيما يخص الإقتراب أو الإبتعاد من أسرة الزوج و الزوجة يظهر الجدول النتائج كما التالية:

جدول رقم(66): تفضيلات الأسرة حول الإقامة بالقرب أو بعيد من أسرة الزوج و أسرة الزوجة .

التفضيلات	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 467
الإقتراب من أهل الزوج	158	27.43	33.8
الإبتعاد عن أهل الزوج	169	**29.34**	**36.2**
الإقتراب من أهل الزوجة	156	27.60	**34.0**
الإبتعاد عن أهل الزوجة	90	16.62	19.3
مجموع الإجابات	576	100	-

تعكس نتائج الجدول أن أول تفضيلات الأسرة هو الإبتعاد عن أهل الزوج، ثم الإقتراب من الأسرتين (أهل الزوج و أهل الزوجة) و ثالث تفضيلات الأسرة هو الإبتعاد عن أهل الزوجة.أما و بالنسبة لحجم عينة البحث فنجد أن 36.2% من الأسر تفضل الإبتعاد عن أسرة أهل الزوج في المقابل قدرت نسبة الرغبة في الإبتعاد عن أهل الزوجة 19.3%. بالنسبة لرغبة الأسرة للإقتراب من الأسرتين فهي نفسها و قدرت بحوالي 34%. يتضح أكثر من هذا الجدول أن الأسرة تتجه إلى الإبتعاد عن أسرة أهل الزوج و الإقتراب أكثر من أسرة أهل الزوجة.

أما عن تبرير هذه لإختيارات جاء في إجابات الأسر التي تفضل الإقتراب من أهل الزوج أنها: « لتكون العلاقة جيدة » و كذلك « لتسهيل التواصل و الزيارات » و من المبررات نجد منها ما هو راجع إلى أنه "واجب ديني" وهو من باب « صلة الرحم» و تعتبر بعض الأسر أن الإقتراب من أهل الزوج من التقاليد و الأعراف فكانت إجابتها: « حسب الأعراف أهل الزوج أقرب إلى الأبناء »،أما

تبريرات الأسر عن إختيار الإبتعاد عن أهل الزوج فكانت من بين إجاباتها:« لتكون العلاقة جيدة » و « لتجنب المشاكل » و« حفاظ عن العلاقة» و بحثا عن الإستقلالية «أريد الإستقلالية» و هذا لسبب «التدخل في الامور الشخصية»، « رغم قربنا لهم لا نلتقي كثيرا » و هي من بين أهم « السلوكات التي تطبع العلاقات القرابية في المجتمع الجزائري و هو سلوك التجنب، فالتجنب في العلاقة بين الأصهار يرجع إلى الرغبة في الحفاظ على مسافة الإحترام التي بينهما و عدم إفساد العلاقة إذ كلما زادت المخالطة زاد إحتمال التوتر و الخلاف و الصراع ،و قد يكون التجنب جزئيا أو كليا»[1]، أما عن الإقتراب من أهل الزوجة فنجد أن أغلب المبررات عاطفية و إنسانية فنجد لسبب « كبر سن أم الزوجة» و أن « أهل الزوجة يقدمون المساعدة و الدعم» و كذلك «ظروف العمل» و « ليتربى الأبناء بين العائلتين» و أن « البعد صعب للطرفين» و « حب فيهم» كما جاء في الإجابات أنه « رغم قربنا لهم لا نلتقي كثيرا» ،أما مبررات تفضيل الإبتعاد عن أهل الزوجة فكانت « لتجنب المشاكل » و « حفاظ على العلاقة و لتكون العلاقة جيدة » و «التدخل في الأمور الشخصية » .حيث يؤمن الكثير من الرجال بضرورة عدم مخالطة أصهاره مخالطة عميقة و عليه أن يبقى العلاقة سطحية قدر المستطاع خوفا من فسادها، لذا فهناك من الأزواج من لا يدخل بيت حماته إلا أيام عيد الفطر و عيد الأضحى و لوقفة قصيرة و هذا ما يشبه سلوك التفادي و التجنب الذي نلاحظه في المجتمعات البدائية .[2]

3- تبادل المساعدات :

إذا كانت الزيارة دليل على وجود روابط تجمع الأسرتين فإن تبادل المساعدات بينهما هو تأكيد و تجسيد على قوة العلاقة القرابية ،خصوصا عند وقوع أزمات و مشكلات مادية أو معنوية للأسرة. سنتطرق فيما يلي إلى واقع تبادل المساعدات في مجتمع البحث ، ففي سؤال عن وقوع الأسرة في مشكلات مادية ،جاءت الإجابات كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (67): وقوع الأسرة في مشكلات مادية .

وقوع الأسرة في مشكلات مادية	التكرار	النسبة
تقع الأسرة في مشكلات مادية	295	**63.2**
لا تقع الاسرة في مشكلات مادية	163	34.9
المجموع	458	98.1
بدون إجابة	9	1.9

[1] ناصر قاسمي، مرجع سابق، ص23.

[2] المرجع السابق، ص54.

أجاب 63.2% من العينة أنها تقع في مشكلات مادية و هذا نظرا أن الجزائر عرفت خلال العقود الأخيرة أزمات مختلفة (أمنية،سياسية،مالية...) أدت إلى تدهور الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و الذي إنعكس بالخصوص على الأسرة و الوضعية المادية لها ،حيث تدهورت القدرة الشرائية و هذا في ظل زيادة تنوع الحاجات الإستهلاكية فما كان يبدو كماليا أصبح ضروريا لا يمكن التنازل عنه.أما المناسبات التي تحتاج فيها هذه الأسر المساعدة ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (68):مناسبات وقوع الأسرة في مشكلات مادية.

مناسبة وقوع مشكلات مادية	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من العينة المجيبة 309
في أغلب الأوقات	97	20.33	31.39
الدخول المدرسي	64	13.42	20.71
المرض و الأزمات الصحية	126	**26.40**	**40.77**
المناسبات و المواسيم الإجتماعية	113	23.68	36.56
مصاريف الترفيه و العطل	52	10.90	16.83
ديون بناء مسكن أو كراءه	17	3.56	5.50
تصليح السيارة	8	1.71	2.58
مجموع الإجابات	477	100	-
غير معنيين بالإجابة	158	33.8	-

تعتبر الأزمة الصحية و المرض المناسبة الأولى (40.77%) التي تقع فيها الأسرة في مشكلات مادية، و هذا في ظل إرتفاع فاتورة الدواء و محدودية الخدمات الصحية العمومية مع إرتفاع ثمن الخدمة الصحية عند اللجوء إلى المؤسسات الخاصة،أما المناسبة الثانية (36.56%) فهي المناسبات و المواسيم الإجتماعية كالأعياد الدينية ففي عيد الفطر تحتاج الأسرة موارد مالية لشراء ملابس و حلويات العيد أو الأضحية في عيد الأضحى و التي قد يتجاوز ثمنها قيمة الدخل الشهري للعامل مما قد يدفع الأسرة إلى الإستدانة أو الشراء بالتقسيط ،أما المناسبات الإجتماعية كحفلات الزواج التي تحتاج فيها الأسرة لهدية و التي قد تكون جد مكلفة إذا كان المتزوج من أقارب الزوج أو الزوجة ،كما عبرت العينة أنها في أزمة مادية في أغلب الوقت(31.39%) و هنا يكون ضعف مستوى دخل الأسرة السبب الرئيسي في ذلك،أما رابع مناسبة لوقوع الأسرة في مشكلات مادية هي الدخول المدرسي(20.71%) الذي يفرض على الأسرة إقتناء الأدوات و الكتب المدرسية و مستلزمات أخرى ،و ما يثير للإهتمام من المناسبات التي تقع فيها الأسرة في ضائقة مالية هي العطل و مصاريف الترفيه (16.83%)و يعكس هذا مدى التحول الذي عرفته حاجات الأسرة و التي كانت في

الزمن القريب من الكماليات و من غير الضروري على الأسرة الخروج للتنزه بمصاريف،و تمثلت باقي المناسبات في مصاريف بناء أو كراء مسكن أو مصاريف تصليح السيارة.

و للتعرف عن وجود من يساعد الأسرة وقت الحاجة جاءت الإجابات كما يلي:

الجدول رقم (69):وجود المساعدة وقت حاجة الأسرة.

وجود المساعدة وقت الحاجة	التكرار	النسبة
تجد الأسرة المساعدة	422	**90.4**
لا تجد الأسرة من يساعدها	36	7.7
المجموع	458	98.1
بدون إجابة	9	1.9

تبين نتائج الجدول أن أغلب أسر العينة تجد من يساعدها وقت الحاجة و هذا بنسبة 90.4% في حين نجد أن تقريبا 9% من الأسر لا تجد من يساعدها،تعكس هذه النسب أن هناك تكافل بين الأفراد فالمساعدة وقت الحاجة هي أسمى صفات التضامن و التأزر، و لكن السؤال الذي يطرح هنا ما هو المصدر الأساسي لهذه المساعدات؟ فجاءت إجابات الأسر على هذا السؤال كما يلي.

جدول رقم (70):مصدر المساعدات التي تتلقاها الأسرة.

مصدر المساعدات	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 421
أهل الزوج	182	24.80	43.24
أهل الزوجة	300	**40.87**	**71.26**
الأصدقاء	179	24.39	42.51
الجيران	73	9.94	17.33
المجموع	734	100	-
لا يستقبلون مساعدات	46	9.85	-

يوضح الجدول أن من بين الجماعات الأولية التي تعتبر أول مصادر المساعدة التي تتحصل عليها الأسرة وقت الحاجة هو أهل الزوجة، يليه و بنفس النسبة أهل الزوج و الاصدقاء في المرتبة الثانية ،و ثالث مصدر تتلقى منه الأسرة المساعدة هو الجيران . من جهة أخرى يبدو أن أغلب الأسر تعتمد على"أهل الزوجة" في مواجهة مشكلاتها حيث قدرت نسبتها 71.26% و هي ظاهرة و توجه جديدين في الأسرة الجزائرية ،أفرزها و بالأخص تغير دور و مكانة المرأة في المجتمع فإستقلالها المادي بعد خروجها للعمل فرض نمط حياة مكيف وفق إحتياجاتها الخاصة،و الذي لا يتحقق إلا بمشاركة أهلها و الإعتماد عليهم عند الحاجة للمساعدة و الدعم خصوصا وقت الأزمات، ففي ظل

غياب الزوج أو غيابها هي عن البيت للعمل تفضل الإستعانة بأفراد عائلتها لقضاء حاجاتها فالإعتماد على أهل الزوج لا يوفر لها الراحة و الإستقلالية التي تسعى إليها ،أما أهل الزوج فتقهقر دورهم إلى مستوى الأصدقاء (43% و 42% على التوالي) فجماعة الأصدقاء التي يختارها الفرد بنفسه تبعا لمفضلاته و قيمه الخاصة يمكنها معالجة الأمور التي تتضمن تذبذبا مستمرا بصورة أفضل[1] ، و هذا لخبرتها و تقارب وجهات النظر مع بعضهم البعض و لكونها علاقة أولية لا تلزم الكثير من الإلتزامات و الشروط في تعاملتها و كذا عند فضها مقارنة مع العلاقة القرابية ،و نفس الملاحظة بالنسبة للجيران فنجد أن هناك تغير كبير في أسلوب تعامل الجيران مع بعضهم البعض خصوصا عند الحاجة إلى المساعدة فنسبة 17% فقط من الأسر من يتلقون المساعدة من الجيران في حين كان الجار في "المجتمع الجزائري بمكانة قد تفوق مكانة الأخ البعيد سكنيا حيث يظهر هذا التضامن بين الجيران في الأفراح و الأقراح ليس فقط في الحضور و المشاركة و لكن يتجاوز ذلك إلى إعارة مختلف الوسائل التي يحتاجها بما فيه البيت و كم فرد استطاع حل مشاكله و تجاوز أزماته بفضل مساهمة جيرانه"[2]، و يمكن إرجاع هذا التحول لتأثير المحيط و البيئة الحضرية و التي تعرف بإرتفاع عدد المساكن الجوارية مما يحد من حجم علاقة الجوار وتصبح بذلك العلاقة سطحية، كما لإنشغال الزوجين بالعمل دور في ذلك فغيابهما عن البيت طول اليوم يحد من زمن التواصل و عدد اللقاءات مع الجيران .

3-1 تبادل المساعدات مع أهل الزوج:

إن إختيارنا التركيز على دراسة العلاقة مع أهل الزوج دون باقي العلاقات ،جاء إلتزاما لتحديد موضوع بحثنا و المتمثل في دراسة علاقة الأسرة مع أهل الزوج و التي تعتبر بالدرجة الأولى محرار قياس قوة العلاقة القرابية.يوضح الجدول التالي واقع تبادل المساعدات بين الأسرة و أسرة أهل الزوج.

جدول رقم (71):تبادل المساعدات بين الأسرة و أهل الزوج.

أهل الزوج للأسرة / الأسرة لأهل الزوج		يقدم أهل الزوج المساعدة	لا يقدم أهل الزوج المساعدة	المجموع
تقدم الأسرة المساعدة	التكرار	255	134	389
	النسبة	**54.6**	27.8	**83.3**
لا تقدم الأسرة المساعدة	التكرار	33	45	78
	النسبة	7.1	9.6	16.7
المجموع	التكرار	288	179	467
	النسبة	**61.7**	38.3	100

[1] سناء الخولي، **الأسرة و الحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص77.

[2] رابح درواش، **علم إجتماع العائلة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة1، القاهرة ،2011، ص214.

تظهر نتائج الجدول أن مساعدات الأسرة لأهل الزوج تفوق مساعدات أهل الزوج للأسرة فنجد نسبة 83.3% من عينة البحث تقدم المساعدة لأهل الزوج ،و أن 61.7% منها تستقبل مساعدات من أهل الزوج ،أما عن تبادل المساعدات فأعلى نسبة وهي 54.6% تمثل الأسر الذين يتبادلون المساعدات بينهم، و هنا يتضح أن المساعدات بين الأسر مبنية أساسا على مبدأ " المعاملة بالمثل " و تؤكد قيمة إختبار كاي مربع أن هناك علاقة بين المتغيرين حيث قدرت بقيمة 14.852 كما قدرت الدلالة الإحصائية بقيمة 0.000 أي أقل من مستوى المعنوية 0.05 و بالتالي هناك علاقة بين المتغيرين و بدلالة إحصائية.

3-2- نوع المساعدات المتبادلة بين الأسرة و أسرة الزوج:

تعتبر نوع المساعدات مؤشر واضح لقوة العلاقة أو العكس فتقديم المساعدة المادية أصبح من الأمور النادر حدوثها نظرا لعديد للأزمات الإقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، يبين الجدول أدناه نوع المساعدات التي تحرص كلا الأسرتين تقديمها لبعضهما البعض.

جدول رقم (72):نوع المساعدات المتبادلة بين الأسرتين.

نوع المساعدات	مساعدات أهل الزوج للأسرة		مساعدات الأسرة لأهل الزوج	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مادية	62	13.3	114	24.4
معنوية	145	**31.0**	140	30.0
مادية و معنوية	86	18.4	141	**30.2**
لا يوجد مساعدات	174	**37.3**	72	15.4
المجموع	467	100	467	100

تبين نتائج الجدول أن كلا الأسرتين تكتفي بتقديم المساعدات المعنوية و بنفس النسبة تقريبا فنجدها 31.0% من مساعدات أهل الزوج للأسرة و 30.0% من مساعدات الأسرة لأهل الزوج ،أما التنويع بين المساعدات المادية و المعنوية فكانت أعلى لدى الأسرة حيث قدرت بنسبة 30.2% مقابل 18.4% لدى أسرة الزوج، و يبدو كأنها تعويض أو مقابل المساعدات المعنوية التي تقدمها لها مثل إستقبال الأبناء بعد رجوعهم من المدرسة أو الإعتناء بالأطفال الرضع أو المساعدة عند الأزمات الصحية و المرض أو في قضاء الحاجات اليومية من أعمال منزلية أو التسوق...

أما نسبة الأسر التي تقدم المساعدات المادية نجدها أعلى عندما تقدمها الأسرة لأهل الزوج مقارنة بتقديم أسرة الزوج للأسرة و قدرت على التوالي بنسبتين 24.4% و 13.3%. كما تؤكد لنا إحصائيات الجدول قلة و شح المساعدات المقدمة من أهل الزوج حيث قدرت بنسبة 37.3% من حجم العينة هذا ما يثبت ما توصلنا إليه فيما سابق أن العلاقة مع أهل الزوج في أزمة.

أما عن وتيرة تقديم المساعدات قد تكون هذه الخدمات بوتيرة مختلفة يوميا أو أحيانا أو عند الحاجة .و للتعرف عن ذلك يعرض لنا الجدول الموالي وتيرة تبادل المساعدات بين الأسرتين .

جدول رقم (73):وتيرة تبادل المساعدة بين الأسرتين.

وتيرة تبادل المساعدة	تقديم أهل الزوج المساعدات للأسرة		تقديم الأسرة المساعدات لأهل الزوج	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	30	6.4	61	13.1
أحيانا	54	11.6	105	22.5
عند الحاجة	340	**72.8**	237	**50.7**
أبدا	43	9.2	64	13.7
المجموع	467	100	467	100

تظهر النسب أن تقديم المساعدة في الغالب يكون "عند الحاجة و الضرورة" أي نادرا خصوصا عندما يكون مصدرها أهل الزوج فنسبة 72.8% من الأسر صرحت بذلك في المقابل 50.7% من مساعدات الأسرة لأهل الزوج تكون عند الحاجة فقط . تعكس هذه النسب درجة الإنعزال الذي تعيشه الأسرة النووية من جهة و مدى إستقلاليتها و عدم إعتمادها في قضاء حاجاتها عن أسرة التوجيه من جهة أخرى.

3-3- مساعدات أخرى تقدمها الأسرة:

دفعنا البحث عن مختلف تعاملات الأسرة الحديثة إلى طرح سؤال عن كيفية تصرف الأسرة فيما يخص أموال صدقاتها و زكاتها فكانت الإجابات كما يوضحه الجدول .

جدول رقم (74):المستفيدين من أموال زكاة و صدقات الأسرة.

المستفيدين من أموال الزكاة و الصدقة	التكرار	النسبة
أحد أفراد الأقارب	167	**35.8**
الجيران	95	20.3
الأصدقاء	49	10.5
المسجد و الجمعيات الخيرية	110	**23.6**
الفقراء و المحتاجين	15	3.2
بدون إجابة	31	6.6
المجموع	467	100

يبين الجدول تعدد الجهات التي تتعامل معها الأسرة في توزيع مساعداتها الخيرية المادية بين الأقارب ، الجيران ، الأصدقاء ، المسجد و الجمعيات الخيرية، فأعلى نسبة و قدرها 35.8% تقدمها للأقارب ثم و بنسبة 23.6% تسلمها للمسجد و الجمعيات الخيرية ، و نسبة 20.3% للجيران أما الأصدقاء فكان نصيبهم 10.5%.إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو لجوء الأسرة لتقديم أموال صدقاتها و زكاتها إلى "الجمعيات الخيرية و المسجد" في المرتبة الثانية بعد الأقارب و يعتبر هذا من المستجدات ويمكن تبرير ذلك بقلة تفاعلها و إحتكاكها بالمحيط الذي تعيش فيه فتجهل الأفراد الذين يحتاجون للمساعدة ، و قد يكون ضيق الوقت الزوجين سببا لعدم التمكن من إيصال هذه المساعدات إلى أفراد يقربوهم، وكذلك الثقة التي إكتسابتها هذه الجمعيات على مستوى المجتمع لصدقها و أمانتها ،و بإعتبار هذه المؤسسات معنوية يسمح التعامل معها إلغاء الكثير من التابعات أهمها التعرف على المستوى المادي للشخص المقدم للمال وهو الأمر الذي يتفادى الكثير الكشف عنه. و يعبر رابح درواش عن هذا أن الدولة الجزائرية عمدت على تقديم إيديولوجية جديدة تحل محل القرابة بالتدريج و تقوم على التركيز على الفرد بوصفه وحدة التفاعل الإجتماعي، و تركز أيضا على ربط الفرد بوحدات إجتماعية سياسية ...[1]

3-4- المؤسسات التي تتعامل معها الأسرة:

فرضت الحياة الحديثة على الأسرة التعامل مع العديد من المؤسسات لقضاء مختلف الحاجات المتزايدة . ففي سؤال عن المؤسسات التي تتعامل معها الأسرة تعددت الإجابات وأظهرت أن الأسرة تتعامل مع بعض المؤسسات و لكن بنسب متفاوتة حيث قدرت نسبة الأسر التي تعاملت على الأقل مع مؤسسة واحدة بقيمة 59.10% و هي نسبة تبين مدى إنفتاح الأسر على المحيط الخارجي.

جدول رقم (75): المؤسسات التي تتعامل معها الأسرة.

المؤسسة	التكرار	النسبة من عدد الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 276 أسرة
روضة الأطفال	152	**33.93**	**55.07**
جمعية تربوية الكشافة الإسلامية	45	10.05	16.30
المركز الثقافي	50	11.16	18.11
المركز الرياضي	76	16.96	27.53
جمعية خيرية	69	15.40	25.0
المؤسسات المالية	56	12.5	20.28
بدون إجابة *	191	40.89	-

[1] رابح درواش،مرجع سابق،ص 210.

المجموع	**448	100	-
*عدم المجيبين هم الأسر الغير معنية بالإجابة أي التي لا تتعامل مع المؤسسات المقترحة. ** سؤال متعدد الإجابات.			

كما يظهر الجدول أن 55.07% من أسر العينة تعاملات مع رياض الأطفال و هذا للإعتناء بالأبناء خصوصا عند غياب الزوجة عن البيت للعمل، فتحل الروضة محل الأم و تتكفل بإطعام و تنظيف و لعب الطفل إلى رجوعها ،و للترفيه و الترويح عن النفس تلجأ نسبة 27.53% من الأسر للمراكز الرياضية و هذا لتعلم أو ممارسة رياضة ما لأحد أفرادها،كما صرحت 25% من أسر العينة أنها تتعامل مع الجمعيات الخيرية و هذا لتقديم المساعدات المادية أو لطلبها بالنسبة للأسر المحتاجة،أما المؤسسات المالية كالبنوك فقدرت نسبة المتعاملين معها بحوالي 20% و هذا بهدف وضع المداخيل المادية للأسرة بها من أجل التوفير و الإحتياط أو لطلب قروض في حالة الحاجة أو في حالة المشاريع (شراء سيارة ، بناء مسكن...) .أما الإهتمام بالمؤسسات الثقافية كالمراكز الثقافية و الجمعيات التربوية كالكشافة الإسلامية فنسبة التعامل معها تمثل أدنى النسب. تعكس كل هذه النسب و الملاحظات أن الأسرة بإستقلالها عن الأسرة الأم تسعى لتعويض الخدمات التي كانت تتلقها في كنفها من خلال البدائل و المتمثلة في مختلف المؤسسات المذكورة بالإضافة إلى مؤسسات أخرى...

3-5- المصلحة و المنفعة و العلاقة القرابية:

المعروف عن الأسرة الجزائرية التقليدية أنها لا تشجع القيم و الممارسات الفردية بقدر ما تشجع القيم و الممارسات الجماعية خصوصا تلك التي تمجد القرابة و تثني على مكارم الأخلاق و أمجاد جدها المشترك، كما يوجه الفرد منذ طفولته نحو العمل لمصلحة أسرته و أقاربه و ليس لمصلحته الخاصة. [1]سنتطرق فيما يلي إلى معرفة رأي مجتمع البحث في أن العلاقة القرابية الآن، أصبحت مبنية على المصلحة و المنفعة فقط .

جدول رقم (76): رأي الأسرة في وصف العلاقة القرابية أنها مبنية على المصلحة و المنفعة.

العلاقة القرابية مبنية على المصلحة	التكرار	النسبة
العلاقة مبنية على المصلحة	235	**50.32**
العلاقة ليست مبنية على المصلحة	194	41.54
بدون إجابة	38	8.13
المجموع	467	100

[1]نفس المرجع،ص210.

عبر 50.32% من مجتمع البحث أن العلاقة القرابية أصبحت مبنية على المصلحة و برارو إجابتهم بطغيان "المنفعة الخاصة "و "المصلحة الشخصية" في أغلب التعاملات ،كما أن الأسرة الأم "تهتم بالأبن الذي يقدم خدمات" و" لصاحب المال السلطة و النفوذ"، و يكون "الإتصال من الأقارب وقت الحاجة فقط " ،كما صرحت الأسر أن" كل فرد مهتم بشؤونه الخاصة و متطلبات حياته" و عللت بعض الأسر ذلك بضعف "الوازع الديني" و "ضياع القيم و الأخلاق" و "غياب الثقة بين الأسر".
أما نسبة 41.54% من مجتمع البحث فكانت إجابتهم عكس ذلك وتقر بوجود التكافل الإجتماعي و لازالت تتبادل المساعدة مع بعضها البعض" يساعدونني و أساعدهم" بإعتبار أن "الدين أوصى بصلة الرحم" و "القرابة مبنية على الإحترام و التعاون و المحبة" و متعلقة "بطبيعة القيم و التقاليد التي نشأ فيها الفرد" .و ترى علياء شكري أن العلاقة القرابية في المجتمع المتغير أصبحت تخضع لعملية إنتقاء إرادية واعية من جانب الأطراف الداخلين فيها فالفرد هو الذي يقرر، و هو الذي يختار أقاربه.[1]

من خلال كل ما سبق تبين لنا أن ممارسات الأسرة النووية للزيارات و للمساعدات سواء مع أسرة الزوج أو أسرة الزوجة قد عرف تغيرا مقارنتا مع ما كان فيما سبق، و هذا التغيير لم يشمل تقلص وتيرة الزيارات و حجم المساعدات و وسيلة الإتصال بالأقارب بل حتى إتجاهها، حيث أصبحت "الأولوية" للزيارة أهل الزوجة طول السنة منتظمة (يومية،أسبوعية،شهرية) في حين زيارة أهل الزوج أصبحت في المناسبات فقط،و هذا التغيير في السلوكات كان نتيجة لتغيير البنية الأسرية و الأدوار داخل الأسرة و عوامل أخرى سنحاول في الفصل التالي إختبار إمكانية أن لها علاقة مع مستوى العلاقة القرابية.

في الأخير ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستنتج أن الأسرة النووية أصبحت تعكس نموذج أسري نووي حديث مختلف لا من ناحية الشكل و البنية فقط بل حتى من خلال الممارسات و العلاقات، و لم تعد العوامل التقليدية (ضيق المسكن، حجم الأسرة الكبير،..)هي السبب في وجود الأسرة النووية بل أصبحت "الرغبة في الإستقلالية" عن الأسرة الأم أولوية لدى الزوجين، و الملاحظ أن وتيرة الإبتعاد عنها تتزايد و تبين ذلك من خلال دراسة مستوى و إتجاه تبادل الزيارات و المساعدات حيث توصلنا أنها أصبحت مناسباتية و مرتبطة بالعطل و إن كانت الزيارة فلمدة لا تتجاوز ساعات معدودة و يكون موضوع الحديث فيها عام بعيد كل البعد عن التحدث حول الأحوال و المشاكل العائلية، كما تعترف الأسرة بقلة الزيارات و تبرر ذلك بضيق وقتها و كذا لتجنب المشاكل ،في المقابل يلاحظ أن الزيارات أصبحت أكثر تكرار إتجاه أسرة الزوجة و مثلها المساعدات فأغلبها مصدرها أهل الزوجة، و يرجع ذلك خصوصا للظروف التي أفرزها خروج الزوجة للعمل و حاجتها

[1] علياء شكري و آخرون، **دراسات في علم السكان**، زهراء الشرق للتوزيع، القاهرة، 2000، ص170.

لأهلها لمساعدتها خلال غيابها و من جهة أخرى أدى الإستقلال المادي للمرأة إلى حصولها على "سلطة القرار" في الأسرة خصوصا إتجاه الزيارات و المساعدات فكان الإتجاه لأهلها عوض أهل الزوج. في الأخير عبر أكثر من 50% من أسر عينة البحث أن العلاقة القرابية أصبحت مبنية على المصلحة و هو توجه مختلف عن عادات و تقاليد المجتمع الجزائري.

الفصل السابع:

بعض العوامل التي لها علاقة بمستوى المؤشر المركب للعلاقة القرابية

تمهيد:

سنختبر خلال هذا الفصل فرضيات البحث المقترحة ، و كلها تبحث في إمكانية وجود علاقة إحصائية بين بعض المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و مستوى العلاقة القرابية ،و هذا بإستعمال تقنية المؤشر المركب ،الذي يختصر و يلخص لنا 12 متغير خاص بممارسات الأسرة من زيارات و مساعدات مقدمة **لأسرة الزوج** في متغير واحد و هو" المؤشر المركب للعلاقة القرابية" حيث تبين لنا بعد بنائه أن قيمه في عينة بحثنا تختلف كل الإختلاف عن بعضها البعض مفضية ثلاث مستويات هي: مستوى العلاقة القرابية القوية و مستوى العلاقة القرابية المتوسطة و مستوى العلاقة القرابية الضعيفة ، و عليه سنعتمد على هذه النتائج عند إختبارنا لفرضيات البحث المقترحة.

المبحث الأول: الزواج الحديث أو التقليدي و مستوى العلاقة القرابية*

عرفت القيم و المعايير المرتبطة بالزواج عدة تغيرات، و يرجع ذلك للتغيرات التي طرأت على المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري بالخصوص و على وتيرة المجتمعات الغربية و الذي كانت نتيجة التقدم التكنولوجي و تعدد الأنظمة الإقتصادية التي صاحبها إنتشار مفاهيم جديدة مثل الحرية و الفردية و المنفعة الشخصية ،مما أدى إلى ضعف الضوابط الإجتماعية و انهيار القيم الأخلاقية أمام القيم المادية و أصبح الهدف الأساسي من العلاقة الزوجية هو السعادة الشخصية و إذا لم يتحقق أصبحت العلاقة قابلة للحل[1]. سنتطرق فيما يلي إلى مؤشرين أساسين يعكسان لنا خصائص إختيار الزوج ،و هما "طريقة إختيار الزوج" و "وجود علاقة قرابية بين الزوجين" فمن خلالهما يمكننا تصور مدى بقاء و وجود البناء العائلي التقليدي في مجتمع بحثنا من جهة و من جهة أخرى إكتشاف مستوى العلاقة القرابية في ظل النموذجين التقليدي و النموذج العصري الحديث.

1- إنعكاس طريقة إختيار الزوج على مستوى العلاقة القرابية بعد الزواج

يعتبر إختيار الزوج أول مرحلة من مراحل حياة الأسرة و هي أن ينتقي الفرد الراغب في الزواج فردا من بين عدد من المعروض، و عادة ما يكون أساس الإنتقاء أو الإختيار التراث الثقافي الذي يعيش فيه الإنسان، فهو رد فعل شخصية كاملة للموقف المبنى أساسا على القدرات و الإمكانيات المعرفية و على نسق القيم و أهداف الحياة التي يتميز بها القطاع الثقافي الذي يعيش فيه الإنسان و يمارس في إطاره علاقاته، كذلك فإن الأشخاص المختارين كشركاء في الزواج ، هم أيضا محكومين

* سنستعمل عند التحليل مصطلح "مستوى العلاقة القرابية "عوض "المؤشر المركب للعلاقة القرابية" بإعتبار أن المؤشر هو الوسيلة العلمية التي مكنتنا من تحديد "مستوى العلاقة القرابية".

[1] إجلال إسماعيل حلمي، **علم إجتماع الزواج و الأسرة**، مكتبة الأنجلو المصرية، 2016، مصر، ص55.

بالأنماط الثقافية التي تمارس سلطاتها و تأثيرها على شخصياتهم و سلوكهم.[1] فلبناء علاقة قرابية قوية قد يكون الشروع والإنطلاق فيه قبل تأسيس الأسرة و خصوصا عند إختيار الزوج .

عادة ما يكون إختيار الزوج بإقتراح من أحد الوالدين أو أحد أفراد العائلة و هو النموذج الذي يسمح بتدخل أقرباء الشريكين بصفة جزئية أو مطلقة في قرار الإختيار ويكون هنا إرضاء الأسرة أو العائلة أهم الأبعاد التي يهتم بأن يكفلها الإختيار، أو يكون الإنتقاء شخصي وهنا تكون رغبة الفرد الشخصية كأهم عامل يحدد إختيار الشريك و تدخل الأهل أو الوالدين أقل تأثيرا و كثيرا ما يكون تدخلهم صوريا فقط أو قد لا يتدخلون في الأمر نهائيا[2].

بلغ الإختيار الفردي للزوج في مجتمع بحثنا نسبة 55.94% (أنظر الشكل البياني رقم 09) ،أما إنتقاء الزوج بتدخل العائلة فقدرت نسبته 32.40% ،و نال الجيران و الأصدقاء نصيب في إختيار الشريك بنسبة 11.66% ،إن الملاحظة الأولية لهذه النسب تبين وجود بقايا النموذج العائلي التقليدي و المتمثلة في تدخل العائلة عند إنتقاء الشريك ،كما نلاحظ طغيان الإختيار الشخصي أو بمساعدة الجيران أو الأصدقاء، و يمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أهمها إرتفاع المستوى التعليمي للزوجين و يؤكد لنا الجدول (أنظر الملحق الخاص بالجزء العملي الجدول رقم01) أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للزوجين في عينة بحثنا إرتفعت نسب الأزواج الذين كان إختيارهم فرديا و العكس صحيح كلما إنخفض المستوى التعليمي لجأ الأزواج أكثر إلى العائلة للإنتقاء الشريك .

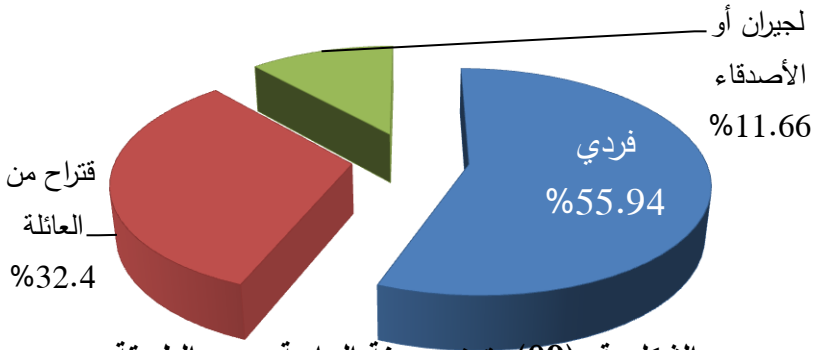

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الطريقة التي تم بها إختيار الزوج

و للتعرف عن إمكانية وجود علاقة بين الطريقة التي تم إختيار بها الزوج و مستوى العلاقة القرابية يمثل الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفق الطريقة التي تم بها إختيار الزوج و مستويات العلاقة القرابية.

[1] عبد الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة و المشكلات الأسرية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2011، ص152.

[2] نفس المرجع السابق، ص154.

جدول رقم (77): طريقة إختيار الزوج و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / طريقة إختيار الزوج		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
فـــردي	التكرار	59	96	104	259
	النسبة	22.8	**37.1**	40.2	100
إقتراح من العائلة	التكرار	28	53	69	150
	النسبة	18.7	35.3	**46.0**	100
الجيران أو الأصدقاء	التكرار	13	20	21	54
	النسبة	**24.1**	37.0	38.9	100
المجموع	التكرار	100	169	194	463
	النسبة	21.6	36.5	41.9	100
بدون إجابة:04 بنسبة 0.9%					

إن الهدف من بناء هذا الجدول هو ملاحظة تأثير طريقة إختيار الزوج على مستوى العلاقة مع أسرة الزوج بعد مدة من الزواج، و تظهر نسب الجدول أن العلاقة القرابية القوية تعرف أعلى مستوى عندما تكون طريقة إنتقاء الزوج بإقتراح من العائلة فنسبة 46% من الأزواج الذين كان إختيارهم لشريك حياتهم بتدخل من العائلة مستوى علاقتهم بأسرة الزوج" قوية" ،أما إذا كان إختيار الزوج بطريقة فردية و هي الطريقة الأكثر شيوعا في عينتنا فتتقارب النسب بين العلاقة القوية و العلاقة المتوسطة (40.2% و37.1%) ،و نفس الملاحظة إذا كان الإختيار مصدره الجيران أو الأصدقاء، مع ملاحظة أن مستوى العلاقة القرابية الضعيف أخذ أعلى نسبة مقارنة بين مختلف المصادر عندما يكون الإختيار مصدره الجيران أو الإصدقاء (24.1%) وقد يرجع ذلك إلى وجود خلاف و عدم إتفاق مع الأسرة أو الوالدين قبل الزواج على بعض الشروط و الخصوصيات التي يجب أن تتوفر في الشريك أو حتى في طريقة إعداد حفل الزواج أو... فهو صراع بين الأجيال حول كل ما هو تقليدي و عصري، لذلك يكون الإعتماد على أشخاص أجانب عن العائلة عند إتخاذ قرار الزواج و تستمر حالة تصدع العلاقة إلى ما بعد الزواج مما ينعكس على مستوى العلاقة القرابية . كما تعكس هذه الأرقام أن تدخل الأسرة في إختيار الشريك يضمن قوة كبيرة للعلاقة القرابية، فأهم أهداف تدخل الأسرة في إختيار الزوج هو المحافظة على علاقتها مع الإبن بعد الزواج و حمايتها من الإنقطاع بل "تعتبره وسيلة لاستمرارية و ثبات الأسرة القائمة ، لذلك يجب أن يكون الشريك الذي وقع عليه الإختيار له نفس مميزات الجماعة ، فالمكانات الإقتصادية و الإجتماعية و الدينية يجب أن

تكون متشابهة"[1] . و هذا لتفادي المشكلات و الإختلافات و التصدمات التي قد تحدث نتيجة جهل الطرف للآخر، وعادة ما يقع الإختيار على قرابة العائلة (أبناء العم أبناء العمات و الأخوال و الخالات) أو من المحيط القريب للعائلة (الجيران و زملاء العمل) و في حالة هذا الإختيار تجتهد العائلة بكل ما بوسعها للمحافظة على بقاء وجود هذه الأسرة رغم أنها لا تقيم معها بإعتبار أنها نتيجة إختيارها فينتج عن كل هذا علاقة قرابية قوية و هذه أحدى خصائص النموذج التقليدي للزواج.

لم تعكس نتائج الدراسة ضعف العلاقة عندما يكون الإختيار فردي أو الشخصي فقد وفق أغلب من أختار شريكه بهذه الطريقة في المحافظة على قوة العلاقة قرابية ، فاستغناء الأبناء عن إستشارة و توجيه أبائهم عند إختيار الشريك قد يكون سببه سرعة التغير الإجتماعي حيث كانت مواقف الحياة التي يواجهها الشباب لا تتغير كثير عن المواقف التي كانت تواجه أبائهم و أقاربهم المتقدمين سنا، "لكن أدت سرعة التغير الإجتماعي لأن يواجه الشباب مواقف تختلف تمام الإختلاف عن تلك التي واجهها أباؤهم و تكون النتيجة الطبيعية لذلك أن خبرات الأباء في مواجهة تلك المواقف الجديدة غير ذات فائدة في مواجهة المواقف المستحدثة".[2]

و يمكن تفسير قوة العلاقة القرابية في حالة الإختيار الشخصي لطبيعة التنشئة الإجتماعية للشباب، التي تدفعهم إلى إختيار شريك بكل حرية و لكن أخذين بعين الإعتبار توفر مجموعة من القيم و المعايير التقليدية التي نشوء و تربوا عنها و التي تتفق عليها العائلة، كالتوافق و العلمي و الثقافي و الإقتصادي... و هذا لكي يلقو القبول في أسرتهم و بالتالي مجتمعهم.

تأكد لنا قيمة كاي مربع المحسوبة و المقدرة بحوالي 1.970 و بمستوى الدلالة 0.753 كل الملاحظات و الاستنتاجات السابقة و أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطريقة التي تم بها إختيار الزوج و مستوى العلاقة القرابية فإنتقاء الزوج شخصيا أو بتدخل من العائلة أسفر نفس النتائج و هو أن مستويات العلاقة القرابية نفسها في الحالتين .

2- القرابة بين الزوجين و مستوى العلاقة القرابية:

كان الزواج في المجتمع الجزائري قائما على القرابة الواحدة فكان "الشريك معروف مسبقا و أحيانا يكون معروفا منذ الطفولة المبكرة ،فيقوم الكبار بتعيين الزوجات و هن في طفولتهن وذلك من بين أبناء العمومة و يمكن أن يمتد الإختيار إلى أبناء العمات و الأخوال و الخالات، و يعتبر من العيب الإجتماعي ترك بنات الأقارب و الزواج من خارج القرابة الواحدة، و يرجع ذلك إلى أسباب مرتبطة بالميراث و بالحفاظ على العلاقة الدموية و علاقة التضامن و استمرار التلاحم ،فكان القريب يؤتمن شره و تنتظر نصرته أما الغريب فلا يؤتمن شره و لا تنتظر نصرته".[3] كما كانت هذه

---

[1] سناء الخولي ، مرجع سابق،ص169.

[2] عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق،ص155.

[3] ناصر قاسيمي،مرجع سابق،ص29-30.

الاختيارات في الأسرة التقليدية خاضعة أو محكومة بضيق الأفق وقلة سعته ويتم في إطار القرية المحددة جغرافيا ولا يوجد تعارف واختلاط كبير وتوفر فرص الاختيار التي وفرتها الحياة الحضرية الحديثة و كان الزواج أساسه الرؤية (العين ثم السؤال) والتي كانت تقع فقط في إطار العائلة أما الرؤية اليوم فهي في المجال العام مهما كان القائم بالاختيار أما أم أبا أم المعني ،و مع التقدم التكنولوجي أصبح "المجال الإفتراضي" وسيلة من وسائل البحث عن الشريك و هذا بإستعمال مختلف الوسائط الإلكترونية.

رغم كل هذه التغيرات الإجتماعية يبقى الزواج التقليدي قائما و لكن بنسب ضئيلة، فعلى مستوى عينة بحثنا قدرت نسبة زواج الأقارب بحوالي 15.63%،أما نوع القرابة عند الزواج فكانت أغلبيتها من إبن الخال (نسبة 45%) ثم الزواج من الأصهار وأخير الزواج من إبن العم و هذا كما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم (78): نوع القرابة الموجودة مع الزوج.

نوع القرابة مع الزوج	التكرار	النسبة
إبن العـــــم	19	26.03
إبن الخـــــال	33	45.20
المصـــــاهرة	21	28.76
المجموع	73	*100
*تم حساب النسبة من عدد المجيبين بوجود قرابة مع الزوج غير المعنيين بالإجابة: 394 بنسبة 84.4 %		

تظهر هذه النسب أن توجه الأسرة للتعامل أكثر مع "أسرة الزوجة" أكثر منه التعامل مع "أسرة الزوج" حتى عند إختيار الشريك من الأقارب (الشريك هو إبن الخال أو من الأصهار) و هذه نتيجة تأتي في نفس سياق النتائج المتوصل إليها فيما سبق و عند التطرق إلى تبادل الزيارات و المساعدات بين الأسرتين أين كان التفوق في كل الحالات لصالح عائلة الزوجة و بذلك يبدو جليا أن المنشط الرئيسي للحياة الإجتماعية هي المرأة و أن سلطة الوصل والقطع أصبح للزوجة فهي الواصلة وهي القاطعة ، فالتوجه القرابي القائم حاليا هو التعامل خصوصا في ظل محيط أسرة الزوجة و بعيدا عن أسرة الزوج،و الذي قد ينعكس على مستوى العلاقة القرابية مع أهل الزوج و هذا ما سنكتشفه من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(79): وجود صلة قرابة بين الزوجين و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / وجود صلة قرابة		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
توجد صلة قرابة	التكرار	13	24	36	73
	النسبة	17.8	32.9	**49.3**	100
لا توجد صلة قرابة	التكرار	85	144	158	387
	النسبة	**22.0**	**37.2**	40.8	100
المجموع	التكرار	98	168	194	460
	النسبة	21.3	36.5	42.2	100
بدون إجابة:07 بنسبة 1.49%					

تبين نتائج الجدول وبوضوح قوة العلاقة القرابية مع أهل الزوج عندما تكون هناك "صلة قرابة بين الزوجين" فالزواج من القرابة الواحدة المشتركة في القيم و التقاليد و الأعراف يلغي التشاحن و الإختلافات الناتجة عن إختلاف العادات و التقاليد و جهل الطرف الثاني لها، كما أن للأقارب تأثير على قرارات الأسرة النووية و بدرجات متفاوتة ، ففي حالة وجود خلاف بين الزوجين يسعى الجميع لاحتواء هذه المشاكل للمحافظة على هذه العلاقة لكي لا تتضرر العلاقات القرابية في حالة فشل الزواج.

أما في حالة "عدم وجود صلة قرابة بين الزوجين" فنجد نسب مستويات العلاقة متقاربة بين القوية و المتوسطة فهي على التوالي (40.8% و 37.2 %) يعكس هذا درجة نضج الوعي الإجتماعي لدى شباب هذا الجيل عند إختيار الشريك ، فكان الإنتقاء مبني على أسس عملية تحقق الإستقرار في العلاقة القرابية مثله مثل الزواج القرابي التقليدي ، وهذا رغم وجود حالات (نسبة 22.0%) تعرف خلل في علاقتها القرابية و لكن كان الغالب للمحافظة على العلاقة القرابية ،و هذا ما تؤكده نتائج إختبار كاي مربع حيث قدر بقيمة 1.863 مع مستوى دلالة قدره 0.394 أي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود صلة قرابة مع الزوج و مستوى العلاقة القرابية فالزواج من الأقارب أو من خارج دائرة القرابة أفضى إلى نفس النتائج.

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن على مستوى مجتمع بحثنا لمسنا وجود بقايا النظام الزواجي التقليدي و لكن بنسب محدودة، و من بين أهم النتائج التي توصلنا إليها أن تأثير هذا النظام لم يعد له أهمية التي كانت له فيما ماضى ، فقد حافظت أسر العينة على قوة العلاقة القرابية بعيدا عن تدخل الأسرة في إختيار الزوج و بعيدا عن إختيار الشريك من الأقارب .

المبحث الثاني: علاقة المستوى التعليمي للزوجين بمستوى العلاقة القرابية

سنتطرق فيما يلي إلى إختبار وجود علاقة بين مختلف المستويات التعليمية للزوجين و مستوى العلاقة القرابية ،فسلوك الزوجين حتما يختلف بإختلاف مستواهما التعليمي، فتبادل المساعدات و الزيارات مع أهل الزوج يكون بقرارات مشتركة أو فردية من الزوج أو الزوجة أو كيلهما معا.

1- تجانس المستوى التعليمي للزوجة و المستوى التعليمي للزوج:

عادة ما يختار الأزواج المتعلمين زوجات من نفس المستوى التعليمي،كما تحرص النسوة المتعلمات أن يكون شريكها متعلما، و كنا قد توصلنا من خلال وصف خصائص عينة البحث أن أغلب أسر العينة بها أزواج و زوجات ذوي مستوى تعليمي ثانوي أو جامعي و سنحاول فيما يلي معرفة مدى وجود تجانس في المستوى التعليمي بين الزوجين .

جدول رقم (79):تقاطع بين المستوى التعليمي للزوجة و المستوى التعليمي للزوج.

المستوى التعليمي للزوجة		المستوى التعليمي للزوج					المجموع
		أمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
أمي	التكرار	3	3	1	0	0	7
	النسبة	0.6	0.6	0.2	0	0	1.5
إبتدائي	التكرار	0	8	3	4	2	17
	النسبة	0	**1.7**	0.6	0.9	0.4	3.6
متوسط	التكرار	2	7	25	14	8	56
	النسبة	0.4	1.5	**5.4**	3.0	1.7	12.0
ثانوي	التكرار	0	7	23	45	29	104
	النسبة	0	1.5	4.9	**9.6**	6.2	22.3
جامعي	التكرار	2	3	44	95	139	283
	النسبة	0.4	0.6	9.4	**20.3**	**29.8**	60.6
المجموع	التكرار	7	28	96	158	178	467
	النسبة	1.5	6.0	20.6	33.8	38.1	100

يظهر الجدول تقاطع المستويات التعليمية للزوجين في عينة البحث،و تظهر نسب الجدول أن هناك تجانس بين مستويات التعليمية للزوجين فنجد أن أغلب الأسر التي بها الأزواج الذين لهم مستوى تعليمي إبتدائي تزوجوا من زوجات مستواهم التعليمي إبتدائي، و نفس الملاحظة بالنسبة للمستوى المتوسط و الثانوي ،و هنا طبق التصور القائل" أن القاعدة في الإختيار تؤكد الميل بصورة

عامة إلى البحث عن الشخص القريب أو الشبيه"[1]، أي كان إختيار الشريك قائم على أساس معيار المستوى التعليمي إلى حد كبير و هذا يمثل التفسير المعياري للإختيار أين يكون الإختيار قائم على التشابه و التجانس في العرق او العقيدة أو الطبقة الإجتماعية...

إلا المستوى الجامعي فنلاحظ أن نسبة هامة من الأسر قدرت بحوالي (20.3%) بها زوجات مستواهم التعليمي جامعي إرتبطوا بأزواج مستواهم ثانوي أي أدنى من مستواهن،و يعكس هذا حجم التفوق العلمي لدى الإناث مقارنة بالذكور مما إضطر الفتاة المتعلمة الإرتباط بشريك من دون مستواها العلمي تفاديا لتأخر زوجها أو عنوساتها.

2- علاقة المستوى التعليمي للزوجة بمستوى العلاقة القرابية

حصول المرأة على مستوى تعليمي عالي قد يؤدي لسلوكات و مكانة مغايرة عن تلك التي لها مستوى أدنى،و حتما يزيد من تأثيرها في القرارات الأسرية كما يجعلها تمارس شخصيتها كشريك في الحياة الزوجية، يبين الجدول التالي علاقة المستوى التعليمي للزوجة و مستوى العلاقة القرابية.

جدول رقم (81): علاقة المستوى التعليمي للزوجة بمستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / المستوى التعليمي للزوجة		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
أمي و إبتدائي*	التكرار	5	6	13	24
	النسبة	20.8	25.0	54.2	100
متوسط	التكرار	11	23	22	56
	النسبة	19.6	41.1	39.3	100
ثانوي	التكرار	20	41	43	104
	النسبة	19.2	39.4	41.3	100
جامعي	التكرار	65	94	124	283
	النسبة	23.0	33.2	43.8	100
المجموع	التكرار	101	171	195	467
	النسبة	21.6	36.6	41.8	100

* دمجنا تكرارات فئة المستوى الإبتدائي مع تكرار فئة الزوجة الأمية لإمكانية حساب إختبار كاي مربع.

تنفي معطيات الجدول وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة و مستوى العلاقة القرابية فنسب مستويات العلاقة القرابية هي نفسها تقريبا بين كل فئات المستوى التعليمي، و تؤكد قيمة إختبار كاي مربع 6.048 و قيمة الدلالة 0.415 المتحصل عليها ذلك ، بمعنى آخر مهما إختلف المستوى

[1] سناء الخولي،مرجع سابق،ص165.

التعليمي للزوجات فإنهن يتفقن و يسلكن نفس السلوك فيما يخص التعامل مع أهل الزوج ،و يمكن تفسير ذلك بتأثير متغير الثقافة المجتمعية السائدة فالمستوى التعليمي متغير ضعيف أما م الثقافة المجتمعية فالمستوى التعليميي يكتسب في جيل واحد أما الثقافة فتكتسب و ترسخ عبر عدة أجيال

ولهذا فالناس مهما اختلف مستواهم التعليمي فالثقافة المجتمعية توحد سلوكهم وأفعالهم وموقفهم ولهذا لم يظهر اثر المستوى التعليمي في السلوك المتعلق بمستوى العلاقة بذوي القربى فهذه العلاقة مسألة ثقافية أولا وقبل كل شيء.

يبدو أن قرار الحفاظ على العلاقة أو إهمالها لا يتأثر بالمستوى التعليمي للزوجة بل ربما للمستوى التعليمي للزوج ، فالحديث هنا يتعلق بزيارته و مساعداته لوالديه هو و ليس لأهل زوجته؟و هذا ما سنختبره فيما يلي.

3- علاقة المستوى التعليمي للزوج بمستوى العلاقة القرابية:

تعرف المجتمعات التقليدية إنتشار فكرة الثقافة الذكورية أين تكون سلطة الأسرة وإتخاذ قرارتها في يد الزوج ،و توصلت العديد من" الدراسات نذكر منها رقية المرشدي و سامية الساعاتي و إجلال حلمي في مصر و عبد الكاظم سندل في العراق إلى أنه كلما ازداد مستوى تعليم الرجل إنحفضت درجة تسلطه في الأسرة رغما إنتشار الثقافة الذكورية التقليدية في هذه المجتمعات"[1]. فيما يلي سنلاحظ مدى تطابق هذه النتائج مع مجتمع بحثنا.

جدول رقم (82):علاقة المستوى التعليمي للزوج بمستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / المستوى التعليمي للزوج		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
أمي و إبتدائي	التكرار	5	15	15	35
	النسبة	14.3	42.9	42.9	100
متوسط	التكرار	27	27	42	96
	النسبة	**28.1**	28.1	43.8	100
ثانوي	التكرار	35	72	51	158
	النسبة	22.2	**45.6**	32.3	100
جامعي	التكرار	34	57	87	178
	النسبة	19.1	32.0	**48.9**	100
المجموع	التكرار	101	171	195	467
	النسبة	21.6	36.6	41.8	100

[1] إجلال إسماعيل حلمى،مرجع سابق ،ص110.

تعكس لنا بيانات الجدول وجود علاقة بين المستويات التعليمية للأزواج و مستوى العلاقة القرابية مع أهلهم، فكلما إرتفع المستوى التعليمي للأزواج كانت العلاقة القرابية أقوى ،حيث كان أعلى مستوى لقوة للعلاقة القرابية لصالح الأزواج الجامعيين بنسبة 48.9%،أما ضعف العلاقة نلاحظه خصوصا عند الأزواج الذين مستواهم الدراسي متوسط و بنسبة 28.1%، كما نلاحظ في الأزواج أصحاب المستوى التعليمي الثانوي الذين نسبة 45.6% منهم علاقتهم القرابية هي متوسطة.و يبرهن إختبار كاي مربع على وجود علاقة و بدلالة إحصائية بين المتغيرين حيث قدرت بقيمة 15.71 و بمستوى دلالة 0.015 أي أصغر من مستوى الدلالة 0.05، إن أهم ما يمكن إستنتاجه من هذه النتائج و بالمقارنة مع النتائج المتوصل إليها فيما سبق ،أن الأزواج هم من يتحكمون في مستوى العلاقة القرابية مقارنة بالزوجات، و أن سلطة القرار و إتخاذ الإجراءات المتمثلة في تبادل الزيارات و المساعدات مع أهل الزوج هو بيد الزوج و لا يوجد تأثير مباشر للزوجة عليها ،و يعتبر هذا من خصائص و صفات النموذج العائلي التقليدي.

ما يلاحظ كذلك هو حرص فئة الأزواج الجامعيين على قوة العلاقة القرابية مع أسرتهم ، و يمكن تفسير ذلك بإعتبار أن هذه العلاقة هي مع الأسرة الأم و من الطبيعي بل من الواجب أن يحرص عليها ،و من جهة أخرى يدفعهم وعيهم بأهمية هذه العلاقة في حياة أسرتهم و حياة الأسرة الأم إلى المحافظة على قوتها،و يعلق عن هذا ناصر قاسمي " ففي المجتمع الجزائري تزداد مسؤوليات و التزامات إتجاه هذه العلاقات كلما كبر الشخص و كلما تغيرت مكانته الإجتماعية ،فمن العزوبة إلى الزواج و من البطالة إلى العمل ومن مراكز إجتماعية متواضعة إلى مراكز إجتماعية قوية فتغير هذه المواضع يعني تغير الإلتزام في العلاقات القرابية، فحصول الشخص على مكانة إجتماعية عالية يعني زيادة إلتزامه أمام أقاربه لمساعدتهم ، خصوصا بعد زواجه أين يصبح أكثر إلتزاما أمام أقاربه خاصة في المناسبات،و لم يعد ذلك الإلتزام يحمله عنه والده بل يحمله هو شخصيا و إلا يلقى التأنيب من طرف الجميع ".[1] كما قد يكون عكس ذلك و هذا يرجع بالخصوص إلى درجة فردانية الزوج المتأثرة بروابطه مع محيطه الإجتماعي التقليدي و الذي يتغير بتغير الأجيال.

من خلال كل ما سبق تبين لنا أن للمستوى التعليمي للزوج علاقة مع مستوى العلاقة القرابية مع أهله في حين لم نتوصل إلى ذالك عند الزوجة حيث لا يوجد علاقة بين المستويات التعليمية للزوجات و مستوى العلاقة القرابية مع أهل الزوج.

[1] ناصر قاسمى،مرجع سابق ،ص21.

المبحث الثالث: خروج الزوجة للعمل و مستوى العلاقة القرابية

أثر تغير دور و مكانة المرأة في المجتمع على بنية الأسرة و وظائفها ، فبعد أن كانت مهمتها الأساسية إنجاب الأولاد و العناية بهم و بزوجها، أصبحت اليوم بالإضافة إلى مهامها المنزلية تزاول عمل خارج البيت خصوصا بعد تعلمها و حصولها على مستوى ثقافي عالي لإثبات ذاتها و للمساهمة في تحسن المستوى المعيشي لأسرتها،"فكان لها متنفسا إقتصاديا و إجتماعيا و نفسيا، و إنعكس هذا على شبكة العلاقات القرابية فأصبحت أضيق مما كانت عليه في المجتمعات التقليدية، إلا أنها مازالت قوية و وثيقة"[1]. فما هو حال العلاقة مع النسق القرابي عند الزوجة العاملة في مجتمع بحثنا؟ سنتطرق فيما يلي إلى إختبار إمكانية وجود علاقة بين ممارسة الزوجة للعمل و مستوى العلاقة القرابية.

جدول رقم(83): الوضعية المهنية للزوجة و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / الوضعية المهنية للزوجة		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
تعمل	التكرار	73	97	106	276
	النسبة	**26.4**	35.1	38.4	100
ماكثة في البيت	التكرار	28	71	80	179
	النسبة	15.6	39.7	**44.7**	100
المجموع	التكرار	101	168	186	*455
	النسبة	22.2	36.9	40.9	100
*تم العمل دون النسوة المتقاعدات لإمكانية حساب إختبار كاي مربع.					

تظهر نسب الجدول و بوضوح أن العلاقة القرابية تتأثر بخروج الزوجة للعمل ،فنجدها قوية في حالة مكوثها في البيت و قدرت نسبتها 44.7% ،في حين نجد ضعف العلاقة يأخذ نسبة أعلى عندما تكون المرأة عاملة و قدرت بنسبة 26.4%،تؤكد هذه النتائج ما توصلنا إليه في المرحلة السابقة في أن الزوجة مهما إختلف مستواها التعليمي لا يتأثر مستوى العلاقة القرابية مع أهل الزوج فالمستويات نفسها ، في حين و بخروجها للعمل نلاحظ أن مستوى العلاقة يتأثر و يصبح بين التذبذب و الضغف ،و يؤكد إختبار كاي مربع على وجود علاقة بين المتغيرين و بدلالة إحصائية هامة حيث قدرت كاي مربع المحسوبة بقيمة 7.363 و بمستوى الدلالة قدره **0.025** أي أصغر من 0.05 و بالتالي هناك علاقة و بدلالة إحصائية عالية جدا بين الوضعية المهنية للزوجة و مستويات العلاقة القرابية.

[1] خيري الجميلي، جابر عوض السيد، مرجع سابق، ص 72-73.

يمكن تفسير هذه النتائج بقوة تأثير التغير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري، على سلوكات الأفراد خصوص على المرأة ، "فالعمل في النسق الحديث يعتمد على الإنجاز أكثر من إعتماده على "النسب" و هذا يعني أن الإنسان سوف ينجح أو يفشل تبعا لكيفية أدائه لعمله، و بالتالي يميل الأفراد إلى التحرر من الروابط القرابية التي لم يعد لها قيمة أو فائدة لكي يصبحوا أكثر حرية في التنقل المكاني و الإجتماعي دون أن تقف هذه الروابط عائقا في طريق تقدمهم و نجاحهم" [1] فالزوجة العاملة هي مجبرة على إحترام أوقات العمل و الإنضباط للإرتقاء في المنصب أو للمحافظة عليه، هذا ما ينعكس على مدة الوقت الذي تقضيه مع أسرتها رغم توفر مؤسسات تشرف على رعاية الأطفال كدور الحضانة و المدارس،و ما قدمته لها التكنولوجيا من تجهيزات و تسهيلات التي جعلت المرأة الماكثة في البيت تعيش مشكلة وقت فراغ، فبعد عودتها من العمل تمارس دورها الأصلي من أعمال منزلية كالتنظيف و الطبخ و رعاية الأولاد و مساعدتهم في حل واجباتهم بمشاركة الأزواج في بعض الحالات، و قد يؤدي هذا التعدد في الأدوار إلى بروز صراع و خلافات مع الزوج حول تقسيم الأدوار داخل الأسرة من جهة و من جهة أخرى طريقة إستغلال دخل الزوجة، « فالزوج على الرغم من تقبله لاشتغال الزوجة و اشتراكها في دخل الأسرة ينكر عليها استمتاعها بما يحققه العمل الخارجي من طموح شخصي و مكانة إجتماعية و إحساس بالثقة لشعورها بأهمية العمل الذي تقوم به بالنسبة لذاتها و لأسرتها و لمجتمعها»[2]. و نتيجة لكل هذه الضغوط تضييق شبكة علاقاتها و يبدو في عينة بحثنا خصوصا إتجاه عائلة الزوج وما زاد من حدة الظاهرة الإنتشار الكبير و تعدد وسائل الترفيه من محلات كبرى و منتزهات و مراكز رياضية و مراكز التجميل ...التي أصبحت تلجأ إليها هي و أفراد أسرتها في عطلهم، و عليه لم يبق للزوجة و لا للأسرة وقت تقضيه في زيارة أو مساعدة أقاربها، فتختصر الزيارات كما توصلنا إليه فيما سبق في المناسبات الدينية كعيد الفطر و عيد الأضحى و الإجتماعية كالزواج أو المرض و المساعدة وقت الحاجة فقط،و عليه يمكننا القول ان النموذج الأسري النووي و الذي به زوجة عاملة بدأ يدخل في عزلة عن الأقارب خصوصا مع أهل الزوج، فالحياة العصرية التي لم تبق فيها العائلة من حيث الأصول خاصة هي الضامنة للحماية والرفاهية وإنما الإنجازات الفردية هي الضامنة لذلك، غير أن التساؤل يبقى مطروحا حول نتائج هذا التوجه فيما يخص الحماية والتكفل الاجتماعي لمسني هذه الأسر مستقبلا؟؟

بعدما تبين لنا أن هناك علاقة بين الوضعية المهنية للزوجة و مستوى العلاقة القرابية سنحاول فيما يلي التعمق في البحث و ملاحظة وجود علاقة بين الدخل الذي تتحصل عليه الزوجة من العمل

---

[1] سناء الخولي، مرجع سابق، ص66.

[2] إجلال إسماعيل حلمي، مرجع سابق، ص146.

الذي تقوم به و مستوى العلاقة مع أهل الزوج فهل تختلف مستويات القرابة بإرتفاع أو إنخفاض الدخل؟

جدول رقم (84):دخل الزوجة العاملة و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى دخل الزوجة (دج)		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
أقل من 20000 دج	التكرار	6	11	9	26
	النسبة	23.1	42.3	34.6	100
20000 - 30000	التكرار	21	27	27	77
	النسبة	**28.1**	37.7	36.0	100
30000- 40000	التكرار	32	33	49	116
	النسبة	**28.1**	28.9	43.0	100
40000- 50000	التكرار	9	10	9	28
	النسبة	32.1	35.7	32.1	100
50000 و أكثر	التكرار	5	15	17	37
	النسبة	13.5	40.5	**45.9**	100
المجموع	التكرار	73	99	111	*284
	النسبة	26.1	34.3	39.6	100
*تم العمل على مجموع الزوجات العاملات، بدون إجابة :4 بنسبة 1.4%					

تبين نتائج الجدول أن إرتفاع الأجر الشهري للزوجة أفرز علاقة قرابية قوية مقارنة مع باقي مستويات الدخل حيث قدرت نسبة النسوة اللاتي يتقاضين راتبا شهريا يتجاوز 50000 دج ومستوى علاقتهم مع أهل الزوج قوية بحوالي 45.9% ، في حين نلاحظ أن عند باقي مستويات الدخل تختلف مستويات العلاقة القرابية و لا تأخذ إتجاه واحد عام للعلاقة ، فيتذبذب مستوى العلاقة بين المستويات الثلاثة: ضعيفة ، متوسطة و قوية ، لذلك جاءت قيمة كاي مربع 6.499 و مستوى دلالة قدره 0.597 تعبر عن عدم وجود علاقة بين مستويات دخل الزوجة و مستوى العلاقة القرابية،و بالتالي ملاحظة إرتفاع مستوى العلاقة عند ارتفاع دخل الزوجة لا يمكن أن نفسره بأن الزوجة تقدم المساعدات لأهل الزوج نظرا لإرتفاع مستوى دخلها ، بل أن العلاقة هي" متعدية " فبحصول الزوجة على دخل معتبر وبإضافته لدخل الزوج يكون للأسرة مستوى مادي مريح ،يمكن الزوج أو بالأحرى الأسرة عندها من تقديم مساعدات لأسرة الزوج و بالتالي تكون العلاقة القرابية قوية .

وعليه نستنتج من كل ما سبق أن خروج الزوجة للعمل له علاقة بمستوى العلاقة القرابية و بدلالة إحصائية هامة حيث أخذت الأسر التي بها زوجة عاملة أعلى النسب ضعف مقارنة بالأسر التي بها الزوجة ماكثة في البيت ، و أن إرتفاع أو إنخفاض دخل الزوجة ليس له علاقة مع مستوى العلاقة القرابية. و نواصل البحث عن العومل التي لها علاقة مع مستوى العلاقة القرابية و نتناول فيما يلي المستوى المعيشي للأسرة.

المبحث الرابع: المستوى المعيشي للأسرة و مستوى العلاقة القرابية

يعتبر المستوى المعيشي للأسرة من بين المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى العلاقة القرابية، فتدني الوضع المادي للأسرة قد ينعكس على واجباتها القرابية فيحد من تكرار الزيارات و تقديم المساعدات للوالدين الذين عادة ما يكونا في حاجة للكثير من الزيارات و النفقات في هذا السن نظرا لوضعهم الصحي فأمراض الشيخوخة تتميز أغلبها أنها مزمنة ، فهما مجبران و بصفة منتظمة للقيام بكشوفات و تحاليل و فحوصات طبية قد تتجاوز قيمتها منحة التقاعد التي يتقضاها إذا كانت لهما منحة ،أما إذا كان للأسرة مستوى مادي مريح و مداخيل متعددة ستساهم في مساعدة أسرة الزوج و إذ كان مستواه المادي صعب فسيحد ذلك من تقديم المساعدات خصوصا المادية منها ، بل ستنتظر هي المساعدة من أسرة أهل الزوج.سنحاول فيما يلي دراسة إمكانية وجود علاقة بين الوضع المعيشي للأسرة و مستوى العلاقة القرابية من خلال المؤشرات التالية:مستوى الدخل الشهري للزوج ،قطاع نشاط الزوج، التعرض لمشكلات مادية، اللجوء للإستدانة ،كفاية مستوى الدخل.

1- علاقة مستوى الدخل الشهري للزوج بمستوى العلاقة القرابية

يعتبر "دخل الزوج" من أبرز المؤشرات التي تعكس حقيقة الوضع المادي للأسرة حتى و لو كان في الأسرة زوجة عاملة فدخلها يكون إضافيا و مساعد و ليس أساسيا عند الإنفاق إلا إذا كان دخل الزوج منخفض جدا، فإعتمدنا لوصف المستوى المعيشي للأسرة على "دخل الزوج" بإعتبار أن النفقات و تكاليف تغطية متطلبات الضرورية للمعيشة في الأسرة الجزائرية هي على عاتق الزوج بالخصوص و أن تقديمه للمساعدات المادية حرصا و حفاظا على العلاقة القرابية مع أهله هو.فيا ترى هل هناك علاقة بين قيمة دخل الزوج و مستويات العلاقة القرابية مع أقاربه؟ يبين الجدول التالي توزيع أسر العينة حسب فئات دخل الزوج و مستوى العلاقة القرابية.

جدول رقم (85): مستويات الدخل الشهري للزوج و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / مستوى دخل الزوج (دج)		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
أقل من 20000 دج	التكرار	17	23	18	58
	النسبة	**29.3**	39.7	31.0	100
20000 - 30000	التكرار	28	39	49	116

	النسبة	24.1	33.6	42.2	100
40000 - 30000	التكرار	23	42	53	118
	النسبة	19.5	35.6	44.9	100
50000 - 40000	التكرار	11	30	35	76
	النسبة	14.5	39.5	**46.1**	100
50000 و أكثر	التكرار	15	33	35	83
	النسبة	18.1	**39.8**	42.2	100
المجموع	التكرار	94	167	190	*451
	النسبة	20.8	37.0	42.1	100
*الغير معنيين بالإجابة أي بدون عمل عددهم 16 بنسبة 3.4%					

لا تظهر نتائج الجدول على العموم وجود إتجاه عام للعلاقة القرابية مع مختلف مستويات الدخل و يؤكد لنا ذلك إختبار كاي مربع الذي قدر بقيمة 7.50 و بمستوى الدلالة 0.483 بمعنى لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ،و يرجع ذلك لوجود متغيرات غير مباشرة تؤثر على مستويات الدخل كحجم النفقات الذي يختلف من أسرة لأخرى فهناك أسر مطالبة بتسديد مصاريف إيجار المنزل و أخرى لها عدد أطفال أكثر وهناك من لها أبناء كبار يعملون... كما تختلف مستويات الإنفاق من أسرة لأخرى فهناك من يرضى بحياة بسيطة و يدخر أمواله و آخر يلجأ للإستدانة من أجل حاجات غير ضرورية ، رغم كل هذا هناك بعض الملاحظات تبدو هامة و هي تسجيل أعلى مستوى للعلاقة القرابية **الضعيفة** عند المقارنة بين مختلف مستويات الدخل في الفئة التي تمثل "أدنى دخل ممكن" أو كما يعرف بالحد الأدنى للأجر(أقل من 20000 دج) فقدرت بنسبة 29 %و هي الأسر التي لا تستطيع تغطية تكاليف متطلبات الضرورية للمعيشة، فهي أسر تعيش ضغطا نتيجة عدم إمكانيتها تحقيق و إشباع حاجاتها الأساسية و بالتالي لا يمكنها تقديم المساعدة لأسرة أهل الزوج بل هي في حاجة للمساعدة و ترجو المساعدة من العائلة ،و نتج عن كل هذا تصدع العلاقة القرابية بينهم فلا زيارات متبادلة و لا مساعدات مقدمة و يجب أن نشير هنا إلى غياب التضامن والتكافل و التأزر بينها و عبرت عنه بعض أسر العينة أن المادية طغت على العلاقة القرابية و أن العائلة تمييز بين الأبناء في التعامل «فالأولوية لمن يكون مستواه المادي مريح و يقدم المساعدة المادية» ،و يظهر هنا جليا أثر الإنتقال من الإقتصاد الزراعي القائم على الأرض و الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى الإقتصاد الصناعي القائم على النزعة الفردية و الإستقلالية فأصبح بين أبناء الأسرة الواحدة يوجد الغني و الفقير، وعمقت خصوصيات هذا النموذج الفجوة بين أفراد الأسرة الواحدة بعد أن أصبح المجتمع يعترف و يقر بالجهود الفردية وأنه من حق الفرد أن يستفيد بثمار جهوده **لوحده** و به يمكنه

التخلص من كل الإلتزمات العائلية التي كانت إجبارية سابقا ،وهنا يقع التخلي على أهم القيم التي تضمن تماسك المجتمع وهو "التضامن" فتأتي مؤسسات أخرى عوض الأسرة لتعويضه كالجمعيات الخيرية و دور العجزة و مؤسسات الضمان الإجتماعي و لكن لا يمكنها أن تحل محل العلاقة القرابية التي كانت سابقا .

ما نلاحظه كذلك من خلال النسب الموجودة في الجدول هو تسجيل أعلى نسبة بين مختلف فئات العلاقة القوية في فئة الدخل من 40000 دج إلى 50000 دج و قدرت بنسبة 46.1% ،و أدنى نسبة سجلت بين فئات العلاقة الضعيفة بنسبة 14.5% و هي الفئة من الأزواج الذين يعملون في مناصب سامية أو أصحاب المهن الحرة ،فيمكن القول أنها فئة مرتاحة ماديا رغم أن هذا الأمر نسبيا أمام حاجات و نفقات و رغبات الأفراد التي تختلف من شخص لآخر و من عائلة لأخرى، لكن تؤكد هذه النسب ما تطرقنا إليه بإعتبار أن الوضعية المادية المريحة ترفع من مستوى العلاقة القرابية و حقيقة أن الأسر التي لها دخل الزوج مرتفع و خصوصا إذا كانت الزوجة عاملة – النتيجة المتوصل إليها في المبحث السابق– لها علاقة قرابية قوية مع أهل الزوج فإمكانية تقديم المساعدة متاحة و تكرار الزيارات ممكن لتوفر في الغالب وسيلة النقل المريحة و هي السيارة ،فحصول الفرد على مكانة إجتماعية و مادية عالية يعني يزيد من إلتزامه أمام عائلته لمساعدتهم،و نَظير تلك المساعدات تُكن له عائلته علاقة إحترام و تقدير مختلفة مقارنة بإخوانه، فيلاحظ الإخوة و خصوصا المتزوجين ذلك على أنه تمييز و تفرقة وعدم العادلة في التعامل مع الأبناء (أنظر الجدول رقم (76) رأي الأسرة في أن العلاقة القرابية مبنية على المصلحة و المنفعة)و أصبح هذا سبب لنشوب العديد من الحساسيات و الخلافات خصوصا عند الإجتماع في مختلف المناسبات التي أصبحت فرصة للمقارنة في التعامل عوض السؤال عن الأحوال كما كانت في الماضي، فتفرق أفراد الأسرة الواحدة بسبب هذه السلوكات.

2- قطاع نشاط الزوج و مستوى العلاقة القرابية:

إن العمل في أحد قطاعات النشاط الثلاث (القطاع العام، القطاع الخاص، الحساب الشخصي) يختلف عن الآخر من حيث إلزامية المواضبة في العمل و من حيث مدة العمل و كذا الراتب أو المدخول و طبعا ستختلف السلوكات الإجتماعية للأفراد بإختلاف قطاع النشاط الذين ينتمون إليه خصوصا من حيث وجود "وقت فراغ" يسمح للقيام بمختلف الواجبات الأسرية و القرابية، سنتطرق فيما يلي إلى ملاحظة إمكانية وجود علاقة بين عمل الزوج بمختلف قطاعات النشاط و مستوى العلاقة القرابية مع أهله.

جدول رقم (86): قطاع نشاط الزوج و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / مستوى دخل الزوج (دج)		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
القطاع العام	التكرار	53	112	118	283

	النسبة	**18.7**	39.6	41.7	100
القطاع الخاص	التكرار	23	25	43	91
	النسبة	**25.3**	27.5	**47.3**	100
الحساب الشخصي	التكرار	16	26	29	71
	النسبة	22.5	36.6	40.8	100
المجموع	التكرار	92	163	190	*445
	النسبة	20.7	36.6	42.7	100
*الغير معنيين بالإجابة أي بدون عمل عددهم 16 بنسبة 3.4%					

تظهر نتائج إختبار كاي مربع المقدرة بالقيمة 4.889 و بمستوى الدلالة قدره 0.299 عدم وجود علاقة ترتقي إلى مستوى الدلالة الإحصائية بين المتغيرين ،و لكن تعكس نسب الجدول ملاحظات لا بد من التطرق إليها و تحليلها،حيث نلاحظ أن أعلى نسبة للعلاقة القرابية القوية سجلت في فئة الأزواج الذين يعملون في القطاع الخاص بنسبة 47.3% و في نفس الوقت أخذ هذا القطاع أعلى نسبة ضعف للعلاقة مقارنة مع باقي القطاعات و قدرت بنسبة 25.3% ،فهو القطاع الذي يتميز بحصول العامل على راتب أعلى و وقت أقل للراحة إذا ما قارناه بالقطاع العام ،مما يسمح بالحصول على مقابل مادي يمكن الزوج من تقديم المساعدة لعائلته و لكن في المقابل و نظرا لإستحواذ المؤسسة الخاصة على أغلب ساعات يومه بالإضافة إلى قلة أيام العطل في هذا القطاع مما ينعكس على وتيرة تكرارات الزيارات فتجدها نادرة و في المناسبات فقط،و ننبه هنا أن المؤشر المركب للعلاقة القرابية هو مبنى على محورين أساسيين يتمثلان في ممارسات الأسرة إتجاه أهل الزوج فيما يخص تبادل الزيارات و تبادل المساعدات.

و نفس الملاحظات تقريبا بالنسبة للأزواج الذين يعملون لحسابهم الخاص و الذين يتميزون بمداخيل غير محددة وغير ثابتة و وقت فراغ متذبذب نتيجة كثرة السفر و التنقلات المرتبطة بالمشروع الخاص، مما ينعكس على التفاعل الإجتماعي القرابي فتجد العلاقة قوية وضعيفة في نفس الوقت و هذا نظرا لتأثير هذه العوامل.

أما عمل الزوج في القطاع العام فقد أخذ **أدنى** نسبة عند مستوى العلاقة القرابية **الضعيفة** و قدرت بقيمة 18.7% مقارنتا مع باقي قطاعات النشاط ، و يرجع ذلك خصوصا لثبات مستوى الدخل الشهري رغم محدوديته في الغالب و بالتالي إمكانية تقديم المساعدة قائمة خصوصا لدى فئة الإطارات و كذا بإعتبار أن وقت العمل في هذا القطاع محددا و منظما و إمكانية وجود وقت الفراغ و هو وقت ما بعد الدوام مقارنة بالقطاع الخاص و بالعمل للحساب الشخصي خصوصا عند فئات العاملين

بقطاع التعليم أين للعامل الحق في عطلة في كل فصل من فصول السنة فإمكانية زيارة الأقارب موجودة و بالتالي ينعكس ذلك على مستوى العلاقة القرابية و تصبح قوية و متينة.

3- وقوع الأسرة في مشكلات مادية و مستوى العلاقة القرابية

إن وقوع الأسرة في مشكلات مادية أمر وارد في المجتمع الجزائري نظرا للأزمات الإقتصادية المتتالية و المتعددة التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال إلى يومنا، و التي سببها الأساسي إعتماد مداخيل البلاد على المحروقات، فتذبذب سعر برميل النفط ينعكس مباشرة على مستوى القدرة الشرائية للأسرة فتقع في مشكلات مادية تؤثر على مستوى المعيشة و على النفقات الخاصة بالحاجات الضرورية للحياة مما قد يؤثر على إستقرار الأوضاع داخل الاسرة و خارجها و هذا نتيجة الضغوط المادية المتعددة.سنحاول فيما يلي معرفة مدى إمكانية وجود علاقة بين تعرض الأسرة لمشكلات مادية و مستوى العلاقة القرابية مع أهل الزوج.

جدول رقم (87):وقوع الأسرة في مشكلات مادية و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / الوقوع في مشكلات مادية		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
تقع في مشكلات مادية	التكرار	65	117	113	295
	النسبة	**22.0**	39.7	38.3	100
لا تقع في مشكلات مادية	التكرار	34	51	78	163
	النسبة	20.9	31.3	**47.9**	100
المـــجموع	التكرار	99	168	191	458
	النسبة	21.6	36.7	41.7	100
بدون إجابة 9 بنسبة 1.9%					

على غرار النتائج السابقة تنفي نتائج حساب إختبار كاي مربع وجود علاقة ترتقي إلى مستوى الدلالة بين الوقوع في المشكلات المادية و مختلف مستويات العلاقة القرابية حيث قدر بقيمة 4.368 و بمستوى الدلالة 0.113 ،رغم ذلك تظهر نسب الجدول أن عدم وقوع الأسرة في مشكلات مادية يفضي إلى علاقة قرابية قوية مقارنة بالأسر التي تقع في مشكلات مادية حيث يقدر الفارق بين الحالتين بحوالي 9% ،كما أن نسب **ضعف** العلاقة بين الأسرتين نجده أعلى عند الأسر النووية التي تعاني من مشكلات مادية .

و عليه يبدو أن ضغوطات وقوع الأسرة في مشكلات مادية إنتقل من داخل البناء الأسري و من بين أفرادها إلى حلقة أوسع إلى البناء القرابي،حيث توصلت نتائج دراسة حول ضغوط الأسرة في الوسط

الحضري[1] "إلى أن الضغوط المادية لها تأثير على جوانب حياة الأسرة ، فحدوث النزاعات داخل الأسرة مرتبط بمدى وصولها إلى إشباع حاجيتها و بمستواها المعيشي و أن لحدوث النزاعات علاقة و تأثير على الروابط الأسرية من خلال مواقف أفراد الأسرة بالشعور بالحرمان و الغضب و عدم التنازل على المطالب والخلافات بين الزوجين و قلة الحوار بينهما و إثارة الشجار و الجدال...".

و قد تدفع هذه الضغوط أفراد الأسرة للبحث عن مصادر مادية أخرى لتمكن من إشباع الحاجات الضرورية و تسديد مستحقات النفقات و المطالب المتزايدة مما يقلص أكثر الزمن الذي يبقى للأسرة لتقديم زيارة للأقارب ، ففي عينة بحثنا و عند طرح السؤال الخاص بملكية الأسرة لمداخيل أخرى أجاب 10.1% من عينة البحث أن لها مداخيل أخرى وكان مصدرها مختلفة نذكر منها : الأعمال حرة ، كراء :الحقول محلات سكنات، تقديم دروس خصوصية ،تصليح الأجهزة الإلكترونية ، التجارة ،العمل في أيام العطلة في الزراعة ، تربية الحيوانات، بيع الخبز و الحلويات و الزيتون...و رغم كل هذه المحاولات لإشباع حاجات الأسرة فقد لا تتمكن من ذلك و تلجأ للإستدانة خصوصا عند "الأزمات الصحية و المرض بالدرجة الأولى" ،ثم "في المناسبات و المواسيم الإجتماعية" (أنظر الجدول رقم 4 بالملحق الخاص بالجزء العملي) مثل مختلف الأعياد الدينية و المناسبات الإجتماعية كحفلات الزواج و الإحتفال بالمولود الجديد...و التي تستلزم مصاريف عديدة (الهدية ،مصاريف النقل،الملابس الخاصة بالإحتفال،الحلاقة و التجميل...) و التي حتما ستؤثر على ميزانية الأسرة مما يدفعها للإستدانة. يوضح الجدول التالي مستوى العلاقة القرابية وفق تكرار لجوء الأسرة للإستدانة.

جدول رقم (88): تكرار لجوء الأسرة للإستدانة و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / لجوء الاسرة للإستدانة		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
غالـــبا	التكرار	18	21	19	58
	النسبة	**31.0**	36.2	32.8	100
أحـيانا	التكرار	45	100	103	248
	النسبة	18.1	**40.3**	41.5	100
لا تلجاء	التكرار	32	47	65	144
	النسبة	22.2	32.6	**45.1**	100
المجموع	التكرار	95	168	187	450
	النسبة	21.1	37.3	41.6	100

[1] وهيبة عيساوة،« إختلال النظام الأسري:دراسة حول ضغوط الأسرة في الوسط الحضري»،دراسة ميدانية بمدينة البليدة،أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في علم إجتماع العائلة،جامعة الجزائر2 ، 2014،ص343.

بدون إجابة 17 بنسبة 3.6%

تبين نسب الجدول ملاحظة جد هامة و المتمثلة في أن الأسر التي تلجأ غالبا للإستدانة سجلت أعلى نسبة ضعف في مستوى العلاقة و قدرت بنسبة 31.0% – و هي **أعلى نسبة ضعف** في العلاقة – نجد أن الأسر التي "لا تلجأ للإستدانة أبدا" تعرف مستوى علاقة قرابية قوية هو الأعلى بين كل الحالات و قدر بنسبة 45.1%، بينما الأسر التي "تلجأ أحيانا للإستدانة" تتراوح علاقتها بين المستوى المتوسط و القوي.

و على منوال النتائج السابقة المرتبطة بالفرضية المراد إختبارها و المتمثلة في وجود علاقة بين المستوى المعيشي للأسرة و مستوى العلاقة القرابية دلت قيمة إختبار كاي مربع على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (6.81 قيمة كاي مربع المحسوبة وقيمة الدلالة المعنوية 0.146) بين لجوء الأسرة للإستدانة و مستوى العلاقة القرابية.

إن لجوء الأسرة للإستدانة له علاقة بمدى وقوعها في المشكلات المادية و هذا ما أكده لنا قيمة إختبار كاي مربع و بدلالة إحصائية 74.153 بمستوى الدلالة قدره 0.000 عند تطبيقه على عينة بحثنا (أنظر الجدول رقم 5 في الملحق)، أما وقوع الأسرة في مشكلات مادية سببه بالدرجة الأولى عدم كفاية الدخل الشهري للتلبية جميع حاجات الاسرة ،و قد يكون نتيجة لعدم تنظيم ميزانية الأسرة من جهة و عدم ضبط السلوك الاستهلاكي في ظل تزايد حاجات الإنفاق الأسري الجديدة ،حيث كشفت نتائج الدراسات أن الأسرة الحضرية تعاني مشكلة عدم توازن الإنفاق الأسري، إذ لا توجد علاقة بين مدى تلبية الدخل الشهري لحاجيتها و وجود تنظيم للميزانية الأسرية ،فعدم القدرة على تحقيق حاجيتها مرتبطا بالصعوبات التي تتلقها في إدارة هذه الميزانية[1].

في ظل كل هذه الضغوطات يصبح اللجوء أو الإتصال بالأقارب أو بالأسرة الأم (أسرة الزوج) أمرا غير وارد بل يصبح غير ضروري أو ثانوي،و إذا حدث فالهدف منه طلب المساعدة و هذا نادر حيث كنا قد توصلنا من خلال النتائج الأولية للدراسة أن الأسرة تلجأ للمساعدة في الغالب إلى أهل الزوجة، فتفسر الأسرة الأم هذا السلوك على أنه إهمال و تمييز في المعاملة ،فينعكس سلبا على العلاقة ، فتقل الزيارات و تصبح مناسباتية أو تنعدم .

من خلال كل ماسبق يتبين لنا أن الأسرة النووية الحضرية تعيش ضغطا كبيرا إنعكس على علاقاتها الداخلية و الخارجية،و أن للمستوى المعيشي للأسرة علاقة و لكن "غير مباشرة " مع مستويات العلاقة القرابية كون كل المتغيرات المقترحة لم تتحقق إحصائيا ،و لكن حضورها ملاحظ في كل الجداول السابقة، حيث توصلنا أنه كلما إنخفض المستوى المعيشي للأسرة ضعفت علاقتها مع أهل الزوج و بالأخص تلك الأسر التي تواجه صعوبات مادية و تلجأ عادة للإستدانة ،و العكس

[1] نفس المرجع السابق، ص342.

صحيح لاحظنا أن الأسر "المرتاحة مادية" تتميز بعلاقة قرابية قوية في الغالب، كما بينت النتائج أن مستويات العلاقة القرابية تختلف بإختلاف قطاعات النشاط الإقتصادي و أن عامل "وقت الفراغ" هو العامل المتحكم فمستوى العلاقة فكلما توفر"وقت الفراغ" كانت الزيارات كما هو الأمر عند العمل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص و العمل للحساب الشخصي.

المبحث الخامس:البعد أو القرب المكاني و مستوى العلاقة القرابية

عرفت الجزائر حراكا جغرافيا كبيرا بعد الإستقلال كان سببه الأول هو البحث عن العمل نظرا لحجم البطالة الذي عرفته الأرياف خصوصا بعد هجرة الأراضي الزارعية و التوجه إلى المناطق الصناعية المشيدة خلال مختلف برامج التنمية التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال ،و ولاية البليدة كغيرها من ولايات الوطن عرفت إنشاء العديد من المناطق الصناعية التي إستقطبت العديد من الأيادي العاملة و التي إستقرت بها لاحقا مع عائلاتها و هذا لتوفر الخدمات و أهم المؤسسات الضرورية و كذا لموقع الولاية الإستراتيجي للولاية حيث تبعد عن العاصمة الجزائر بحوالي 47 كم.

جاء في إستمارة بحثنا سؤال عن المكان السابق الذي كانت تقيم فيه الأسرة قبل مكان الإقامة الحالي و كان الهدف منه هو ملاحظة المسافة الموجودة بين مكان إقامة الأسرة و اسرة الزوج من جهة و من جهة أخرى ملاحظة تيارات الهجرة بين ولاية البليدة و مختلف ولايات الوطن ،و توصلنا أن عينة البحث شملت أسر مقيمة في ولاية البليدة و أسر غيرت مكان إقامتها بين بلديات الولاية و أسر قادمة من 17 ولاية من ولايات الوطن،منها المجاورة لولاية البليدة كالشلف و المدية و عين الدفلى و العاصمة و ولاية من أقصى الشرق كتبسة و قالمة و من أقصى الغرب كمستغانم و الملاحظة المثيرة للإهتمام وجود أسر قادمة من الولايات الجنوبية كتمنراست (أنظر الجدول في الملحق رقم6)،هذا ما يعطى أكثر مصداقية لنتائج بحثنا بإعتبار أن العينة ضمت جزء كبير من ولايات الوطن المختلفة في عاداتها و تقاليدها و بنائها الإجتماعي و المندمج مع بعض.

1- البعد أو القرب المكاني بين الأسرتين و مستوى العلاقة القرابية:

إن الإقتراب المكاني أو الإبتعاد من العائلة قد يكن له تأثير على مستوى العلاقة القرابية فإذا كانت الأسرة قريبة من مسكن أسرة الزوج فلا يمنعها من الزيارة و تقديم المساعدة إلا وجود ضغوط مرتبطة بالعمل أو مشاكل عائلية ،بينما البعد المكاني سيحد من تكرار الزيارات و تبادل المساعدات خصوصا في ظل ضعف نظام وشبكات النقل في الجزائر أو غياب وسيلة نقل خاصة كالسيارة.يعرض الجدول التالي مستويات العلاقة القرابية وفق مكان إقامة أهل الزوج و تتمثل في ثلاث إحتمالات و هي الإقامة في نفس بلدية الإقامة أو الإقامة في نفس الولاية أو الإقامة خارج ولاية البليدة .

جدول رقم (89): إقامة أهل الزوج بالنسبة لمكان إقامة الأسرة و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / مكان إقامة أهل الزوج		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
في نفس بلدية الإقامة	التكرار	47	96	116	259
	النسبة	**18.1**	37.1	**44.8**	100
في نفس ولاية الإقامة	التكرار	34	36	47	117
	النسبة	**29.1**	30.8	40.2	100
خارج الولاية	التكرار	20	36	30	86
	النسبة	23.3	**41.9**	34.9	100
المجموع	التكرار	101	168	193	462
	النسبة	21.9	36.4	41.8	100
بدون إجابة :5 بنسبة 1.1%					

تؤكد نتائج إختبار كاي مربع وجود علاقة قريبة جدا من مستوى الدلالة بين مكان إقامة أسرة الزوج و مستويات العلاقة القرابية حيث قدرت قيمة إختبار كاي مربع بحوالي 7.85 و بمستوى الدلالة 0.097 و هي نسبة قريب جدا من نسبة الدلالة الإحصائية 0.05 ، و يعنى هذا أنه كلما كانت أسرة الزوج قريبة من محيط الاسرة إرتفع مستوى العلاقة القرابية ،فمن خلال الجدول يتبين لنا أن أعلى مستوى للعلاقة القرابية القوية كان عند الأسر التي يقيم أهل الزوج معها في **نفس بلدية الإقامة** بنسبة 44.8% و نفس الملاحظة عندما نلاحظ أدنى مستوى للعلاقة القرابية الضعيفة فنجده عند نفس الفئة بنسبة 18.1%،و عادة ما يكون إختيار مكان الإقامة بالقرب من الأسرة الأم بإرادة الزوجين أو من إقتراح أسرة الزوج ، فإعتبر رابح درواش هذا الأمر أنه ألية من آليات تكيف العائلة مع التغير الإجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري « فغالبا ما تكون الإقامة بجوار الوالدين أو في نفس الحي بالنسبة لأقارب احدهما أي بالنسبة للزوج أو الزوجة ،و تلجأ الأسر الجديدة لهذه الطريقة في السكن من أجل تأمين الحصول على المساعدة اللازمة عند الحاجة من جهة ، ومن جهة أخرى تحقيق عدم تدخل الأهل في شؤونهم الشخصية،مما يحقق لهم الحرية أكثر في ممارسة حياتهم إعتمادا على تجربتهم الخاصة»[1]. أما عند الأسر النازحة يمكن إعتباره وسيلة لإعادة تكوين النسيج الإجتماعي للعائلة النازحة في الوسط الحضري بالتكتل في مكان واحد و الإنتماء لجماعة قرابية ذات مكانة إجتماعية و إحترام و قبول في المجتمع ضمانا للأمن الإجتماعي و حماية من العزلة الإجتماعية.و

[1] رابح درواش،«تغير بنية العائلة الجزائرية بعد الإستقلال»، تقرير الملتقى الوطني حول المرأة ، العائلة و المجتمع:واقع وتحديات و الرهانات،جامعة سعد دحلب البليدة ،13 و14 نوفمبر 2012.ص380.

توصلت دراسة قامت بها نتيجة جيماوي أن هذا هو مظهر من مظاهر تواصل علاقات القرابة بالوسط الحضري و أن:« هؤلاء النازحين المجردين فجأة من وسطهم الاجتماعي الضيق الآمن لا يستطيعون أن يمزقوا بسهولة أواصر ببيئتهم القديمة و بأهلهم و بني قريتهم، بالتالي فإن النازح ينجذب نحو أقاربه أي الجماعة القادمة من نفس عشيرته للسكن معهم و بقربهم»[1] و يضيف حمدوش رشيد :«عمل هؤلاء النازحون على إعادة تشكيل أسرهم عن طريق إقامة تجمعات سكانية ،و إعادة تشكيل أسرهم و إنتمائتهم على أساس القبيلة و الدشرة التي غادرها،و بالتالي لم تتأثر الرباطات الأسرية و هذا يؤكد أن الأسرة لم تندثر ولم يصبها ضعف بل نتحدث هنا عن **إسترخاء لتلك الروابط** »[2] هذا بالنسبة للفئة التي يقيم أهل الزوج بالقرب من مكان إقامتها ،أما الأسر التي يبعد عنها أهل الزوج فيختلف سلوكها فنجد أن الأسر التي تقييم في نفس الولاية التي يقم بها أهل الزوج سجلت أعلى نسبة في ضعف العلاقة مقارنة بين باقي الفئات و قدرت بحوالي 29.1% ، أما الأسر التي يقيم أهل الزوج خارج الولاية فتبين و بوضوح تأثير البعد المكاني على العلاقة فنجدها أخذت أعلى مستوى للعلاقة القرابية المتوسطة بنسبة 41.9% و هذا لقلة تكرار الزيارات و بالتالي المساعدات نظرا للبعد المكاني بين الأسرتين نتيجة ضعف شبكات النقل الحضري في الجزائر و التي لم تواكب النمو الحضري و التوسع العمراني الذي تعرفه المدينة، حيث أصبحت آثار السلبية لمشكلات التنقل الحضري تنعكس بصفة مباشرة على الحياة الأسرية المادية و المعنوية، فآثارها المادية تظهر التكلفة المادية التي تضيق عبئا ثقيلا على ميزانية الأسرة، و آثارها المعنوية فتتمثل في الوقت و الجهد البدني و النفسي للتنقل الذي ينعكس على المردود التفاعل الداخلي و الخارجي للأسرة[3].و للتعمق في البحث و التدقيق أكثر سنتطرق فيما يلي إلى إختلاف مستويات العلاقة بإختلاف طول المسافة بين مكان إقامة الأسرتين.

2- المسافة بين مكان إقامة الأسرتين و مستوى العلاقة القرابية:

يعتبر طول المسافة من العوامل التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية خصوصا إذا كانت المسافة الفاصلة بين الأسرتين طويلة، و قد تتأثر أكثر العلاقة في غياب وسيلة نقل خاصة كالسيارة.
في عينة بحثنا نجد أن 64.0% من الأسر تملك سيارة خاصة (أنظر الجدول رقم 7 في الملحق) و هي نسبة هامة تعكس المستوى المعيشي المقبول للأسر المبحوثة ،كما يسمح للأسرة التنقل بسهولة لزيارة الأقارب عموما و أهل الزوج خصوصا، و عليه يمكن القول أن عائق عدم توفر وسيلة نقل غير

---

[1] نتيجة جيماوي ،عبد العالي دبلة،«العلاقات القرابية للأسرة الحضرية و إنعكاستها الإجتماعية و الثقافية في ظل المتغيرات الحديثة»،مجلة علوم الإنسان و المجتمع ،الجزء الثالث،الرقم 5 ،ص120.

[2] حمدوش رشيد، «الأسرة و العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر :مفهوم الأسرة و مسألة الرابط الإجتماعي»،الملتقى الوطني حول :المرأة و العائلة و المجتمع في الجزائر :واقع وتحديات و الرهانات،جامعة سعد دحلب،13-14 نوفمبر 2012،ص163.

[3] محمد بومخلوف و آخرون،مرجع سابق، ص219.

مطروح بقوة في عينة بحثنا.سنتطرق فيما يلي إلى ملاحظة إمكانية وجود علاقة بين طول المسافة بين مكان إقامة الأسرتين و مستوى العلاقة القرابية.

جدول رقم (90): المسافة بين مكان إقامة الأسرة و مكان إقامة أهل الزوج و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / طول المسافة		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
أقل من 10 كم	التكرار	52	95	122	269
	النسبة	19.3	35.3	**45.4**	100
10 كم – 20 كم	التكرار	21	25	27	73
	النسبة	**28.8**	34.2	37.0	100
20 كم – 40 كم	التكرار	7	9	16	32
	النسبة	21.9	28.1	**50.0**	100
40 كم و أكثر	التكرار	21	37	25	83
	النسبة	25.3	**44.6**	30.1	100
المجموع	التكرار	101	166	190	457
	النسبة	22.1	36.3	41.6	100
بدون إجابة :10 بنسبة 2.14%					

أردنا من خلال هذا الجدول إكتشاف و بوضوح تأثير البعد المكاني على العلاقة القرابية بإستعمال الطول بين إقامتين الأسرتين بالكيلومتر،و تبين لنا أن **النسب نفسها** تقريبا مقارنة مع الجدول السابق بالنسبة للأسر التي يقيم أهل الزوج بالقرب منها بمسافة لا تتعدى 10 كم، و كذا الأسر التي يبعد عنها أهل الزوج بمسافة 40 كم و أكثر ،أما الفئتان الوسطتان (10 كم–20 كم) و (20 كم–40 كم) فنجد أنهما تختلفان تمام عن بعضهما فنجد أن الفئة التي يبعد عنها أهل الزوج بحوالي 20 كم هي فئة التي تحصلت على أعلى مستوى في العلاقة القرابية **الضعيفة** مقارنة مع باقي الفئات و قدر بنسبة 28.8% و هي الفئة الأرجح أن إبتعادها راجع لوجود مشاكل بين الأسرتين إنعكست على مستوى تكرار الزيارات و تبادل المساعدات و بالتالي على مستوى العلاقة القرابية أو وجود عوامل أخرى من العوامل المذكورة سابقا (عمل الزوجة، المستوى المعيشي، ضيق وقت الفراغ، عدم ملكية سيارة ...)، في حين نلاحظ أن الفئة التي يبعد عنها أهل الزوج بمسافة من 20 كم إلى 40 كم فنجد أنها سجلت أعلى نسبة عند العلاقة القرابية **القوية** مقارنة مع كل الفئات و بالتالي هي المجموعة التي رغم البعد المكاني و تأثير كل الظروف و الضغوط فإنها تحرص على قوة العلاقة

القرابية بإعتبار أن البيئة الأصلية لهذه الأسر هي تقليدية تحترم و تقدر و تقدس العلاقة القرابية، فزيارة الوالدين و تقديم المساعدة لهما هي واجب يجب القيام به، إمتثالا لفرائض الشريعة الإسلامية.
رغم كل هذه الملاحظات لم تصل نتائج هذا الجدول مقارنة بالجدول السابق إلى مستوى إثبات وجود علاقة بين المتغيرين حيث قدرت قيمة إختبار كاي مربع 9.557 و مستوى الدلالة 0.145 .

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن هناك علاقة تقترب جدا من مستوى الدلالة الإحصائية بين البعد المكاني لمكان إقامة الأسرة عن مكان إقامة أسرة الزوج و مستوى العلاقة القرابية فلاحظنا أنه كلما كان أهل الزوج يقيمون في محيط قريب من الأسرة كانت العلاقة القرابية على العموم قوية و كلما إبتعدت تراجعت و أصبحت متوسطة ، و نفس الملاحظة عندما أردنا قياس البعد المكاني بالمسافة توصلنا إلى نفس النتائج ،عدا ملاحظة بعض الأسر التي تقييم في محيط الأسرة و أظهرت مستوى علاقة قرابية ضعيفة و الذي قد يكون نتيجة وجود خلافات بين الأسرتين، و من خلال التحليل توصلنا إلى أن إقامة الأسرة بقرب من أسرة الزوج هو آلية من الآليات التي تعتمدها الأسرة للمحافظة على إستمرارية و قوة العلاقة القرابية.

المبحث السادس: نوع المسكن و ملكيته و مستوى العلاقة القرابية

يعتبر المسكن من حيث خصائصه كملكيته و إتساعه و عدد غرفه من العوامل التي تساعد على إستقبال الزوار أو عدم إستقبالهم و بالتالي ينعكس على مستوى العلاقة القرابية، فالعيش في ظل مسكن ذو ملكية خاصة و حجم واسع ،يسمح بإستقبال أفراد العائلة دون حرج أو إنزعاج في حين إذا كان المسكن ضيق فحتما سيقلص من تكرار الزيارات ،و سيزيد من تحديدها ضغط عدم ملكية الأسرة للمسكن.سنتطرق فيما يلي إلى إختبار إمكانية وجود علاقة بين خصائص مسكن أسر عينة البحث المتمثلة في ملكية المسكن، نوع المسكن ،عدد غرف المسكن و مستوى العلاقة القرابية. و لكي تكون لدينا صورة شاملة لوضعية المسكن للأسرتين، لابد من التذكير أننا قد تطرقنا لخصائص مسكن أهل الزوج (أنظر الفصل الثاني: الحجم السكاني و الحيز المكاني)و توصلنا أن أغلب أسر الزوج تعيش ظروف مريحة تسمح بإستقبال الضيوف.

1- ملكية الأسرة للمسكن و مستوى العلاقة القرابية:

رغم كل البرامج السكانية المنجزة منذ الإستقلال ،تعرف الجزائر أزمة سكن حادة و زاد من حدتها إنتشار ظاهرة المسكن الفردي كشرط من شروط الزواج عند الشباب المقبلين على الزواج، فأصبح كراء المسكن أو إستغلال المسكن الوظيفي أو حتى الحصول عليه بطريقة غير شرعية كالبنايات الهشة و القصديرية الفوضوية ضرورة لبناء أسرة نووية، في ظل هذه الظروف سنتطرق لمعرفة إمكانية وجود علاقة بين حالات ملكية الأسرة للمسكن (ملك خاص، كراء، سكن وظيفي،إعارة) و مستوى علاقتها القرابية مع أهل الزوج في عينة بحثنا.

جدول رقم (91):ملكية الأسرة للمسكن و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / ملكية المسكن		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
ملـــك خـــاص	التكرار	53	119	119	291
	النسبة	**18.2**	40.9	40.9	100
كـــــــراء	التكرار	25	29	42	96
	النسبة	26.02	30.2	43.8	100
سكـــــن وظيفي	التكرار	8	11	14	33
	النسبة	24.23	33.3	42.4	100
إعارة	التكرار	12	10	16	41
	النسبة	**31.6**	26.3	42.1	100
المجـــــــموع	التكرار	98	169	194	461
	النسبة	21.4	36.9	41.7	100
بدون إجابة :6 بنسبة 1.3%					
وراثة ،فوضوي: تكرارهما 3 بنسبة 0.64% تم حذفهم من الجدول لإمكانية حساب كاي مربع.					

تبين نسب الجدول أن أكثر من 48% من أسر العينة لا تملك المسكن الذي تقييم به و تعكس هذه النسبة حدة أزمة السكن في عينة بحثنا، كما تظهر النتائج أن مستويات العلاقة هي نفسها عند كل الحالات ما عد عند **مستوى العلاقة القرابية الضعيفة** فنلاحظ و بوضوح تأثر العلاقة القرابية بوضعية الأسرة إتجاه حيازة المسكن فنجد أن الأسر التي تقيم بمسكن **أعارته** سجلت أعلى نسبة ضعف في العلاقة القرابية مقارنة بين باقي الحالات و قدرت بنسبة 31.6% يليه الأسر التي مسكنها **مستأجر** ثم الأسر التي تقيم بمسكن **وظيفي** ،في حين و في المقابل نجد أن أدنى نسبة ضعف في مستوى العلاقة القرابية سجل عند الأسر التي **تملك** المسكن الذي تقييم به و ذلك بنسبة 18.2% .يمكن تفسير كل هذا بالضغط الذي يفرزه عدم الحصول الأسرة على ملكية المسكن و هذا المسكن الذي يعرفه بيار جورج بأنه عنصر أساسي للإرتباط بين الفرد و الأسرة و الوسط الإجتماعي[1]. كما يعتبر مكان لإستقرار و سكينة الأسرة، فعادة ما تستأجر الأسرة مسكن من غرفتين أو ثلاثة غرف كأقصى حد فتعيش في تهديد دائم و مستمر ببقائها دون مأوى مما يجعلها تحت ضغط مستمر ،و يزيد الأمر سوء بإرتفاع ثمن الإيجار و ضعف الدخل الشهري مما ينعكس بالضرورة على العلاقة داخل الأسرة و مع الأسرة الأم، فيقل تكرار الزيارات و إنعدام تبادل المساعدات و بالتالي التنازل عن

[1]أحمد صبور، **المعرفة و السلطة في المجتمع العربي**، مكتبة الحياة، بيروت، 1959، ص59.

كل الواجبات الإجتماعية. كما يصر الزوجان على الإقامة بمنزل منفرد نظرا لوجود خلافات بين الأسرتين عادة ما يكون سببها مشاكل تقسيم التركة و الميراث أو عدم التوافق وسوء التفاهم بين الزوجة أو الزوج و أحد أفراد أسرة الزوج (الحماة ،أخت الزوج...)، كما قد يكون ضعف العلاقة نتيجة رد فعل و عقاب الأسرة الأم للأسرة النووية التي لم ترض بالعيش تحت لوائها فتقطع زيارتها و مساعداتها عنها و هو شكل من أشكال الصراع القائم حول البقاء بين النموذج الأسري التقليدي و النموذج الأسري العصري.

لم تثبت نتائج إختبار كاي مربع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (قيمة إختبار كاي مربع 8.15 ومستوى الدلالة 0.227) لخصوصية الظاهرة بالأسر التي تعرف ضعفا في العلاقة القرابية فقط .

2- نوع المسكن الذي تقيم به الأسرة و مستوى العلاقة القرابية:

توصلنا من خلال ما سبق أن عدم ملكية الأسرة للمسكن أفرز علاقة قرابية ضعيفة مقارنة بباقي الحالات و لكن لم تصل إلى مستوى الدلالة، و فيما يلي سنحاول إختبار إمكانية وجود علاقة ذات دلالة بين نوعية المسكن الذي تقيم به الأسرة من خلال تقاطع متغير نوعية المسكن و مستوى العلاقات القرابية مع أهل الزوج ،حيث إتساع المسكن و وجود حديقة أو مساحة (المراح، وسط الدار ،السقيفة،السطح،الحوش...) للجلوس يسمح لإستقبال الزوار بكل راحة و دون إزعاج خصوصا إذا كانوا من الأقارب و العكس محدودية مساحة المسكن سيحد من تكرار الزيارات خصوصا في ظل إنتشار المساكن الجماعية من نوع شقة في عمارة في الجزائر و التي لم تراعي السلطات عند إنشائها لا خصوصية المكان و لا الزمان فنجدها في كل مكان الشمال و الجنوب الشرق و الغرب ،في السهول و الجبال و الصحراء في المدينة و القرية و بالوسط الحضري و الريفي، و التي أدت إلى إنتشار كل أنواع التلوث البيئي نتيجة الكثافة السكانية العالية بها.

جدول رقم (92): نوع المسكن الذي تقيم به الأسرة و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / نوع المسكن		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
منزل تقليدي	التكرار	25	44	44	113
	النسبة	22.1	38.9	38.9	100
فيلا	التكرار	19	41	63	123
	النسبة	**15.4**	33.3	**51.2**	100
شقة في عمارة	التكرار	53	79	81	213
	النسبة	**24.9**	37.1	**38.0**	100

مسكن هش	التكرار	4	5	7	16
أو قصديري	النسبة	25.0	31.3	43.8	100
المجـــــــموع	التكرار	101	169	195	465
	النسبة	21.7	36.3	41.9	100
بدون إجابة :2 بنسبة 0.42%					

توضح نسب الجدول أن الإقامة بمسكن من نوع **فيلا** أفرز علاقة قرابية **قوية** جدا قدرت بنسبة 51.2% و هي أعلى نسبة مقارنة مع باقي أنواع المساكن، كما أفرز هذا النوع من المساكن أدنى نسبة ضعف في العلاقة ما بين كل الأنواع الأخرى قدرت بنسبة 15.4%،و على العكس من ذلك نلاحظ أن إقامة الأسرة **بشقة** في عمارة أفرز أدنى مستوى للعلاقة القرابية القوية مقارنة مع باقي المساكن و هذا بنسبة 38.0% ،كما سجل أعلى مستوى **ضعف** للعلاقة القرابية بين الأسرتين بنسبة قدرت بحوالي 24.9% و نفس النسب تقريبا عند إقامة الأسرة في مسكن هش أو قصديري و كذا الإقامة في منزل تقليدي .

تظهر هذه النتائج وجود علاقة بين مستوى العلاقة القرابية بنوع المسكن و لكن لم تصل إلى مستوى الدلالة في عينة بحثنا حيث قدرت قيمة إختبار كاي مربع 7.518 و مستوى دلالة قدره 0.276، لكن من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن نوع المسكن له علاقة بمستوى تبادل الزيارات بين الأسرتين في حالة نوع المسكن يكون فيلا أو شقة، فالمسكن من نوع فيلا عادة ما يوفر مساحة معتبرة منه لإستقبال الضيوف كما يوجد به غرف إضافية لمبيت الزوار بها و كذا مساحات فارغة يمكن أن تستغل لإستقبال الضيوف زد على ذلك غرف خاصة لكل فرد من أفراد الأسرة و غرف معيشة يلتقي فيها أفراد الأسرة ، و بالتالي لا إنزعاج و لا حرج في إستقبال الضيوف.

و عكس ذلك نجد أن المساكن من نوع شقة في عمارة مصممة بطريقة أهملت الخصائص الإجتماعية و الثقافية للأسرة الجزائرية فلا نجدها تحترم خصوصية الأسرة فأبواب الشقق و النوافذ متقابلة و متجانبة و عادة ما تتميز الشقة بمساحة صغيرة و عدد غرف محدود، هذا ما يدفع أفراد الأسرة إلى إستعمال غرفة الضيوف في بعض الحالات لأغراض أخرى غير إستقبال الزوار خصوصا إذا كان عدد الأبناء مرتفع، فنجد لا إحترام لخصوصية الأفراد فيه و الذي إنعكس على القيم الاخلاقية لدى أفراد الاسرة نتيجة الإحتكاك المستمر مع بعضهم، هذا ما يدفع ساكنيه خصوصا الشباب منهم إلى البقاء خارج المسكن و الدخول إلا بعد غروب الشمس و قد يكون هذا سبب من أسباب إنحرافهم.

فنجد هنا أن الأسر التي تقييم في مسكن من نوع شقة تعيش ضغط بإعتبار أن هذا النوع من المسكن لا يحقق حاجات الأسرة الأساسية و المتمثلة في الراحة الجسدية و النفسية ،فحتما لا ترغب الأسرة أن تزيد من شدة الضغوطات بإستقبال الضيوف و دعوتهم للمبيت عندها حتى و لو كانوا من الأقارب فتتفادى ذلك و هذا ما ينعكس على مستوى العلاقة القرابية.

3- عدد غرف المسكن الذي تقيم به الأسرة و مستوى العلاقة القرابية:

يعكس عدد الغرف مدى إتساع حجم المسكن فكلما كان عدد الغرف مرتفع زاد من إحتمال إستقبال الأفراد به و العكس صحيح فكلما قل عدد الغرف زاد الإزدحام به و قل إحتمال إستقبال المزيد من الأفراد به،سنحاول فيما يلي إختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المسكن من حيث عدد الغرف و مستوى العلاقة القرابية و هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (93):عدد غرف في مسكن الأسرة و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / عدد الغرف		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
غرفة – غرفتين	التكرار	39	41	60	140
	النسبة	**27.9**	29.3	42.9	100
ثلاث غرف	التكرار	42	91	76	209
	النسبة	20.1	**43.5**	36.4	100
أربعة غرف	التكرار	14	26	35	75
	النسبة	18.7	34.7	46.7	100
خمسة غرف و أكثر	التكرار	6	13	22	41
	النسبة	**14.6**	31.7	**53.7**	100
المجـــــــموع	التكرار	101	171	193	465
	النسبة	21.7	36.8	41.5	100
بدون إجابة :2 بنسبة 0.42%					

يكشف الجدول و بوضوح أن مستوى العلاقة القرابية الضعيفة يأخذ أعلى نسبة له عندما تقييم الأسرة بمسكن به غرفة أو غرفتين ،و على العكس من ذلك تأخذ نفس العلاقة أدنى نسبة لها عندما يكون المسكن به خمسة غرف أو أكثر حيث قدرت النسبتين على التوالي 27.9% و 14.6%،كما سجلت العلاقة القرابية القوية أعلى مستوى لها عندما يكون المسكن به خمسة غرف و أكثر و هذا بنسبة 53.7% أما العلاقة القرابية المتوسطة فعرفت أعلى نسبة لها عندما يكون عدد غرف المسكن الذي تقطن به أسر ثلاث غرف و قدرت النسبة بحوالي 43.5%،و تأكد نتائج إختبار كاي مربع هذه النتائج و تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين حيث جاءت النتائج على النحو التالي: قيمة إختبار كاي مربع 12.39 مستوى الدلالة 0.05 و بالتالي هناك علاقة و بدلالة إحصائية بين عدد غرف المسكن الذي تقطن به أسر العينة و مستويات العلاقة القرابية.

ويمكن تفسير ذلك لعامل الإكتظاظ داخل المسكن، فحجم الأسرة الذي يتراوح في المتوسط بين 4 إلى 6 أفراد و الذي يمثل نسبة 44.3% في مجتمع بحثنا(أنظر الجدول رقم 08 في الملحق) يشغل في الغالب و في أحسن الأحوال مسكن بثلاث غرف و التي تمثل في عينتنا نسبة 44.5%، أي بمعدل شخصين في كل غرفة و هي نسبة تعكس حجم الإزدحام الذي يعرفه المسكن خصوصا إذا علمنا أن مساحة الغرفة في البنايات العصرية لا تتجاوز 12 متر مربع، و هذا الذي حد من زيارة الأقارب أو ألغاها تماما.

من خلال كل ما سبق تبين لنا أن تقلص حجم الزيارات و إنعكاسه على مستوى العلاقة القرابية له علاقة بخصائص المسكن ملكية المسكن و نوع المسكن و بالأخص عند إختبار متغير عدد الغرف الذي أثبت الفرضية، فكلما زاد عدد الغرف في المسكن زاد تكرار تبادل الزيارات و بالتالي المساعدات بين الأسرتين فأفرز علاقة قرابية قوية و العكس ضيق المسكن ومحدودية عدد الغرف به أدى لنقص في تكرار الزيارات و بالتالي ضعف العلاقة القرابية بين الأسرتين.

المبحث السابع:إستخدام الأسرة للأنترنت و مستوى العلاقة القرابية

إن التطور السريع في إنتشار إستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة بكافة مؤسسات المجتمع، بدأت إنعكاساته تتجلى على مستوى الأسرة و خصوصا فيما يتعلق بتكنولوجيا وسائل الإعلام و الإتصال التي تعرف إقبالا كبيرا في زمن قياسي، و هذا لقلة تكلفتها و لتعدد و تنوع الخدمات التي يمكن أن توفرها (الإتصال و التواصل، التعليم و المعرفة، الخدمات التجارية و المالية و المعلوماتية،الألعاب السياحة و الترفيه...)، فالإتصال بالشبكة العنكبوتية أو الأنترنت أصبح من يوميات كل شرائح المجتمع مهما إختلفت أعمارهم أو جنسهم أو إهتماماتهم و إنشغالاتهم وهذا لسهولة الإتصال بها في كل مكان و زمان ، بل الإدمان عليها هو أمر شائع بين أفراد المجتمع اليوم، و أصبح الإستعمال المفرط للمختلف الوسائط التواصل من المشكلات التي تهدد إستقرار الأسرة فكل فرد من أفرادها منعزل بجهاز خاص به عن باقي أفرادها، فتقلص الاتصال و التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة و أصبحوا يعيشون في عزلة إجتماعية أو يعيشون قي مجتمعا إفتراضيا.

سنتطرق فيما يلي إلى واقع إستعمال الأنترنت قي مجتمع بحثنا و نختبر فرضية إمكانية وجود علاقة بين مدة إستعمال الأسرة للأنترنت يوميا و مستوى العلاقة القرابية .

1- المدة المتوسطة لإستعمال الأنترنت في الأسرة و مستوى العلاقة القرابية:

نظرا لإكتساح الأنترنت الحياة اليومية للأفراد أصبح من الضروري الحصول على أحد أجهزة الإتصال التكنولوجي كالهاتف النقال أو اللوحة الذكية و الحاسوب، و يبدو من خلال الجدول أن عينة البحث تمتلك بنسبة 95% هاتف نقالا (نسبة الأسر التي لها هاتف نقال + نسبة الأسر التي لها هاتف نقال و حاسوب) و بنسبة 57% من الأسر لها جهاز كمبيوتر(نسبة الأسر التي لها حاسوب + نسبة الأسر التي لها هاتف نقال و حاسوب) و نسبة 54.0% من لها كلا الجهازين.تعكس هذه

النسب مدى إنتشار إستخدام هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة في الوسط الأسري، فالبنسبة للهاتف النقال كان في البداية يستعمل لمكالمات الهاتفية و الرسائل النصية فقط و مع التطور التكنولوجي السريع و المتواصل أصبح الهاتف ذكيا و يقدم نفس الخدمات أو أكثر من تلك التي يمكن أن يقدمه جهاز الحاسوب.يمثل الجدول التالي نسب ملكية الأسرة لأجهزة الإتصال التكنولوجي و المتمثلة في كل من الهاتف النقال و الحاسوب.

جدول رقم (94): إمتلاك الأسرة للهاتف النقال أو جهاز الكمبيوتر.

إمتلاك الأسرة للوسيلة	التكرار	النسبة
هاتف نقال	192	41.1
جهاز الحاسوب	14	3.0
هاتف نقال و حاسوب	252	54.0
المجموع	458	100
بدون إجابة	9	1.9

عادة ما تستخدم الأسرة الجزائرية هذه الوسائل للإتصال بالدرجة الأولى أو الألعاب الإلكترونية للأطفال و مشاهدة الرسوم الكرتونية و بدرجة أكثر تصفح مختلف صفحات مواقع التواصل الإجتماعي المتعددة و المتزايدة خصوصا عند الزوجين و الابناء البالغين الذين يفضلون أكثر مشاهدة الأفلام السينمائية و منتديات التعارف و تبادل المحادثات ،"و التي وجد فيها الشباب ما يفتقده في حيه و مدينته فيعبر عن ما في خواطره و يكتشف فيها نفسه من خلال الآخرين و يوسع فيها علاقاته و يخرجها من نطاقها القرابي الأسري الضيق إلى نطاق أوسع يعبر فيه بكل حرية عن آرائه و مكبوتاته و يبوح أيضا بأسراره"[1]، و كان نادرا في البداية ما تستعمل الأنترنت للإطلاع على البرامج التعليمية عاد البحوث المطلوبة في المدارس أو الجامعات و يكون نسخها غالبا في مقاهي الأنترنت المخصصة لذلك ،و لكن يبدو أن التوجه إلى إستعمال الأنترنت في الأوساط التعليمية و الدراسية يعرف إتساعا نظير إمكانية توفر شبكة الأنترنت في كل مكان و نظير الخدمات التي يمكن أن توفرها كتقليص الوقت لقضاء مختلف الأعمال و كذا تخفيض حجم المصاريف (الأوراق، مصاريف التنقل،عدد الاساتذة...)، حيث إنطلقت برامج التدريس عبر الخط في الجامعات و كذا إعداد الندوات و الملتقيات العلمية عن بعد.

في ظل هذا الإنتشار الواسع لوسائل الإتصال التكنولوجي في شتى مجالات الحياة، فُرض على الأسرة إستعمالها ، ففي البداية كانت تستعمل الرسائل النصية القصيرة من الهاتف النقال للسؤال عن الأقارب

[1] محمد بومخلوف و آخرون،«الشباب الجزائري واقع و تحديات»،مخبر الوقاية و الأرغومنيا،جامعة الجزائر،الطبعة الاولى،2012،ص273.

عوض الزيارات اليومية و هذا لما توفره من وقت و مصاريف، و لكن بعدها ألغت بعض الأسر حتى الزيارات في الأعياد و المناسبات و عوضت بمكالمات هاتفية بالصورة و الصوت، وهذا ما إنعكس على مستوى العلاقة الإجتماعية القرابية.سنختبر فيما يلي إمكانية وجود علاقة بين المدة المتوسطة لإستخدام الاسرة للأنترنت و مستوى العلاقة القرابية.

جدول رقم (95): المدة المتوسطة لإستعمال الأنترنت يوميا و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / مدة الإستعمال(الساعة)		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
أقل من ساعة	التكرار	19	32	36	87
	النسبة	21.8	36.8	41.4	100
ساعتين – ثلاث ساعات	التكرار	22	57	64	143
	النسبة	15.4	39.9	44.8	100
أكثر من 4 ساعات	التكرار	34	40	49	123
	النسبة	**27.6**	32.5	39.8	100
المجـــــــموع	التكرار	75	129	149	*353
	النسبة	21.2	36.5	42.2	100
بدون إجابة :114 بنسبة 24.4% من بينهم الذين لا يستعملون الانترنت					

تظهر نسب الجدول أن هناك علاقة ولكن لم ترتقي إلى مستوى الدلالة الإحصائية – قيمة إختبار كاي مربع كانت 6.070 بمستوى الدلالة 0.194 أي أكبر من 0.05 و بالتالي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية– بين المدة المتوسطة لإستعمال الأنترنت في اليوم و مستوى العلاقة القرابية، حيث سجلت نسب العلاقة القرابية الضعيفة أعلى نسبة لها عندما تجاوزت المدة المتوسطة لإستعمال الانترنت يوميا 4 ساعات و قدرت بنسبة 27.6%. تؤكد هذه الملاحظة مدى تأثير مدة إستعمال الأنترنت على سلوكات الأفراد و الجماعات و إلى أي درجة تحد من تفاعلهم مع بعضهم البعض و هذا لإستهلاك أغلب ساعات اليوم في التفاعل مع البديل و هو مختلف الوسائط التكنولوجية الحديثة للإعلام و الإتصال بمجموعاتها المتعددة و المختلفة المواضيع و الأهداف و التوجهات، فلم يبق للأسرة المستعملة للأنترنت الوقت للإتصال بالأقارب و زيارتهم و تقديم المساعدة لهم مما إنعكس على مستوى العلاقة القرابية بالضعف، فالإستعمال المفرط للشبكة الأنترنت خارج وقت العمل يدفع إلى الإنعزال و غياب التواصل ليس داخل الاسرة الواحدة فقط و إنما بين أفراد المجتمع ككل، و هي آفة أصبحت تهدد كل المجتمعات لنقص المتزايد للإتصال بين الافراد الذي حتما سيؤدي إلى مختلف الأمراض النفسية و العصبية كالإكتئاب و الإنهيار العصبي و التي تؤدي إلى الإنتحار و كذا

الأمراض الفزيولوجية فقلت الحركة نتيجة التركيز مع هذه الأجهزة يؤدي إلى السمنة و بالتالي الإصابة بمرض السكري و أمراض الاوعية الدموية و كذا إصابة العين بنقص النظر و أمراض أخرى لا يسعنا التطرق إليها ،أما على المستوى الأخلاقي و القيمي فتعزز هذه الوسائط التكنولوجية بمختلف مواقع التواصل الإجتماعي المتزايدة مبدأ الفردية و المصلحة الشخصية مع بروز بعض القيم العالمية المجردة من الإنسانية و التي تهدد بقاء وجود الأسرة و بالتالي فناء البشرية كالزواج المثلي الذي بات معلنا ومقننا ومروج له ومصدرا ومعيارا للتعاون.

في ظل كل هذه التحولات لازالت الأسر في مجتمعنا متمسكة بأقاربها بل و تستعمل هذه الوسائط للإتصال بهم و هذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

جدول رقم (96):إستخدام الاسرة الأنترنت للإتصال بالأقارب و مستوى العلاقة القرابية.

مستوى العلاقة القرابية / إستعمال الانترنت للإتصال		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
تستعملها للإتصال بالأقارب	التكرار	59	132	140	331
	النسبة	**17.8**	39.9	42.3	100
لا تستعملها للإتصال بالأقارب	التكرار	26	21	34	81
	النسبة	**32.1**	25.9	42.0	100
المجـــــــموع	التكرار	85	153	174	*412
	النسبة	20.6	37.1	42.2	100
*بدون إجابة 55 بنسبة 11.8% من بينهم الأسرة التي لا تستعمل الأنترنت.					

تبين نتائج الجدول أن هناك علاقة و بدلالة إحصائية بين إستعمال الأسرة الأنترنت للإتصال بالأقارب و مستوى العلاقة القرابية حيث أعطى إختبار كاي مربع القيمة 9.840 و بمستوى دلالة إحصائية قدره 0.007 أي أصغر من 0.05 و بالتالي هناك علاقة و بدلالة إحصائية بين المتغيرين، تدل هذه النتائج أمرين أولهما أن الاسرة أصبحت تستعمل الانترنت للإتصال بالأقارب للسؤال عليهم، أما الأمر الثاني فهو أن الأسرة التي تستعمل الأنترنت للإتصال بالأقارب تتميز بعلاقة قرابية أقوى نوعا ما مقارنتا بالأسر التي لا تستعمل الأنترنت للإتصال بأقاربها و يعتبر هذا أمر منطقي بإعتبار أنه إذا كانت هناك خلافات أو مشاكل بين الأسرتين فحتما لن تستعمل أي وسيلة للإتصال بها، و هذا ما تؤكده نسب الجدول فالعلاقة القرابية الضعيفة تأخذ أعلى مستوى لها عندما لا تستعمل الأسرة الأنترنت للإتصال بالأقارب و قدرت بنسبة 32.1%، أما عند إستعمال الأسرة الأنترنت للإتصال بالأقارب فيأخذ مستوى العلاقة القرابية الضعيفة أدنى مستوى لها و هو 17.8%.

تدل هذه المعطيات أن الانترنت في عينة بحثنا أصبحت وسيلة إضافية هامة للوسائل المستعملة للإتصال بالأقارب عموما و هذا لسهولة إستعمالها و إنخفاض تكلفتها و للخدمات العديدة التي تقدمها أهمها: الصورة الحية و المباشرة فالتواصل بين الاسر بإستعمال "الكاميرة" مختلف تماما عن التواصل من خلال الصوت فقط كما كان في الماضي بالهاتف، فالأسرة اليوم أصبح في متناولها أن تتعايش مختلف الأحداث التي تمر بها في أي وقت و في أي مكان بكل تفاصيلها، لذلك قد تعوض مكالمة بإستعمال الهاتف الذكي الزيارة التقليدية و لكن حتما لن تكون مثلها فالإتصال المباشر وجه لوجه و اللقاءات الحضورية هي ما تعكس حقيقة حميمية المشاعر و مستوى التقدير و الإحترام ، كما تكشف الزيارة التعرف على الأوضاع و الحال و على كل المساعدات الحقيقية التي تحتاجها الأسرة و من الواجب تقديمها لها إلتزاما بقواعد الشريعة الإسلامية فيما يخص صلة الأرحام.

هذا ما أكدته إجابات الأسر حيث عبر ما نسبة 45.21% أنها لم تستبدل الزيارة بالإتصال بالأنترنت (أنظر الملحق الجدول رقم 09) في حين نجد حوالي نفس النسبة 45.93% تصرح أنها إستبدالتها نوعا ما و نسبة 8.85% تقر بإستبدال زيارة الأقارب بالإتصال و بإستعمال الأنترنت، و من أهم مبررات الأسرة على ذلك (أنظر الملحق الجدول رقم 10) ضيق الوقت فلم يعد للأسرة الوقت الكافي لتبادل الزيارات مع الأقارب ثم بعد المسافة بين مكان إقامة الأسرتين و الذي إختصرته سرعة تدفق الأنترنت .

من خلال كل ما سبق يبدو أن وجود الأنترنت في حياة الأسرة أفرز معطيات وسلوكات جديدة خصوصا فيما يتعلق بزيارة الأقارب، فالأسرة تحاول التكيف مع التطور التكنولوجي و هذا بإعتباره آلية من الآليات التي تساعدها عند إستعمالها في أداء واجباتها الإجتماعية و إلتزاماتها و كذا للمحافظة على علاقتها مع أقاربها.

2- الأقارب الذين تتصل بهم الأسرة بإستعمال الأنترنت:

و للتعمق في التحليل طرحنا سؤالا للأسرة عن الأقارب الذين تتصل بهم أكثر بإستعمال الأنترنت فكانت الاجابات كما يلي:

جدول رقم (97):الأقارب الذين تتصل بهم الأسرة بإستخدام الأنترنت.

الأقارب المتصل بهم بإستعمال الانترنت	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 322
أهـــل الـــزوج	174	24.97	37.25
أهـــل الزوجـــة	268	**38.45**	**57.38**
الأعـــمام و ابنائـــهم	94	13.49	20.12
الأخـــوال و أبنائـــهم	132	18.93	28.26
آخـــــرون:الاصدقاء،زملاء العمل...	29	4.16	6.20

المجموع	697	100	-

تؤكد نتائج الجدول ما توصلنا إليه في النتائج السابقة من الدراسة و المتمثل في أن التوجه القرابي في الإتصال لدى الأسرة النووية يسير إتجاه أهل الزوجة أكثر منه أهل الزوج، فنسب الملاحظة تبين أن الأسر التي تستعمل الأنترنت للإتصال بالدرجة الأولى بأهل الزوجة قدرت بنسبة 57.8% ثم و في المرتبة الثانية أهل الزوج بنسبة 37.25% فيليه الأخوال و أبنائهم ثم الأعمام و أبنائهم و أخيرا الأصدقاء.فمهمة الإتصال بالأقارب في الأسرة الجزائرية أسندت للزوجة التي أصبح لها مكانة مختلفة تماما على ما كانت عليه في الماضي خصوصا العاملة، و بما أن الزوجة في ظل الأسرة النووية "إمتلكت حرية التعبير" فهي تميل و تفضل الإتصال بأهلها أكثر من أن تتصل بأهل الزوج رغم كل المودة التي قد تكون بينها و بين أهل الزوج لكن دوما يكون التعامل بحذر و هذا تفاديا للمشاكل و الصراعات التي غالبا ما يكون سببها الحوارات و الاحاديث "القيل و القال" ، في حين الإتصال بأهلها يكون خصوصا للمساعدة في قضاء مختلف الحاجات الأسرية التي تعجز عن أدائها نظرا لإنشغالاتها المتعددة.

و نتيجة لضيق وقت الزوج و الزوجة خصوصا العمال منهم نتيجة تعدد الادوار التي يقومان بها،يكون إتصال الأسرة بالأقارب بإستخدام الانترنت "عند الحاجة بالدرجة الأولى(أنظر الملحق جدول رقم11) لطلب المساعدة لقضاء مختلف الحاجات و الواجبات الأسرية و هذا بنسبة 35.11% ثم يكون الإتصال "يوميا" و هذا للتفقد و للسؤال عن الأحوال و هذا بنسبة 25.26% ،كما صرحت نسبة 20.34% من الأسر المجيبة على السؤال أنها إتصالها بالأقارب بإستعمال الأنترنت منسابتيا و هذا في مختلف المناسبات الإجتماعية و الدينية.تظهر هذه النسب كيف أن الأسرة وجهت إستعمال الأنترنت لتحقيق بالدرجة الأولى لتحقيق حاجاتها الأسرية و كذا للمحافظة على علاقتها القرابية، و عليه يمكننا القول أن الإتصال بالأقارب بإستعمال مختلف وسائل الاتصال التكنولوجي بدأ يعوض تبادل الزيارات التقليدية بين الأقارب بل أصبحت من الطرق المعتمدة و المعترف بها في المجتمع الجزائري نظرا لدخولها كل البيوت و سهولة الحصول عليها في أي وقت و في أي مكان، و السؤال الذي يطرح هل يحقق الإتصال بالأقارب "عن بعد" بإستعمال الأنترنت نفس الغاية و المراد الذي يحققه الإتصال بالأقارب من خلال "الزيارة التقليدية"؟ و هل ستبقى "الزيارة التقليدية" التي تقدمها الاسرة للأقارب موجودة في ظل إنتشار مختلف الوسائط الترويحية المتزايدة و المتنوعة للتسلية و الترفيه المخصصة للأفراد و للأسر؟ أو تمسك المجتمع الجزائري بتعاليم دينيه و بعاداته و تقاليده سيمنعها من الإضمحلال. من خلال الجدول التالي حاولنا الإجابة على هذا التساؤول بسؤال الأسرة عن تفضيلاتها في أماكن قضاء وقت فراغها و عطلها.

جدول رقم (98): تفضيلات الأسرة في أماكن قضاء وقت فراغها و عطلها.

الرتبة / أماكن قضاء العطلة		1	2	3	4	5	غير مبين	المجموع	الترتيب حسب النقاط	
زيارة الأهل	ك	179	58	74	46	46	64	403	**99.13**	**1**
	%	38.3	12.4	15.8	9.9	9.9	13.7	86.3		
التنزه في أمكن الترفيه	ك	100	71	69	82	78	67	400	82.20	**3**
	%	21.4	15.2	14.8	17.6	16.7	14.3	85.7		
الخروج للتسوق في المساحات الكبرى	ك	45	96	89	92	65	80	387	75.00	**5**
	%	9.6	20.6	19.1	19.7	13.9	17.1	82.9		
مشاهدة التلفاز أو إستخدام الأنترنت	ك	53	85	95	91	64	79	388	75.33	**4**
	%	11.3	18.2	20.3	19.5	13.7	16.9	83.1		
البقاء قي البيت	ك	127	77	45	53	108	57	410	86.13	**2**
	%	27.2	16.5	9.6	9.6	23.1	12.2	87.8		

تم حساب النقاط المعتمدة في الترتيب بترجيح تكرارات بقيمة الرتبة من 5 إلى 1 كما يلي:[تكرار الرتبة الاولى × 5+ تكرار الرتبة 2 × 4...+تكرار الرتبة الخامسة ×1] /مجموع المعاملات 15.

قبل قرأة أرقام الجدول لابد من التنبيه إلى أن نتائجه تمثل ما تفضله الأسرة و ليس ما تقوم به فعليا في يومياتها، و أن أهم ما يمكن إستنتاجه هو ترتيب الأسرة لتفضيلات أماكن قضاء وقت فراغها و التي جاءت على النحو التالي:

المرتبة الأولى: زيارة الأهل

المرتبة الثانية: البقاء في البيت

المرتبة الثالثة: التنزه في أماكن الترفيه

المرتبة الرابعة: مشاهدة التلفاز أو استخدام الأنترنت

المرتبة الخامسة: الخروج للتسوق في المساحات الكبرى.

يعكس هذا الترتيب وعي الأسرة النووية بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه الإتصال القرابي بإعتباره من العوامل الأساسية التي تساعد على تماسك الأفراد داخل الأسرة الواحدة و بين مختلف الأسر التي لها صلة قرابة معها، و هذا رغم كل الإغراءات و البدائل الحديثة لازالت تعتبر"زيارة الأهل" من تفضيلات الأسرة النووية للترويح و هذا نتيجة تمسكها بعاداتها و تقاليدها و كذا تعاليم الدين الإسلامي الذي يقدس هذه العلاقة، فبيت الأهل هو المكان الذي تجد الأسرة فيه راحتها و تخفف من ضغوط الحياة المهنية و الإجتماعية المتزايدة ، كما يعتبر هو مصدر الإنتماء للجماعة القرابية الذي يكسبها القوة و

الهيبة و المكانة و حمايتها الإجتماعية في المحيط الذي تعيش فيه[1] و يضمن زيارتهم و الإتصال بهم للأسرة التضامن و التعاون و التآزر خصوصا وقت الشدة لذلك وجب المحافظة على هذه الزيارة و المحافظة على قوة العلاقة.

إحتل إختيار "البقاء في البيت" المرتبة الثانية و هو ما يعكس حاجة الأسرة للبقاء مع أفرادها فغياب الزوج أو في بعض الحالات غياب الزوج و الزوجة عن البيت لساعات طويلة للعمل، وبقاء الأبناء في الحضانة أو المدراس أو الجامعات لفترة هامة من اليوم وضع أفراد الأسرة الواحدة في عزلة ،و زاد من حدة هذه الظاهرة الإنعزال مع الفضاء الازرق الإلكتروني، فالبقاء في البيت يعتبر فرصة للقيام ببعض الواجبات المنزلية (التنظيف،الطبخ،مراقبة وظائف المدرسية للأطفال...) خصوصا إذا كانت الزوجة عاملة ، كما هو مناسبة ملائمة للجلوس مع الأبناء و تعديل سلوكهم و ترسيخ بعض القيم التربوية خصوصا ،و التي لم تتمكن المدرسة و لا باقي المؤسسات الإجتماعية من تحقيقها، من جهة أخرى و نتيجة تعدد مصادر الضغوط على الأسرة (المهنية،الإجتماعية،المادية...) أصبح البيت ملجأ للراحة و للإبتعاد مؤقتا عنها، من خلال ما سبق يبدو أن الأسرة تعيش عزلة عن المحيط الخارجي نتيجة غياب وسائط ترويحية أو ترفيهية(رياضية،ثقافية،مرافق للتسلية...) تلبي تطلعاتها و تحقق رغباتها الترويحية و التي إن وجدت يمنعها إرتفاع مصاريفها و تدني مستوى خدماتها من الذهاب إليها.

جاء التنزه في أماكن الترفيه في المرتبة الثالثة بنسبة غير بعيدة عن إختيار البقاء في البيت حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة إهتمام الأفراد المتزايد بقضاء أوقات فراغهم في أماكن الترفيه و التسلية خصوصا فئات الشباب و الأطفال، مما يدفع الأسرة إلى مرافقتهم و توفير كل من الوقت و المصاريف اللازمة لذلك و بذلك إتسعت مسؤوليات الأسرة أكثر فأكثر، و أصبح الخروج للتنزه أو لقضاء العطلة واجب لا بد على الأسرة من تخصيص جزء من الميزانية لتحقيقه.

أما إختيار الأسرة مشاهدة التلفاز أو إستخدام الأنترنت في وقت فراغها تحصل على المرتبة الرابعة و هو الإختيار الذي لا يكلف الكثير و عادة ما يشاهد الاطفال الرسوم الكرتونية أو الأفلام و المسلسلات بالنسبة للشباب و الزوجين أو تصفح مختلف المواقع الإلكترونية و هو في الواقع ملجأ الأول للأسرة في ظل غياب تكاليف التنزه و الوسائط الترويحية.

أما خروج الأسرة للتسوق في المساحات الكبرى إحتل آخر مرتبة و هذا لإنخفاض القدرة الشرائية للأسرة نتيجة إرتفاع الأسعار و هذا رغم أن الوضعية المادية لأغلب أسر العينة حسنة، فهذه النزهة قد تكلف ماديا الكثير مقارنة بباقي الإختيارات المقترحة.

---

[1] إكرام هاروني،الأسرة النووية،«القرابة و الواقع الإجتماعي الحضري»، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر،2007،ص120.

ما نستخلصه مما سبق أن الاسرة النووية تفضل –و نذكر هنا أن السؤال هو تفضيلات الأسرة و ليس ممارساتها –قضاء وقت فراغها في توطيد العلاقات الإجتماعية العائلية من خلال زيارة الأقارب، و تتفادى الخروج للترويح و التسلية بل تفضل البقاء في البيت و هذا هروبا من ضغوط مادية إضافية.

*** النتائج العامة للبحث:**

تمكنا من خلال الدراسة الميدانية لبحثنا من الوصول إلى نتائج كانت متوقعة و أخرى لم تكن كذلك، كما تحققت بعض الفرضيات و لم تتحقق أخرى، فبعد تأكدنا من نجاعة تقنية "المؤشر المركب" في وصف الظاهرة موضوع الدراسة و المتمثلة في مستوى العلاقة القرابية، قمنا ببناء"المؤشر المركب للعلاقة القرابية" الذي يلخص سلوكات الأسرة النووية فيما يخص تبادل الزيارات و المساعدات مع أسرة الزوج، و بعد الحصول على قيمه مصنفة إلى ثلاث مستويات :علاقة قرابية ضعيفة بنسبة 21.6%، علاقة قرابية متوسطة بنسبة 36.6%، علاقة قرابية قوية بنسبة 41.8%، إختبرنا فرضيات البحث التي جاءت تكتشف إمكانية وجود علاقة بين عدد من العوامل الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و مستوى العلاقة القرابية، و فيما يلي ملخص لأهم النتائج المتوصل إليها.

انطلقنا بداية بمحاولة الإجابة على التساؤول كيف كان تأسيس الأسرة النووية؟ و هذا بالبحث عن العوامل المباشر أو الغير مباشرة المساعدة في تشكلها حيث قدرت في مجتمع بحثنا نسبة الأسر التي لم تقم بتاتا مع أهل الزوج بقيمة 40.4% ، و أن من بين أهم العوامل المساعدة في تشكلها عبرت الأسر أن "ضيق مسكن أهل الزوج" هو سبب عدم إقامتها مع أهل الزوج و لكن أكد لنا تحليل خصائص مسكن أهل الزوج أن أغلب مساكنها واسعة و يقيم بها عدد محدود من الأفراد، و جاءت "رغبة الزوجين في العيش في منزلا مستقلا" ثاني أهم الأسباب التي دفعت الاسرة للإقامة في مسكنا منفردا بحثا عن الحرية و الإستقلالية في العيش، أما إذا كانت الزوجة في الأسرة عاملة فعملها هو السبب الرئيسي للإقامة بعيدا عن أهل الزوج.

هذا عن العوامل المباشر أما العوامل الغير مباشرة فتوصلنا أن للوضع المادي للأسرة علاقة بقرار إقامتها أو إستقلالها عن أسرة الزوج فالأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض أو المستوى الجيد قد أقامت مع أسرة الزوج لمدة، في حين الأسر ذات المستوى المعيشي الحسن نسبة هامة منها لم تقم معهم إطلاقا و قدرت بحوالي 48.3%. من العوامل كذلك نجد المستوى التعليمي للزوجة و الذي كلما إرتفع زاد نسبة عدم الإقامة مع أهل الزوج حيث قدرت نسبة الزوجات الجامعييات اللواتي لم تقمن مع أهل الزوج 45.6% في حين قدرت نسبة الأمييات اللواتي أقمنا معهم بقيمة 85.7%، و تمكنا من الحصول على صورة لتطور الظاهرة عبر الأجيال و ذلك من خلال التقاطع بين متغير مدة الزواج و متغير إقامة الاسرة أو عدم إقامتها مع أهل الزوج (أنظر الجدول رقم 48) و فيها تبين لنا سرعة التغيير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري في مختلف البنى الإجتماعية و الذي إنعكس على سلوكات أفراده.

تمثلت المرحلة التالية من العمل في وصف واقع تبادل الزيارات و المساعدات في ظل الأسرة النووية بإعتبارهما من بين أهم المؤشرات الدالة على قوة العلاقة القرابية أو ضعفها، و تبين لنا فيما

يخص الزيارات أن الأولوية لأسرة أهل الزوج في المرتبة الاولى ثم أهل الزوجة ثم إخوة الزوج فإخوة الزوجة فأعمام و أخوال الزوج ثم أعمام و أخوال الزوجة .

من خصائص تبادل الزيارات بين الأسرة و أسرة أهل الزوج أنها تتبع المثل القائل "إذا وصلونا نصلهم و إذا قطعونا نقاطعهم"، وعادة ما تكون الزيارة لمدة ساعات فقط و هذا لمرة في الأسبوع (28.5%) أو في المناسبات (20.6%) أو في العطل (19.3%)، أما زيارة أهل الزوج للأسرة فهي في أغلب الحالات في المناسبات (30.2%) أو في العطل (21.2%).و من المناسبات التي لازالت تحرص الأسرة على حضورها عند أهل الزوج المناسبات الإجتماعية خصوصا الزواج و المرض أو الوفاة و عند الإحتفال بالعيدين (الفطر و الأضحى) فقط دون باقي الأعياد الدينية (الأول من محرم ،عاشوراء ،المولد النبوي الشريف) التي كانت فيما مضى مناسبة للإلتقاء أما الآن فتفضل الإحتفال بمفردها بعيدا عن أهل الزوج، أما عن المواضيع التي تتناولها الأسرة عند زيارة أهل الزوج فتتمثل في حديث عام و نادرا ما ما تتطرق للمشاكل و الأحوال العائلية أو التشاور لأجل حل هذه المشاكل، فالأسرة النووية تسعى لحل مشاكلها بعيدا عن إشراك أسرة الزوج في ذلك و علاقتها معها سطحية إلى حدا كبير.و تعتبر أغلب الأسر الهدف من زيارة أهل الزوج كونه واجب دينيا بالدرجة الأولى و كذا للمحافظة على تماسك العائلة و على العادات و التقاليد المورثة عن أجدادنا.

تعترف الأسر أن زيارتها لأسرة الزوج غير كافية و بررت ذلك بضيق الوقت خصوصا عندما تكون الزوجة عاملة، وكذلك لتجنب المشاكل و حفاظا على العلاقة و لبعد المسافة بين مكان إقامة الأسرتين في ظل غياب وسائل نقل عمومية أو خاصة.

و بإعتبار أن أهل الزوجة ثاني أكثر الأقارب زيارة حاولنا التعمق في البحث بوصف واقع تبادل الزيارات مع أهل الزوجة، و توصلنا أن تبادل الزيارات منتظم مقارنتا مع أهل الزوج و بل و تفوقها عند مدة الإقامة عند زيارتهم التي وجدنها أطول عند أهل الزوجة، و تأكد لنا هذا إجابات الأسر حول سؤال مدى إرتباط الأبناء بالأخوال أو الاعمام، أين كان التفوق لصالح الأخوال و بفارق كبير، كما عبرت الأسر عند تفضيلها للإقامة بين الأسرتين فكانت أعلى النسب لصالح الإقتراب من أهل الزوجة و تفضيل الإبتعاد عن أهل الزوج بمبرر تجنب المشاكل و بحثا على الإستقلالية و هروبا من التدخل في الأمور الشخصية أي و بإختصار تبني إستراتجية " التجنب" خصوصا أسرة أهل الزوج.

أما فيما يخص تبادل المساعدات بين الأسرتين فاكتشفنا بداية أن نسبة هامة من الأسر تواجه مشكلات مادية (63.2%) خصوصا عند المرض و الأزمات الصحية و في المناسبات و المواسيم الإجتماعية، و غالبا ما تجد الأسرة من يساعدها، و عادة ما تستقبل مساعدات خصوصا من أهل الزوجة (71.26%) ثم الأصدقاء و أهل الزوج بدرجة أقل، أما عن تبادل الأسرة المساعدات مع أسرة الزوج فدلت النتائج أنها تسيير وفق مبدأ العمل بالمثل و أكد إختبار كاي مربع ذلك بوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم المساعدات و إستقبال المساعدات مع أسرة الزوج.

غالبا ما تتبادل الأسرتين المساعدات المعنوية و يكون تقديم هذه المساعدات عند الحاجة فقط ،منها القيام بواجبات أسرية في غياب الزوجين،أو تقديم المساعدة عند المرض،و الإعتناء بالأطفال عند غياب الزوجة ،و قد أسندت أغلب الزوجات العاملات هذه المهمة لمؤسسات رياض الأطفال فهي من بين أهم المؤسسات التي تتعامل معها الأسرة حاليا.و في سؤال عن رأي مجتمع البحث في أن العلاقة القرابية أصبحت حاليا" مبنية على المصلحة"، وافق 50.32% على هذا الرأي و حجتهم في ذلك "طغيان المنفعة الخاصة و المصلحة الشخصية "في أغلب التعاملات، كما أن "الأسرة الأم تهتم بالأبن الذي يقدم الخدمات" أو " لصاحب المال و السلطة و النفوذ "، كما صرحت بعض الأسر أن" كل فرد مهتم بشؤونه الخاصة و متطلبات حياته" و عللت ذلك "بضعف الوازع الديني" و "ضياع القيم و الأخلاق "و "غياب الثقة بين الأسر"، أما نسبة 41.54% من مجتمع البحث فكانت إجابتهم عكس ذلك و "تقر بوجود التكافل الإجتماعي و لازالت هذه الأسر تتبادل المساعدات مع بعضها البعض بإعتبار أن "الدين الإسلامي أوصي بصلة الرحم" و أن "القرابة مبنية على الإحترام و التعاون و المحبة و متعلقة بطبيعة القيم و التقاليد التي نشأ فيها الفرد" .

أما المرحلة الأخيرة من العمل تمثلت في إختبار فرضيات البحث ،و كلها تبحث إمكانية وجود علاقة إحصائية بين بعض المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و مستوى المؤشر المركب للعلاقة القرابية و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

لم تتحقق الفرضية الاولى و التي تبحث في إمكانية وجود علاقة ذات دلالة بين نمط الزواج و مستوى العلاقة القرابية مع أسرة الزوج، فلقد توصلنا إلى أن العلاقة القرابية في نمط الزواج الحديث (إختيار الزوج بطريقة فردية و من خارج إطار العائلة) هي نفسها في نمط الزواج التقليدي (إختيار العائلة للزوج و الزوجة من أفراد العائلة) و يمكن تفسير ذلك بزوال النظام الزواجي التقليدي في الجزائر.

أما الفرضية الثانية و التي جاء فيها أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة بين المستوى التعليمي للزوجين و مستوى العلاقة القرابية، فكلما إرتفع المستوى التعليمي للزوجين ضعفت العلاقة القرابية، و بإنخفاضه تقوى العلاقة القرابية، و أسفرت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج و لكن عكس ما كان متوقعا فلقد توصلنا أن الأزواج ذوي المستوى التعليمي المرتفع يتميزون بمستوى علاقة قرابية أقوى مقارنتا بباقي المستويات في حين لم تتحقق الفرضية بالنسبة للزوجات فلا وجود لعلاقة إحصائية ذات دلالة إحصائية بين مستواها التعليمي و مستوى العلاقة القرابية مع أهل الزوج، و يبدو أن الأزواج ذوي المستوى التعليمي المرتفع واعون بأهمية قوة العلاقة القرابية للأسرة لذلك يحرصونا على المحافظة عليها.

بالنسبة للفرضية الثالثة و المتمثلة في خروج الزوجة للعمل له علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية، فبخروج الزوجة للعمل تضعف العلاقة القرابية و تقوى بمكوثها بالبيت،تحققت هذه الفرضية و توصلنا أنا الزوجة الماكثة في البيت علاقتها القرابية أقوى مع أهل الزوج مقارنتا مع الزوجة

العاملة و بدلالة إحصائية،و عليه يبدو أن عمل الزوجة أصبح عقبة إتجاه التواصل مع الأقارب عموما و أهل الزوج خصوصا.

جاء ضمن الفرضية الرابعة أن لمستوى الدخل علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية، فكلما إرتفع الدخل إنخفض مستوى العلاقة القرابية ،و كلما إنخفض الدخل إرتفع مستوى العلاقة القرابية،و تبين أنها لم تتحقق و لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، و قمنا بإدخال متغيرات أخرى مختلفة للإختبار قد تعكس لنا الواقع المعيشي الحقيقي للأسرة منها قطاع نشاط الزوج و مدى وقوع الأسرة في مشكلات مادية و كذا مدى تكرار لجوءها للإستدانة، و بينت لنا أن هناك "علاقة" لكن لم ترتقي إلى مستوى الدلالة الإحصائية، و يمكن تفسيير ذلك بعجزنا عن بناء مؤشر يصف لنا الواقع المعيشي للأسرة و هذا نظرا لتعدد مداخيل الاسرة خصوصا إذا كانت الزوجة عاملة هذا من جهة و من جهة أخرى لإختلاف مستوى الحاجات من أسرة لأخرى.

أما الفرضية الخامسة التي تبحث في أن للبعد المكاني علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية، فكلما بعدت المسافة بين إقامة الأسرتين ضعف مستوى العلاقة القرابية و اختصارها يؤدي إلى قوة العلاقة القرابية، فكانت قريبة جدا من أن تثبت بدلالة إحصائية حيث قدر مستوى الدلالة عند حساب إختيار كاي مربع بقيمة 0.097، و حقيقة توصلنا أن إقامة الأسرة في نفس مكان إقامة أهل الزوج أفرز علاقة قرابية قوية فالعيش في محيط الأسرة يلزم و يسهل التوصل معها، و العكس صحيح فالإقامة بعيدا عن إقامة أهل الزوج يصعب الإتصال و تبادل المساعدات بين الأسرتين في ظل ضعف شبكات النقل، و تعكس هذه النتائج تداعيات الحراك الجغرافي الذي عرفته الجزائر على علاقاتها القرابية.

تضمنت الفرضية السادسة إختبار وجود علاقة ذات دلالة بين نوع المسكن و مستوى العلاقة القرابية، فكلما كان المسكن واسع و ملكية خاصة للأسرة ارتفع مستوى العلاقة القرابية ، و العكس كلما كانت مساحة المسكن أصغر و ليس ملك للأسرة إنخفض مستوى العلاقة القرابية، بينت لنا النتائج أن ملكية المسكن و نوعه ليس لهما علاقة بمستوى العلاقة القرابية و لكن بالتعمق في التحليل تبين أن متغير عدد غرف المسكن الذي تقييم به الأسرة هي من لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية و بدلالة إحصائية قدرها 0.05 فكلما ارتفع عدد الغرف في المسكن كانت العلاقة القرابية أقوى، و يبدو أن أزمة السكن الحقيقة هي ليست فقط في توفر المسكن و لكن الحصول على مسكن واسع يسمح بإستقبال الأقارب فمحدودية عدد الغرف في المسكن جعل الأسرة تعيش في عزلة عن أقاربها.

و جاء في آخر فرضية أن استعمال الأسرة وسائل الاتصال التكنولوجي(الأنترنت ،الهاتف النقال) لها علاقة عكسية ذات دلالة مع مستوى العلاقة القرابية، فكلما طالت مدة الاستعمال إنخفض مستوى العلاقة القرابية و العكس كلما قلة مدة الإستعمال ارتفع مستوى العلاقة القرابية،لم تتل هذه الفرضية الدلالة الإحصائية و لكن أظهرت الملاحظة العامة للنتائج أن طول مدة إستعمال الأنترنت (أكثر من

4 ساعات) أفرز عند مستوى "علاقة قرابية ضعيفة" نسبا مرتفعة مقارنتا مع الفئات الأقل إستعمالا ،و من النتائج المتوصل إليها أن الأسرة أصبحت تستعمل الأنترنت للإتصال بالأقارب خصوصا تلك التي لها علاقة قرابية قوية مع أقاربها أي أصبحت الأنترنت وسيلة من الوسائل التي تعتمدها الأسرة للتواصل بالأقارب.

الإستنتاج العام:

أدى تغير الذي عرفته التركيبة الأسرية في الجزائر من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية إلى إحداث تغيرا في البناء القرابي، و يتضح ذلك على مستوى العلاقات الإجتماعية ، ففي الدائرة القرابية الأولى و بالتحديد أسرة الزوج توصلنا بعد بناء و تطبيق تقنية المؤشر المركب الذي يمكن إعتباره "رائزا" لقياس مستوى العلاقة القرابية المستنبط من خلال مستوى تكرار الزيارات و تبادل المساعدات بين الأسرة النووية و أسرة الزوج إلى أن أكثر من 58% من الأسر النووية يتراوح مستوى علاقاتهم بين الضعيف و المتوسط فهي أسر تتبنى إستراتجية التباعد أو التجنب، و في المقابل توصلنا إلى أن تكرار الزيارات و تبادل المساعدات أخذ إتجاه أخر و هذا بالتوجه نحو أسرة الزوجة.

من بين المتغيرات المقترحة في فرضياتنا عملنا و التي تأكد وجود علاقة و بدلالة إحصائية مع مستوى العلاقة القرابية نذكر أنه كلما "**إرتفع المستوى التعليمي للزوج**" أصبحت العلاقة **أقوى**، و"ب**خروج الزوجة للعمل**" **ينخفض** مستوى العلاقة القرابية و **يرتفع** عند الماكثات بالبيت، و متغير "**عدد الغرف في المسكن** "فكلما إرتفع عددها أصبحت العلاقة بين الأسرتين **أقوى**.

*** خاتمة**

من خلال الدراسة السوسيوديموغرافية لموضوع إنعكاسات تحول البنية الأسرية على العلاقة القرابية تأكد لنا أنه موضوع جد هام و حساس بالنسبة للأسرة و المجتمع، بإعتبار أن الأقارب هم مصدر من مصادر التنشئة الإجتماعية و قوة حافظة و حارسة للقيم وآداة فعالة للضبط الإجتماعي و مصدر للتضامن و التآلف و التعاطف، كما هو موضوع جد معقد و تناوله يستوجب تحديد دقيق لزاوية الدراسة و للمجتمع المدروس.

توصلنا إلى إستنتاجات هامة منهجية و بحثية، فبإستعمالنا "تقنية المؤشر المركب" في وصف مستوى العلاقة القرابية تحصلنا على نتائج دقيقة سمحت لنا بإستنتاج مستويات العلاقة القرابية و تمكنا من المقارنة و إختبار فرضيات البحث، و الملاحظ كذلك أن بعض المتغيرات التي لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية في السنوات الماضية قد تغيرت و حلت محلها متغيرات جديدة (الثقافة الحضرية، إستعمال وسائل الإتصال التكنولوجي، ضيق الوقت ،إنتشار وسائل الترفيه...) و رغم كل هذه المستجدات لمسنا وعي الأسرة النووية بأهمية المحافظة على قوة العلاقة القرابية، و أن ضغوطات الحياة الحضرية هي مبرر "إهمالها" لهذه العلاقة، كما إتضح لنا أن قوة العلاقة القرابية في المجتمع الجزائري المستمدة خصوصا من قوة الإلتزام بتعاليم الدين الإسلامي و من بقايا الثقافة التقليدية .

كما أظهرت نتائج الدراسة الكمية لعملنا أن حوالي 21% من أسر عينة البحث لا تتواصل تماما مع أسرة أهل الزوج أي تعيش في عزلة تامة، و أن 36% منها تعيش في علاقة غير مستقرة و سطحية تتحكم بها ظروف الأسرتين أي 57% من مجتمع البحث علاقته القرابية تتباين بين الإنفصال التام و التذبذب و هي نسبة هامة جدا، و تشبه إلى حدا كبير ما وقع في الدول الغربية في مرحلة سابقة.

و عليه لابد من التفكير في وضع آليات لإعادة خلق و تجديد النسيج العلائقي لدى الأسرة الجزائرية من خلال إستراتجية إجتماعية يتبناها المجتمع الجزائري بإشراف الهيئات الوصية في البلاد، تكون أول خطوة فيها لتجسيدها ميدانيا ،إعداد قاعدة شاملة للمعطيات بإعداد دراسات مسحية بعينة تمثيلية للمجتمع الجزائري تشمل كل ولايات الجزائر هدفها دراسة الواقع الإجتماعي للأسرة الجزائرية و هذا على منوال المسوح الديموغرافيا و الإقتصادية و الصحية، وهذا للتمكن من وصف دقيق للواقع الإجتماعي للأسرة الجزائرية و للوصول إلى وضع خطط لمختلف المشاكل الإجتماعية التي تعاني منها، "فا**لصحة الإجتماعية للأسرة**" لا تقل أهمية عن الصحة العامة أو الصحة النفسية أو الصحة العقلية...

بينت لنا النتائج أن الزيارات بين الأسرة النووية و الأسرة الأم أصبحت مختصرة في بعض المناسابات العائلية (الزواج، الوفاة) و الأعياد الدينية و للمحافظة على هذه الزيارات و تقويتها يكون بتعديل نظام العطل و الإجازات و هذا بتمديد عطلة عيد الفطر و عيد الأضحى إلى 5 أيام أو أكثر،

و تمديد العطل في حالة وفاة أحد أفراد العائلة (الأصول) إلى أكثر من 3 أيام و إستحداث عطل منسابتية عائلية(زواج أحد الأقارب، مرض أحد الوالدين...) و هذا للتتمكن الأسرة من أداء وجبها دون ضغوطات خصوصا ضغط التغيب عن العمل .

كما تبين لنا أن عمل الزوجة مرتبط بمستوى العلاقة القرابية بل يعتبر من أهم العوامل المرتبطة بقوة العلاقة القرابية فبخروجها للعمل يتغير نمط حياتها و يتقلص وقت فراغها و يتأثر مستوى علاقاتها القرابية، و من الآليات التي يمكن أن تجدد العلاقة القرابية هو تقليص الزمن الذي تقضيه الزوجة العاملة خارج المنزل بتخفيض ساعات الدوام في العمل و تمديد عطلة الأمومة، أو برفع قيمة المنحة المقدمة للمرأة المتزوجة الماكثة في البيت و بالأخص ذات المستوى التعليمي العالي لكي تستقر و ليكون هناك تواصل قرابي.

كما أظهرت لنا نتائج الدراسة أن لخصائص المسكن و بالأخص عدد الغرف التي فيه علاقة بمستوى العلاقة القرابية فكلما زاد عدد الغرف أصبحت العلاقة أكثر قوة ، و عليه وجب تعديل و مراجعة التصاميم الهندسية للمشاريع السكنية وفق خصوصيات المجتمع الجزائري و من أهمها إحترام خصوصية الأفراد و العائلات ويكون هذا بالحد من البنايات العمودية الجماعية و بتوسيع حجم المساكن من حيث عدد غرفها و مساحتها لإمكانية إستقبال الأسرة لضيوفها دون حرج أو إنزعاج، و دون إغفال ترقية شبكة النقل الحضري لتسهيل تبادل الزيارات بين الأسر.

و في ظل الإنتشار المتزايد لإستعمال الأنترنت و وسائل التواصل الإجتماعي ، توصلنا في بحثنا إلى أن الأسر التي تستعمل الأنترنت للإتصال بأقاربها علاقاتها القرابية أكثر قوة، و بذلك يجب إستغلال هذه الوسائط الجديدة للإتصال كمنصات لتوعية بأهمية التواصل القرابي ،من جهة أخرى يجب منع القنوات الإعلامية التلفزيونية من نشر القضايا و المشاكل التي تحدث داخل الأسر و العائلات، و توجيه هذه الحصص إلى نشر مواضيع خاصة بقيم التضامن و التعاون و الإحترام بين الأسر و العائلات الجزائرية.

كما للمدرسة و المسجد دور هام في توعية و توجيه مستوى العلاقات القرابية و ذلك بتكثيف الدروس في كل المستويات التعليمية (الإبتدائي، المتوسط، الثانوي و حتى الجامعي) و التي يكون موضوعها أهمية صلة الرحم و البر بالوالدين، و توجيه الخطاب في المسجد إلى التذكير كلما كانت المناسبة بقدسية صلة الرحم و واجب طاعة الوالدين و إحترامهم و قيمة إحترام الكبير و العادلة في التعامل بين والدي الزوج و والدي الزوجة.

و لا يمكن تحقيق كل ما سبق إلا إذا كان مستندا إلى قوانين و تشريعات تحمي الأسرة و أفرادها خصوصا كبار السن (الوالدين) بمعاقبة أشد العقوبات من يتعرض لهم بالإذاء اللفظي أو الجسدي .

و نظرا لعدم إستقرار الوضعية الإقتصادية للبلاد و في ظل الأزمات المتتالية كانت فئة المسنين(الوالدين) أكثر الفئات تضرر مما إنعكس على مكانتهم في المجتمع، فنظرا لإنخفاض مبلغ

منحة التقاعد إن وجدت، مقابل الإرتفاع المتزايد لأسعار المواد الأساسية و بالتالي إنخفاض القدرة الشرائية، و تزيد الوضعية تأزما في حالة الإصابة ببعض الأمراض المزمنة و غياب التأمين، لذلك وجب إنشاء تخصص "طب المسنين أو الشيخوخة" Gériatrie على مستوى كل مستشفيات الوطن لمساعدة الأسر التي بها والدين و لهم أكثر من مرض مزمن من العلاج بسهولة دون التردد على عدد كبير من الأطباء مما قد يؤدي بهم إلى مضاعفات خطيرة كان من الممكن تجنبها، و بالتالي تخفيف الضغط و العبء على المستشفيات عموما و على أسرة المسن خصوصا.

كما يجب على الوصاية تشجيع تأسيس و تمويل الجمعيات المدنية التي تساعد الأسر التي بها أشخاص مسينين و بهم أمراض مزمنة (الشلل،الزهايمر...) مع إبقاء المسن في وسط أسرته، و تعويض تكاليف بناء ديار العجزة و مراكز المسنين بتقديم مساعدات للأسر التي تتكفل بإيواء المسنين و تتكفل مصالح الحماية الإجتماعية بمراقبة العملية.

تناولت هذه الدراسة جزء بسيط من موضوع جد واسع وجب المواصلة في دراسته من زوايا مختلفة (العلاقة القرابية للأسرة النووية مع أسرة الزوجة أو الأقارب من الدرجة الثانية.....) و بإختبار متغيرات اخرى قد تكون لها علاقة بمستوى العلاقة القرابية (كالثقافة الحضرية، الوضعية الإقتصادية..) و بإستعمال تقنيات منهجية ميدانية أخرى (المقابلة ،تحليل المحتوى...) .

* قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

1.أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور جمال الدين،**لسان العرب المحيط إعداد و تصنيف:يوسف الخياط**،دار لسان العرب، بيروت ،1999.

2.إسماعيل حلمي إجلال،**علم إجتماع الزواج و الأسرة**،مكتبة الأنجلو المصرية،2016،مصر.

3.بوتفنوشات مصطفى،ترجمة أحمد دمري،**العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1984.

4.بودون ريمون و بوريكو فرنسوا ،**المعجم النقدي لعلم الإجتماع**،ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1986.

5.بومخلوف محمد و آخرون ، **واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري القطيعة المستحيلة**،دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع ،الطبعة الأولى،2008،الجزائر.

6.بومخلوف محمد،و آخرون ،**الشباب الجزائري واقع و تحديات**،مخبر الوقاية و الأرغومنيا،جامعة الجزائر ،الطبعة الاولى،2012.

7.الحسيني إحسان محمد، الحسيني عبد المنعم ، **طرق البحث الإجتماعي**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد،1981.

8.حطب زهير، **تطور بنى الأسرة العربية**، معهد الإنماء العربي، لبنان،بدون سنة.

9.حليم بركات، **النظام الإجتماعي و علاقته بمشكلة المرأة العربية**، بيروت، مركز الوحدة العربية، ط1، أفريل ،1982.

10.الخشاب سامية، **النظرية الإجتماعية و دراسة الأسرة**، دار المعارف، الطبعة 01، القاهرة ،1982. عدنان السبيعي، **الصحة النفسية للأسرة و المجتمع** ، دار الفكر ، سوريا ، 1998.

11.الخولي سناء، **الأسرة و الحياة العائلية**، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر،2006.

12.درواش رابح، **علم إجتماع العائلة**، دار الكتاب الحديث،الطبعة1،القاهرة ،2011.

13.شفيق محمد، **البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية, 1985.

14.صبور أحمد، **المعرفة و السلطة في المجتمع العربي**، مكتبة الحياة، بيروت، 1959، ص59.

15.طاهر حسين، **تحولات البنية الأسرية في الجزائر**، CENEAP ، 2001.

16.الطنوبي محمد، **التغيّر الإجتماعي**، منشرة المعارف، الإسكندرية، 1995.

17.عاطف غيث محمد، **قاموس علم الإجتماع** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

18.عبد الحميد حسين، رشوان أحمد، **السكان من منظور علم الإجتماع** ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

19.عبد الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة و المشكلات الأسرية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث،مصر ،2011.

20.عبد الله محمد عبد الرحمان،**النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،2003.

21.عبيدات ذوقان و آخرون ،**البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه**،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان،1983.

22.علياء شكري و آخرون، **دراسات في علم السكان**، زهراء الشرق للتوزيع،القاهرة،2000.

23.عمر معن خليل،**علم إجتماع الأسرة** ، دار الشروق للتوزيع و النشر ،عمان،الأردن،1994.

24.عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1995.

25.محمد الحسن إحسان، سليمان الأحمد عدنان ، **المدخل إلى علم الإجتماع** ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،2009،الأردن.

26.محمد الحسن إحسان، **علم إجتماع العائلة**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،الأردن،2005.

27.محمد شريف فاتن، **الأسرة و القرابة دراسات في الأنثربولوجيا الإجتماعية**، الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الأسكندرية،2017.

28.النوري قيس، **الانثربولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة**، الطبعة الاولى،مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع،الاردن،2011.

المجلات و الملتقيات :

29.بختي إبراهيم،**الأنترنت في الجزائر**،مجلة الإعلام العلمي والتقني ،المجلد 12 ،العدد 2 ،2002.

30.بلحاج فاطمة، **واقع سياسات الإسكان في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020**، مجلة دفاتر بوادكس،المجلد 11،العدد 2 ،2022.

31.بورني نسيم، **مواقع التواصل الاجتماعي و تأثيرها على الأسرة**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع،المجلد 09/العدد 3،جامعة أم البواقي،جوان 2020.

32.بومخلوف محمد، **نمط الأسرة الجزائرية و محدداته:دراسة إحصائية و تحليل نظري**، مجلة الوصل،العدد2،الجزءالأول،قسم علم الإجتماع ،جامعة الجزائر،2006.

33.بومعالي رشيد ، **واقع التغيرات الأسرية للأسر الريفية المهاجرة في الجزائر**،دراسات إجتماعية،جامعة سعيدة،الجزائر ،2011.

34.جيماوي نتيجة ، دبلة عبد العالي ، **العلاقات القرابية للأسرة الحضرية و إنعكاستها الإجتماعية و الثقافية في ظل المتغيرات الحديثة**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ،الجزء الثالث،الرقم 5،السنة غير موجودة.

35.درواش رابح ، **تغير بنية العائلة الجزائرية بعد الإستقلال**، تقرير الملتقى الوطني حول المرأة ، العائلة و المجتمع:واقع وتحديات و الرهانات،جامعة سعد دحلب البليدة ،13 و14 نوفمبر 2012.

36.رشيد حمدوش ، **الأسرة و العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري المعاصر:مفهوم الأسرة و مسألة الرابط الإجتماعي**،الملتقى الوطني حول :المرأة و العائلة و المجتمع في الجزائر:واقع وتحديات و الرهانات،جامعة سعد دحلب،13-14 نوفمبر 2012.

37.العباس بلقاسم ،**المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول** ،جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،العدد 75،الكويت،2008.

38.قليل هجيرة، **الهجرة الداخلية في الجزائر تحليل الخصائص السوسيو ديموغرافية للمهاجرين حسب تعدادي 1998-2008**، مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 4 العدد 8، الجزائر.

39.محمد محمود أحمد،حاتم يونس محمود، **العلاقات القرابية في تكليف (دراسة ميدانية)** ،مجلة دراسات موصلية،العدد 10،تشرين الأول،2005،العراق.

40.هاروني إكرام،الأسرة النووية،**القرابة و الواقع الإجتماعي الحضري**،منشورات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر،2007.

41.سماتي حاتم،محمود قندوز،**إحصائيات عن الجامعة الجزائرية(1962-2018)** ،مجلة منارات لدراسات الإجتماعية ، المجلد (1)،العدد(2)،جامعة إبن خلدون ،تيارت،2019.

الرسائل و الأعمال الجامعية:

42.بن عيشوبة ميمونة،**المرأة و تغير الآليات التضامنية في الجزائر**،أطروحة دكتواره في علم الإجتماع،تخصص تغير إجتماعي ،كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر2،2017.

43.بوثلجة الحاجة،**الأسرة النووية و روابط القرابة في الوسط الحضري،دراسة ميدانية في حي1900 مسكن إجتماعي بمدينة تيارت**، أطروحة دكتواره في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع حضري،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2021.

44.جيماوي نتيجة، **العلاقات القرابية و انعكاستها الإجتماعية بالوسط الحضري دراسة سوسيولوجية مدينة بسكرة أنموذجا**،أطروحة دكتواره علوم، تخصص علم الإجتماع الحضري،جامعة محمد خيضر بسكرة،2016.

45.درواش رابح، **العائلة الجزائرية و آليات تكيفها مع التغير الإجتماعي**،رسالة دكتوراه دولة ،قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2005.

46.صغير أمال،**التحولات الأسرية و تأثيرها على العلاقات القرابية في الجزائر**،أطروحة دكتوراه،تخصص علم الإجتماع العائلي،قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا،جامعة باتنة1 الحاج لخضر،2021.

47.طعبة عمر،**البنى الأسرية الجزائرية و تراكيبها العائلية من خلال مسح 2006 (MICS3)،تطورها ،خصائصها و علاقتها بالخصوبة**،أطروحة دكتواره علوم في الديموغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 ،2016 /2017.

48.العباسي عبد الحميد محمد ، **منهجية حساب مؤشر الثروة تطبيق بإستخدام spss التحليل العاملي الشبكات العصبية**،معهد الدراسات و البحوث الإحصائية ،قسم الإحصاء الحيوي،جامعة القاهرة،مصر ،2011.

49.كرابية أمينة، **طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري،دراسة سوسيوأنثربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران**، أطروحة دكتواره في علم الإجتماع،تخصص حضري،كلية العلوم الإجتماعية،قسم علم الإجتماع، جامعة وهران –2– محمد بن بلة،2017.

50. قياش مفتاح، **التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية التطور الخصائص و المحددات، دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4)** ، أطروحة دكتواره في علم الإجتماع تخصص ديموغرافيا، جامعة البليدة 2 ،السنة الجامعية2021/2020 .

51.وهيبة عيساوة، **إختلال النظام الأسري:دراسة حول ضغوط الأسرة في الوسط الحضري**،دراسة ميدانية بمدينة البليدة،أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في علم إجتماع العائلة،جامعة الجزائر2 ، 2014.

الوثائق و التقارير:

52.الإحصاء العام للسكان و السكن ، **التقرير العام** ، 2008.

53.عز الدين سيد مهى ،محمد حافظ ندى، إسماعيل محمد على، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرار،الادارة العامة لجودة البايانات،مجلس الوزارء، مصر،2006.

54.المجلس الإقتصادي و الإجتماعي (CNES)، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟**، 2012–2013.

55.وزارة التربية الوطنية ،**التقرير الوطني الجزائري للتربية للجميع** بحلول عام 2014،2015.

56.وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل و التجهيزات،المديرية الفرعية لبنك المعطيات،**بيانات إحصائية السنة الدراسية 2018/2017**، مارس ، 2008.

57.وزارة التربية الوطنية، **سلسلات إحصائية 1962-2017**، المديرية الفرعية لبنك المعطيات،مارس 2018.

58.وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ،مديرية الجماعات المحلية،الجزائر،2015.

59.الديوان الوطني للإحصائيات، **النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة 2002**، جوان 2003.

60.الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج :2016-2018** ،رقم 49، نشرة 2021.

61.الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير النهائي للمسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2002.

62.الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير النهائي للمسح الجزائري لصحة الأسرة، جوان 2003 .

63.الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير النهائي للمسح العنقودي متعدد المؤشرات mics6 لسنة 2019.

64.الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير النهائي للمسح الوطني حول صحة الأم و الطفل سنة 1992.

65.الديوان الوطني للإحصائيات، النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة 2002.

المواقع الإلكترونية:

66.شعلة شكيب، **المرأة العربية و الإعلام**، موقع الوسط ، 2004،العدد 525،الخميس 12 فبراير 2004 . http://www.alwasatnews.com/news/370125.html

المراجع بالغة الأجنبية:

الكتب:

67.Akoun Andre , Ansart Pierre, **Dictionnaire de sociologie**, Le Robert, seuil, France, 1999.

68.Attout Nadia, Chebab Thamany, Kekoul Mohamed, **Femme, Emploi et Fécondité en Algérie**, CENEAP، 1996.

69.Attout nadia, benkhelil Rachida, saadi Rabah, **Education Fécondité et Nuptialité**, CENEAP, FNUAP, Alger, 2001.

70.Ben Amrane Djilali, **Crise de l'habitat perspectives du développement socialiste en Algérie**, Alger, SNED, 1980.

71.Ben Melha G.H, **Eléments du droit Algérien de la famille, mariage et sa condition**, OPU,Alger.

72.Benkhelil. R, Haider. F, **Réflexions sur les structure familiales**, INEAP,1982 .

73. Boutefnouchet Mostefa , **La Famille Algérienne, Evolution Et Caractéristiques Récentes**, SNED, Alger,1984.

74.Boutefnouchet Mostefa, **Système social, et changement sociale en Algérie**, OPU,1986, Alger.

75.D.Putnam Robert, **le déclain du capital social aux Etats-Unis**, lien social et poltiques, n°41, l'université de Montréal,1999.

76.Descloitre Rebert Et Debzy Said , **Système de parenté et structure familiale en Algérie** , Annuaire de l'Afrique du Nord , 1963.

77.Durganand Sinha, **Recent changes in the Indian family and their implilacion for sosialization**, in Indian journal of social work,1984.

78.Gerth,H. and C.Mills,**Character And Social Structure**, London, Routedge And Kegan Paul,1954.

79.HOCINE Tahar et Autres, **Les effets du programme d'ajustement Structurel sur les population vulnérables**, CENEAP, 2001.

80.Kouaouci. Ali, **Familles, femmes et contraception contribution a une sociologie de la famille Algérienne**, CENEAP – FNUAP, Alger, 1992.

81.Kouidri Mohamed, Khaldoun Hamid, **Famille et démographie en Algérie**, CENEAP ,FNUAP, Mai, 1999.

82.Lacost Du Jardin Camille, **Des mères contre les femmes‹ matriarcat et patriarcal au Maghreb**, Paris‹ La Découverte, 1985.

83.Leug hay shu ;Chung-Cheng,Lin, **family structure and Industrialization in Taiwan**, California sociologist, USA,1984.

84.Mokaddem Ahmed et Autres, **Transition démographique et structures familiales**, CENEAP, FNUAP, 2001.

85.Onigu,Otite, **Marriage and family system in Nigeria**,journal of sociology of the family,1991.

86.Ouali Amar, **Evolution de la structure familiale** ,La Revue Du CENEAP N°44,2010.

87.Radkaliff Brown. **A Structur And Function In Primitive Society**,The Free Press,Glencoe ,1952.

المجلات:

88.Matteo Mazzitta,Adrino Pareto, **Methods For Consturcting Composite Indic One For All Or All For One**, Rivisata Italiana Di Economia Demografia E Statistica,Voulme LXVII,n2,Aprile,Giugona,2013.

الدوريات و التقارير:

89. CENEAP, **Etude sur les mutation de structure familiale**, Synthèse, 2003.

90. CENEAP, **Evolution de l'emploi en Algérie**, La revue du CENEAP analyse et Prespective, N° 21, 2001.

91.CENEAP, **La pauvreté en Algérie évolution et tendances**, La revue du CENEAP analyse et perspective N°22 ,2001.

92.Commissariat National Du Recensement De La Population , **Etat et structure des ménages Algériens** , Séria C , Volume 2, 1972.

93.Ministère de la Santé de la Réforme Hospitalière, **Population et développement en Algérie, Rapport National CIPD +10** , 2003.

94.Ministère de la Santé de la Réforme Hospitalière et Ons, Enquete nationale à indicateurs multiples , Rapport principal MICS3,MICS4.

95.Ministère de l'éducation nationale, **Indicateurs du système éducatif**, Mars 2001.

96.ONS , **collections statistiques n°163**,2011.

97.ONS, **Typologie des Ménages et des Familles, a travers les résultats exhaustifs du RGPH 1998**, Série statistiques N° 314.

98.ONS, **Données Statistiques N°779**, Démographie Algérienne,2016.

99.ONS, **Démographie Algérienne 2019,N°890**.
100.ONS, RGPH 1966, **Structure des ménages en Algérie**, série C.

101.ONS, RGPH 1977, **Ménages et familles en Algérie**, sept 1987.

102.ONS, RGPH 1987, Sondage au 1/30.

103.ONS, RGPH 1998, **Données Exhaustives**, Données statistiques N° 314, NOV 2000.

104.ONS , **EER 1996**,Donnée Statistiques N° 254.

105.ONS , **MOD 1985**, Collection statistiques N° 31.

106.ONS , 1999, Collection statistiques N° 80.

107.ONS, **Indice De Prix A La Consommation 2002-2011**,collection statistiques n°171/2012 série e , Statistiques Economiques n° 68.

108.ONS, **indice de prix a la consommation 2009-2019**,Collection Statistiques n°211/2019 série e , Statistiques Economiques n° 98.

109.ONS, **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011**, n°183.

110.ONS, **Rétrospectives statistiques 1970-1966**, édition 1999, et collection statistiques N°142.

المواقع الإلكترونية:

111.HTTPS://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/139759-2023-02-20-15-00-58

112.https://www.maghrebvoices.com/trends/2022/11/19/
113.https://ar.m.wikipedia.orgالأنترنت

114.http://www.ons.dz/img/pdf/collection_ipc_2011_N171.PDF

115.http://www.ons.dz/img/pdf/ipc2009-2018.pdf

116.https://www.aps.dz/ar/economie/78763-6-92018

117.https://www.ons.dz/spio.php?rubrique209

الـمـلاحـــــق

*** الملاحق الخاصة بالجزء النظري:**

الملحق رقم (01):دوائر القرابة في الجزائر.

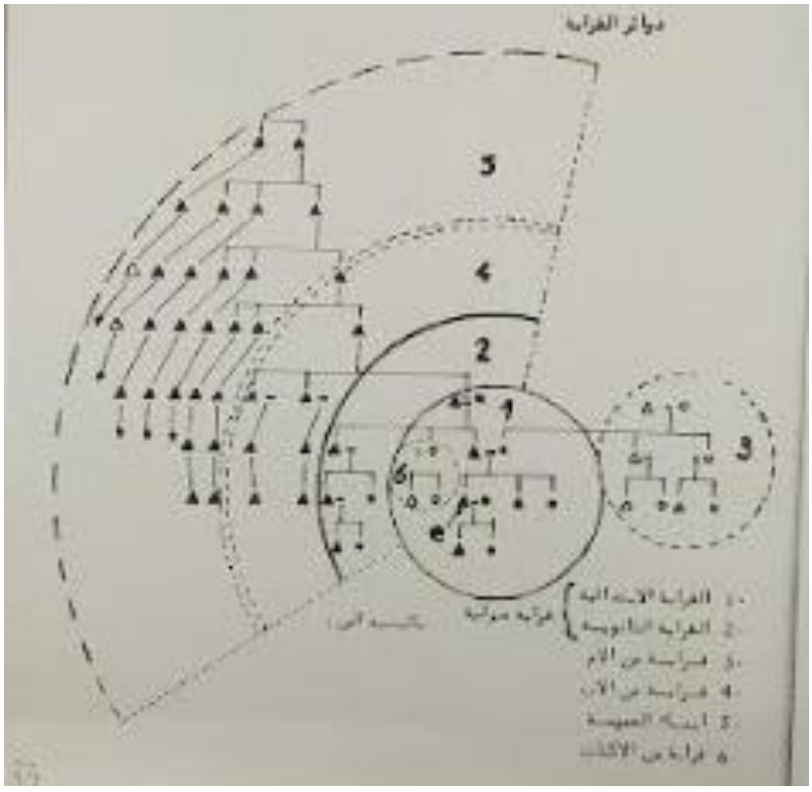

المصدر: مصطفى بوتفنوشات،ترجمة أحمد دمري،«العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة»، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984،ص33.

الملحق رقم (02) : الأنماط العائلية و الأسرية خلال تعداد 1966 :

أ – الأنماط العائلية :

النمط الأول : زوج مع أطفال.

النمط الثاني : زوج بدون أطفال.

النمط الثالث : أب أو أم مع أطفال.

ب– الأنماط الأسرية :

النمط الأول (01) : أسرة من فرد واحد.

النمط الثاني (02) : أسرة دون عائلة بيولوجية من فردين أو أكثر.

النمط الثالث (03) : أسرة من عائلة ذات النمط الأول (01)، دون شخص أجنبي عن العائلة.

النمط الرابع (04) : أسرة من عائلة ذات النمط الثاني (02)، دون شخص أجنبي عن العائلة.

النمط الخامس (05) : أسرة من عائلة ذات النمط الثالث (03)، و دون أشخاص أجانب عن العائلة.

النمط السادس (06) : أسرة من عائلة ذات النمط الأول (01)، بالإضافة لأشخاص من خارج العائلة.

النمط السابع (07) : أسرة من عائلة ذات النمط الثاني (02)، بالإضافة لأشخاص من خارج العائلة.

النمط الثامن (08) : أسرة من عائلة ذات النمط الثالث (03)، بالإضافة لأشخاص من خارج العائلة.

النمط التاسع (09) : أسرة من عائلتين من عائلة ذات النمط الثاني (02)، بالإضافة أو دون أشخاص من خارج العائلة.

النمط العاشر (10) : أسرة من عائلتين ذات النمط الأول (01) أو الثالث (03)، بالإضافة أو دون أشخاص من خارج العائلة (لكلا العائلتين أطفال).

النمط الحادي عشر (11) : أسرة من عائلتين ذات النمط الأول (01) أو الثالث (03)، بالإضافة أو دون أشخاص من خارج العائلة (لإحدى العائلتين أطفال).

النمط الثاني عشر (12) : أسرة تتكون من ثلاث عائلات أو أكثر (كل الأنماط) مع أو دون أشخاص من خارج العائلة.

الملحق رقم (03) : الأنماط العائلية المعتمدة خلال تعداد 1987.

1- عائلة.

2- عائلة تصاعدية (Ascendants).

3- عائلة تصاعدية الأقارب (Collatéraux).

4- عائلة مع أشخاص من خارج العائلة.

5- عائلتين أو أكثر.

6- عائلتين و أكثر مع الأبوين الأصليين (Ascendants).

7- عائلتين و أكثر مع الأقارب (Collatéraux).

8- عائلتين و أكثر مع أشخاص من خارج العائلة.

9- عائلات أخرى مركبة.

10-أسر منفردة.

الملحق رقم (04) : التصنيف المعتمد في المسح الخاص بخصائص الثورة الزراعية AARDES-1974

1- عائلة مختصرة (المستجوب + الزوج + الأبناء العزاب).

2- عمودية تصاعدية (الآباء + الزوج + الأبناء العزاب).

3- عمودية تنازلية (المستجوب + الزوج + الأبناء المتزوجين).

4- عمودية موسعة (الآباء + المستجوب + الزوج + الأبناء المتزوجين).

5- عائلة أفقية (المستجوب + الزوج + الأبناء العزاب + الآقارب).

6- مركبة تصاعدية (الآباء + المستجوب + الزوج + الأبناء العزاب + الآقارب).

7- مركبة تنازلية (المستجوب + الزوج + الأبناء العزاب + الأبناء المتزوجين).

8- مركبة موسعة (النمط السابع (07) + آقارب)

الملحق رقم (05) : التصنيف المعتمد في المسح الخاص بالهجرة : INEAP- (Migration) 1976

1- منفردة.

2- نووية تصاعدية (الآباء و أبناء العزاب).

3- نووية تنازلية (زوج و أبناء عزاب).

4- موسعة بسيطة تصاعدية (الآباء + إخوة و أخوات + أبناء العزاب).

5- موسعة بسيطة تنازلية (زوج + أبناء متزوجين + أبناء العزاب).

6- موسعة بسيطة و مختصرة (آباء و أزواج + أبناء عزاب).

7- موسعة مركبة (آقارب + آباء + أزواج + أبناء عزاب).

8- موسعة (الآباء + الأزواج + الأبناء المتزوجين + الأحفاد).

9 - تقليدية.

الملحق رقم (06): التصنيف المعتمد في المسح الخاص بالمراعي :

(Pastoralisme) AARDES –1977

1 – أسر نووية.

2– أسر نووية + الأبناء متزوجين.

3– أسر نووية + الآباء.

4– أسر نووية + آقارب

5– أسر نووية + آخرون.

6– أسر نووية + الآباء + الأبناء.

7– أسر نووية + الآباء + الآقارب.

8– أسر نووية + الأبناء + الآقارب.

9– أسر نووية + الآباء + الأبناء + الأقارب.

10– آخرون.

الملحق رقم(07) :التركيبة الأسرية المعتمدة خلال المسح الخاص بتحولات البنية الأسرية في الجزائر MSF – 2000

1– الأنماط الأسرية :

1– أسرة منفردة :

أ– أرملة.

ب– أرمل.

ج– مطلق.

د– مطلقة.

هـ– أعزب.

2 – أسرة من غير بنية عائلية :

أ– أخوة و أخوات.

ب- أب و رب الأسرة.

ج- رب الأسرة و أخوة و أخوات.

3- أسرة نووية :

أ- زوج.

ب- زوج مع أطفال (لتذكير هو النمط موضوع دراستنا).

ج- أرمل أو أرملة مع أطفال.

د- مطلق أو مطلقة مع أطفال.

4- الأسرة الممتدة :

أ- أسرة نووية (هي ربة الأسرة) بالإضافة إلى الآباء.

ب- أسرة نووية (هي ربة الأسرة) بالإضافة إلى أقارب الأبناء.

ج- أسرة نووية (هي ربة الأسرة) بالإضافة إلى الإخوة و الأخوات العازبات.

5- الأسرة الممتدة (الموسعة):

أ- أسرة نووية (هي ربة الأسرة) بالإضافة إلى أسرة أخرى من الآباء الآباء.

ب- أسرة نووية (هي ربة الأسرة) بالإضافة إلى أسرة أخرى من الأبناء.

ج- أسرة نووية (هي ربة الأسرة) بالإضافة إلى أسرة أخرى من الإخوة.

6- الأسرة المتعددة :

6- الأسرة الممتدة مع أكثر من أسرة.

7- أسر أخرى غير واضحة البنية

2- الأنماط العائلية :

1- عائلة بدون زوج.

2- عائلة نووية.

3- عائلة تصاعدية.

4- عائلة تنازلية.

5- عائلة أفقية.

6- عائلة معقدة.

الملحق رقم(08) : التركيبة الأسرية المعتمدة في الدراسة : «العائلة الجزائرية تطور و الخصائص الحديثة» لمصطفى بوتنفنوشات.

« La Famille Algérienne, Evolution Et Caractéristiques Récentes »

1- العائلة ذات البناء البسيط : أب، أم، أبناء غير متزوجين و إخوة غير متزوجين.

2-عائلة مركبة ذات بنية عمودية : زوج، الآباء الأصليين، إخوة غير متزوجين.

3-عائلة مركبة ذات بنية أفقية : زوج، أقارب متزوجين، أو غير متزوجين.

4-عائلة مركبة ذات بنيتين ، عمودية و أفقية، زوج، آباء، إخوة غير متزوجين، أقارب متزوجين أو غير متزوجين.

الملحق رقم (09) : التركيبة الأسرية المعتمدة خلال الدراسة « التفكير حول البنية الأسرية»

« Réflexions sur les structure familiales »

1- عائلة نووية (زوج + زوجة / زوجات + أطفال عزاب).

2- عائلة عمودية تصاعدية (عائلة نووية + الآباء الأصليين).

3- عائلة عمودية تنازلية (عائلة نووية + إخوة متزوجين).

4- عائلة عمودية مركبة (النمط 2 + النمط 3).

5- عائلة أفقية (عائلة نووية + آقارب من الدرجة الأولى عزاب).

6- عائلة أفقية مركبة (عائلة نووية + آقارب من درجة ثانية أو ثالثة عزاب).

7- عائلة أفقية مركبة (عائلة نووية + آقارب متزوجين + أخوتهم).

8- عائلة مركبة تصاعدية (عائلة نووية + آباء أصليين + آقارب متزوجين أو غير متزوجين).

9- عائلة مركبة تنازلية (عائلة نووية + أخوة متزوجين + آقارب متزوجين أو غير متزوجين).

10- عائلة مركبة من نمط تقليدي (عائلة من النمط 08 + عائلة من النمط 09).

الملحق رقم (10) : التركيبة الأسرية المعتمدة في الدراسة « العائلة، المرأة و موانع الحمل» :

« Familles, femmes et contraception »

1- دون زوج.

2- أسرة نووية.

3- أسرة أفقية.

4- أسرة عمودية.

5 -أسر تشمل الصنفين (3 + 4).

الملاحق الخاصة بالجزء العملي:

جدول رقم (01): علاقة المستوى التعليمي للزوج بطريقة إختيار الزوج.

طريقة إختيار الزوج / المستوى التعليمي للزوج		فـــردي	إقتراح من العائلة	الجيران أو الأصدقاء	المجموع
أمي	التكرار	2	5	0	7
	النسبة	28.6	71.4	0	100
إبتدائي	التكرار	11	14	2	27
	النسبة	40.7	51.2	7.4	100
متوسط	التكرار	52	35	9	96
	النسبة	54.2	36.5	9.4	100
ثانوي	التكرار	81	48	28	157
	النسبة	51.6	30.6	17.8	100
جامعي	التكرار	113	48	15	176
	النسبة	64.2	27.3	8.5	100
المجموع	التكرار	259	150	54	463
	النسبة	55.9	32.4	11.7	100
بدون إجابة:04 بنسبة 0.9%					

جدول رقم (02): علاقة المستوى التعليمي للزوجة بطريقة إختيار الزوج

طريقة إختيار الزوج / المستوى التعليمي للزوجة		فـــردي	إقتراح من العائلة	الجيران أو الأصدقاء	المجموع
أمي	التكرار	1	6	0	7
	النسبة	14.3	85.7	0	100
إبتدائي	التكرار	7	8	2	17
	النسبة	41.2	47.1	11.8	100
متوسط	التكرار	21	31	4	56
	النسبة	37.5	55.4	7.1	100
ثانوي	التكرار	59	33	10	102
	النسبة	57.8	32.4	9.8	100
جامعي	التكرار	171	72	38	281
	النسبة	50.9	25.6	13.5	100
المجموع	التكرار	259	150	54	463
	النسبة	55.9	32.4	11.7	100
بدون إجابة:04 بنسبة 0.9%					

جدول رقم (3):كفاية مستوى الدخل و مستوى العلاقة القرابية

مستوى العلاقة القرابية / المستوى المعيشي		علاقة قرابية ضعيفة	علاقة قرابية متوسطة	علاقة قرابية قوية	المجموع
كافيـــــة	التكرار	17	20	30	67
	النسبة	25.4	29.9	44.8	100
نوعـــا ما	التكرار	31	59	82	172
	النسبة	18.0	34.3	47.7	100
غـــير كافية	التكرار	25	42	35	102
	النسبة	24.5	41.2	34.3	100
المـــجموع	التكرار	73	121	147	341
	النسبة	21.4	35.5	43.1	100
غير معنيين بالإجابة و بدون إجابة 126 بنسبة 27%					

جدول رقم (4):مناسبات وقوع الأسرة في مشكلات مادية:

مناسبات وقوع الأسرة في مشكلات مادية	التكرار	النسبة من مجموع المجيبين 304	النسبة من مجموع الإجابات
في أغلب الأوقات	91	29.93	18.53
عند الدخول المدرسي	63	20.72	12.83
المرض و الازمات المادية	122	40.13	24.85
المناسبات و المواسيم الإجتماعية	116	38.15	23.63
مصاريف الترفيه و العطل	75	24.67	15.27
ديون بناء المسكن و مصاريف الكراء	16	5.26	3.26
تصليح السيارة	8	2.6	1.63
المجموع	491	-	100
سؤال متعدد الإجابات غير المعنيين بالإجابة:155 بنسبة 33.8			

جدول رقم (5):وقوع الأسرة في مشكلات مادية و تكرار لجوئها للإستدانة

وقوع الأسرة في مشكلات مادية		لجوء الأسرة للإستدانة			المجموع
		غالبا	أحيانا	لا تلجأ	
تقع الأسرة في مشكلات مادية	التكرار	51	185	55	291
	النسبة	17.5	63.6	18.9	100
لا تقع الأسرة في مشكلات مادية	التكرار	5	59	88	152
	النسبة	3.3	38.8	57.9	100
المجموع	التكرار	56	244	143	443
	النسبة	12.6	55.1	100	100
بدون إجابة 24 بنسبة 5.1%					
قيمة إختيبار كاي مربع 74.153 بمستوى دلالة 0.000 و بالتالي هناك علاقة بين المتغيرين					

جدول رقم (6): مكان إقامة الأسر قبل مكان الإقامة الحالي:

مكان الإقامة السابق	التكرار	النسبة
تمنراست	2	0.4
تبسة	3	0.6
تيزي وزو	3	0.6
الجزائر العاصمة	18	3.9
الجلفة	1	0.2
الشلف	2	0.4
سيدي بلعباس	1	0.2
قالمة	1	0.2
المدية	2	0.4
الأغواط	2	0.4
بومرداس	2	0.4
تيسمسيلت	6	1.3
تيبازة	6	1.3
عين الدفلى	6	1.3
عين تموشنت	2	0.4
غيليزان	1	0.2
بجاية	1	0.2
البليدة (بين بلديات الولاية)	72	15.7
أسر لم تغيير مكان إقامتها	336	71.9
المجموع	467	100

جدول رقم (07): ملكية الأسرة للسيارة في عينة البحث.

ملكية السيارة	التكرار	النسبة
تملك الاسرة سيارة	299	64.0
لا تملك الأسرة سيارة	166	35.5
المجموع	465	100
بدون إجابة	02	0.4

جدول رقم (08): توزيع أسر العينة حسب عدد الأفراد بالأسرة و عدد الغرف بالمسكن.

عدد الأفراد / عدد الغرف		من 1إلى3	4-6	7-9	10 و اكثر	المجموع
غرفة أو غرفتين	التكرار	28	57	28	22	135
	النسبة	6.2	12.7	6.2	4.9	30.1
ثلاث غرف	التكرار	54	88	30	28	200
	النسبة	12.0	19.6	6.7	6.2	44.5
أربع غرف	التكرار	17	34	10	12	73
	النسبة	3.8	7.6	2.2	2.7	16.3
خمس غرف و أكثر	التكرار	6	20	7	8	41
	النسبة	1.3	4.5	1.6	1.8	9.1
المجموع	التكرار	105	199	75	70	449
	النسبة	23.4	44.3	16.7	15.6	100
بدون إجابة: 18 بنسبة 3.9%.						

جدول رقم (09):إستبدال الأسرة زيارة الأقارب بالإتصال بالأنترنت

إستبدال الزيارة بالأنترنت	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 413
نعم إستبدلـــــت	37	8.85	7.92
نوعا مـــــــــا	192	45.93	41.11
لم تستـــــــــبدل	189	45.21	40.47
المجـــــــــموع	418	100	-

جدول رقم (10): مبرارات إستبدال الزيارة بالإتصال بالأنترنت

مبرارات الإستبدال	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 198
البـــــعد المكاني	94	28.92	20.12
ضيـــــق الوقـــــت	98	30.15	20.98
ظـــــــروف العمل	89	27.38	19.05
عـــــدم إمتلاك سيـــارة	44	13.53	9.42
المجموع	325	100	-

جدول رقم (11):وتيرة إتصال الأسرة بالأقارب بإستعمال الأنترنت

وتيرة الإتصال بالأقارب بإستعمال الأنترنت	التكرار	النسبة من مجموع الإجابات	النسبة من حجم العينة المجيبة 358
يوميـــــــــا	118	25.21	25.26
كل أسبـــــــوع	91	19.44	19.48
عند الحـــــــاجة	164	35.04	35.11
في المناسبـــــات	95	20.30	20.34
المجـــــــموع	468	100	-

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الإجتماع

تخصص: ديموغرافيا

إستمارة البحث

حول موضوع:

إنعكاسات تحول البنية الأسرية على العلاقات القرابية

دراسة ميدانية بولاية البليدة

معلومات هذه الإستمارة سرية و لا تستخدم إلا لأغراض علمية ،و تعتبر مساهمة في إثراء البحث العلمي ،الرجاء منكم مساعدتنا في هذا البحث بالإجابة على كل الأسئلة بكل صدق و موضوعية،و بوضع العلامة (X) في المكان المناسب،شكرا.

ملاحظة: تجيب على هذه الإستمارة إلا في حالة :

- أن تكون أسرتكم تعيش بمفردها أي: الزوج و الزوجة و أبنائهما الغير متزوجين فقط.

- أن يكون أحد أبوين الزوج (أم الزوج و /أو أب الزوج) على قيد الحياة.

شكرا جزيلا لتعاونكم

معلومات عامة:

1- المجيب : الزوجة ☐ الزوج ☐

2- ما هو سن الزوج؟.....

3- ماهو سن الزوجة؟.....

4-ما هي مدة الزواج؟.....

5-ما هو عدد الابناء؟ .....

6- ما نوع المسكن الذي تقيمون به؟ منزل تقليدي ☐فيلا ☐شقة في عمارة ☐مسكن هش (قصديري) ☐

7- هل المسكن؟ ملك خاص ☐ كراء ☐ سكن وظيفي ☐ إعارة ☐

8- ما هو عدد الغرف ماعدا المطبخ :.....

9- ما هي مدة إقامتكم في المسكن الحالي:..... و ما هي بلدية إقامتكم الحالية:.....

10- قبل الإقامة في هذا المسكن ،أين كنتم تقيمون؟ إسم البلدية:..... إسم الولاية :..... لم نغير مكان الإقامة ☐

معلومات عن الوضعية الاقتصادية للأسرة:

11- ما المستوى التعليمي للزوج؟ أمي ☐ إبتدائي ☐متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

12- ما المستوى التعليمي للزوجة؟ أمي ☐إبتدائي ☐متوسط ☐ ثانوي ☐جامعي ☐

13- ما هي الوضعية المهنية لزوج؟ عامل ☐ متقاعد ☐ بدون عمل ☐

إذا كان يعمل. ما هي مهنة الزوج؟ .....

14- ما هو قطاع نشاط عمل الزوج؟ القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐ الحساب الشخصي ☐

15- ما هو مقدار الدخل الشهري لزوج؟ أقل من 20000 دج ☐ 20100 دج -30000 دج ☐

30100 دج- 40000 دج ☐ 40100 دج-50000 دج ☐ 50100 دج و أكثر ☐

16- ما هي الوضعية المهنية للزوجة ؟ تعمل ☐ متقاعدة ☐ ماكثة في البيت ☐

إذا كانت تعمل. ما هي مهنة الزوجة؟ .....

17-ما هو قطاع نشاط عمل الزوجة؟ القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐ الحساب الشخصي ☐

18- ما هو مقدار الدخل الشهري لزوجة؟ أقل من 20000 دج ☐ 20100 دج -30000 دج ☐
30100 دج- 40000 دج ☐ 40100 دج-50000 دج ☐ 50100 دج و أكثر ☐

19- هل تملك الأسرة مداخيل أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ما مصدرها؟.....

و هل هذه المداخيل تعتبر كافية؟ كافية ☐ نوعا ما ☐غير كافية ☐

20-كيف تصفون مستوى المعيشي لأسرتكم ؟ ضعيف ☐ متوسط ☐ حسن ☐ جيد ☐

21- هل تقع أسرتكم في مشكلات مادية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة نعم ،فهل يكون ذلك : في أغلب الأوقات ☐ عند الدخول المدرسي ☐ عند المرض و الازمات الصحية ☐ في المناسبات و المواسيم الاجتماعية ☐ في حالة المصاريف الترفيهية والعطل ☐
أخرى أذكره.....

22- هل تلجأ أسرتكم للإستدانة عند الحاجة؟ غالبا ☐ أحيانا ☐ لا ☐

في حالة غالبا أو أحيانا من أين تستدين أسرتكم؟ الجيران ☐ أهل الزوج ☐ أهل الزوجة ☐ البنك ☐ أصدقاء ☐
آخر حدده:.....

23-هل تملكون سيارة؟ نعم ☐ لا ☐

معلومات خاصة بالظروف الاجتماعية للأسرة:

24-كيف تم إختيار الزوج؟ إختيار شخصي (فردي) ☐ بإقتراح من العائلة ☐ الجيران او الأصدقاء ☐

25- هل هناك صلة قرابة مع الزوج ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاحابة بنعم ما هي صلة القرابة؟ إبن العم ☐ إبن الخال ☐ المصاهرة ☐ آخر ☐ حدده:.....

26- هل والدي الزوج على قيد الحياة؟ أب الزوج ☐ أم الزوج ☐ زوجة أب الزوج ☐

27- هل يحتاج والدي الزوج للرعاية الصحية أو مساعدة و غيرها؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم.عادة منْ من أفراد عائلة الزوج يقوم بذلك؟.....

28- ما هو عدد إخوة الزوج(الذكور و الإناث)؟.....

29- ما هي رتبة الزوج مع إخواته؟.....

30- هل أقمتم مع أهل الزوج ؟ نعم ☐ لا ☐

31-إذا كانت الإجابة نعم :ما هي مدة إقامتكم معهم ؟.....

32- ما هو سبب عدم إقامتكما مع أهل الزوج أو إستقلالكما في مسكن فردي ؟ التقرب من مكان العمل ☐

ضيق مسكن أهل الزوج ☐ عمل الزوجة ☐ مشاكل مع أهل الزوج ☐ الرغبة في الإستقلالية ☐

مشاكل مادية ☐ سبب آخر أذكره.....

33- ما نوع المسكن الذي يقيم به أهل الزوج؟ منزل تقليدي ☐ فيلا ☐ شقة في عمارة ☐ مسكن هش (قصديري) ☐

34- هل يوجد بهذا المسكن فناء أو حديقة(أو وسط الدار أو المراح...)؟ نعم ☐ لا ☐

35- هل مسكن أهل الزوج؟ ملك خاص ☐ كراء ☐ سكن وظيفي ☐ إعارة ☐

36- ما هو عدد الغرف الموجودة به ماعدا المطبخ ؟.....

37-ما هو عدد الأفراد الذين يقيمون في منزل أهل الزوج؟.....

38- أين يقيم أهل الزوج(مكان الإقامة)؟ في نفس بلدية إقامتكم ☐ في نفس الولاية ☐ خارج ولاية إقامتكم ☐

39- ما هي المسافة بين منزلكم ومنزل أهل الزوج؟ أقل من 10كم ☐ 10كم-20كم ☐ 20كم- 40 كم ☐ 40كم-50كم ☐ 50كم و أكثر ☐

40- كيف تصفون علاقتكم مع أهل الزوج ؟ جيدة ☐ حسنة ☐ متوسطة ☐ متوترة ☐

في حالة متوترة ما هو السبب : التدخل في الأمور الشخصية ☐ مشاكل الميراث ☐ عدم الاحترام و التقدير في المناسبات ☐ سبب آخر أذكره.....

41- هل يقيم أهل الزوجة ؟في نفس بلدية إقامتكم ☐ في نفس الولاية ☐ خارج ولاية إقامتكم ☐

42- ما هي المسافة بين منزلكم ومنزل أهل الزوجة؟ أقل من 10كم ☐ 10كم-20كم ☐ 20كم- 40كم ☐ 40كم-50كم ☐ 50كم و أكثر ☐

43- كيف تصفون علاقتكم مع أهل الزوجة ؟ جيدة ☐ حسنة ☐ متوسطة ☐ متوترة ☐

44- حسب رأيكم ، توتر العلاقة في العادة بين الأسرة الصغيرة و أسرة الزوج هو راجع إلى؟ التدخل في الأمور الشخصية ☐ مشاكل الميراث ☐ عدم الاحترام و التقدير في المناسبات ☐ سبب آخر أذكره:.....

تبادل الزيارات و المساعدات مع أهل الزوج و أهل الزوجة:

45-رتب من 1 إلى8، من من الأقارب تزورو ☐ أب وأم الزوج ☐ أب وأم الزوجة ☐ إخوة الزوج ☐ إخوة الزوجة ☐

أعمام أخوال الزوج ☐ أعمام أخوال الزوجة ☐ أبناء عم الزوج ☐ أبناء عم الزوجة آخرون أذكرهم .....

46- رتب من 1 إلى 3، من بين هؤلاء من تزورون أكثر ؟ الجيران ☐ الاصدقاء ☐ الاقارب ☐

47- هل تزورون أهل الزوج ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا

لماذا؟.....

إذا كانت الإجابة بنعم ، هل تزورهم ؟ كل يوم ☐ كل أسبوع ☐ كل شهر ☐ في العطل ☐ عند المناسبات ☐

48- ما هي المناسبات التي تحرصون على حضورها عند أهل الزوج؟ حفل زواج ☐ ختان ☐ مولود جديد ☐ عيد الفطر ☐ عيد الأضحى ☐ الأول من محرم ☐ عاشوراء ☐ المولد النبوي الشريف ☐ مرض ☐ وفاة ☐

49- عادة كم تمكثون عند زيارتكم لأهل الزوج؟ ساعات ☐ المبيت ليوم ☐ يومين أو ثلاث ☐ أكثر حدده.....

50- ما هي المواضيع التي تتحدثون عنها عند زيارتكم لهم؟ حديث عام ☐ المشاكل والأحوال الخاصة ☐ التشاور و الأخذ بأراء الأقارب ☐

51-عادة، ما هي الوسيلة التي تستعملونها للتفقد عن أحوال أهل الزوج؟ إتصال هاتفي ☐ إستعمال الانترنت(viber,skype) ☐ زيارة بيتهم ☐

52-إذا كانت الوسيلة المستعملة الاتصال الهاتفي كم مرة تتصلون هاتفيا بأهل الزوج ؟ يوميا ☐ مرتين في الاسبوع ☐ مرتين في الشهر ☐ مرة في الشهر ☐ لا إتصال مطلقا ☐

53- ما هي المواضيع التي تتناولنها عند الاتصال بهم؟ السؤال عن أحوالهم ☐ طلب المساعدة ☐ لاستشارة ☐ تقديم المساعدة لهم ☐ تمضية أوقات الفراغ ☐ مواضيع أخرى أذكرها.....

54- رتب الإجابات من 1 إلى6، ما هو الهدف من زيارتكم لأهل الزوج ؟ المحافظة على العادات و التقاليد ☐ المحافظة على تماسك العائلة الكبيرة ☐ تعريف الأبناء بأقاربهم ☐ المساعدة في أوقات الشدة ☐ واجب ديني ☐ الترويح عن النفس ☐ آخر أذكره.....

55- هل تعتقدون أن الزيارات بين أسرتكم و أهل الزوج قليلة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم لماذا ؟ بسبب ضيق مسكنهم ☐ بسبب بعد المسافة بينكما ☐ بسبب وجود خلاف بينكما ☐ لتجنب المشاكل ☐ عدم وجود سيارة ☐ عمل الزوجة ☐ ضيق الوقت ☐ سبب آخر أذكره.....

56-هل تزورون أهل الزوجة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا

لماذا؟.....

إذا كانت الإجابة بنعم ، هل تزورهم ؟ كل يوم ☐ كل أسبوع ☐ كل شهر ☐ في العطل ☐ عند المناسبات ☐

57-هل يأتي أهل الزوج لزيارتكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ، هل يزوركم ؟ كل يوم ☐ كل أسبوع ☐ كل شهر ☐ في العطل ☐ عند المناسبات ☐

58-عادة كم يمكثون عند زيارتهم لكم؟ ساعات ☐ المبيت ليوم ☐ يومين أو ثلاث ☐ أكثر حدده.....

59-هل يأتي أهل الزوجة لزيارتكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ، هل يزوركم ؟ كل يوم ☐ كل أسبوع ☐ كل شهر ☐ في العطل ☐ عند المناسبات ☐

60- عادة كم يمكثون عند زيارتهم لكم؟ ساعات ☐ المبيت ليوم ☐ يومين أو ثلاث ☐ أكثر حدده:.....

61- بمن يرتبط الأبناء أكثر؟ أخوالهم ☐ أعمامهم ☐ معا ☐

لماذا ؟ لتعودهم على رؤيتهم أكثر ☐ لأنهم يجدون راحتهم معهم ☐ أمر آخر أذكره:.....

62- لو كان لديكم الإختيار في مكان الإقامة :هل ستختارون ؟الإقتراب من أهل الزوج ☐ الإبتعاد عن أهل الزوج ☐
الإقتراب من أهل الزوجة ☐ الإبتعاد عن أهل الزوجة ☐
لماذا؟.....

63- إذا ما كنتما في حاجة إلى مساعدة (مادية،إستشارة..).هل تجدون من يساعدكم؟ نعم ☐ لا ☐
في حلة الإجابة بنعم من يساعدكم؟ أهل الزوج ☐ أهل الزوجة ☐ الاصدقاء ☐ الجيران ☐ أخرون
أذكرهم:.....

64- هل يقدم لكم أهل الزوج المساعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم :ما هو نوع المساعدات المقدمة لكم : مادية (نقود) ☐ تعاون معنوي (نصائح و توجيهات ،تضامن في أوقات الشدة...) ☐

65- هل يتم تقديم هذه المساعدات ؟ بصفة دائمة ☐ أحيانا ☐ عند الحاجة ☐ أبدا ☐

66- هل تقدمون المساعدات لأهل الزوج ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم :ما هو نوع المساعدات المقدمة : مادية (نقود) ☐ تعاون معنوي (نصائح و توجيهات ،تضامن في أوقات الشدة...) ☐

67- هل يتم تقديم هذه المساعدات ؟ بصفة دائمة ☐ أحيانا ☐ عند الحاجة ☐ أبدا ☐

68- عادة، لمن تقدموا زكاتكم و صدقاتكم؟ أحد أفراد الأقارب ☐ الجيران ☐ الأصدقاء ☐ المسجد ☐
الجمعيات الخيرية ☐ أخر أذكره.....

69- من بين هذه المؤسسات ما هي المؤسسة التي تعاملتم معها ؟ روضة الأطفال ☐ جمعية تربوية(الكشافة الاسلامية) ☐ مركز ثقافي ☐ مركز رياضي ☐ جمعية خيرية ☐ بنك او مؤسسة مالية ☐
مؤسسة أخرى أذكرها.....

70- هل تعتقد أن العلاقة القرابية الآن ،أصبحت مبنية على المصلحة و المنفعة فقط؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابتين، كيف ذلك؟

.....

مدى إستعمال وسائل الاتصال التكنولوجية للإتصال بالأقارب :

71- هل يتوفر لدى أسرتكم ؟ هاتف نقال ☐ جهاز كمبيوتر مزود بالانترنت ☐

في حالة الاجابة بنعم ،ما هي المدة المتوسطة لإستخدام الأسرة الانترنت في المنزل؟ أقل من ساعة ☐ 2-3 ساعات ☐ أكثر من 4 ساعات ☐

72- هل تستخدمه أنتم أو أبنائكم للإتصال بالأقارب؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم، من من الأقارب تتصلون به بإستخدام الانترنت؟أهل الزوج ☐أهل الزوجة ☐ الاعمام و أبنائهم ☐ الاخوال و أبناءهم ☐ آخرون أذكرهم.....

73- هل يتم الاتصال بهم؟ يوميا ☐كل أسبوع ☐ عند الحاجة ☐ في المناسبات ☐

74- هل استبدلتم زيارة الاقارب بالاتصال بهم عن طريق الانترنت ؟ نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة نعم،ما هي مبررات الاستبدال؟ البعد المكاني ☐ضيق الوقت ☐ ظروف العمل ☐ عدم إمتلاك سيارة ☐ آخر حدده.....

75- رتب الاجابة من 1 إلى 5، أين تقضون أغلب أوقات الفراغ و العطل لديكم؟ تقومون بزيارة الأهل ☐ التنزه في أمكان الترفيه ☐ الخروج للتسوق في المساحات الكبرى ☐ مشاهدة التلفاز أو إستخدام الانترنت ☐ البقاء في البيت ☐